تحديات العولمة

الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها

تأليف

الدكتور محمد عبد الله شاهين محمد



تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية

للدول العربية وسبل معالجتها

الطبعة الأولى

1439هـ - 2018م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2017/1/168

رقم التصنيف:337

المؤلف ومن في حكمه:

محمد عبدالله شاهين محمد

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها

الواصفات:

/ التدويل/ / الاقتصاد الدولي/ / البلدان العربية/

ISBN : 978-9957-637-32-3

تحديات العولمة الإقتصادية والسياسية

للدول العربية وسبل معالجتها

تأليــف

الدكتور محمد عبد اللــه شاهين محمد



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى الـلـهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[التوبة:105]

صدق الـلـه العظيم

إهداء

إلى رسولنا الكريم العظيم خاتم المرسلين

سيدنا محمد صلى الـلـه عليه وعلى آله وصحبه وسلم

الـلـهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق

والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق

والهادى إلى صراطك المستقيم

وعلى آله حق قدره ومقداره العظيم

مقدمة

يشهد عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينيات وحتى اليوم، أحداثاً عالمية مذهلة متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة، وضعت العالم وشعوبه المختلفة عشية القرن الحادي والعشرين أمام متطلبات وتحديات جديدة، وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته.

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية - سياسية - اجتماعية - ثقافية - تكنولوجية - بيئية...) إلا أن التحديات الاقتصادية والسياسية تقع في موقع الصدارة لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادي المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة.

وبدون التطرق إلى الجدل المثار حالياً حول حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية، يمكن القول وبدون مغالاة أن التحديات الاقتصادية أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش في الأقطار العربية في الوقت الراهن، ومن أخطر المشاكل التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن العربي، فلا تكاد تخلو وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي من طرح لهذا الموضوع، لا يخلو أي خطاب سياسي أو منتدى فكري من التصدي إليها، وليس من قبيل المبالغة القول بأن مواجهة هذه التحديات أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية.

الدكتور محمد شاهين



الفصل الأول

الإطار النظري للتحديات الاقتصادية والسياسة للدول العربية

- المبحث الأول: الإطار النظري لمفاهيمي الدول العربية، التحديات الاقتصادية
- المبحث الثاني: أنماط وصور التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية.
- المبحث الثالث: أنواع التحديات الاقتصادية والسياسة مبيناً طبيعتها والآثار المترتبة عليها

المبحث الأول

الإطار النظري لمفاهيمي الدول العربية،

التحديات الاقتصادية

تواجه الاقتصاديات العربية حالياً وفى المستقبل القريب تحديات عديدة ومتنوعة (داخلية وخارجية - مباشرة وغير مباشرة..)، وعلى الرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية - سياسية - اجتماعية - ثقافية - تكنولوجية - بيئية...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات.

وتتعدد المفاهيم المستخدمة في البحث إلا أن هناك مفهومين أساسيين، وهما (الدول العربية - التحديات الاقتصادية)، يسعى هذا المبحث إلى الوقوف عليهما وتقديم تعريف موجز ومبسط لهما، وذلك كما يلي:

أولاً: التعريف بالدول العربية (Arab Countries)

هو مصطلح يُطلق على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، يبلغ عدد تلك الدول 22 دولة، ويُطلق عليها مجتمعة مصطلح الوطن العربي.

ويتكون الوطن العربي من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات وأربعة بحار، ويتكون من 22 دولة وكياناً سياسياً تتسم بالتجانس النسبي في اللغة والثقافة، وبالتباين الكبير في السياسة والاقتصاد والتركيبة السكانية والاجتماعية، وتبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14.2 مليون/كم^2 يعيش فيه حوالي 326.1 مليون نسمة في عام 2007، وينتج العالم العربي 25.8 % من إنتاج العالم للنفط ويمتلك 50.3 % من احتياطات النفط العالمية وينتج أيضا 13.1% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي ويمتلك 29.1 % من الاحتياطي العالمي منه[(1)].

---

(1) صندوق النقد العربي، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2007، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، عدد 28، سبتمبر 2008، ص ج.

وتنقسم الدول العربية إلى مجموعتين[1]:

- الدول المنتجة للنفط: ويعتمد الدخل الوطني في هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط، وهذه الدول غنية بمواردها المالية ولكنها تعانى من نقص اليد العاملة المتخصصة.

- الدول غير المنتجة للنفط: تعتمد في غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة، وتعانى هذه الدول من وفرة اليد العاملة وتزايد البطالة، ومن نقص في مصادر رؤوس الأموال.

وتعانى غالبية الدول العربية حالياً من تحديات وصعوبات متعددة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعض هذه المشاكل ناتج عن خلل في البناء الداخلي والبعض الآخر ناتج عن عوامل خارجية، بين هذه وتلك تسعى غالبية الدول العربية لوضع الخطط التنموية الملائمة لظروفها الذاتية المتمايزة.

ثانياً: مفهوم التحديات الاقتصادية (Economic Challenges)

لا يوجد تعريف واحد، متفق عليه يصلح أن يكون شاملاً وجامعاً لمفهوم التحديات، حيث أن هناك العديد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف تناول ونظرة كل باحث للمفهوم، ومن أهم هذه التعريفات:

- «التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضعافاً، أو تشويها، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يُراد له الثبات والقوة والاستمرار» فمثلاً التحدي الثقافي يمثل تهديداً أو خطراً أو

---

(1) فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي (طروحات تنموية للتخلف)**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1990)، ص5.

إضعافاً أو تشويهاً، لوضع أو منظومة ثقافية معينة، فيصح أن يُطلق عليه لهذا السبب «التحدي الثقافي»[(1)].

- وهناك تعريف آخر للتحديات مفاده أن «التحديات هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية»[(2)].

ولكن نوعية التحديات هي التي تحدد حجم الخطر التي تتعرض له هذه الدولة أو ذاك المجتمع، فبعض التحديات تؤثر في كيان الدولة أو المجتمع في الصميم، بحيث يكون تأثير التحدي شاملاً وليس ذا بعد واحد، وهنا لابد أن تكون المواجهة شاملة، أي تكون المواجهة بحجم التحديات وإلا فإن النتيجة سوف تكون اكتساحاً شاملاً، وتتخذ التحديات عدة أشكال، وأهمها:

- التحديات الاقتصادية.
- التحديات الثقافية.
- التحديات المعلوماتية.
- التحديات الاجتماعية..
- التحديات البيئية.
- التحديات التكنولوجية.

خلاصة القول يمكن تعريف التحديات الاقتصادية بأنها «تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية بالدولة».

---

(1) زكريا داوود، الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة، مقال منشور على موقع: www.alwihdah.com/print.php، أخر تحديث بتاريخ 2003/9/2.

(2) أنيس فتحي، **الإمارات إلى أين..استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 2005)، ص ص 15-17.

المبحث الثاني

أنماط وصور التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية

تواجه الدول العربية قدراً كبيراً من التحديات في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية، وتمثل هذه التحديات الاقتصادية خطراً على التنمية العربية، وتعوق قدرات الوطن العربي على التكيف مع التحولات العالمية ومواجهة تحديات السلام ومكافحة الإرهاب وحماية نفسه من التغييرات المعاكسة في الفضاء الاقتصادي الكوني، ويمكن إيجاز مجموعة التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمي المعاصر فيما يلي:

- تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية.
- تصاعد الاتجاه نحو الخصخصة والإصلاح الهيكلي.
- انكماش المساعدات الإنمائية الرسمية.
- اتساع حجم الفجوة المعرفية والتقنية.
- تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي.
- تزايد المديونية الخارجية وأعباؤها.
- ضعف وتدني مستوى التجارة والاستثمارات العربية البينية.
- محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها.
- تعثر عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي وبطء معدلاتها.
- تصاعد معدلات البطالة.
- الفساد وتدني مستوى الحوكمة.
- تزايد مشكلات تدهور البيئة.

- تصاعد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية خلال العامين الأخيرين.

وقد أختلف الاقتصاديون حول أنماط وصور التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمي المعاصر، وظهرت في هذا الإطار ثلاثة اتجاهات رئيسية، وهى:

- **الاتجاه الأول:** ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمي المعاصر تنقسم إلى نوعين رئيسيين (تحديات اقتصادية مباشرة، وتحديات اقتصادية غير مباشرة .

- **الاتجاه الثاني:** ويذهب إلى أن تلك التحديات الاقتصادية تنقسم إلى (تحديات اقتصادية رئيسية، وتحديات اقتصادية فرعية).

- **الاتجاه الثالث:** ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تلك التحديات الاقتصادية تنقسم إلى (تحديات اقتصادية داخلية، وتحديات اقتصادية خارجية)، ويميل الباحث إلى تبنى هذا الاتجاه خلال دراسته.

المبحث الثالث

التحديات الاقتصادية التي تواجه

الدول العربية وأنواعها (الطبيعة - الآثار الناجمة)

على الرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات التي تواجه الدول العربية (اقتصادية - سياسية - اجتماعية - ثقافية - تكنولوجية - بيئية...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات.

إن التحديات الاقتصادية هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية.

ويمكن تقسيم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية إلى قسمين رئيسيين، وهما:

- التحديات الاقتصادية الداخلية.
- التحديات الاقتصادية الخارجية، وفيما يلي عرض موجز لعدد من التحديات الاقتصادية السابق ذكرها في المبحث الثاني، وذلك من حيث طبيعتها وأهم الآثار الناجمة عنها.

أولاً: التحديات الداخلية: تتمثل في عدة أمور، وأهمها:

1) محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها: تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي، ومما يزيد الأمر سوء هو أن معظم أراض الوطن العربي تقع في المناطق الجافة، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر، ويعتبر

الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية إذ لا يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه (1000) متر مكعب مقارنة (7700) متر مكعب على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى (500) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام 2025، علاوة على ذلك، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها، بل يتم استغلال نحو 68% منها فقط، وطبقا لدراسة حديثة، فإن حوالي 75% من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة 90% بحلول عام 2030[1].

أما بالنسبة لمصادر الأراضي، فإن الوطن العربي يعاني من ندرة الأراضي أيضا، حيث أن 54.8% من مساحته تعد أراض خالية، وتمثل المراعي 26.8%، والأراضي القابلة للزراعة 14.5% والغابات حوالي 3.9%، وتمثل الأراضي المزروعة حوالي 29% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو حوالي 4.2% من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، وتتعرض غابات الوطن العربي والتي تمثل 3.9% من مجمل مساحته إلى ضغوط متزايدة، وتفقد بمعدل سنوي 1.59%، وتعتبر إعادة زراعة الغابات الطريق الفعال لتعويض الفاقد من هذه الغابات، بيد أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد، علاوة عن أن أعادة زراعة الغابات لا يعوض الفقدان الذي يحدث في التنوع الحيوي الذي تضمه الغابات الأصلية[2]، وقد شكلت هذه التطورات ضغوطاً على التنمية الزراعية العربية، وبالتالي أصبح الوطن العربي عاجزاً عن سد متطلباته الغذائية، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية مع نهاية عام 2001 حوالي14.7مليار دولار، بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على جهود التنمية الزراعية العربية[3].

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الفقر المائي، **نشرة ضمان الاستثمار**، السنة22، العدد3، 2004، ص 15.

(2) مصطفى طلبة وآخرون، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي**، (أبو ظبي، 2001)، ص 20-21.

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، الخرطوم، 2004.

2) تصاعد معدلات البطالة: يشكل تصاعد معدلات البطالة في الدول العربية واحد من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وتشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربى يبلغ 14%، من أصل (180) مليون عاطل عن العمل في العالم، بمعنى أخر يبلغ العرب نحو 4.9% من سكان العالم، بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي 10.6% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط، ضغط البطالة القائمة، وضغط البطالة القادمة[1]، ويمكن تصنيف الأقطار العربية من حيث معدلات البطالة على ثلاث مجموعات، الأولى تضم دول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن 5%، والمجموعة الثانية تضم الأقطار التي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن 10% وتشمل كل من تونس 7.2%، وسوريا 8.95% ومصر 8.2%، واليمن 8.3%، ولبنان 8.5%، بينما تضم المجموعة الثالثة الأقطار التي تزيد فيها معدلات البطالة عن 10% وتشمل كل من الجزائر 26.4%، والأردن 14.4% والمغرب 14.5% وموريتانيا 10.9%، وليبيا 11.6% والسودان 15.9% [2].

وغني عن البيان أن معدل البطالة بين الشباب دون سن 25 سنة هو نصف المعدل العام للبطالة، وهذه النتيجة تجعل الشباب والبطالة صفتين متلازمتين لفئة من السكان ينظر إليها دائما على أنها الأمل والمستقبل، وهو ما يهدد المستقبل العربي، بالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث، ويشير ذلك بجلاء إلى عدم قدرة السوق على استيعاب

(1) جاسم السعدون، أفاق الاقتصاد العربي.. ماذا يمكن عمله، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة**، الدوحة، أبريل 2003.

(2) منظمة العمل العربية، **تقرير المدير العام**، القاهرة، 2002.

الداخلين الجدد المقدر أن يبلغ عددهم حوالي (47) مليون طالب عمل بحلول عام 2010 [1].

ويمكن القول بأن تنامي معدلات البطالة يرجع إلى عوامل عديدة من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني العربي، وعدم تمكن الوطن العربي من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وعدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة، من استيعاب جزء كبير من الداخلين على سوق العمل، وعدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي.

3) الفساد وتدنى مستوى الحوكمة: يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويترتب على الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية، نظراً لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات، فضلاً عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي، ومن ثم، يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، فضلاً عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً وتعوق تلك الآثار عمليات الإصلاح، ولذا أصبحت قضية الفساد من القضايا التي تشغل بال الجميع في المجتمعات العربية، نتيجة لزيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل؛ مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات الإنماء بهذه الدول، وتتعدد صور الفساد وأسبابه في الدول العربية، كما تتفاوت درجة الفساد فيما بين هذه الدول، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى غياب الحوكمة من الناحية التنفيذية في هذه الدول، ووفقاً للتقارير

---

(1) منظمة العمل العربية، **العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة - التحديات والأفاق**، (القاهرة: منظمة العمل العربية، 2002).

الدولية فإن الدول العربية تحتل مرتبة متوسطة في مقاييس الحوكمة، وتأتي دول الخليج في مقدمة الدول العربية وفقاً للمقاييس الدولية، وقد أثبتت الدراسات أن هناك ارتباط طردي قوى بين مستوى الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية وجميع مؤشرات الحوكمة وخاصة مدى سيادة القانون، وكفاءة الحكومة، وقدرتها على مكافحة الفساد[1].

ثانياً: التحديات الخارجية: وتتمثل في عدة أمور، أهمها:

1. تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية: العولمة الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء أكان رأسمال أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك، فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي بالإضافة إلى فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافا إليه التغير السياسي.

وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باطراد نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والازدياد الحاد في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية Global Government، كما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملفتة للنظر إذ قفزت مبالغ هذا الاستثمار من متوسط سنوي يبلغ (27.5) مليار دولار في السبعينات من القرن الماضي إلى (559.6) مليار دولار في عام 2003 [2]، ويمكن إيجاز أهم المخاطر التي تتعرض لها الدول النامية ومنها الدول العربية من جراء العولمة الاقتصادية في عدة أمور، وأهمها انهيار الأنفاق الاستهلاكي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، زيادة الفقر، والأزمات المالية كالأزمة المالية العالمية الراهنة.

---

(1) محمد رئيف، **قضايا اقتصادية معاصرة**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009)، ص ص21-26.

(2) UNCTAD, **World Investment Report 2004**, Geneva,2004

2. تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي: شهد الاقتصاد العربي ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر اندماجه بالاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية حيث أرتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من 26% في عام 1970إلى69.5% في عام 2003[1]، لقد أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، ورغم أن هذا التراجع لا يخلوا من التذبذبات نحو الارتفاع أحياناً، غير أن الميل للتراجع كان بارزاً، ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس، وكان حصاد ذلك تعرض الأهمية النسبية للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي لتغييرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الوطن العربي من الناتج العالمي أو التجارة العالمية، ففي عام 1980 كان الناتج المحلي الإجمالي العربي يمثل 4% من الناتج العالمي، انخفضت النسبة إلى 2.7% في عام 2003، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات العربية، فقد شهدت هي الأخرى هبوطاً ملحوظاً من 12.4% في عام 1980 إلى 5.7% في عام 2007، ويشير هذا الانخفاض في المؤشرات إلى هشاشة الهياكل الاقتصادية، وضعف الإنتاجية، وتراجعا في الأداء الاقتصادي، ويمكن القول بأنه مع تزايد الاندفاع نحو انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتتدنى مؤشرات التنمية البشرية فبينما يتمتع 2.34% من مجموع السكان العرب (البحرين، والكويت، الإمارات، وقطر) بتنمية بشرية مرتفعة، فإن 22.09% من السكان (السودان، اليمن، جيبوتي، موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة، ويتمتع 75.57% من السكان بتنمية بشرية متوسطة يعيشون في باقي الدول العربية[2] .

---

(1) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، العدد 22، أبو ظبي، 2004.

(2) UNDP , **Human Development Report**,2004

ووفقا لتقارير البنك الدولي، فإن حوالي 68 مليون عربي يعـانون مـن الحرمـان والفقـر البشري، ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحـو 61.2%، ولا يحصـل 26% من السكان العرب على المياه الصالحة لـلشرب، و19.7% لا يتـوفر لهـم الصرف الصـحي، وفي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 17935 دولار في الإمارات، فإنه ينحدر على 893 دولار في اليمن، وهذا يعكس حجم التفاوت الكبير بين أقطار الوطن العربي[1].

ومما يزيد الأمر سوءا، أنـه مـع التـدهور الحاصـل في البيئـة الاقتصـادية والاجتماعيـة العربية، تتصاعد الدعوة والضـغوط إلى المزيـد مـن الانخـراط في الاقتصـاد العـالمي، وتطبيـق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمثلـة بـبرامج الإصـلاح والتكييـف الهـيكلي والتي لم تستطع أن تخفف من مشكلة المديونية العربية الخارجية والتي فاقت 150.2 مليار دولار في عام 2007 بعد أن كانت اقل من خمسين مليار دولار مع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الصناعية الكبرى بالسيطرة على الـثروات العربيـة، فإنها تلوح بالمساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى بعض الأقطار العربية والتي شـهدت هبوطـا ملحوظا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وهو العقد الذي لاقت فيه شعارات العولمـة وسياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الخـارج رواجـا، ففـي الوقـت الـذي بلغـت فيـه المساعدات حوالي 10.3 مليار دولار في عام 1991، انخفضـت تـدريجيا حتـى وصـلت إلى 3.7 مليار دولار في عام 2000، وبينما كان نصيب الفرد العربي من هـذه المسـاعدات حـوالي 49.2 دولار في عام 1991، انخفض إلى 15.2 دولار في عام 2000[2] .

---

(1) World Bank , **World Development Report** , 2004

(2) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، **التقرير الاقتصادي العربي**، بيروت، 2002.

3. ضعف التجارة العربية البينية، وتدني الاستثمار العربي البيني: اتسمت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية، من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية، والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة، وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن حجم التجارة بين الأقطار العربية هو ضعيف جدا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا، فالصادرات العربية البينية لا تسهم سوى بـ (7.7%) من الصادرات العربية الإجمالية، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فلا تشكل سوى (9.5%) من الواردات العربية الإجمالية لعام 2001، وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية والذي بلغها رصيدها التراكمي حوالي 35.9 مليار دولار خلال الفترة من 1985-2004، فلازال حجمها بسيط مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج والتي يقدرها الخبراء المصرفيون بأكثر من تريليون دولار، ويشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004، إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية قد بلغ بحدود 5.9 مليار دولار، تركزت 75% منها في قطاع الخدمات، و23% في قطاع الصناعة، 1.3% في قطاع الزراعة [(1)].

فضلا عن ذلك فإن الوطن العربي قد أخفق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الماضية، حيث لم يتجاوز نصيب الوطن العربي من التدفقات الاستثمارية المباشرة العالمية نسبة 2.5% من إجمالي هذه التدفقات الموجهة إلى أسواق الدول النامية خلال الفترة من عام 1998إلى 1999، ففي الوقت الذي أرتفع فيه نصيب الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 7.7 مليار دولار عام 2003، غير أن هذا الرقم لا يشكل سوى 1% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004**، الكويت، 2004.

وهناك أنواع أخرى للتحديات كما يلي:

التحديات الثقافية: بدأت بتعريف الثقافة، ثم التحديات الثقافية التي تواجه الثقافة العربية في الوقت الراهن، ثم تحدثت عن موضوع مهم ألا وهو الأمن القومي وأهدافه في تحقيق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، ثم تحدثت عن دور خادم الحرمين الشريفين في حوار الأديان، ثم عن دور أهل العلم والمعرفة في رفع الحجب التي تحول دون دخول الثقافة في المعترك اليومي العربي.

التحديات الاقتصادية: بدأت في هذا المبحث بتعريف علم الاقتصاد، ثم تعريف النظام الاقتصادي، ثم مفهوم اقتصاد المعرفة ودورة الفعال , ثم عرجت على التجارة والبورصة الالكترونية ودرها في تنمية الاقتصاد، ثم تحدثت عن النظام الاقتصادي الإسلامي،ثم عن مفهوم المشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع، ثم عن مفهوم التنمية الاقتصادية والدور البارز لهذه التنمية في الخروج من التخلف الاقتصادي، ثم تحدثنا في النهاية عن أهم أهداف التخطيط للتنمية الاقتصادية.

التحديات التكنولوجية: بدأت في هذا التحدي عن تعريف كلمة التكنولوجيا، ثم عن دور العلم والتكنولوجيا في تفعيل عجلة التقدم في عالمنا اليوم، ثم عن الإسلام والتكنولوجيا الحديثة، والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا ودورها في ترابط المجتمع، ثم عن دور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد، ثم ذكرت بعض الشروط لاختيار أنواع التكنولوجيا الملائمة، ثم عن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجيا، وأخيراً عن أهم المعوقات التي سببتها التكنولوجيا أو تسببها بتأخر في استخدامها.

التحديات الثقافية

فالثقافة هي مجموعة النشاط الفكري والفني في معناها الواسع، وما يتصل بها من مهارات، أو يعين عليها من وسائل، فهي موصولة بمجمل أوجه الأنشطة الاجتماعية

الأخرى، مؤثرة فيها متأثرة بها، معينة عليها مستعينة بها، ليتحقق بذالك المضمون الواسع لها، متمثل في تقديم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري.

كما ينظر لمفهوم الثقافة في الموسوعة الدولية وفقاً لثلاث زوايا:

الأولى: كمفهوم تطوري يتناول الخصائص التي تميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية.

الثانية: كمفهوم وظيفي يشير إلى كل ما يتكون لدى كل جماعة إنسانية من أفكار وعادات وتقاليد وأدوات عمل وشروط مادية وأنشطة تميزها عن غيرها.

الثالثة: كأسلوب حياة يؤكد على أساليب التفكير والعمل وقدرته على تجاوز حدوده الزمانية والمكانية من خلال التخيل والإبداع والتأمل في معنى الحياة والطبيعة. ومن ثم تشكل معالم طرق الحياة التي تحياها المجتمعات البشرية كياناً من أساليب السلوك التي تقوم على معايير وقيم ومعتقدات واتجاهات ونتاجات فكرية ونظم اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وقوانين وأساليب التعبير وهو ما يطلق عليه الكيان الثقافي الذي يتكون من محصلة عناصر الثقافة في المجتمع، وهذا الكيان ليس محصلة عناصر الثقافة فقط وليس حاصل ضربها أيضاً بل هو الطريقة التي تنتظم بها تلك العناصر لتؤلف كلا معيناً، فرغم تواجد العناصر، الثقافية في كل مجتمع إلا أنها تختلف في انتظامها ضمن بنيان الثقافة مثلها في ذلك مثل العمارات العديدة التي تقام من مواد واحدة إلا أنها تختلف في تصاميمها الهندسية.

إن من ابرز التحديات المصيرية التي تواجه الأمة والثقافة العربية والإسلامية اليوم التحدي الثقافي، لما تشكله الثقافة من مرجع معرفي ونظري، يزود الإنسان والمجتمع بالأفكار والرؤى والتصورات التي توضح له الطريقة وتنير له الدرب، كما أن الأمة التي لا تبلور شخصيتها الثقافية وتلغي أو تهمش كينونتها المعرفية فإنها ستخسر مستقبلها إذ لا يمكنها كأمه وكيان تاريخي وحضاري أن تحقق التطور المعاصر بدون الشخصية الثقافية الواضحة والصريحة.

وإن عدم الوعي بهذه الشخصية، لا يخرج الأمة فقط من زمانها ومحيطها الخاص، بل يطردها من الزمان والعصر الذي تعيش فيه، مما يفرض عليها معارك وهمية شبحيه، لا تؤدي إلا إلى المزيد من مخاصمة الذات، وتبديد الطاقات وضياع الرؤية الصائبة.

ويمكننا اختصار التحديات الثقافية التي تواجه الثقافة العربية في الحقبة الراهنة في النقاط التالية:

1- حضارة العصر، والآفاق التي اقتحمتها والمشكلات والأزمات التي تعانيها البشرية من جرائها.

2- في التخلف وعقليته، وآثاره العديدة، التي تكرس حالات اليباس والجمود واللامبالاة، وكل العناصر التي تؤدي إلى هامشية المجتمع واعتماده الكلي على غيره من الشعوب والمجتمعات.

3- ويتجسد أيضاً التحدي في المستقبل وحاجاته، ومتطلباته وآفاقه، ودور الثقافة العربية والإسلامية في صياغة خريطة المستقبل.

حيث تنتاب العالم ومنذ فترة ليست بالقصيرة، الكثير من التطورات والتحولات في شتى حقول ومجالات الحياة. وأصبحت البشرية بأسرها تعيش مرحلة انتقالية، ومنعطفاً تاريخياً له تداعياته السلبية والإيجابية العديدة، وفي كل حقبة انتقالية، تواجه الأمم والشعوب، تحديات ومآزق حقيقة، تتطلب من الجميع التفكير العميق، والتخطيط المتواصل للخروج من هذه التحديات بنجاح واقتدار.

وبنظرة فاحصة إلى كل الحضارات والأمم التي تطورت، وحققت قفزات متقدمة في حياتها الحضارية، نرى أن شرط تقدمها وتطورها هو الوعي بالشخصية الثقافية للأمة كما أن الثقافة وممارسة التغيير الثقافي، هو الذي يخلق البيئة الاجتماعية المواتية والقادرة على الاستجابة الإيجابية والنوعية لتحديات العصر والمستقبل.

الأمن الثقافي: وهو موضوع معاصر جدا في مصطلحاتنا الفكرية وهو يتعلق بفهمنا لهويتنا القومية وبمدى ثقتنا بمنظومتنا الثقافية القومية والوطنية وقدرتها على مواجهة التحديات التي يفرضها الانفتاح العالمي في مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وليس الهدف من الأمن الثقافي ثقافية مجردة، أو مجرد الاختلاف والتميز عن الآخر، بل الهدف هو التحليل إسهام الثقافة في تحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، الذي وحدة يرشح الهوية ويضمن الأمن الثقافي نفسه.

فالثقافة بمختلف منا شطها وأدواتها وآفاقها، قادرة إذا توفرت البيئة الاجتماعية المناسبة على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الفضاء العربي في الحقبة الراهنة.

ويجدر بنا ونحن نتحدث عن الثقافة العربية، الإشادة بمبادرة خادم الحرمين الشريفين في تبنيه لحوار الأديان الذي اقترحه في الرياض، واستضافته الأمم المتحدة في نيويورك، إذ يبين مدى توسع الأفق لدى العرب والمسلمين في محاورة الأديان الأخرى ذات الثقافات المختلفة حيث قال خادم الحرمين انه على مر التاريخ، أدت الصراعات على القضايا الدينية والثقافية إلى حالة من عدم التسامح «وبسبب ذلك قامت حروب مدمرة سالت فيها دماء كثيرة». وأضاف «أن الإنسان نظير الإنسان وشريكه على هذا الكوكب. فإما أن يعيشا معا في سلام وصفاء وأما أن ينتهيا بنيران سوء الفهم والحقد والكراهية»، وكان الهدف من هذه الدعوة من خادم الحرمين هو تقارب هذه الثقافات إلى أدنى مستوى، مع تأكيده حفظه الله على ثوابت هذا الدين القويم.

وفي هذا الإطار تتأكد مسؤولية أهل الفكر والقلم، في إزالة الحُجب والغيوم التي تحول دون التحديد ودخول الثقافة وخياراتها في المعترك اليومي للمواطن العربي، وحينما تتحول الثقافة إلى نسق ثقافي - اجتماعي، يمارس دوره، ويبلور مقاصد الناس حينذاك نستطيع القول أن عوامل التفاعل بين الثقافة والمواطن

العربي قد توفرت وتحققت على المستوى العملي. ولذلك فإن انتشار الثقافة لا يتحقق خارج إطار الزمان والمكان، ولا بمعزل عن أبناء المجتمع، وإنما لا بد من وجود مثاقفة ومفاعله، حتى تؤتي الثقافة ثمارها على الصعيد العام، وعليه فإن حضور الثقافة برموزها وآليات عملها، يعد من الأمور الجوهرية التي تساهم في عملية الاستجابة الواعية على التحديات الثقافية التي تواجه العالم العربي والإسلامي.

لهذا فإن مجتمعنا يعلي من شأن الثقافة والعلم، ويجعل تحقيقهما في الواقع الخارجي في سلم أولوياته، ويتحرك باتجاه تجسيد قيم العلم والثقافة في نظام علاقاته الداخلية، فإنه جدير بالتفوق وقيادة المجتمعات وينبغي القول في هذا الصدد، أن بقاء المجتمع العربي في حالة سكونية - راكدة، يوسع من دائرة الخلل في مسيرة المجتمع. لهذا فإن حضور الثقافة في النسيج المجتمعي، هو الذي يبدد حالة السكون، ويقضي على الرتابة والجمود ويؤسس لفعل تطوري لهذا فإن الثقافة كما يقول «توماس هوبز» في أحد معانيها تعني: عملاً يبذله الإنسان لغاية تطويرية.

لهذا لا يمكن أن تنمو الثقافة بعيداً عن عمليات الحراك الاجتماعي والحضاري وإنما دائماً الأرض الخصبة لنمو الثقافة ونضجها هو التدافع الاجتماعي والحضاري، في هذه الأجواء تكشف الثقافة عن مكنوناتها وتعبِّر عن ثرواتها وإمكاناتها. لهذا فإن الثقافة تشكل المضمون العقلي والنفسي، الذي يدفع الإنسان نحو العمل والتشبث بأسباب التقدم وعوامل الحضارة. وأن تقلص مستوى الحركة الذاتية وعمليات الدفاع الطبيعية التي توفرها الثقافة، هو الذي يؤسس الأرضية المناسبة لهامشية المجتمع وعدم قدرته على بناء حاضره وصياغة مستقبله وفق إرادته واختياراته الكبرى وبهذا يخرج المجتمع من الدورة الحقيقية للحياة، ويصبح ميت الأحياء.

إننا نرى أن حضور الثقافة، بكل ما يعني مفهوم الحضور من معنى وآليات وآفاق، هو المهاد الضروري لمجابهة تحديات المستقبل الثقافية والانعتاق من قيود الجمود والتخلف والانطلاق في آفاق نوعية إلى الأمام. فتحديات المستقبل التي تواجهنا من جميع الجهات وفي كل الحقول والمجالات، هي بحاجة إلى مشروع ثقافي

جديد، يأخذ على عاتقه تجميع وحشد الطاقات والكفاءات العربية والإسلامية، وتفعيل الإمكانات الذاتية على المستويات كافة، وذلك من أجل توفير القدرة الفعلية على مواجهة هذه التحديات، وصياغة الواقع العربي على ضوء متطلبات المستقبل وحاجات الغد. والحضور الثقافي النوعي في الفضاء العربي، هو أحد الروافد الهامة التي تساهم في تأسيس القدرة العربية لاستيعاب التحديات القادمة لنا من العصر ومكاسبه العديدة. كما أنه يخرجنا من حالة الدوران في حلقة مفرغة على المستوى الداخلي، ويجعلنا في قلب العصر، ونمتلك إمكانية التفاعل الخلاق مع كل شئونه وقضاياه.

وجماع القول: إننا لو أحسنا التعامل مع الثقافة كفعالية مجتمعية، تمتلك المؤهلات لتحشد الطاقات وتحريك الإمكانات. فإن هذا التعامل الحسن والحضاري سيقربنا من تطلعاتنا المستقبلية، ويوفر في مجالنا كل أسباب وعوامل القبض على كل مشروعات التنمية والتطوير والتقدم.

التحديات الاقتصادية

التعريف بعلم الاقتصاد: ذلك العلم الذي يبحث للنشاط الإنساني عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية، التي تعني أن الموارد محدودة ونادرة نسبياً تجاه الحاجات المتعددة ألانهائية، ومن ثم يدرس أي الاستخدام الأمثل للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد في المجتمع.

ثم لنتعمق أكثر ونتعرف على النظام الاقتصادي: عبارة عن مجموعة من القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقاً لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية.

مفهوم اقتصاد المعرفة:

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للاقتصاد العالمي وتنمو بمعدل 10% سنويا. وجدير بالذكر أن 50% من نمو

الإنتاجيـة في الاتحـاد الأوروبي هـو نتيجـة مبـاشرة لاسـتخدام وإنتـاج تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات. وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفـة ومجتمـع المعرفـة knowledge society and knowledge economy في الفصـل الثـاني عشر مـن كتـاب The Age of Discontinuity ل Peter F. Drucker. وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفـة لاقتصـاد المعرفـة منهـا مجتمـع المعلومـات والاقتصـاد، والاقتصـاد الرقمـي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصـاد المعرفـة وثـورة المعلومـات للإنتـاج في الاقتصـاد القـديم، أصـبحت الأصـول المهمـة في الاقتصـاد الجديـد هـي المعرفـة الفنيـة، والإبـداع، والـذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيـوتر والتكنولوجيـا عـبر نطـاق واسـع مـن المنتجات أهميـة تفـوق أهميـة رأس المـال، أو المـواد، أو العمالـة. وتقـدر الأمـم المتحـدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأسـاس يقصـد بـه أن تكـون المعرفـة هـي المحـرك الـرئيسي للنمـو الاقتصـادي. واقتصـاديات المعرفـة تعتمـد عـلى تـوافر تكنولوجيـات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنـه. وعـلى العكـس مـن الاقتصـاد المبنـي عـلى الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليديـة، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال الـبشري، هـي أكـثر الأصـول قيمـة في الاقتصـاد الجديـد، المبنـي عـلى المعرفـة. وفي الاقتصـاد المبنـي عـلى المعرفـة ترتفـع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالـب في الصـناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

التجارة الالكترونية:

هي عملية بيع أو شراء السلع والخدمات مـن خـلال الشـبكات الحاسـوبية المفتوحـة كالانترنت.

البورصة الإلكترونية:

بورصة اليوم والمستقبل لا تعرف السمسار التقليدي فكـل شيء يـتم بضـغطة زر بيـع وشراء واستبدال واسهم بالملايين تنتقل ملكيتها في لحظات معدودة.

عندما نتحدث عن اقتصاد عـربي فإننـا نقصـد وجـود كيـان اقتصـادي مـترابط نسـبياً، بحيث تتأثر الأوضاع فيه بما يجرى في بقية أجزاء هذا الكيـان. فالحـديث عـن اقتصـاد عـربي يعبر عن نوع العلاقات العضوية بين مختلف أجزاء هذا الكيان، ويظهر ذلك في زيـادة حجـم المعاملات البينية للسلع والخدمات بالمقارنة مع المعاملات مع العالم الخـارجي، وفى السـهولة النسـبية لانتقـالات عنـاصر الإنتـاج، وفى التـأثر المتبـادل لتغـيرات الأسـعار أو السياسـات الاقتصادية. وفى ضوء هذا التعريف المبسط، فانه يصعب القول إننا بصدد «اقتصاد عربي».

قد يكون من السهل الحديث عن «العالم العربي» ككيـان ثقـافي، ولكـن الحـديث عـن «اقتصاد عربي» هو من قبيل المجاز أو التمني. فالاقتصـاديات العربيـة مجـزأة، وهـى قليلـة الترابط الاقتصادي فيما بينها، حيث ترتبط كل دولة في المنطقة بالعـالم الخـارجي بـأكثر مـما ترتبط بالمنطقة. وحتى في الأحوال التي تزيد فيها العلاقات الاقتصادية البينية، فإنها كثـيراً مـا ترتبط بأوضاع عارضة أو غير مستقرة. فالواقع العربي، قد يمثل حقيقة تاريخية، أو جغرافيـه، أو لغوية، أو حضارية أو غير ذلك، ولكن بالقطع لا يرقى إلى مستوى «الحقيقة الاقتصادية»، وإن كان ذلك لا يمنع -بالطبع- من إمكانية تحوله إلى مثل هذه الحقيقة إذا توفرت الظروف المناسبة.

ونحن بدورنا مسلمين عرب فإنه يشرفنا أن تعرف عـلى النظـام الاقتصـادي الإسـلامي: وهو مجموع الأصول الاقتصادية العامة، التي نستخرجها من القران الكريم والسنة المطهـرة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسـب كـل بيئـة وكـل عـنصر، وقـد يعرف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك بان «العلم الذي يوجه النشـاط الاقتصـادي وينظمـه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه».

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الإسلام.

ثانياً: التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة.

ثالثاً: التوازن بين الجانب المادي والروحي.

رابعاً: الاقتصاد الإسلامي أخلاقي.

أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

أولاً: تحقيق حد الكفاية المعيشية.

ثانياً: الاستثمار «التوظيف» الأمثل لكل الموارد الاقتصادية.

ثالثاً: تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل.

رابعاً: تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية.

الحرية الاقتصادية المقيدة في النظام الإسلامي:

أولاً: تطبيق أحكام الإسلام في الحلال والحرام.

ثانياً: الالتزام بعدد من الواجبات الشرعية الاقتصادية.

ثالثاً: إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع العامة، تقدم المصلحة العامة.

مفهوم المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية بسبب الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية وتعدد وكثرة وتنوع وتجدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها والتي أوجدت بدورها للإنسان منذ القدم.

المشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد: تعني أن الدخل محدود والحاجات كثيرة، ومن ثم هناك عملية اختيار ووضع أولويات وتضحية ببديل آخر، فعندما يختار احد البدائل يضحي ببديل آخر.

المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع: وهي تعني أيضاً أن الموارد محدودة والحاجات كثيرة، ومن ثم لابد من الاختيار ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية فالموارد محدودة في المجتمع (في وقت معين) بالمقارنة بحاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتنوعة والمتكررة عبر الزمن، ولذلك على الاقتصاد القومي أو المجتمع أن يختار ويضع الأولويات.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اهتم الكتاب الاقتصاديون بدراسة التنمية والنمو اهتماماتهم بدراسة التخلف، وظهر فرع جديد مستقل من فروع النظرية الاقتصادية، أطلق عليه اقتصاديات النمو، واقتصاديات التنمية، ويركز هذا الفرع على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منه، بإتباع استراتيجيات وسياسات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونحن في مجتمعاتنا العربية لازلنا ونحن على مشارف العام 2010 نعتبر من الدول النامية والنائمة والمتخلفة اقتصادياً، ولازلنا في دولنا العربية نستورد أضاعف ما نصدره إلى الخارج، بل إن بعض الدول العربية لا تصدر أصلاً فنحن بأمس الحاجة إلى مشروع التنمية الاقتصادية العربية فهو مشروع جبار لو تكاتفت جميع الدول العربية في تنفيذه.

أهم أهداف التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول العربية:

أولاً: تهدف الدول المختلفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: يهدف التخطيط إلى إقامة قاعدة صناعية كافية وصالحة لتكون نقطة انطلاق التنمية الاقتصادية العربية.

ثالثاً: يهدف التخطيط إلى علاج أو إزالة معوقات التنمية الاقتصادية العربية ومحدداتها.

رابعاً: يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تكوين الفائض الاقتصادي، واستقطاب هذا الفائض من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

خامساً: يستهدف التخطيط الاقتصادي في الدول المختلفة تحقيق قدر كافي من التشغيل، لتأمين فرص عمل لاستيعاب القوة البشرية المعطلة.

سادساً: يستهدف التخطيط إلى رفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية، إلى المستوى الأمثل.

سابعاً: كما يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج.

التحديات التكنولوجية

إن من أكثر الألفاظ استخداما في يومنا هذا حتى من قبل المواطن العادي لفظ (التكنولوجية) ويبدو بقدر ما يزداد شيوع استخدام اللفظ يزداد الغموض واللبس اللذان تكتنفانه، فقد اكتسب لفظ التكنولوجيا الكثير من المطاطية، وأصبح يعني أشياء مختلفة، بل في أحيان كثيرة متناقضة حسب مستخدم اللفظ المذكور، كما اكتسب لفظ (تكنولوجية) قوة وسحرية متزايدة.

كلمة التكنولوجيا: مصطلح مركب إغريقي الأصل حوته جميع دوائر المعارف في اللغات كافة ويتألف من كلمتين Techno وهي مجموع الحرف والفنون الإنسانية (مهارة الحرفة)، وlogos وهو المنطق الذي يثير الجدل (الحديث عن مهارة الحرفة)، وقد استعملت لأول مرة في انكلترا في القرن السابع عشر وكانت تعني دراسة الفنون النافعة، إن الشيء الحديث في الموضوع هو اللفظ ذاته أما ظاهرة التكنولوجيا فهي قديمة قدم الإنسان وهناك اتفاق على المفهوم العام لهذه الكلمة بالرغم من اختلاف النصوص التعريفية لها.

إن الأمة الإسلامية مطالبة بإنتاج التكنولوجيا وتطوير ذاتها حتى تتحقق لها الريادة على الأمم، ولكن إلى ذلك الحين لابد أن يكون هناك رشد ووعي لكيفية اختيار التكنولوجيا المناسبة.

الإسلام والتكنولوجيا الحديثة:

لم ولن يقف الإسلام يوماً في وجه التكنولوجيا والحديثة والتطور التقني الرهيب الذي نشهده يوماً بعد يوم، بل يشجع الإسلام على أن نستخدم هذه الوسائل في الاستخدام الصحيح والأمثل في ما يفيد الإنسانية، وأن نكون من روادها ومصنعيها

التكنولوجيا الحيوية؟

التكنولوجيا الحيوية هي التطبيق المعلوماتي الصناعي للتكنولوجيات التي يتم تطويرها أو استخدامها في العلوم البيولوجية. وخاصة تلك التي تتصل بالهندسة الوراثية. ويتفق الخبراء على أن العالم على حافة ثورة في هذا المجال. وتتمتع التطورات في مجال التكنولوجيا الحيوية بقدرات هائلة على إفادة الإنسانية. على سبيل المثال، من خلال إنتاج لقاحات لأمراض لم يكن لها علاج من قبل، وزيادة إنتاج الغذاء، والوقاية من أمراض وتشوهات وراثية عديدة. وتحمل ثورة التكنولوجيا الحيوية إلى جانب فوائدها إمكانات هائلة لإساءة الاستخدام.

التكنولوجيا وترابط المجتمع

وعلى الرغم من وجود سلبيات للتكنولوجيا وغزوها لعالمنا بقوة؛ إلا أن هناك بعض المميزات لهذه التكنولوجيا التي ذكرها العلماء في أبحاثهم حول سلبيتها وإيجابيتها.

وقد خرج لنا العلماء بدراسة أجريت أخيراً تؤكد في محتواها «أن وسائل الاتصال الحديثة تقرب بين أفراد الأسرة وذلك من خلال تحويلهم إلى شبكة اجتماعية مترابطة في خلاف للرأي السائد بشأن التأثيرات السلبية للإنترنت والهواتف المحمولة على الروابط الأسرية».

اثر التكنولوجيا على الاقتصاد:

أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات عنصراً أساسيا في نمو الاقتصاد العالمي والعربي أيضاً , كما ساعدت على الاتصالات بين الحكومات بجانب استخدامتها في العديدة من الجوانب الاقتصادية وجوانب العمل التجاري المختلفة.

والتكنولوجيا ليست إذن آلات أو تجهيزات تنتج وتستهلك كباقي وسائل الإنتاج، ولا هي سلعة تتمتع بدور عادي في تكوين رأس المال والرفع من مستوى القدرة الإنتاجية. التكنولوجيا هي أولا وقبل كل شيء عقلية إنتاج وعلاقات إنتاج بحكم السلوكيات والمفاهيم التي تحكم نظام الإنتاج. وهي فضلا عن ذلك جزء من نظام اجتماعي وأخلاقي، وبالتالي من مجموعة قيم كالقيم السائدة في المجتمع التي تتأثر بها وتؤثر فيها وتتفاعل معها.

العلم والتكنولوجيا يمثلان محور عجلة التقدم في عالمنا اليوم، والجديد في التكنولوجيا هو اللفظ ذاته فكلمة تكنولوجيا تمثل لفظا ثابتا ومعنى متحركا عبر مراحل التطور الحضاري، وبغض النظر عن التعريف الصحيح للتكنولوجيا لا احد يختلف حول التغيرات الكبيرة التي خلقتها التطورات التكنولوجيا السريعة والمتواصلة خلال هذا القرن.

وحتى يتحقق للدول المتخلفة حرية اختيار أكثر أنواع التكنولوجيا ملائمة لها يجب أن تحقق بعض الشروط:

1- وجود المعلومات الضرورية والكافية عن البدائل التكنولوجية المختلفة.

2- معرفة التعديلات التي أُدخلت عليها ومدى نجاحها في التطبيق العملي.

3- الأماكن التي نجحت فيها وأسباب ذلك النجاح أو الفشل.

4- مدى ملائمة هذه التكنولوجيا مع ظروف البيئة المحلية وطبيعة التعديلات المطلوبة لتحقيق هذه الملائمة.

5- المعلومات الخاصة بالحجم الأدنى للمشروع ومشكلات.

إلى غير ذلك من المعلومات التي تمكنها من دخول سوق التكنولوجيا وهي على معرفة كاملة بالسلعة التي يمكن شراؤها.

ولعل أهم ما يعاب على التكنولوجيا:

يقول المتخصص في علم النفس د.خضر البارون: إذا نظرنا إلى ابتعاد المثقف العربي عن القراءة والكتاب نجد هناك عدة عوامل منها، زيادة التكنولوجيا والتقدم العلمي والعولمة وكلها أمور جعلت القراءة بعيدة، فالعولمة تستطيع أن تحضرها بضغطة زر، والإنترنت يوفر قدرا كبيرا من المعلومات حول الموضوع الواحد. في السابق كانت الركيزة هي الاتصال بين الإنسان والآخر وتغير الحال هذا الزمان بالجلوس مع البلاي ستيشن والفيديو والقنوات الفضائية وغيرها من الوسائل الحديثة.

كل هذه العوامل أخذت الإنسان من القراءة وجعلته أسير التكنولوجيا، وكلما تقدّمت ثورة الاتصالات وزاد التبحّر في أوجه العلوم المختلفة والمتنوعة قل الارتباط بالكتاب والنفور من القراءة وحب المعرفة.

وفي الحقيقة ما وصل إليه حال المواطن العربي من انعدام ثقافة يمثل خطرا محدقا على المجتمع العربي بصفة عامة، ففي الكتاب فيض لا ينضب من المعلومات ويمكن الاستعانة بالانترنت في إعداد البحوث والرسالات العلمية التثقيفية السريعة لطلاب الجامعات والدراسات العليا ولكن يظل الكتاب الصديق الصدوق للإنسان ولا غنى عنه، فهو الذي يحمي المعتقدات والأفكار من أي مد خارجي يريد الإطاحة بثوابتنا.

التكنولوجيا والبطالة:

وأضاف «كما أن ضعف المستوى التكنولوجي وضعف نموه يسبب ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد وضعف النمو الاقتصادي, مما يؤدي إلى هجرة العقول وزيادة في المديونية وهذا كله يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنمية الاجتماعية والإنسانية, ويرافق ذلك حدوث الكثير من الاضطرابات والمشاكل».

وحيث تلعب نقـل التكنولوجيـا بـين الـدول الناميـة دورًا هامًـا في تـدعيم اسـتقلالية تكنولوجيا الدول واعتمادها على ذاتها، وتدعيم قواها في التفاوض ومن ثم تنمية التكنولوجيا المناسبة لهذه الدول.

إن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجيا ومعيار نجاحها يتمثل في تحقيق وضع أفضـل في المستقبل يمكن الدولة المستوردة للتكنولوجيا من الاستغناء تـدريجيًا عـن الاسـتيراد وتحقيـق الاعتماد على الذات، ويعني هذا التحول من النقل الأفقي للتكنولوجيا إلى النقل الرأسي لها.



تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية وأثرها على الدول العربية

- المبحث الأول: مفهوم العولمة ومجالاتها
- المبحث الثاني: نشأت العولمة... وأهدافها
- المبحث الثالث: العولمة بين النظرية والتطبيق
- المبحث الرابع: السمات المميزة للثقافة العربية
- المبحث الخامس العولمة والعالمية في ضوء سنن الـلـه الكوني
- المبحث السادس: اثر العولمة في المجتمع العربي والإسلامي
- المبحث السابع: تحديات التكتلات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول العربية

تمهيد:

يعد موضوع العولمة، مدار جدل جدي بين الأوساط الجامعية والإعلامية والاجتماعيين وعلماء النفس والفلاسفة والمفكرين وعلماء البيئة والطبيعة والتيارات السياسية والمجتمع المدني، ويلاحظ ذلك من خلال إعداد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والتحليلات التي لم تثمر عن شيء يذكر، لأن الإرادة الحقيقية غير متوفرة وان مروجي ظاهرة العولمة مصرون بالاستمرار بنهجهم، وأن هاجس الأكثرية في النخبة الوطنية المثقفة والواعية من الطرف الآخر ينتابها الشك والريبة بسبب الغموض الذي يلف هذا المصطلح الكوني «اللُغز» وعدم الحصول على الإجابات الوافية لأسئلة سبق وان طُرحت في لقاءات سابقة مباشرة أو غير مباشرة... ونسمع تطمينات وآمال تطلق من هنا وهناك من جهات محسوبة على العولمة، وحتى من جنسيات عربية بقصد الإقناع دون الإفصاح عن حقيقة ما يجري. إن الترويج للعولمة قد ظهر بوضوح بعد اكتشاف الفضاء الخارجي ونصب الأجهزة الاستخباراتية المتنوعة (غزو الفضاء) وقيام حوادث عالمية نذكر من بينها التحول المفاجئ في الحرب الباردة، وتفكيك المعسكر الاشتراكي بعد حربي يوغسلافيا والعراق (الأولى) في التسعينات من القرن الماضي، وإنهاء حلف وارسو، وتحديد الترسانة النووية ورؤوس صواريخ سولت 2 من جانب السوفيت، وتدمير قسم منها زمن الرئيس يلسن من جانب واحد ودخول دول اشتراكية إلى الاتحاد الأوربي (اتفاقية شنغن)، ومن ثم بدء رسم خارطة أمريكية جديدة للعالم (خارطة الطرق). جاءت حرب أفغانستان ثم العراق الثانية والتدخلات في دارفور والصومال ولبنان، وتطويق سوريا والتلويح بتدمير إيران، ولكن الجدير بالذكر أن أول من أطلق اسم العولمة على هذه الظاهرة هو عالم الاجتماع الكندي «مارشال ماك لولهن» عام 1964.

كانت العولمة إحدى أهم وسائل الدعاية للأفكار الغربية الجديدة الناتجة من التطور التقني والعلمي الهائل لشبكة الاتصالات وانتشار الفضائيات وشبكة

المعلومات (inter net) حيث أدخلت البهرجة إلى العالم العربي مبهورين بها وبوسائلها التقنية المتقدمة، فقد أحدثت تغيرات في البرامج والمناهج التعليمية وانصرف التلاميذ عن أداء دورهم الايجابي بل أثرت على مستوى القراءة والكتابة والتفكير كون ما حدث يعتبر ثورة هائلة جديدة لم يعتد المجتمع العربي عليها على الرغم مما تحمله من منافع وايجابيات تسهم في تطور العلم والمعرفة واختزال للزمن، ولذلك انعكس ذلك سلباً على المجتمع العربي وثقافته وتراثه وحضارته بالاستغلال الخاطئ لهذه التقنية من كلا المجتمعين العربي والغربي واستغلالها من قبل البعض لأغراض منافية للأخلاق والعادات والقيم الاجتماعية للمسلمين خلافاً لما جاء بالقرآن الكريم، فضلاً عن الإساءات الصارخة والتي تمثل جزءاً من التأثير السلبي للعولمة على الثقافة العربية، والقادم أعظم طالما أن هناك استغلالاً قسرياً يفرض لتغيير معتقداتنا والتدخل في الصغيرة والكبيرة وهذا ما يستدعي الحذر الشديد، والبحث عن وسائل تحصين الشباب والأسرة التي هي نواة المجتمع العربي من دون انتظار...

إن المعلن من العولمة يجعل العالم قرية كونية مصغرة تستطيع تبادل المعلومات والمنافع فيما بينها ولكن هناك وجه آخر لها قد يوصل إلى نوع من الاستعمار والاحتكار الجديد إذا لم يتم التعامل معها واستغلالها بالطريقة الصحيحة بعيدًا عن المنافع السياسية والاقتصادية ذات الجانب الواحد حيث يتمثل بالسيطرة على العقول والثروات، واستباحة للمجتمعات المحافظة والمسالمة ومن ثم زيادة القهر الطبقي والاجتماعي من خلال إشعال الحروب وكوارث التهجير الطائفي والعرقي وقبول المرتزقة في المجتمع العربي ليقاتل أهله وعشيرته من خلال التدني في المستوى الثقافي والعلمي.

إن من الصعب الوقوف على الفترة الحقيقية لظهور العولمة، حيث إن الفكرة يعود تاريخها إلى قرون قديمة تتمثل منذ ظهور حاجة الإنسان إلى والتوسع

والانتقال من محيطه إلى الأمصار المجاورة بحثاً عن الرزق وتوسيع التجارة، كما تتمثل البذرات الأولى للعولمة في محاولة العديد من الأديان والحركات في نشر أفكارها ومبادئها من المجتمع الضيق الذي ظهرت فيه إلى المجتمعات الأخرى ومحاولة التأثير في تلك المجتمعات.

أما فكرة العولمة بمفهومها الجديد فقد ظهر في القرن الأخير (أواخر القرن العشرين) نتيجة التطور الكبير في مجالات الاتصال وتكنولوجية نقل المعلومات، فأصبح العالم قرية واحدة أُزيل عنها جميع الحدود الجغرافية الفاصلة. برزت العولمة كتحد في العقدين الأخيرين وما صاحبها من تغيرات عالمية داخلية وخارجية متسارعة لصالح الغرب، وكانت هناك أدورٌ موزعة بين فريق اللاعبين الأساسيين الذين قادوا هذه الظاهرة وساهموا في ترويجها.

المبحث الأول

مفهوم العولمة ومجالاتها

العولمة لغةً: «(Globalization) تعني جعل العالم ذا توجه واحد مسيطر عليه تقنياً وثقافياً في إطار حضارة واحدة. وهذا هو المعني الذي حدده المفكرون باللغات الأوربية للعولمة (Globalization) بالانكليزية والألمانية وقد عبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح (Mandial sation) ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد»[1] .

أما اصطلاحا: فهي تعبر عن تطورين هامين هما التحديث والاعتماد المتبادل ويرتكز المفهوم بمعناه الشامل على التقدم الهائل في المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات) فضلاً عن الروابط المتزايدة على كافة الصُعد في كل الساحة الدولية المعاصرة.

من خلال المتابعة لأدبيات العولمة، وتعدد تعريفاتها وتباين الآراء حول مفهوم العولمة فهناك من ينظر إليها على أنها عملية تطور طبيعي تلقائي تشير إلى زيادة الترابط التدريجي للعالم، وضمن هذا التعريف يكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية دور فاعل، بمعنى أن العولمة هي تطور تلقائي لا دخل فيه للقوى السياسية السائدة والمهيمنة على العالم وفي نفس السياق يقول برهان غليون «إن العولمة هي تطور في سياق التطورات والمراحل التي تمر بها الإنسانية ويضعها في سلم التدرج التاريخي عندما يعتبرها تطورا طبيعيا للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية التي شهدت الثورات والانتقالات التقنية من الثورة التقنية الأولى المسماة

---

(1) فهمي محمود (الدكتور) مجلة الهلال عدد مارس 2001 ص 87.

بـالعصر الحجـري، فـالعصر الحديـدي فـالزراعي والتـي بـدأت عـدة آلاف مـن السـنين قبـل الميلاد»[1].

وهناك تعريف آخر للعولمة «يفيد بأنها نوع من العمل بقصد إشاعة نمط معـين عـلى الصعيد العالمي تحت قيادة قوة محددة، وهناك من يرى بـان العولمـة عمليـة مسـتقلة عـن إرادة كل القوى مهما كانت القوى مهمة»[2]، بمعنى أن العولمة عملية قد أصبح لها استقلالها الذاتي عن أي قوة محركـة لهـا وفي هـذا السـياق لا بـد أن نسـتعرض عـدداً مـن التعريفـات للعولمة في الأدبيات الفكرية العربية، حيث تم تصنيفها إلى نوعين: تعريفات أحادية الجانـب، وتعريفات ذات طبيعة شاملة.

التعريفات ذات البعد الواحد:

من التعريفات أحادية الأبعاد التي ترتكز على البعـد الاقتصـادي للعولمـة وهـي التـي تعتبرها بأحد معايير مرحلة من مراحل نمو النظام الرأسمالي، ووفـق هـذا السـياق يعـرف د. صادق جلال العظم العولمة بأنها «حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعـاء في ظـل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها»[3]، ويشير د. إبراهيم العيسوي إلى نفس الفكـرة بقوله «أن العولمة هي الرأسمالية العالميـة في مرحلـة مـا بعـد الامبرياليـة وهنـاك تعريفـات أحادية البعد ذات طابع سياسي لأن هناك من يساوي بين العولمة وبين الأمركة»[4].

---

(1) عبيد، نايف علي،العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 7-1997، ص29.

(2) عبد اللـه، إسماعيل صبري،الكوكبة، الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلـة الطريـق، العـدد 34، تموز - آب 1997، ص47.

(3) عبد اللــه، عبـد الخـالق (الـدكتور) عولمـة السياسـة والعولمـة السياسـية، المسـتقبل العـربي العـدد 2002/278 ص 22.

(4) عبد اللـه، إسماعيل صبري،الكوكبة، الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبرياليـة، (مصـدر سـبق ذكـره)، ص47.

التعريفات ذات الطبيعة الشاملة:

تجمع هذه التعريفات على أن العولمة عملية متعددة الأبعاد، شاملة لكافة جوانب الحياة، فالعولمة تتسع وتتعمق وتشمل كل الأبعاد الحياتية اليومية وتؤثر في كل الجوانب بما في ذلك الجناب السياسي الذي يشمل السلم والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي، الداخلي منه والخارجي وكذلك الجانب الاقتصادي الذي يتضمن نمط الاقتصاد الحر داخلياً، وإزالة الحواجز التجارية والحواجز على حركة رؤوس الأموال عالمياً، وكذلك في مجال الثقافة حيث يختزل البعض من أن البعد الثقافي للعولمة هو إشاعة النمط الثقافي الرأسمالي في الملبس والمأكل والفنون، بينما يرى البعض الآخر مثل د. محمد عابد الجابري «أن البعد الثقافي للعولمة قائم على نشر ثقافة فردية محايدة لضرب الروابط الجماعية، وقبول الفوارق الاجتماعية والاستسلام للاستغلال»[1]. ويرى طلال عتريسي «أن مفهوم العولمة يوجد في مستويات ثلاثة متداخلة هي: الاقتصاد والسياسة والثقافة. أما في الاقتصاد فالعولمة هي الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها وهي أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية، وفي السياسة هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية»[2].

«أما في الثقافة فهي توحيد القيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، أنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى

---

(1) المصدر أعلاه ص 36.

(2) عتريسي طلال، العرب والعولمة، «بحوث ومناقشات الندوة الفكرية» مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1 (بيروت 1998) ص 44.

الـذات وإلى الآخـر وإلى كـل مـا يعـبر عنـه السـلوك، هـذه الثقافـة التـي تـدعو العولمـة إلى توحيدها»[1].

أما التعريف الذي يقدمه محمد عابد الجـابري «العولمـة في معناهـا اللغـوي تعمـيم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعني الآن في المجال السياسي منظوراً إليه مـن زاوية الجغرافية «الجيوبولتيك» العمـل عـلى تعمـيم نمـط حضـاري يخـص بلـداً بعينـه هـو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، ليسـت العولمـة بمجـرد آليـة مـن آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي بل إنها أيضاً وبالدرجـة الأولى دعـوة إلى تبنـي نمـوذج معين، وبعبارة أخرى فالعولمـة إلى جانـب أنهـا تعكـس مظهـراً أساسـياً مـن مظـاهر التطـور الحضاري الذي يعيشه عصرنا، هي أيضاً إيديولوجيا تعبر بصـورة مبـاشرة عـن إرادة الهيمنـة على العالم وأمركته»[2] .

لـذا أصـبح مـن الضروري التمييـز بـين العولمـة الاقتصـادية والعولمـة الثقافيـة والعولمـة العلمية والعولمة الاجتماعية فلا توجد عولمة واحدة. وبهدف الإلمام بـبعض المفـاهيم ووجهـات النظر السياسية حول مفهوم العولمة لابد مـن الأخـذ بـبعض التعريفـات المهمـة التـي أطلقـت على العولمة من قبل بعض المفكرين والسياسيين الغـربيين نقـلاً عـن طـلال عـتريس في بحثـه المعنون «العرب والعولمة» ومنهم (رونالد روبرتسون) حيث يعرفها على «أنها اتجـاه تـاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهـذا الانكـماش». في حـين يؤكـد (فـانتوني جيدنز) بأن العولمة «هي مرحلـة مـن مراحـل بـروز وتطـور الحداثـة وتتكثـف فيـه العلاقـات الاجتماعيـة عـلى الصـعيد العـالمي». فبيـنما يعـرف (مـالكوم واتـرز) مؤلـف كتـاب «العولمـة» «بأن العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسـعى بقصـد أو مـن دون قصـد إلى دمـج سكان العالم في مجتمع عـالمي واحـد»، أمـا (كيـنشي أوهـماي) فيعـرف العولمـة «بأنهـا تـرتبط

---

(1) عتريسي طلال، العرب والعولمة، «بحوث ومناقشات الندوة الفكرية» (مصدر سبق ذكره) ص44.

(2) التو يجري عبد العزيز بن عثمان (الدكتور) حـوار مـن أجـل التعـايش؛ دار الشروق القـاهرة 1998، ص61.

شرطاً بكل المستجدات وخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً»[1]. ونرى أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً إلى تعدد تعريفاتها والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً.

فضلاً عن أن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه من وجوهها المتعددة. وأياً كان الأمر فيمكن القول إن جوهر عملية «العولمة» يتمثل في: سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الدولي.

وطالما أصدرت الدعوة إلى العولمة من الولايات المتحدة فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وهذا ما يجعل مفكراً مثل (ريجيس دوبريه) يرى أن العولمة التي تتم الدعوة إليها اليوم «عولمة زائفة فالحيز المطروحة فيه أمريكي والنمط السياسي والثقافي هو نمط الحياة الأمريكية والفكر الأمريكي وكأنما يراد من العولمة «رسملة العالم غير الرأسمالي»[2] يتضح لنا أن جميع الفئات التي تندرج في إطار محاولات تعريف العولمة المتمثلة «في اعتبارها حقبة تاريخية وباعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، وفرض لقيم ثقافية واجتماعية وسياسية فضلاً عن أنها انتصاراً للقيم الأمريكية، وتعزيز للقوتين الاجتماعية والتكنولوجية»[3].

---

(1) عتريسي طلال، العرب والعولمة، «بحوث ومناقشات الندوة الفكرية» (مصدر سبق ذكره)، ص45.

(2) السماك محمد من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، مجلة الحوادث العدد 2310 في 2001/3/9 ص 63.

(3) Sheila L. Croucher. *Globalization and Belonging*: *The Politics of Identity a Changing World*. Rowman & Littlefield. (2004). p.10

كل هذه التعريفات تكاد أن تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة. وإذا كانت الدولة قد حلت محل الإقطاعية منذ نحو خمسة قرون عندما قامت الدولة بتأميم القطاعات الإنتاجية والشركات الخاصة والأراضي الزراعية التي كانت حكراً على مالكيها من الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال وجعلها تحت تصرف الدولة وقيامها بمشاريع الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي وإدارة المشاريع والمؤسسات الإنتاجية مركزيا من قبل الدولة والدوائر التابعة لها، في حين تحل الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة في الوقت الراهن والسبب في الحالتين واحد هو:

- التقدم التقني
- زيادة الإنتاجية
- الحاجة إلى أسواق أوسع

فلم تعد الدولة وحدها تلعب الدور الكبير في السوق بل أصبح العالم كله مجال التسويق ولتحقيق ذلك كانت الشركات متعددة الجنسيات تنشر أفكاراً تساعد إزالة الحدود الجغرافية التي تفصل بين المجتمعات الإنسانية حيث تتجاوز سيادة الدولة، كما نجحت هذه الشركات في إرساء العولمة .

عندما تمكنت من السيطرة على أهم المراكز الاقتصادية في العالم وضمان توجيهها من بعد، «وبذلك استطاعت العولمة من تحطيم موضوع الولاء القديم وهو الوطن والأمة وإحلال ولاءات جديدة محله وأفكار من نوع «نهاية الايدولوجيا»، ونهاية التاريخ «والقرية العالمية» «والاعتماد المتبادل»...الخ»[1]، مما يصطلح استخدامه مع جميع الأمم. كما أنها تستعين مع تحقيق أهدافها بالمؤسسات المالية الدولية وأجهزة المخابرات في الدول الكبرى ومختلف وسائل التأثير في الرأي العام.

---

(1) السماك محمد من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص63.

وفي هـذا الشـأن يقـول الأسـتاذ سـيار الجميـل في «كتابـه العولمـة الجديـدة والمجـال الحيوي للشرق الأوسط»، أن صّناع القرار الأمريكي الذين يشتركون في صياغة مشروع العولمـة بتوحيد العالم من خلال رأسمالية السوق marketing capitalism معتمـدون عـلى أسـاليب متنوعة منها تدشين الحروب واستخدام العنف والتهديد بالإبادة الجماعية لشعوب آسـيا ثـم أفريقيا وأمريكـا اللاتينيـة مسـتغلين تفـوق الآلـة الحربيـة بعـد خسران الاتحـاد السـوفييتي وارتهان المنافسة الاقتصادية والمالية الأوربيـة واليابانيـة للقـوات العسـكرية الأمريكيـة نظـراً لهشاشة كل من أوربا واليابان»[1].

ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة عـلى مقـدرات الحكومـات والشـعوب مـا جاء في كلمة الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي ألقاها بمناسبة اليوم الـوطني الفـرنسي (14 يوليو 2000) حيث قال: «إن العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنـتج شروطـاً كبـيرة وهـي وان كانت عامل تقدم فهي تثير أيضاً مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيداً»[2].

يتضح مما سبق أن العولمة هي العملية التي يجري بها انتقال الفواعل المختلفة سـواء كانت مادية أو فكرية، من محيطها المحلي إلى المحيط العالمي، فقد ركزت في بدايات ظهورها على التجارة والمال مستخدمة وسائل تقنيـة متقدمـة في مجـال تقنيـة الاتصـال والمعلوماتيـة وتوفر وسائل انتقال البضائع ورؤوس الأموال وشيئًا فشيئاً بدأت تغطي جوانب حياتية أخرى كالجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية.. وسوف نتطرق إليهـا خـلال هـذا المبحـث بشيء من التفصيل.

---

(1) الجميل، سيار، العولمـة الجديـدة والمجـال الحيـوي لـلشرق الأوسـط، مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص48.

(2) السماك محمد من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمـة (مصـدر سـبق ذكـره)، ص64.

أولاً: دوائر العولمة:

هل للعولمة جانب واحد هو الجانب السلبي الذي ينعكس في الآثار السيئة والمضار والمخاطر التي تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، أم أن لها جوانب متعددة منها السلبي ومنها الايجابي؟ نعتقد أن هذا السؤال يصح أن نتخذه مدخلاً إلى فهم أعمق للعولمة على المستويات كافة وبصورة خاصة على المستوى الثقافي وإلى استيعاب اشمل لمضامينها. والحق أن ما من نظام أو منهج أو فكرة سياسية واجتماعية تتصل بحياة البشر إلا ولها وجوه متعددة على اعتبار أن الفكر الإنساني هو ذو منزع مزدوج من الخير والشر وهما العنصران الكامنان في الضمير الإنساني، وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن للعولمة دوائر تتحرك فيها وهي بذلك ليست دائرة واحدة منحصرة في حدود معلومة. وللإرادة الإنسانية تأثير في تحديد هذه الدوائر ورسم معالمها وضبط مساراتها. وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة فان التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي للعولمة جعلها تغيب في أحيان كثيرة عن الأذهان لدرجة أن معظم المفكرين في العالم ومنهم طائفة من المفكرين في العالم الإسلامي يغفلون الجوانب الأخرى للعولمة وينزعون نحو إدانة العولمة جملة وتفصيلاً، الأمر الذي تضيع معه عناصر كثيرة من الحقيقة بحيث يقع الخلط بين الحق والباطل وبين الواقع والمثال. «أن رفضنا العولمة وتنديدنا المتكرر بآثارها السلبية وتركيزنا على نقص أسسها ودحض ادعاءات المروجين لها، كل ذلك لن يؤثر في طبيعة الوضع الناجم عن هيمنة النظام العالمي الذي يفرض العولمة على العالم، ولن يكون لموقفنا هذا أي تأثير ايجابي على العولمة من حيث هي فكرة ومنهج وأسلوب ونظام وتيار عارم جارف يكتسح الحواجز ويدك المواقع. ولذلك فإننا ندعو إلى أن نلتمس للعولمة جوانب ايجابية ونعمل ما بوسعنا العمل لتوظيف ايجابيات العولمة فيما ينفعنا في حياتنا العامة ونبذ ما هو سلبي يضر بمنهجنا في الحياة»[1].

---

(1) أمين جلال احمد (الدكتور) العولمة دار المعارف القاهرة 1998 ص42.

يقول الدكتور التو يجري في هذا الخصوص «إن المسألة في حاجة شديدة إلى ضبط منهجي نتحكم به في العولمة بأعلى ما نستطيع من قدرات وبذلك نسلك طريقنا إلى الاستفادة من العولمة على النحو الذي يدفعنا إلى الإسهام في الحضارة الإنسانية الجديدة من موقعنا الثقافي المتميز وبخلفيتنا التاريخية وبهويتنا الحضارية المتفردة»[1].

إن هذا الموقف الايجابي إزاء العولمة يتطلب منا أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي وان ندفع بمجتمعنا في اتجاه التفاعل المتحرك مع المتغيرات المتسارعة وإلى المزيد من الوعي والإلهام والإدراك للتهيؤ والاستعداد،من أجل الوصول إلى فهم ما يجري حولنا ونستوعب التحولات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر، من خلال جدولة تفكيره وتربيته وفلسفته حيث لا تنفع هنا دعوات النخب والمثقفين والعلماء إلى مجرد إصلاحات شكلية أو تبرير ما هو كائن، أو إيثار العزلة والابتعاد عن فهم ترسيم ما سيحصل بحجة إشكالات الهوية والثقافة النقية لان الهوية في النهاية هي «صيرورة تاريخية قبل أن تكون مفهوماً مجردا، وهويتنا مهما اختلفنا في تحديد عناصرها ومقوماتها نظريا وبصفتها صيرورة تاريخية لن يكون لها وجود فعلي إلا إذا تركناها وشأنها وابتعدنا عن التنظير الإيديولوجي المجرد الذي يقيدنا بقيد لا انفكاك منه منظورا للمسألة من هذه الزاوية، فانه لا حياة للهوية دون أن تمنح لها الحياة»[2]، وذلك بالانخراط في العالم المحيط ومتغيراته. ولذلك لا بد لنا في هذا المبحث من دراسة معمقة لأشكال وأوجه العولمة محاولين وضع توضيح وافٍ عن كل وجه من تلك الوجوه والأهداف المتوخاة منها وبشيء من التفصيل.

---

(1) التويجري، عبد العزيز بن عثمان (الدكتور) العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، شبكة المعلومات، 2002/3/17، ص13.

(2) التركي، حمد، الهوية العربية في عصر العولمة، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، 2006، ص41.

1. العولمة الثقافية:

للعولمة كما أسلفنا القول منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، والجانبان معاً يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانب بذاته، وعلى هذا الأساس فان العولمة الثقافية هي إشاعة النمط الثقافي والاجتماعي الرأسمالي في الملبس والمأكل «ويرى آخرون من بينهم عتريس وغليون والسماك، بان العولمة هي نشر ثقافة فردية معادية تهدف إلى ضرب الروابط الجمعية وقبول الفوارق الاجتماعية والاستسلام للاستغلال، وهي ظاهرة مدعومة دعماً محكماً وكاملاً بالنفوذ السياسي والاقتصادي الذي يمارسه الطرف الأقوى في الساحة الدولية وللوقوف على الصورة الواضحة للأجواء التي تمارس العولمة الثقافية في ظل نفوذها على الشعوب والأمم نسوق فيما يلي باختصار وتركيز طائفة من المعلومات التي تنشر وتتداولها الصحافة العالمية المتخصصة والمواكبة لثورة المعلوماتية التي هي الأساس الراسخ للعولمة الثقافية والتي تشكل القوة الضاربة للنظام العالمي الجديد»[1].

«إن تكنولوجيا المعرفة هي قوة الدفع للعولمة الثقافية وفي ظل النقلة الجديدة والمتطورة جداً لتكنولوجيا المعرفة، يبدو العالم منقسماً إلى ثلاثة أقسام:

- إن 15 % من سكان العالم يوفرون تقريباً كل الابتكارات التكنولوجية الحديثة.
- إن50% من سكان العالم قادرون على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكاً أو إنتاجاً.
- إن بقية سكان العالم 35% يعيشون في حالة انقطاع وعزلة عن هذه التكنولوجيا وإذا كان هذا الواقع لعالم اليوم يعني شيئاً فانه يعني أن مقولة (القرية العالمية) التي أطلقها في عام 1964 (مارشال ماك لولهن) لم تصح ولا

(1) عتريسي طلال، العرب والعولمة، «بحوث ومناقشات الندوة الفكرية» مصدر سبق ذكره، ص44.

يبـدو أنهـا سـوف تصـح في المسـتقبل المنظـور عـلى الـرغم مـن كـثرة اسـتخداماتها في الأدبيـات الإعلاميـة والثقافيـة الحديثـة. وهـذا مـا يشـير إلى أن ظـاهرة العولمـة تبـدو محدودة التأثير على الرغم من عنفوانها وعنفها وشراستها وقوة النظـام العـالمي الـذي يمهد لها السبيل ويفتح أمامها الآفاق»[1].

ولكن على الرغم من ذلـك كلـه فـان الآثـار التـي تُحـدثها العولمـة في الشـعوب التـي تكتسحها بالغة الضرر نظراً إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة في النصـف الأكـبر مـن الكرة الأرضية، ويندرج في هذا الإطار العالم العربي الذي لا سبيل إلى تجاهل المعاناة الشديدة التي يعانيها معظم بلدانه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بصورة خاصـة عـلى الـرغم ما يمتلكه من ثروات.

إن العولمة الثقافية تتغلغل في المجتمعات الفقيرة ذات الخصائص التي تفتقد القدرة على المقاومة، حتى وان لم تفتقد الإحساس بالتميز. وتتبين لنا حقيقة الأوضاع العامة في العالم العربي والإسلامي من المعلومات الإحصائية الآتية:

يبلغ عدد سكان العالم في الوقت الحـاضر سـتة مليـارات نسـمة، وهـذا العـدد يـزداد سنوياً بنسبة مائة مليون نسمة و90 بالمائة من الزيادة تقع في 127 دولـة، وكلهـا مـن العـالم النامي التي لا تستطيع أن تستوعب هذه الزيادة الديمغرافية المطردة. ويقع العالم الإسـلامي في قلب هذا العالم النامي.

مع إطلالة القرن الحادي والعشرين فان ثلث سكان العالم يعيشون تحت خط الفقـر (أي تحت معدل دخل سنوي ثلاثمائـة (300) دولار) والأكثريـة السـاحقة مـن شـعوب العـالم الإسلامي مشمولة بهذه الظاهرة.

«استناداً إلى دراسات إحصائية لمنظمة اليونيسيف فان 12 مليون طفل تحـت سن الخامسة يموتون سنوياً نتيجة أمراض قابلـة للشـفاء، وهـذا يعنـي أن كـل يـوم

---

(1) غليون، برهان، أمين، سمير (الـدكتور). ثقافـة العولمـة وعولمـة الثقافـة، دار الفكـر، دمشـق 2002م، ص12.

يموت 33 ألف طفل لأسباب يمكن تجنبها بما فيها سوء التغذية. وتشمل هذه الدراسة أطفالاً من العالم الإسلامي من بنغلاديش حتى موريتانيا»[1].

واستناداً إلى إحصاءات الأمم المتحدة أيضاً فقد شرد أكثر من 75 مليون إنسان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والإثنية والقبلية ويطل القرن الحادي والعشرون، وهناك أكثر من 60 مليوناً لا يزالون في حالة تهجر. وهناك أيضاً نسبة عالية من المهجرين هم من المسلمين العرب والأفارقة والآسيويين[2].

تدخل أغلب الدول العربية والإسلامية القرن الحادي والعشرين وهي خاضعة كلياً أو جزئياً لمشيئة البنك الدولي مستسلمة لإرادته منفذة لسياسته وذلك تجنباً لإعلان عجزها وإفلاسها وبموجب ذلك تلتزم هذه الدول بتوجيه اقتصادياتها نحو عدم النمو ونحو تخفيض الإنفاق ونحو وقف الدعم على بعض المواد الاستهلاكية التي تقدمها لمساعدة شعوبها الفقيرة، «متناسين إن السبب الحقيقي لإشاعة الفقر هو النقل العكسي للموارد، أصبح يتم حاليا عبر أنبوبي الديون الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة. وهذا ما يجعلنا نميل إلى اعتبار أننا أمام ظاهرة استعمارية جديدة أفظع من أشكالها السابقة نظراً لكونها تحرم شعوب العالم الثالث من خيراتها وفوائضها الاقتصادية والمالية مع تشديد استغلال قوتها العاملة وتعريضها للفقر والبطالة»[3].

كانت العولمة الثقافية تفرض على العالم العربي الإسلامي في ظل هذه الأوضاع الصعبة وفي هذا المناخ القاتم فذلك يحثنا على البحث جدياً عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ضعف العالم العربي والإسلامي اقتصادياً، ويدعونا في

(1) التويجري، العولمة والحياة الثقافة في العالم الإسلامي مرجع سبق ذكره ص15.

(2) مصدر سبق ذكره ص15.

(3) أديب، عبد السلام، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استعمار جديد. صحيفة النهج الديمقراطي، الدار البيضاء 2007، ص2.

الوقت نفسه إلى الربط بين معالجة الآثار السيئة للعولمة وبين المبادرة الجدية لإصلاح هذه الأوضاع إصلاحا يقوم على أقوى الأسس؟

إن المجتمعات الفقيرة المحرومة تمثل احد المجالات الحيوية للعولمة فكلما ضعفت المناعة الاقتصادية ضؤل تأثير المناعة الثقافية لدى الشعوب مما يجعل السقوط والانهيار تحت مطارق ضربات العولمة الثقافية أكثر احتمالاً في ظل هذه الأحوال، بتعبير آخر أن الفقر متمثلا بتفاوت الثروات وتركزها بيد قلة ستؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والتضخم في منطقة ما سيؤدي إلى ضعف التوجه نحو التركيز على التعليم ورفع المستوى الثقافي، «حيث يعتبر الاقتصاد جزءاً حيوياً في تطوير ثقافة الشعوب ومواكبة التطورات وهنا يمكننا أن نضع المعادلة التي تؤشر طبيعة العلاقات في انتقال المستويات السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية بشكل متداخل لا يمكن فصله ضمن الثوابت العربية، بمعنى أن الثقافة ومستوياتها قد انبثقت من التناقضات الاجتماعية التي ولدتها الأوضاع الاقتصادية»[1]. إن سوء الحالة الاقتصادية التي يعاني منها المواطن سيقوده وأفراد عائلته إلى العمل بغية الحصول على قوتهم اليومي ليؤمنوا متطلبات العيش وبالتالي فلا مجال للتعليم الأساس في قاموسه كون أن الغذاء أهم عنده من شراء كتاب لقراءته، أو قضاء ساعات من يومه يقضيها في المدرسة أو المؤسسات التعليمية الأخرى.. ومن ثم فقد عانت المجتمعات العربية والإسلامية من تفشي آفة الأمية التي استفحلت في القرن الأخير.

إن من شأن سد الفجوة الكبيرة بين الغنى والفقر في العالم الإسلامي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومتكاملة وشاملة، أن يحد من المجال الذي يعمل فيه نظام العولمة الثقافية من خلال الاختراق مستغلين الفاقة التي تعاني منها بعض الأقطار العربية والأقطار الإسلامية (وأقطار القرن الإفريقي)، كما أن حاجة تلك

(1) الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص142.

الدول إلى الخبرات والتقنيات الغربية تعد من العوامل المهمة المؤدية إلى الاختراق والاستغلال بغية التأثير السلبي عليها، وبذلك يقطع الطريق على القوى المهيمنة التي يسعى القائمون عليها على أكراه الحكومات والشعوب على الإذعان لها والرضوخ لإرادتها والذوبان في ثقافتها. ومن أجل ذلك لا يصح عقلاً ولا شرعاً أن نظل مكتوفي الأيدي مقيدي العقول أيضاً، أمام التقدم المطرد الذي يعرفه اكتساح العولمة الثقافية للعالم الإسلامي[1].

إن الهزيمة النفسية أمام العولمة تأتي من اعتبار ظاهرة العولمة حتمية0 وهذا أمر مبالغ فيه وهو لا يعبر عن حقيقة هذه الظاهرة لان اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة أي أنه قد نفد جهده وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم فهو ليس ملزماً لغيرهم ومن الظلم أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاذ الطاقة أو استعجال المكافأة وهو موقف ظالم لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه.

إن حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثل خطراً كاسحاً ومدمراً إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية, أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً فإنها قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.

يقول التويجري «إن من الأساليب التي يستخدمها مهندسو العولمة ومروجوها تنمية الشعور بالهزيمة والاستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه على الشعوب والحكومات من خلال إضعاف الإحساس بالذاتية وبالتميز وبالاعتزاز بكل ما يمت إلى التراث الحضاري والرصيد الثقافي بصلة.

ومن هنا نجد أن الرفض العالمي للعولمة يتنامى باطراد وان كان لا يملك أن يؤثر في صد هجمات العولمة على أمم الأرض وشعوبها على الأقل في المدى المنظور

---

(1) التو يجري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي (مصدر سبق ذكره) ص17.

لأننا نعتقد جازمين أن كل نظام ظالم للإنسان أو عقيدة قاهرة للفطرة أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنسانية ويتحكم في أشواق النفس البشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضاري، هو إلى انهيار وزوال لأنه يصادم سنة الله في خلقه، ويتنافى مع فطرة الله التي فطر الناس عليها. وأمام عنفوان العولمة وضغوطها القوية لا ينبغي أن نستسلم ونذعن لإرادة الأقوياء المتحكمين في أزمة الأمور في ظل النظام العالمي الجديد. ولا يتعارض هذا الموقف المطلوب منا اتخاذه مع ما ذكرناه آنفاً»[1].

من الملاحظ أن الخطأ المنهجي الذي يقع فيه طائفة من المفكرين من العالم العربي والإسلامي الذين بحثوا ظاهرة العولمة يكمن أساساً في أنهم بدلاً من أن يرسموا الخريطة الجديدة التي يتعين على المجتمعات العربية الإسلامية فهمها والعمل في حدودها ويضيئوا أمام أصحاب القرار والنخب المثقفة والمفكرة المصابيح لتسلط على الحقائق كما هي لا كما نتوهمها أو نتخيلها، راحوا يسهبون إسهاباً مفرطاً في تعداد مساوئ العولمة وأضرارها والمخاطر التي تتسبب فيها فكانوا بصنيعهم هذا يقومون بشق من الواجب ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

إن أحداً منا لا يمكنه أن يجادل في أن ثمة شواهدَ كثيرةً تشير إلى أن قوى العولمة المعاصرة ليست سوى امتداد عضوي وأيدلوجي لقوى الاستغلال والسيطرة والاحتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نمواً وتطورا على الصعيدين الثقافي والاقتصادي حيث اختلفت آليات السيطرة من الاستعمار التقليدي إلى اللجوء لسياسة الضغط الاقتصادي والثقافي. فهذه حقيقة لا سبيل لإنكارها ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد وهو الجهر بهذه الحقيقة أم أن المسؤولية تمتد وتتشعب وتتواصل؟

يجيب الأستاذ التويجري «إن المنهج الذي أُعتمد في بحث ظاهرة العولمة هو الوصف التحليلي والنقد السياسي من منطلق أيديولوجي مع نوع من الخلط بين

(1) التويجري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي (مصدر سبق ذكره) ص18.

مفهوم العولمة كتطور طبيعي للوسائل التكنولوجية وثـورة المعلومـات التـي مصـدرها العـالم الغربي والسياسات التي يمارسها قادة تلك الدولة والتي تتقـاطع كليـاً مـع مصـالح وتوجهـات عالمنا العـربي والإسـلامي ونـذكر منهـا عـلى وجـه الخصـوص السياسـات الاسـتعمارية ورغبـة الهيمنة وتحقيق المصالح الفردية وسياسة الكيل بمكيالين، إن ما سبق ذكره كان من السلبيات التي وقع فيها معظم من عالج هذه قضية من خلال هذا المنهج، والعزوف عـن الموضـوعية المجردة تحت تأثير الفكر الشمولي الذي كان يسود في عهود القطبين الأكبرين في زمن الحـرب الباردة»[1].

2. العولمة الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن من أول وأهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزهـا أثـراً وهـدفاً هو المجال الاقتصادي عـلى الـرغم مـن أن لهـا مظـاهر مختلفـة سـبقت الإشـارة إليهـا إلا أن وجهات النظر السابقة تتلقى في هذا المجال الاقتصادي، تعني وصول نمـط الإنتـاج الرأسـمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتـاج وإعـادة الإنتـاج، وبعبـارة أخـرى فإن ظاهرة العولمة حسب هذا المفهوم هي بداية ظاهرة الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعـات المركـز الأصـلي، «وهنـاك مـن يعتـبر أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق الـذي تـلى الحـرب العالميـة الثانيـة النـاتج عـن تكيـف اسـتراتيجيات رأس المـال لمقتضـيات العلاقـات الاجتماعيـة التـي فرضـتها القـوى الديمقراطية والشـعبية»[2]، في ظـل هيمنـة دول المركـز بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي غير متكافئ في مجال التبادل الدولي، ومن هنا نلاحظ أن العولمة تفسح المجال واسـعاً أمـام أصـحاب رؤوس الأمـوال لجمـع المزيـد مـن الأمـوال عـلى حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بيـنما

(1) التويجري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي (مصدر سبق ذكره)، ص18.

(2) أبو أصبع، صالح والمناصرة، عز الدين وعبيد اللـه، احمـد، العولمـة والهويـة، أوراق المـؤتمر العلمـي الرابع لكلية الآداب والفنون، منشورات جامعة فيلادلفيا 1999، ص115.

الحال اليوم هو الاعتماد على توظيف المال، «وأهم الملامح المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية:

- الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل.
- تنامي دور المؤسسات المالية الدولية.
- تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشاكل التنمية المستدامة، فقر.
- تنسيق السياسات على المستوى الكلي.
- تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.
- وأخيرا فإن العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق أي سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والبضائع»[1]. وفي سياق هذا النظام العالمي الجديد الذي ظهر بظهور العولمة حمل معه منطقاً خاصاً من الناحية الاقتصادية وتحكمه قواعد خاصة غير تلك القواعد التقليدية القديمة، مما نتج عنه عدة تداعيات وتجليات مختلفة لابد من مواجهتها كانفتاح الأسواق والتكتلات الاقتصادية وخيارات الشراكة العالمية، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وكلها نقلت الاقتصاد العالمي إلى هذه المرحلة الراهنة الجديدة وهي تتسم باختلاف القوانين والمبادئ وفي نوعية الإنتاج وكيفيته، كل ذلك أدى إلى ظهور اقتصاد جديد في عصر العولمة يسمى باقتصاد المعرفة وهو اقتصاد ذو طابع خاص مرتبط بكل هذه التحولات والتبعات، وقد أضاف عنصر جديد إلى العناصر التقليدية للإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وهذا العنصر الجديد هو المعلومات حيث ظهر كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة وأصبح تأثيرها يتعدى الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين اقتصاديات المتطورة وبين القطاع العام والخاص، ومن ثم فقد

---

(1) أمين، سمير (الدكتور)، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة، 1997، ص94.

أصبحت ثورة المعلومات وتقنياتها عنواناً للاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي والذي يتسم بأنه:

1. اقتصاد لا حدودي في ظل تعاظم دور المعلومات وأصبحت هي مفتاح عولمة الاقتصاد ودليل شموليته..

2. اقتصاد قائم على المعرفة ومن هنا ظهرت بوادر ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تشكل فيه المعلومات مصدراً اقتصادياً في ذاتها وليس مجرد وسيلة.

وهكذا أصبحنا نشعر أننا نعيش في عالم واحد موحد»، أو كما قال (امكلوهان) صاحب أول محاولة مهمة عن العولمة في قرية كونية، بما توحي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحدودية في المكان والزمان وكما هو الحال في القرية الصغيرة فان كل ما يحصل في بقعة ينتشر خبره في البقعة المجاورة، وكل ما يحدث في جزء يظهر أثره في الجزء الآخر»[1].

أي هناك فعل وردة الفعل، أو أثر وتأثير متبادلان مستمران يقودان إلى الاعتقاد بان هناك ميلاً لا مراد له إلى توحيد الوعي وتوحيد القيم وتوحيد طرائق السلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك أي قيام مجتمع إنساني واحد.

يمكننا أن نلاحظ أن العديد من الكتّاب قد بالغوا كثيراً في الأمر إذ أثبتت التجربة العلمية للعولمة عكس ما ذكروا وهو السيطرة على إمكانيات وعقول العالم وتسخيرها لهيمنة قوة استعمارية تطمع لبناء إمبراطورية خاصة بها على حساب دول العالم الأخرى.

كما أن العولمة لم تحقق جميع وعودها، فالدولة القومية لا تزال قائمة، وتلعب دوراً رئيساً اليوم في موضعة الجماعات المختلفة في الفلك الجديد. وهي ستبقى لفترة طويلةً ذات دور كبير في ترتيب الأوضاع العالمية، كما أن العوائق أمام الاندماج

---

(1) غليون، برهان، سمير أمين د. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، (مصدر سبق ذكره) ص21-22.

العميق الجغرافي والزماني للمجتمعات الإنسانية لا تزال كبيرة وعديدة ومن المحتمل أن يبقى القسم الأكبر في الإنسانية خارج دائرة العولمة النافعة أو الفعالة (على هامش النظام العـولمي الجديد)... ولكن بالرغم من ذلك يمكننا القول بان العولمة هي المحرك الرئيس على الرغم من أن العالم لم يتعولم بعد، تماماً كما كانت الرأسمالية الديناميكية المحركـة للاقتصـاد العـالمي في القرنين الماضيين،دون أن يعني ذلك أن جميع الاقتصـادات العالميـة كانـت تخضـع أو تعـيش حسب قواعد الرأسمالية... بل هي الديناميكية المسـيطرة وصـولاً إلى السـيطرة الفعليـة مـن خلال النظام العولمي الجديد والمرتبطة به الديناميكية.

والسؤال الذي يطرح نفسه:هل العولمـة حركـة موضـوعية وبالتـالي حتميـة مفروضـة علينا ولا خيار لنا فيها أم هي سياسات ذاتية من الممكن تجنبها ولنا مصلحة في تجنبها؟

الجواب حسب ما جاء به برهان غليون وسـمير أمـين مـن «أن العولمـة بنيـة جديـدة تطبيع النظام العالمي القائم على ترتيبات وحيثيات ومواقـع مرسـومة بفعـل تضـافر عوامـل تاريخية موضوعية لا خيار للمجتمعات البشرية فيها أو تستند إلى محرك مستقل خـاص بهـا لا يخضع مباشرة لسيطرة أي من القوى أو ألأفراد المكونين لهذه المجتمعات، وهذا المحـرك ذو الاستقلالية النسبية هو الثورة العلمية التكنولوجية وهي ليست مستقلة عـن الإنسـان، إذ إنهـا تعين بالفعل شروط الفعل الإنساني، لكنهـا لا تلقـي هـذا الفعـل نفسـه باعتبـاره فعـل إرادةٍ ووعـيٍ»[1]، والمسـألة الرئيسـة في ميـدان الدراسـات الاجتماعيـة لا تتعلـق في التعـارض بـين الموضوعية والذاتية بين البنية والفاعليين الاجتماعيين، وإنما بطبيعة العلاقة التي تربط بينهما، وهذه العلاقـة قـد تكـون ديناميكيـة تتميـز بالتفاعـل والتـأثير المتبـادل، وتـدفع أخـيراً نحـو الإبداع والسيطرة للذات على الموضوع والتحكم به من دون إلغائه، وقد تكون جامدة تقـود

(1) غليون، برهان، وسمير أمين (ثقافة العولمة) (مرجع سبق ذكره) ص25.

إلى الخضوع الأعمى للبنية الموضوعية، وموت الفاعل أو انعدام دوره وأثره بسبب عجزه عن السيطرة على واقعه الموضوعي.

بمعنى آخر إن الثورة العلمية والتقنية المتجسدة اليوم بشكل رئيس في الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات وقاعدتها الصناعة الالكترونية حتى أن هناك من يطلق على حقيقتنا اسم العصر الالكتروني لكن في الوقت نفسه ليس من الممكن فهم ما قادت إليه العولمة حتى الآن، وما تقود إليه من ترتيبات جديدة وتنظيمات عالمية وتفاوت في النمو أو في المواقع التي يغرزها النظام العالمي إذا اعتبرنا أن كل ما يحصل هو ضرورة تحتمها الثورة التقنية فحسب وليس لنا أي خيار أو اختيار آخر سوى الانصياع للأمر والواقع والقبول به، أي أن العولمة هي ثمرة التطورات العلمية والتقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات وثمرة إرادة النخب والدول الحاكمة في استغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إن من الصعوبة أن نلمس ونشعر بفوائد العولمة ونتائجها في خضم ما نشاهده اليوم من فوضى عارمة وحروب وصراعات وتدخلات سافرة نابعة من السياسات الليبرالية أو النيوليبرالية التي توجهها بعض الدول بعدوانية لجعل العالم بخدمة الإمبراطورية المزعومة النابعة من «حب السيطرة وفرض هيمنة محكمة على المجالات الحيوية في العالم والتي سوف تؤدي بالضرورة إلى احتدام الصراعات بين مراكز النقاط والزوايا والأطراف في أسلوب يؤدي في النتيجة إلى التفكك والتفتيت وستبدو الصورة سياسيًا واجتماعياً وأنثربولوجياً كما لو كان المجال الحيوي Lebensraum متهرئا في سيادته الوطنية ومتناقضا في هويته القومية ومشلولا في بنيته الجغرافية التاريخية لحساب هيمنة النظام الدولي القادم وبتدفق اكبر لمصالحه الإستراتيجية»[1].

---

(1) الجميل، سيار، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم (تحديات مستقبلية) المستقبل العربي، العدد 184، حزيران 1994.

ومن المعروف أنه لا قيمة تذكر لإرادة السيطرة والهيمنة دون وجود الوسائل المادية لتحقيقها وهنا فان ثورة الاتصالات ممكن أن تكون إحدى الوسائل المهمة في إحلال الهيمنة والسيطرة من قبل تلك الدول والتي تمتلك في الأساس هذه التكنولوجية، ولكن لا قيمة تذكر لهذه التكنولوجية إذا بقيت مستغلة من قبل فاعل دولي وحيد دون الأطراف الدولية الأخرى فأنها ستصبح بحكم المهملة وغير المستغلة، والجدير بالذكر انه لا يمكن لأي فاعل أن يستثمرها ويستفيد منها إلا إذا ارتبط تحقيق مصالحه بتحقيق الإمكانات التي تقدمها التطورات التقنية الموضوعية، ولا يمكن أن نتصور نموذج استخدام ممكن لهذه التقنيات بمعزل عن مصالح القوى التي تبادر ابتكارها وإلى الاستفادة منها.

والسؤال المهم الذي يتراود إلى ذهن الكثيرين (هل يعني ذلك أنها مفروضة على المجتمعات وليس للمجتمعات خيار آخر سوى الاندراج في صيرورتها أو أنها بوصفها تعبيراً عن إستراتيجية القوى الرأسمالية المسيطرة خاصة الشركات والمؤسسات الدولية الطابع والمتعددة الجنسيات، يمكن وينبغي رفضها لصالح الحفاظ على الاستقلال والحرية التي تمكننا منها الوسائل التقنية التقليدية؟

يقول الدكتور جلال الدليمي جوابا على ذلك بقوله «في الواقع أن من المستحيل لمجتمعات منخرطة جدياً في الصيرورة التقنية والعلمية أن تطرح على نفسها مثل هذا السؤال، لكن المجتمعات التي تطرح مثله هي تلك التي تعيش على هامش منظومة الفعالية التقنية والعلمية ولا تشعر بالمنافسة ولا بالمبادرة الدولية في حقل الاقتصاد والإنتاج المادي منه والمعنوي فطالما البقاء في إطار نظام الرأسمالية فان اكتساب هذه التقنيات التي تسمح بالاندماج العالمي اعني تقنية المعلوماتية والاتصالات يشكل هدفاً رئيساً لكل قوة اقتصادية متفاعلة مع المنظومة العالمية (العولمة)»[1].

---

(1) الدليمي، جلال جميل سلمان، ثقافة العولمة، صحيفة الخليج ص12.

إن الذي يريد أن يشعر بحجـم الاسـتفادة الحقيقيـة لهـذه الظـاهرة يجـب أن يكـون مؤهلاً بشكل كامل لخوض غمارها من جميع النواحي لأن الدخول في تلك المنظومة يتطلـب مـن المجتمعـات العربيـة أن يكـون لهـا الرغبـة الحقيقيـة أولاً في إعـادة هيكلـة اقتصـادها واستثماره على النحو الأمثل ثم القيـام بإعـادة تأهيـل أبنائهـا ثقافيـاً بـالاعتماد عـلى أحـدث التقنيات الفنية والعلمية ورفـع المسـتوى الثقـافي والأداء التقنـي والفنـي في جميـع الميـادين بحيث تصبح لدى تلك المجتمعات القدرة على التفاعل المتبادل من حيـث تصـدير المعلومـة الخاصة المراد توصيلها إلى المجتمعات الأخرى واستقبال ما يرغب بـه دون أن يكـون في حيـز المتلقي فقط.

3. **العولمة السياسية:**

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة التي تحرص على عدم التفريط بهـا ضـمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضِمن المجال المحلي، وبعيد عن التـدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصـلاحياتها وسـلطاتها عـلى شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية. والدولة القوميـة هـي نَقـيض العولمـة، كـما أن السياسـة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتيـة مقاومـة للعولمـة التـي تتضـمن انكـماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافـات والمجتمعـات والأفـراد بـروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الـوطني والمحـلّي، كـون مثـل هـذه الإجراءات سوف تؤدي إلى تقويض دور الدولـة ورفـع سـيطرتها المركزيـة عـن العديـد مـن المؤسسات الاقتصادية الإدارية وان تحـل محلهـا الشركـات العـابرة للقـارات، وتغـير قواعـد اللعبة السياسية وتحويل القرار السياسي من يد الدولة إلى يد تلك الشركـات بمـا تتمتـع بـه من ثقل اقتصادي ممكن أن يؤثر في صنع السياسات الخارجية للبلدان التـي تسـتثمر فيهـا . إن الدولة التي كانت دائمـاً الوحـدة الارتكازيـة لكـل النشـاطات والقـرارات والتشريعـات أصـبحت الآن وكـما يوضـح «ريتشـارد فويـك، مجـرد وحـدة ضـمن شـبكة مـن العلاقـات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشـاً وترابطـاً. فـالقرارات التـي تتخـذ في عاصـمة مـن

العواصم العالمية سرعان ما ينتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة»[1].

ترتبط «العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام 1999 ليشرف على عملة اليورو.

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، وربما لاحقاً الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحالي.مع السباق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية،وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، والتي تأسست عام 1996، لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي. كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي[2].

لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث أنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم.

(1) بالحاج محمد الكوني، العولمة والهيمنة، دراسات؛ العدد 6، 2001، شبكة المعلومات.
(2) مصدر سبق ذكره، ص14.

كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العلاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان، إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم. «وفي الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر «قمة الأرض»، في ريودي جانيرو، و«مؤتمر السكان»، في القاهرة، ومؤتمر «المرأة» في بكين، وتأتي في مقدمة هذه المنظمات غير الحكومية منظمات البيئة «كمنظمة السلام الخضر»، و«منظمات حقوق الإنسان» كمنظمة «العفو الدولية»، والمنظمات النسائية كمنظمة «أخوات حول العالم»[1]. جميع هذه المنظمات أخذت تعمل باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاط وعمل هذه المنظمات.ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها. لقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر أبرزها.

1- توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

---

(1) الهيتي، هادي نعمان، (الدكتور)، السمات الثقافية المعوقة للتنمية، بغداد، 1977، ص12-13.

2- إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات بخاصةٍ مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصةٍ في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول. وعلى الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدول القومية والتي تحدُّ من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات وبخاصةٍ في بلدان العالم الثالث[1].

3- إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة والاستفادة من التطورات الكبيرة التي حملتها في مجال تقنية الاتصال والمعلوماتية وسهولة التنقل وغيرها من التقنيات التي تمت الإشارة إليها سابقا. «كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك ببادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس «النافاتا» التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة «الاسيان»[2]. وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من

(1) الجزائري، الأمجد قارة، العولمة أمركة العالم أم عولمة أمريكا، ثانوية أون لاين، 2005/5/25 (شبكة المعلومات).

ziban.free.fr/arabe/modules/news/article.php?storyid=47 - 6

(2) مصدر سبق ذكره.

سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

4- على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية «إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البركماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية»[1]. وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

5- إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة من خلال المساهمة المالية الكبيرة التي تمنحها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، وابتزاز الدول الأعضاء بغية استحصال تأيدهم في تمرير القرارات التي تتماشى مع مصلحتها الخاصة.

6- إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. نظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية

(1) الجزائري، الأمجد قارة، العولمة أمركة العالم أم عولمة أمريكا، (مصدر سبق ذكره).

«التي تأججها أساليب الهيمنة القصيرة الأمد»[1]، التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي نتيجة لتفشي الأمية وغياب الوعي الثقافي وتدني المستوى العلمي نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية لتلك الدول وإزاء ذلك يتحول الطموح المحيط إلى طاقة سخط وتمرد على القيم السائدة، ويحل العنف بإشكاله المختلفة بديلا للتكافل الاجتماعي والتضامن الأسري، ويتزايد إقبال الشباب على ارتكاب الجرائم وتتراجع مكانة الدولة القومية ويلجأ الناس إلى انتماءات سابقة على نشأتها كالنعرات القبلية والطائفية ومحاولة إصلاح ما أفسدته الدولة ولو بأسلوب يخلو من العقلانية. «وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر في معدلات الأمية في الوطن العربي، والتي تكاد تصل في بعض التقديرات إلى 60%، ومعنى ذلك أن 60% من الشعب العربي لن يكون قادراً على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى، ونشوء مجتمع المعلومات العالمي، والتي قد تكون شبكة «الإنترنت» رمزاً دالاً عليها»[2] .

4. عولمة الإعلام:

أن عالمية الإعلام سمة رئيسة من سمات العصر المتسم بالعولمة وهي امتداد أو توسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي نتيجة ذلك التطور لوسائل الإعلام والاتصال، التي جعلت بالإمكان فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدود، ومن الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان، حيث صاغ في نهاية الستينات ما يسمى بالقرية العالمية، وتشير عولمة الإعلام إلى تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية العابرة للقارات لاستخدامها في نشر وتوسيع نطاق النمط

(1) الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص45.
(2) الجزائري، الأمجد قارة، العولمة أمركة العالم أم عولمة أمريكا، (مصدر سبق).

الرأسمالي في كل العالم من خلال ما يقدم من مضمون عبر وسائل الإعلام. ومن ثم فإن عولمة الإعلام توصف بأنها عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمذهل في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين هذه الوسائل بهدف دعم وتوحيد ودمج أسواق العالم وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصال والمعلومات العملاقة وهذا على حساب دور الدولة في المجالات المختلفة، وعند تأمل عناصر وأشكال الاتصال في العالم الذي تملك فيه الولايات المتحدة الأميركية عناصر السيطرة نجد ما يأتي:

- المواد والتجهيزات التقليدية الخاصة بالاتصال وصناعة الإعلام أمريكية.
- تدفق المعلومات عبر الفضائية تحت السيطرة الأميركية.
- مصادر المعلومات أميركية الصنع.
- الطريق السريع للمعلومات تحتل فيه الولايات المتحدة المرتبة الأولى.

كل هذه العوامل تجعل منها تمارس عولمة الاتصال من خلال أبرز آلياتها متمثلة بالقنوات الفضائية وتقنية المعلومات، وهذا التفوق على أوربا واليابان سواءً في الإنتاج أو الترويج للمنتوجات الإعلامية مكنها من أن تصبح النموذج الذي تسعى الدول المتخلفة إلى تقليده. ومن خلال عولمة الإعلام ومظاهره يمكن القول أن من يملك الثالوث التكنولوجي (وسائل الإعلام السمعية البصرية، شبكات المعلومات، الطريق السريع للمعلومات) يفرض سيطرته على صناعة الاتصال والمعلومات المصدر الجديد في عصر العولمة لإنتاج وصناعة القيم والرموز والذوق في المجتمعات، وهنا تظهر الصورة كأحد أهم آليات العولمة في المجال الإعلامي بعد التراجع الكبير للثقافة المكتوبة وظهور ما أصطلح على تسميته بثقافة ما بعد المكتوب. ويمكن القول أن وسائل الإعلام وشبكات الاتصال تؤدي مجموعة من المهام في مسار العولمة يمكن ذكرها:

1- تمثل آلية أساسية للعولمة الاقتصادية باعتبارها تيسر «التبادل الفوري واللحظي والتوزيع على المستوى الكوني للمعلومات ولا يمكن تصور الاقتصاد العالمي اليوم دون اتصال»[1].

2- تروج وسائل الإعلام ذات القدرات والإمكانيات العلمية «الإيديولوجية الليبرالية الكونية انطلاقا من منهجها الفكري»[2] والتي تمتلك الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية العملاقة معظمها.

3- تساهم في خلق أشكال جديدة للتضامن والتعاون بين الأفراد عبر الشبكات.وقد مكن الإعلام والتطور التكنولوجي من ظهور الإعلام والمعلومات كسلطة ووسيلة لتحول المجتمعات وتغيرها وفي هذا السياق يقول ديفيد روث كوب «إن من شان التطور الهائل في وسائل الإعلام والانتشار الكبير للفضائيات ردم الهوة بين الثقافات والأديان المختلفة وتقريب المسافات بين المجتمعات والتكتلات وإزالة الآثار المدمرة لبعض المعتقدات الدينية وتحويل اهتمام الناس إلى أمور أكثر أهمية من مسالة التعنصر نحو الدين والثقافة وهي كيفية وضع قواعد التعايش بين الشعوب المختلفة»[3].

---

(1) الجزائري، الأمجد قارة، العولمة أمركة العالم أم عولمة أمريكا، (مصدر سبق ذكره).

(2) مصدر سبق ذكره.

(3) Rothkop, David, inpraise of cultural imperialism effects of Globalization on culture, Global policy forum, foreign policy,june22,1997,inter net,pp2-3

المبحث الثاني

نشأت العولمة .. وأهدافها

ركز اللـه عزّ وجلّ في نفوس البشر طموحاً غير محدود إلى توسيع النفوذ وبسط السلطان إذ كان في ديدن كثير من الكائنات الحية السعي إلى توسيع المجال الحيوي والذي لا يقتصر على المجال الجغرافي وإنما يتجاوزه إلى المجال الثقافي والاقتصادي أيضا. «منذ قديم الزمان كانت الرسالات الكبرى والحركات الإصلاحية تتجاوز محيط النشأة وتعبر الحدود الجغرافية والسياسية إلى حيث يتوفر مؤمنون بها، وعلى هذا فالأديان السماوية الكبرى والمذاهب الأرضية الكبرى كانت (تعولم) الثقافات بما تحدثه فيها من تغيرات جذرية وبما تدخله على أنماط حياة الناس في بقاع كثيرة من الأرض في تجديد ونسخ للقديم»[1]. والحقيقة أن شيئاً ما مركوزاً في فطرة الإنسان يحثه على أن يحلم بالحركة في عالم واحد بعيد عن الحدود والقيود، «حيث أن الإنسان كائن بيئوي وكوني في آن واحد تختصره رغبتان متعارضتان (الشجرة والقارب) علماً بأن القارب لا يمكن صناعته إلا من الشجرة وهذا ما تؤكده الأسطورة الميلانيزية المتداولة في جزر أرخبيل»[2]، لكن حقائق الجغرافيا وتباين الثقافات والمصالح كانت تحول دائماً دون تحقيق ذلك الحلم.

إن التجار منذ فجر التاريخ كانوا يركبون المخاطر ويجيبون أصقاع الأرض من اجل تحسين أحوال تجارتهم وجني المزيد من المكاسب والمنافع ويمكن القول بأن أي تحرك يقوم به الإنسان هو بمثابة نشاط (عولمي) بوصفٍ القارب والرغبة في

---

(1) بكار، عبد الكريم (الدكتور) العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها، مكتبة دار الحياة الحديثة ط2 الطائف 1422هـ/ 2001م ص 15.

(2) الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص27.

الرحيل وجني المكاسب، ولهذا كله فان من غير الممكن تحديد حقبة معينة لنشأة العولمة وكل ما يقال في هذا الشأن لا يخلو من التجوز والتسمح[1].

لا يعني هذا أن تاريخ العولمة لم يشهد بعض القفزات النوعية أو بعض المحطات الكبرى التي تقطع استمراريته، ويمكن أن نستحضر من تلك المحطات الآتي:

1- كان العرب تاريخياً، المطورين الأوائل لأنظمة المتاجرة عبر البلدان وكان المقر الرئيس لذلك النشاط هو منطقة الخليج، وقد كان يتمركز في جزيرة هرمز وقد استمر ذلك إلى نحو عام 1600م.

لكنّ البرتغاليين قاموا خلال القرن الخامس عشر ببرنامج بحث وتطوير في التقانة البحرية «في (ساجرس) وكان الهدف لذلك البرنامج بناء أسطول يتم فيه تحدي نظام المتاجرة الدولي الذي يهيمن عليه العرب. وقد نجح البرتغاليون في صنع السفينة العابرة للمحيطات والتي بإمكانها عبور المحيط الأطلسي، كما أن بإمكانها حمل نحو مائة قطعة مدفعية وإطلاق نيرانها.

وأذنت هذه التقنية البحرية الجديدة ببدء عصر الاكتشافات الجديدة فقد حققت أوربا في عام 1500م تعادلاً تقنياً مع العرب إلا أن ميزان القوة بين الطرفين منذ ذلك الحين يتقوض بسرعة بسبب سلسلة من التقدمات العلمية والتقنية الأوربية مثل إحلال قوة البخار محل قوة العضلات ومثل اكتشاف توليد الطاقة الكهربائية... الخ»[2]. وخلال القرون الخمسة الماضية توالت الهيمنة الغربية في العالم باستثناء حقب قصيرة كانت قمة تلك الهيمنة تتمثل في الاستعمار العسكري

---

(1) بكار، عبد الكريم (الدكتور) العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها، مصدر سبق ذكره، ص15.

(2) بكار، عبد الكريم (الدكتور) العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها (مصدر سبق ذكره) ص 16- 17.

للدول الضعيفة على نحو ما جرى في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القـرن العشريـن، وكان ذلك يعني أن قيادة العولمة أمست في يد الغرب.

2- تمثل النتائج التي خلفتها الحرب الكونية الثانية محطة مهمة في تـاريخ العولمـة إذ أنه بدأ واضحاً أن الهيمنة الحقيقية لا ينبغي أن تكون عسكرية وإنما ثقافية واقتصادية وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى هيمنة سياسية شاملة، ومن هـذا الأفـق تـم وضـع الخطـط لتجـاوز النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية وقد ضحت الولايـات المتحـدة مـن أجـل إعـادة بنـاء الدول الصناعية الغربية واليابان أكثر من أثني عشر مليـار دولار بـين عـامي 1948 و1951م. ولم يكن ذلك كرماً ذاتياً من أمريكا وإنما كان يستهدف فيما يسـتهدف جعـل أوربـا واليابـان جـزءاً مـن سـوق مفتوحـة، والمسـاعدة عـلى اسـتيراد المصـنوعات الأمريكيـة وإيجـاد فـرص للاستثمار فضلاً عن إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسـعار الصرف ووسـائل الـدفع الدوليـة. وقد تمثل ذلك بظهور البنك الدولي و(صندوق النقد الدولي) ومـن هنـا فـان بعـض البـاحثين يعد أواسط عقد الأربعينات الحقبة التي وضع فيها حجر الأساس لعولمة أطلسية، إن أمريكـا بالإضافة إلى ما سبق سعت إلى تسديد أصحاب الأعمال وإضعاف التكتلات العمالية وهذا مـا يأخذ أبعاداً مخيفة اليوم[1]!

3- من المؤكد أن لم يكن معترفاً ب(العولمة) في الدوائر العلمية على أنها مفهوم له أهميته قبل عقد الثمانينات مع أنها كانت تستخدم على نحو متقطع. «أمـا خـلال النصف الثاني من ذلك العقد فقد اختلف الأمر حيث أعلن (جورباتشوف) عـن قيـام ثورة التغيير وإعادة البناء البروسترويكا المزعومة!!»[2] وكـان ذلـك يعنـي في الحقيقـة انهيار الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً كياناً ونفـوذاً كـما أنـه كـان يعنـي اتجـاه الخصم العنيد للغرب خطوات واسعة نحو المنهجيـة الغربيـة في السياسـة والاقتصـاد

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص 16-17.

(2) بكار، عبد الكريم (الدكتور) العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها (مصدر سبق ذكـره) ص 16- 17.

وكان ذلك في كل المعايير «انتصاراً لليبرالية والرأسمالية كما كان إعلان نزع التوازن بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وقد أخذ النظام الرأسمالي مكان هذا التوازن الذي كان يحدد ويؤثر على جميع التطورات. «القطب الواحد» هو الرأسمالي؛ وبشكل أخص الرأسمالية الأمريكية. والعالم الآن سوف يقوم بالدوران حول هذا القطب، وسيحدد كل شيء حسب هذا القطب أيضاً. «تلا ذلك سقوط (جدار برلين) عام 1989م وأخذت الدول التي كانت تشكل حلف وارسو تنضم الواحدة تلو الأخرى إلى الحلف الأطلسي. وبعضها ما زال يطرق الأبواب ولم يفتح له، وتبع ذلك انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها الأسواق في الصين وأوربا الشرقية وروسيا»[1]، وصار انتقال الأفكار وأنماط العيش ورؤوس الأموال والخبرات التنظيمية والتقنية أكثر سهولة وأوسع مدى من أية مرحلة سابقة. وهذه المرحلة الأخيرة ما زالت مستمرة وفيها يتعمق استخدام مصطلح (العولمة) ويكتسب معاني ودلالات جديدة عند «كل بزوغ شمس»[2].

قيادة العولمة:

العولمة هذه الحركة الهائلة بتعميم الأفكار والنظم والأشياء وهذه الحركة بتجنيس أذواق الأمم وتوحيد أنماط حياتها في الإنتاج والاستهلاك والنظر إلى الذات الآخر.. هل يعقل أن ذلك كله يجري على نحو عفوي وبدافع من الحرص على جني المكاسب وتوسيع العمل التجاري أم أن المسألة ضرباً من ضروب الهيمنة تدبرها الدول الغنية -لا سيما أمريكا على الدول الفقيرة والشعوب الضعيفة؟ هناك اجتهادات كثيرة في الإجابة على هذه التساؤلات وسنحاول هنا تكوين رؤية موضوعية متزامنة ومتوازنة حيال هذه المسألة الحيوية في قضية العولمة.

---

(1) أمين، سمير (الدكتور)، في مواجهة أزمة عصرنا، (مصدر سبق ذكره)، ص95.

(2) بكار، عبد الكريم (الدكتور) العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها (مصدر سبق ذكره) ص 16-17.

أعتقد بدايةً أن تيار العولمة الذي عمّ كـل شـبر في الأرض عـلى درجـات متفاوتـة، هـو بمثابة نهر عظيم له ملايين الينابيع الصغيرة والمتفجرة في أنحاء عديدة مـن الأرض، ومـن غـير الممكن لأية دولة مهـما فعلـت أن تسـد تلـك الينـابيع ولا أن تغـير مـن مجـرى ذلـك النهـر. وأنشطة العولمة هي اكبر بكثير من أن تتحكم فيها دولة بـل انـه يمكـن القـول أنّ مـا تفعلـه شركة كبرى في نشر العولمة قد تعجز عنه دول عديدة. لا يعنـي هـذا -بـالطبع- أن مسـاهمة الدول والشركات والجهات العلمية متساوية في حجـم المشـاركة، كـما لا يعنـي أنـه لا تجـري عمليات تخطيط سرية لتوجيه العولمة أو اتخاذها أداة ضغط في بعض الأحيان، كما لا يعنـي أن التوازن العالمي في العديد من المجالات يتم دون أيـد خفيـة تسـعى فيـه، في هـذا الشـأن يشير الدكتور البكار إلى ثلاث نقاط هي على درجة عالية من الأهمية في هذا الشأن:

«الأولى: هي أن قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل الغرب، ومـن يتحـرك في فلكه مثل اليابان وبعض من دول جنوب شرق آسيا استناداً إلى القيم والمصالح المشـتركة بـين دول الغرب، أما دول جنوب شرق آسيا فأن العديد مـن الأنظمـة فيهـا هـي حصيلة الحـرب العالمية الثانية وبالطبع لم يكن هذا النتاج نتاج المصادفة بل هو شروط المنتصر .

الثانية: أن أمريكا هي أكبر دولة مساهمة في حركة العولمة.

الثالثة: يقول الدكتور البكار إن الخلفية التاريخية لقيـادة العولمـة هـي خلفيـة سـيئة وخطيرة في العديد من قسماتها»[1]. كونها تقاد من قبل الغرب ومن يدور في فلكه من الدول المتقدمة والناهضة.

من المعروف أن الذي نقل العولمة إلى بـؤرة الاهـتمام العـالمي لـيس أفكـاراً موجودة في بطون الكتب، أو شعارات يهتف بها بعض الناس هنا وهناك وإنما هو

---

(1) بكار، عبد الكريم (الدكتور) العولمة، طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها (مصدر سبق ذكـره)، ص 19.

تجليات وتجسيدات للتقدم العلمي والتقنـي والتنظيمـي الـذي أحرزتـه عـلى نحـو جـوهري الدول الصناعية الكبرى، كما انه تعبيرات عن القوة الاقتصـادية والماليـة التـي تمتلكهـا بعـض الدول. وانطلاقاً من هذا فـان مـن الواضـح جـداً أن بـراءات الاخـتراع والتجديـدات التقنيـة، بالإضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطنة في العالم النامي أو العالم الإسلامي، وإنما في أوربا وكندا وأمريكا واليابان[1].

إن ما تمت الإشارة إليه لا ينهض بأن يكون دليلاً على ضعف ما ذهب إليه البحث بـل يدعمه من خلال كون التقدم العلمي والتقني قد لا يكون بالضرورة اسـتخدامه عـلى الـدوام لصالح الإنسانية وبطريقة نزيهة، فقد يتم اسـتغلاله لغـرض تعزيـز الهيمنـة والسـيطرة عـلى العقول والمقدرات من قبل من يمتلك مفاتيح اللعب بهذه التقنية، كما قـد تحجـب العديـد من التقنيات عن البعض بغية إبقائهم تحت وطأة التخلف والتبعية. وهذا هو الجانب الذي نحاول توضيحه خلال بحثنا المتواضع.

ظهر مصطلح العولمة كما سبق لنا توضيحه أولاً في مجال التجارة والمال والاقتصاد ثـم أخذ يجري الحديث عنه بوصفه نظاماً أو نسقاً، أو حالة ذات أبعـاد متعـددة تتجـاوز دائـرة الاقتصاد فتشمل إلى جانبه على المبادلات والاتصالات، والسياسة والفكر، والتربيـة، والاجـتماع، وهنا تكمن المخاطر فهو أسلوب استدراجي بقصد تبينهـا. «أي بمعنـى آخـر أن العولمـة: هـي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، ثم تنتقـل فيهـا المجتمعـات من حالة (الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد) ومـن حالـة الصراع إلى حالـة التوافـق ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثـل، وهنـا يتشـكل وعـي عـالمي وصـميم موحد يقوم على مواثيق إنسانية عامة! وهذا موضع شك كبـير لاخـتلاف اللغـات والثقافـات والعادات والتقاليد والمعارف والقيم وطريقة التفكير بين الشرق والغرب»[2].

(1) بكار، عبد الكريم (الدكتور)، مصدر سبق ذكره، ص20.

(2) الدليمي، جلال جميل سلمان ثقافة العولمة، (مصدر سبق ذكره) صحيفة الخليج ص12.

ولكن هناك سؤال يثار من البعض هل إن ذلك ما يحدث في الحقيقة في خضمّ ما تمـرّ به الشعوب والبلدان الفقيرة من تجزئة وانقسام وتفكك نتيجة التـدخل الخـارجي بالشـؤون السياسية الداخلية لمروجي العولمة تحت ذرائع متعددة تمثل في طياتها أفكاراً ومبادئ عالمية منها الدفاع عن حقوق الإنسان أو التعبير عـن الحريـات الفرديـة ومحاربـة الإرهـاب وتضـم الديمقراطية وغيرها من الأفكار الجديدة. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح ما حصل في ما حصـل في دولة العراق وما حصل سابقاً في دول وقعت بوجه المد الاستعماري.

في اعتقادنا أن الاستعمار قد ظهر منـذ آلاف السـنين والنزعـة التسـلطية للإنسـان قـد خلقت معه فهو يسعى دوما إلى السيطرة على الموارد التي تؤمن له العيش والاستمرار، فقـد وجدت هذه النزعة بين المجتمعات البدائية فقد كانـت الغـزوات والحـروب تشـن مـن أجـل السيطرة على مناطق الكلأ والمناطق التي تتوفر فيها مقومات العيش كالماء والغذاء، ثم الرغبـة في والتوسع لمد النفوذ وضم ما يمكن ضمه من أمصار لتقوية وتعزيز موقع هذه المجتمعـات فيما بينها، ثم تطور الأمر بتطور عامل الزمن ليصبح بالشكل الذي عليه اليوم مـن سـعي إلى السيطرة على المناطق التي تتوفر فيها مصادر الطاقة كالنفط والغاز واليورانيوم وغيرهـا مـن المصادر التي تؤمن القوة والنفوذ والهيمنة عـلى العـالم طبقـاً لمـا تتطلبـه مقتضـيات الـعصر، لذلك ظهر بما يسمى بعصر الاستعمار، حيث انـدلعت حـروب ونزاعـات إقليميـة عديـدة في العالم وخير برهان على ذلـك انـدلاع الحـربين العـالميتين الأولى والثانيـة التـي أدت إلى مقتـل الملايين، واحتلال العديـد مـن البلـدان الضـعيفة وأصـبحت فـرائس لصـالح القـوى العظمـى ومازالت النزاعات قائمة إلى وقتنا الراهن وافتعال المشاكل الدولية والإقليمية مازالت مستمرة وستستمر إلى نهايـة الخليقـة فهـذه هـي الطبيعـة البشريـة وهـذه هـي متطلبـات الهيمنـة والتسلط.

إنّ ظهور العولمة في القرن الأخير والمتمثلة وكما أشرنا بالتطور المهول لوسـائل الاتصال والتحكم عن بعد والتطور المدهش لوسائل النقل والمعلوماتية وغيرها من الأمور التي حملتها العولمة الدور الكبير في تعميق الحالة الموجودة وتسهيل وسائل

الوصول إلى الأهداف المبتغاة واختـزال عامـل الوقـت وتقليـل الخسـائر واسـتخدام الحـروب الإعلامية بغية التأثير على الخصوم ليصبحوا فريسة سهلة، وخصوصاً أن من يملك تقنية هـذه الظاهرة هم الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الغرب.

عناصر العولمة:

لقد ظهرت العولمة إلى الوجـود وفي طياتهـا أهـداف وعنـاصر حاولـت تحقيقهـا عـلى المستوى العالمي بغية أن تزيل جميع الحـواجز التـي تفصـل دول العـالم فـيما بينهـا لتجعـل التواصل فيما بينهـا أمـرًا متـيسراً في جوانـب الحيـاة المختلفـة والأنشـطة الإنسـانية المتعـدد، ويمكننا من تتبع ما وصلت إليه العولمة أن نلاحظ الآتي:

1- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحريـر التجـارة الدوليـة: حصـلت تطـورات هامة خلال السنوات الأخيرة تمثلت في ظهـور أدوات ومنتجـات ماليـة مسـتحدثة ومتعـددة فضلاً عن أنظمة الحاسوب الآلي ووسائل الاتصال والدعاية والتي كفلـت سرعـة انتشـار هـذه المنتجات وتحولت أنشطة البنوك والمصارف التقليدية إلى بنوك شـاملة تعتمـد إلى حـد كبـير عـلى إيراداتهـا في العمـولات المكتسـبة مـن جـراء الصـفقات الاسـتثمارية في خـارج موازنتهـا العمومية.

2- الثورة المعرفية: لا أحد يستطيع نكرانهـا وهـي ميـزة الـعصر الـراهن، وان صـناعة تقنية المعلومات تتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة والصـناعية بسـبب حـالات الفقـر والجهل وانعدام التعليم بسبب الصراعات والحروب وتدمير البنى التحتية ومنها مراكز العلم «ينظر حال العراق قبل عام 2003م ومـا بعـده العـالم العـربي بشـكل عـام لبنـان، السـودان، وخاصة إقليم دارفور، الصومال، أفغانستان، الشيشان، كوسـوفو فضـلاً إلى أقـاليم ذات نسـبة سكانية عالية في الهند وباكستان وإيران المناطق الغير فارسية وحتى في الصين ودول أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا وآسيا وأوربا الشرقية»[1].

(1) جعيط، هشام، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، دار الطليعة (بيروت 1990م) ص218.

3- **تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:** وهذه الوسيلة فعالة وحاسمة لجمع البيانات المهمة عن الشعوب المستغلة وأماكن تواجد ثرواتها من خلال المسوحات وبذلك يصبح القول عن زمن العولمة بعصر الشركات متعددة الجنسيات لخدماتها المزدوجة!

4- **تعميم مبدأ الاقتصاد الرأسمالي:** أو ما يدعى بالرأسمالية بعد تغلبها على الشيوعية وتعميم نظريتها على كل المجتمعات بأساليب الترغيب والترهيب فأصبحت قيم السوق والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري وانتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص، والمعلومات هي القيم الرائجة بقيادة القطب الواحد مستغلة ضعف وارتباك المنظمة الدولية (هيئة الأمم المتحدة) والتي ضعفتها من خلال عدم تسديد المبالغ الكبيرة عليها لمنع المنظمة الدولية من القيام بواجباتها المناطة بها طبقاً للقانون الدولي «لاستباحة العالم وفق إستراتيجيتها (الفوضى الخلاقة) التي لا فوضى بعدها وبذلك انقسمت الدول ما بين متأمل أو ساكت أو مراوغ أو متحدٍ عنيد وهذا مصيره الهلاك... وهم قلة في العالم بالمقابل هناك وعي عارم وكراهية شديدة لهم»[1]، وبذلك نستطيع القول إن العالم منقسم جداً بين الرافض والمرحب للعولمة، وهذا أسلوب الضعفاء. ونظراً للقوة العارمة لظاهرة العولمة جعل من العالم أن يشكل تكتلات سياسية واقتصادية ومراكز فكرية وبحثية ومنتديات تدق طبول الإنذار لمواجهة هذه الظاهرة.

5- **التقنيات والتطورات المعلوماتية:** قرت البشرية بعدة ثورات صناعية علمية منها البخار، الضوء، الكهرباء والذرة.. وآخرها التطورات المدهشة والسريعة في عالم الحاسوب الآلي أن توصل الجهاز هذا إلى إجراء أكثر من مليارين عملية مختلفة في الثانية الواحدة وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق.

---

(1) جعيط، هشام، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي (مصدر سبق ذكره)، ص219.

أمـا المجـال الآخـر في هـذه الثـورة فهـو التطـورات المثـيرة في تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات التي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات من الارتباط بعدد لا يـحصى مـن الوسـائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية التي تثبت برامجها المختلفـة عـبر «حـوالي 2000 قمـر صـناعي فضـلاً عـن أجهـزة الكومبيوتر والبريد الالكتروني وشبكة المعلومات الدولية التي تـربط العـالم بتكـاليف أقـل»[1] وبوضوح أكثر على مدار الساعة وبذلك فقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة السريع فضلاً عن كونها «قوة اقتصادية وماديـة واجتماعيـة وسياسـية وثقافيـة مؤثرة وكاسحة اليوم»[2].

إن هذه الحقبة من التطور ليس كباقي الحقب الأخرى التي شهدها العالم قبل القـرن العشرين وأبرزها الثورة الصناعية وشروطهـا القاسـية التـي لا يمكـن الأقطـار الـوطن العـربي والأقطار الأخـرى الـدخول فيهـا، بيـنما يمكـن للـدول الكـبرى ذلـك، لـذلك لم نكـن جـديرين بالدخول فيها والمنافسة، بينما في هذه الحقبة لا يحتاج منا سوى الدخول والإسهام بها ثقافياً ومعلوماتياً عبر وسائلها المتاحة مجانا ومنها شعوبنا العربية، فكل مـا مطلـوب منـا التـدريب والتعلم حول كيفية استخدام هذه التقنية وإداراتها بالشكل الذي يخدم الأهداف المرجوة.

ثانياً: أهداف العولمة وآثارها:

إن العولمة منذ نشأتها الأولى وانبثاقها وقبل تداولها على النطاق العـالمي كانـت قد وضعت لها جملة من الأهداف تحاول إن تحققها سـواء عـلى الصـعيد الإقليمـي أم على الصعيد العالمي وبالطبع العالم العربي هو جزء من هذا العالم ومن المؤكـد إن تلـك

(1) مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (39) بيروت 2005م ص62.

(2) الدليمي، جلال (الدكتور) واقع سعر صرف النقود (بغداد 2005م) مصـدر سـبق ذكـره ص120 ومـا بعدها.

الأهداف يجب تطبيقها في هذا العالم حسب رؤية مبتكري العولمة ومروجيها، ويمكن أن نوجز أهم أهداف العولمة بما يأتي:

1- الجانب الاقتصادي: تهدف ثقافة العولمة اقتصادياً إلى ما يأتي:

أ- السيطرة على رؤوس الأموال العربية وحجز استثماراتها في الغرب حيث تقدر بمليارات الدولارات عيناً وعلى هيئة نقد.

ب- الهيمنة الأمريكية (القطب الواحد) على اقتصاديات العالم ومصادر الطاقة من بينها النفط للتحكم في العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي.

ج- تحقيق مصالح المجموعات الغنية في الدول الغربية والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب الشعوب[1].

وبذلك للأسباب أعلاه ولأسباب أخرى فان نتائج العولمة اقتصادياً يمكن حصرها كما ذكرها الكاتب راسل جاكوب في كتابه نهاية اليوتوبيا بما يأتي:

أولاً: إتباع اسلوب الخصخصة لإنهاء دور القطاع العام وأبعاد الدولة عن إدارة اقتصادها الوطني.

ثانياً: عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزياً في الخارج.

ثالثاً: العمل على اختراق الأسواق العربية من قبل الأسواق الأجنبية.

رابعاً: إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيداً عن متطلبات التنمية الوطنية.

---

(1) عبيد، نايف علي، العولمة مشاهد وتساؤلات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص11-14.

خامساً: العمل على إعادة هيكلة المنطقة العربية في ضوء التكتلات الدولية[1].

سادساً: ألإغواء الاقتصادي ويقصد به إغواء الدول المتواضعة تقنياً وعلمياً واقتصادياً بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة للقارات مكوناتها في الخارج وفتح بعض الأسواق المهمة لهم ومن خلالها تتم عملية السيطرة أو الإجهاز عليه وهذا ما حصل في آسيا (ماليزيا، إندونيسيا، فيتنام... وفي بعض الأقطار العربية والخليج العربي تحديداً، وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية).

سابعا: السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة كشراء موارد الدول المستقلة والنامية والفقيرة الخام بأقل الأسعار، وإعادة تصنيعها ثم إعادة بيعها بصورة جديدة بأغلى الأسعار. وعلى سبيل المثال، ففي حالة البترول يضيفون إليه ضريبة تدعى بضريبة الكربون وتعني ضريبة تلوث أجوائهم نتيجة الشطط التصنيعي. ومن آثار العولمة أيضاً:

أ- تركيز الثروة المالية بيد قلة من الناس (الاحتكارات العالمية).

ب- سيطرة الشركات العملاقة التابعة لرموز النظام الرأسمالي الاحتكاري على اقتصاديات الدول بأساليب الترهيب والترغيب.

ج- «تعميق التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأمم لا بل بين أفراد البلد الواحد

د- استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر في الدخل الوطني والثروة المحلية

هـ- تزايد البطالة بنوعيها الفعلي والمتصنع»[2].

---

(1) جاكويب، راسل، نهاية اليوتوبيا، ترجمة فاروق عبد القادر سلسلة عالم المعرفة، الكويت2001 ص164.

(2) عبيد، نايف علي، العولمة مشاهد وتساؤلات، (مرجع سبق ذكره)، ص11-14.

و- فرض السياسات الاقتصادية والزراعية والتجارية على الدول النامية بهدف تعطيل برامجها التنموية وإبقائها سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الغربية ومصادر رفد لاقتصاديات تلك الدول المتقدمة بأقل الأثمان، اليد العاملة، الموارد البشرية، الأسواق.

ز-إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط الذي يشكل العصب الأساسي في اقتصادياتها «من خلال خلق العديد من بؤر التوتر والصراع في المنطقة ومحاولة التدخل لحل تلك الصراعات مبتزة بذلك أصحاب الثروات لأغراض اقتصادية كما حصل في حرب الخليج الأولى والثانية، مما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة والتنمية...» [1].

ح- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول العربية نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانت تقدمه للسلع الغذائية الأساسية لرفع الكاهل عن الفقراء وذوي الدخل المحدود وبالتالي فهي أساس المشكلة لعمل الصراعات ليتسنى لها إجراء الاختراقات عن طريق التجنيد أو غيره للهيمنة الاستعمارية وهذا ما يحصل في العالم العربي وما تعانيه أقطاره في التدخلات السافرة في الشؤون الداخلية من قبل منتسبي العولمة.

2- في الجانب السياسي: تهدف ثقافة العولمة سياسياً إلى ما يأتي:

أ- فرض السيطرة السياسة الغربية (الهيمنة الاستعمارية) على الأنظمة العربية الحاكمة وعلى شعوبها، والتحكم في مركز القرار السياسي بل وصناعته خدمة للمصالح الأمريكية والغربية والقوى الصهيونية المتحكمة في السياسة الأمريكية (إيباك وغيرها) على حساب مصالح الشعوب العربية وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدنية «مهددةً بذلك الأمن القومي لتلك الشعوب كون أن الأمن القومي لأية دولة هو محور السياسة الخارجية،فالسياسة الخارجية هي ترجمة

(1) العروي، عبد الله، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، (بيروت 1997) ج1، ص171.

عملية لسلوك الدولة وعلاقاتها الخارجية انطلاقا من أهداف ومصالح أمنها القومي وحمايتها له»[1].

ب- إضعاف فاعلية المنظمات والتجمعات السياسية الإقليمية والدولية والعمل على تغيبها الكامل كقوى مؤثرة وفاعلة في الساحة العالمية والإقليمية.

ج- محاولة إبقاء الدول العربية في وضع مربك ومنقوصة السيادة من خلال التدخلات السافرة وفرض أنماط سياسية لإبقائها ضعيفة وتابعة للهيمنة السياسية الغربية والأمريكية الآن.

د- إضعاف سلطة الدولة الوطنية، أو إلغاء دورها وتقليل فاعليتها لقتل روح الانتماء في نفوس أبنائها.

هـ- إضعاف دور الأحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في كثير من دول العالم - خاصة العربية والإسلامية منها، في الوقت الذي بدأت فيه المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية تمارس دوراً متزايداً في الحياة السياسية.

و- إن العولمة لا تكتفي بواقع التجزئة العربية والإسلامية الآن، بل تحاول إحداث تجزئة داخلية حتى ينشغلوا بأنفسهم وينسوا تماماً أنهم ينتمون إلى أمة العرب والاستلام، هذا من جانب... وفي الجانب الآخر تحميل الدول العربية والإسلامية فشل المشروع الأمريكي -الغربي- الصهيوني لبقاء الولايات المتحدة القوة القطبية الوحيدة مع الاحتفاظ باستباحة العالم لبقاء الكيان الصهيوني متفوقاً على العالم العربي والإسلامي[2] .

3- **في الجانب الثقافي:** يقول أركون محمد إنّ العولمة تهدف إلى ما يأتي:

---

(1) فتحي، ممدوح أنيس، (الدكتور)، الإمارات إلى أين، استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاما القادمة، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص10.

(2) أركون، محمد، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، دار الساقي، (لندن 1993م)، ص27.

أ- «نهب ثروة الأمة العربية من الآثار والمخطوطات والكتب النـادرة، والافـتراء عليهـا والتقليل من شأنها.

ب- ما ثبت للعولمة ومنظريها عبر مراكز بحوثهم المنتشرة، وجامعاتهم ومستشر قيهم من أن أمة العرب والاستلام مستعصية على كل من يريـد بهـا الشر والأذى لان اللــه خصـها بالنبي العربي محمد ﷺ من أشرف الأنبياء وخـاتمهم وبكتـاب منـزل بلسـان عـربي محـافظ عليه إلى قيام الساعة وأمة وسط تشهد بالحق عليهم وعلى الآخرين ولغة عربيـة مـن أجمـل اللغات وأرقاها (لغة أهل الجنة)... والطريق الوحيد لإخضاعها يتمثل في الانفراد قطـراً قطـراً والقضاء على إلغاء شخصيتها وهويتها ثم الوصول تـدريجياً إلى دينهـا الحنيـف الـذي يبعـث فيها الثورة والرفض لكل أشكال الاستعمار والهيمنة والاحتلال.

ج- الحفاظ على موقع الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي والإسلامي وهو من أهم أهداف العولمة.

د- الرقي الحضاري والثقافي العربي والإسـلامي وانجـازاتهما التاريخيـة يمـثلان النقـيض الشامل لفلسفة العولمة الاستعمارية وأنظمتهـا وقيمهـا الهابطـة التـي تشـجع عـلى التفسـخ والانحلال ومن ثم الركون وفـق مـنهجهم المرسـوم المعـادي للقـيم والمثـل والمبـادئ العربيـة والإسلامية»[1].

ومن أثار العولمة على الهوية الثقافية العربية ما يأتي:

1- شـيوع الثقافـة الاسـتهلاكية «لأن العولمـة تمجـد كثـيراً ثقافـة الاسـتهلاك، والتـي استخدمت كأداة قوية وفاعلة في إطلاقه نزوة شهية الاستهلاك إلى أقصى حد ومنها التجنـي - ومن ثم الطغيان في التقاليد والأعراف السائدة في العالم العربي والإسلامي»[2].

(1) أركون، محمد، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، (مرجع سبق ذكره)، ص27.

(2) الربيعي، إسماعيل نوري، التاريخ والهوية، دار الحامد، (عمان 2002م)، ص107.

2- تغريب الإنسان العربي والمسلم وعزله عن قضاياه وهموه الأساسية الفردية والمجتمعة وعلى مستوى الأمة العربية والإسلامية من خلال إدخال الضعف والهوان والتشكيك في قناعاته كافة.

3- إشاعة ما يسمى «بثقافة الجنس والعنف، والتي في شأنها نشأة أجيال متمردة غير منضبطة، تؤمن بالعنف والتمرد كأسلوب حياة عصرية طبيعية وهذا الكفر بعينه»[1].

4- نشر الثقافة الأمريكية والغربية التي لها دعايتها وأسلوبها الخاص الذي يمكن أن يدخل في صراع أو تناقض مع الثقافة العربية والإسلامية.

4- الجانب الديني: يقول الدكتور جلال الدليمي إنّ العولمة ومن خلال انتشار وسائل الاتصال الفضائيات فإنها قد ساهمت في أن يقوم الكثير من المتطرفين ومعادي المجتمع العربي والدين الإسلامي الحنيف بالآتي:

أ- «التشكيك في المعتقدات الدينية وطمس المترسات عند الشعوب العربية المسلمة لصالح الفكر المادي العلماني الغربي، في الوقت الذي فيه الدين الإسلامي وعقيدته السمحاء تربي المسلم على محبة كافة الأنبياء من دون استثناء وتحترم الأديان الأخرى وهذه تربية المصطفى ﷺ بعكس الأديان الأخرى (المخالفين) الذي اتلفوا التوراة والإنجيل ليلفقوا ويشوهوا ويطمسوا الحقائق»[2].

ب- استبعاد الإسلام ونعته بأسماء ما انزل بها اللـه من سلطان فمرة نسمع الإسلام المعتدل، وتارة نسمع الإسلام السياسي، وأخرى الاستلام المتطرف... في حين لا يوجد غير دين اللـه عز وجلّ الاستلام الحنيف، دين الحق والقيم والنبل بقيادة معلم ونبي عظيم، رحيم، شفوق، ومرسل إلى العالمين كافة موجود في كتبهم

(1) مصدر سبق ذكره، ص107.

(2) الدليمي، جلال، (الدكتور) اثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية، بغداد، 2002م، ص36-40.

الاصلية قبل التحريف، إلا يكفي وصف اللـه عزّ وجلّ فيقول عـز مـن قائـل ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ {4/68}** ﴾ [القلم:4].

ج- إن الانتشار الواسع والكبير للمحطات الفضائية التي استطاعت أن تغزوا كل الدور العربية والإسلامية، وبتحريض من بعض الجهات المغرضة التي لها أجندات سياسية بخاصة في المنطقة من تفريغ بعض المناسبات الدينية من القيم والغايات الإيمانية لها، على سبيل المثال استطاعت وسائل الإعلام أن تؤثر في شهر رمضان المبارك فبدلاً من أن يكون الشهر شهر تعبد وتقرب من اللـه أصبح شهر متعة وسهر وقضاء أجمل الأوقات والاستمتاع بما تبثه القنوات الفضائية المختلفة من برامج ومسلسلات وغيرها من الأمور البعيدة كل البعد عن مضمون هذا الشهر الكريم وخصوصيته الدينية.

«هذا في الوقت الذي تواجه الشريعة الإسلامية تحدّ خطير باسم العولمة القوى المحلية العلمانية التي تتباهى!! والتي تتلقى الحماية الدولية المعنوية والمادية لأولئك النفر الضال باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان...»[1] وبذلك انتشرت الجمعيات الأهلية المدعومة غربياً والتي تقوم بمحاربة الهوية الثقافية العربية والإسلامية وإثارة الشبهات والشكوك الملفقة حول النظم والتشريعات الإسلامية فيما يتعلق بالعلاقة ما بين المرأة والرجل، «وقضايا المرأة المسلمة وجواز إمامتها في الصلاة، وقيادتها للسيارات، ودخولها المعترك السياسية ونسوا أولئك بأن الإسلام قد أنصفها وقدرها واحترمها وجعلها تتبوأ المراكز القيادية في حين كانت أوربا في قهر وظلام وعبودية العصور الوسطى (عصور الظلام) واستفادوا في الحضارة العربية والإسلامية وتعلموا منا الكثير... والآن يطالبون ليلاً ونهاراً، سراً وعلانية الحكومات والمجالس البرلمانية لإصدار القوانين وفق مواثيق الأمم المتحدة والشرعية

---

(1) أركون، محمد، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي (مرجع سبق ذكره)، دار الساقي، (لندن 1993م) ص272.

الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي وضعها الكبار ولم تطبق حتى في بلدانهم بـل تسـوق على العرب والمسلمين بعيداً عن النظم والتشريعات الإسلامية»[1].

غالباً مـا يسـتغل قـادة الشـعوب الجانـب الثقـافي والـديني في إلهـاب روح الحماسـة وتأجيج المشاعر في نفوس الناس بغية تحقيق أغراض ومصالح ذاتية وتنفيذ بعـض الأجنـدات السياسية، فان العديد من الحروب التي اندلعت وذهب ضحيتها الملايين مـن الـبشر لم تكـن لسـبب سـوى الأطـماع والأغـراض الشخصـية تحـت ذرائـع الـدفاع عـن حقـوق الإنسـان والديمقراطية والحرب من اجل الدفاع عن العقيدة وحماية الحضارات وغيرهـا مـن الأسـباب الواهية، «إن مليون ارميني، و10 مليون روسي، 10 مليون يهـودي، 3 مليـون كمبـودي فضـلاً عن مات الآلاف من الشـعب ألأرمنـي والروانـدي كـانوا ضـحية النزاعـات الثقافيـة والدينيـة والأثينية»[2].

5- **وأخيراً في الجانبين الاجتماعي والخلقي** فتهدف إلى ما يأتي:

أ- تركز على حرية الإنسان الفردية إلى أن تصل إلى المـدى الـذي يتحـرر فيـه مـن كـل قيود الأخلاق الأصلية والو اعز الديني والأعـراف السـائدة ومـن ثـم الوصـول بـه إلى مرحلـة العدمية إلى أن يصبح أسيراً لكل ما يعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى بعـد أن وقـع في المستنقع، ومن ثم تستغله أبشع استغلال من دون رحمة أو إنسـانية وتلاحقـه إلى أن ترميـه عظماً.

ب- تكرس النزعة الأنانية لدى الفرد، وتعميق مفهوم الحريـة الشخصـية في العلاقات الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة، والـذي بـدوره يـؤدي إلى التسـاهل مع الميول والرغبات الجنسية، وتمرد الإنسان على الـنظم والأحكـام الشرعيـة التـي

---

(1) أركون، محمد، من الاجتهاد إلى نفذ العقل الإسلامي (مرجع سبق ذكره)، ص272.

(2) Rothkop,David,inpraise of cultural imperialism effects of Globalization on culture, Global policy forum, foreign policy, june22,1997,inter net, Ibid, pp2-3

تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الإباحية والرذائل، والتحلل الخلقي، وخدش الحياء والكرامة والفطرة الإنسانية[1].

ج- تعميم بعض السياسات المتعلقة بتربية الأطفال التي تتعارض مع أسلوب التربية المتبع من قبل مجتمعاتنا العربية والإسلامية مما قد يسبب في إفسادهم وتفكيك الأسرة والأفراد واختراق ثقافتهم الخاصة فعلياً من الداخل، كذلك تعميم فكرة تحديد النسل والإجهاض وتعقيم النساء وتأمين هذه السياسات وتقنيتها بواسطة المؤتمرات ذات العلاقة كمؤتمرات السكان في الثمانيات من القرن الماضي في المكسيك ومؤتمر بكين الأخير.

د- زيادة معدلات نسبة الجريمة ليس في الدول العربية والنامية فحسب بل في عقر دار العولمة كما حصل من اقتحام حرمة المدارس والجامعات وإطلاقه النار على الطلاب من قبل زملائهم في الولايات المتحدة الأمريكية وجرائم مماثلة أخرى في الغرب[2].

يقول الكاتبان الألمانيان (هانسيتير مارتين، وهارا الدشومان) في كتاب «فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية للكاتبين» (هانس شومان ومارتن بيتر) قائلين: «ينتفع مرتكبو الجرائم متعدية الجنسيات أيضاً من إلغاء القيود القانونية المفروضة على الاقتصاد فعلى مستوى كل البلدان الصناعية تتحدث دوائر الشرطة والقضاء عن طفرة بينة في نمو الجريمة المنظمة وكان احد موظفي الشرطة الدولية قد أثار إلى هذه الحقيقة بعين العقل»[3].

---

(1) عبد اللطيف، كمال ونصر عارف، إشكاليات الخطاب العربي المعاصر، دار الفكر، (دمشق 2001م)، ص71.

(2) (مصدر سبق ذكره)، ص72-73.

(3) شومان، هانس - بيتر مارتن فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ص402 وما بعدها.

حينما راح يقول: إنّ ما هو في مصلحة التجارة الحرة، هو في مصلحة مرتكبي الجـرائم أيضاً.

ويضيفان: «إنّ النتائج المترتبة تثير الرعب بلا شك، ففي منظور الخبراء أوضحت اليـوم الجريمة المنظمة عالمياً، أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً أنه يحقق أرباحاً تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام»[1].

هـ- وأخيرًا زيادة معدلات الفقر والبطالة، وَوَهـين العلاقـات الاجتماعيـة بـين الأفـراد، والظلم الاجتماعي الذي يصيب الأسر الفقيرة نتيجـة تقلـيص دعـم الدولـة الاجتماعـي لهـذه الأسر في (قطاعي الطب والتعليم، والنفقة الاجتماعية) وبذلك سـتؤدي العولمـة إلى «تشـغيل خمس المجتمع وستستغني عن الأربع أخماس الأخـرى نتيجـة اسـتخدام التقنيـات الجديـدة المرتبطة بالحاسوب، وبالاتصالات السريعة فخمس قـوة العمـل كافيـة لإنتـاج جميـع السـلع والخدمات»[2].

(1) شومان، هانس - بيتر مارتن، فخ العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص402 وما بعدها.

(2) مصدر سبق ذكره، ص403.

المبحث الثالث

العولمة بين النظرية والتطبيق

فرضت العولمة نفسها على الساحة الإنسانية وتغلغلت في كل المجالات، لكون نظريتها ومنهجها وضعي عالمي، وبما أنها من ابتكار العقل البشري، فهي تحتمل الخطأ والصواب في آن واحد، وقد أريد منها كما أشير إليه سابقاً جعل بعض النظم البشرية عالمية الشكل، وإكساب بعض الأشياء الإنسانية طابع العالمية من خلال التأثير في الثقافات والجوانب الاجتماعية وأنماط المعيشة، ومن ملامح العولمة اتساع دائرة الاستثمارات والأسواق المفتوحة ومحاولة اختزال بعض الهوايات واللغات وتذويبها في هوية ولغة واحدة أو لغتين كوسيلة لتواصل شعوب العالم فيما بينها[1].

والعولمة إن كان ظاهرها التقدم فان من الممكن أن تحتوي في باطنها على ما يحدث شروخ كبيرة في حياة الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً... وهي كنظام عالمي لن يكون أحد بعيداً عنه بسبب الهيمنة على الوسائل السريعة، وبالتالي فمن واجبنا أن نعمل على تخفيف حدته ورد وطأته وتجنب الخسائر المترتبة عليها وذلك بأن نأخذ ما يفيد ونطرح ما لا يفيد وما لا ينسجم مع عقيدتنا وهويتنا العربية والإسلامية لأن أمتنا لها هويتها وشخصيتها المستقلة التي لا تذوب مع غيرها بل تحافظ على شخصيتها وعلى هويتها. وقد تجلى ذلك بالاستخدام السيئ للتطور الذي قدمته العولمة في سهولة التدخل العسكري ولاستخباراتي لبعض قوى الاستعمار في العديد من الدول العربية. لكن نفس الوقت فأنّ العولمة في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستو الكوكب، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولصالح البشرية، تبدو وكأنّها أصبحت ضرورة لا غني عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، بعد أن اتسعت هذه الحقوق

(1) فائق محمد، حقوق الإنسان في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص4.

وتشابكت على مستوى الكوكب. «فقد أصبحت حقوق الإنسان وحفظ والحريات وجرائم الحرب والإبادة الجماعية جزءاً من القانون الدولي، ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان م العالم من الشؤون الداخلية للدولة بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل»[1]، وتتطلب تدخله، خصوصا بعد التطور الهائل لوسائل الاتصال وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل، فقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى «الكوكب، مثل الحق في السلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقاً من الدول المتنازعة»[2]، كذلك الحق في التنمية الذي تجلت فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد. وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة، فما يحدث من حرائق في غابات الأمازون يؤثر على العالم أجمع.

ومع التطور المذهل في العلم واختصار عوامل المسافة والزمن وتملك الإنسان لمقدرات مجاله الحيوي، قد بلغنا درجة لا يمكن معها التهرب من ضرورة إدارة كل من الفضاء البحار والتجارة وأنشطة الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنسان وبمفاهيم تُعَلّي من قيمة الإنسان، قبل أن ندمر أنفسنا وندمر الكوكب الذي يجمعنا بعد أن انطلقت طاقات المعرفة والعلم والتكنولوجيا، وظهرت الحاجة الملحة لترشيد المعرفة والعلم والتكنولوجيا لتكون في خدمة الإنسانية كلها وفي خدمة كل الأجيال، حتى لا تنتصر التكنولوجيا على حساب هزيمة الإنسان والإنسانية نفسها، أو لحساب جيل على حساب الأجيال الأخرى. ومن أجل ذلك كله تبدو الحاجة إلى النظرة الكوكبية حتى ونحن نتصرف محلياً، وإن كان البعض يعكس هذه المعادلة بأن يكون

(1) الجابري، محمد عابد، (الدكتور)، فكرة القانون كأساس لمفهوم حقوق الإنسان العالمي، المجلة عدد 14-20 ذي الحجة/1428هـ ص11-12.

(2) الجابري، محمد عابد، (الدكتور)، فكرة القانون كأساس لمفهوم حقوق الإنسان العالمي (مصدر سبق ذكره)، ص11-12.

التفكير محلياً والتصرف كوكبياً، المهم في كلتا الحالتين أن يكون البعد الكوكبي ماثلاً دائماً أمامنا فقد تشابكت المصالح إلى حد بعيد. «ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيء والعولمة التي ظهرت وعرِفناها حتى الآن على أرض الواقع شيء آخر فقد هيمنت الأسواق على عملية العولمة مما أدى إلى أن تحتكر شعوب وأقطار بعينها فوائد العولمة ونتائجها الإيجابية وتترك سلبياتها لشعوب وأقطار أخرى حُرِمت من هذه الفوائد»[1]. وكما رصدناها في العقدين الأخيرين، هي اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود، أي التعامل دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية. ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات، وفي انتقال رأس المال الذي يظهر بوضوح في استخدام بطاقات الائتمان[2].

إن للعولمة شقين أولهما: شق واقعي أو مادي جاء نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال والإعلام وانتشار المحطات الفضائية التي تبث برامجها لكل أنحاء الكوكب ولكل البشر على هذا الكوكب دون أن تحدها حدود. وأيضاً في ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الإنترنت، «وهذا الجانب من العولمة ليس مطروحاً للقبول أو الرفض فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه، وليس أمامنا إلا أن نقبل به ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيراً في عالمنا»[3].

أما الشق الثاني للعولمة: فهو شق قيمي، جاء نتيجة الطابع التوسعي والتنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم، وعزّزه باتفاقية التجارة العالمية (الجات) وهذا الجانب هو الذي يثير كثيراً من المخاوف والشكوك. «بخاصة وأن جولة أورجواي جاءت ضربة قاضية للدول النامية حيث

(1) فائق محمد حقوق الإنسان في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص4.

(2) فائق محمد حقوق الإنسان في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص4.

(3) فائق محمد، حقوق الإنسان في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص 4.

فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المجحفة فحررت التجارة وانتقال رؤوس الأموال، ولكنها فرضت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة أمر باهظ التكلفة بالنسبة للدول النامية»[1].

وهذا الجانب القيمي من العولمة هو الذي يجعل من العولمة مسألة خلافية وسنحاول فيما يلي أن نوضح أثر العولمة في مجالات المختلفة للفرد في المجتمعات المختلفة ونحاول التركيز في بحثنا على تأثير العولمة على الفرد العربي في المجالات المختلفة المتعلقة في حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية.

1. العولمة والحقوق السياسية والمدنية:

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعّمت كثيراً في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدّة أسباب:

أولها: التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات أو في الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً هاماً. كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

ثانياً: لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل «مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية»[2]، تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية

(1) مصدر سبق ذكره، ص4.

(2) الجابري، محمد عابد، (الدكتور)، فكرة القانون كأساس لمفهوم حقوق الإنسان العالمي، (مصدر سبق ذكره)، ص11-12.

ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يُحرم من صوته وتُجَيَّشُ منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت تقنية المعلومات وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والهاتف المحمول والأعلام العالمي الدور الرئيس في إقامة هذه الشبكات. إلا أن هناك إشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات العربية لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحقتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من هذه المنظمات إلى أن تستمد حمايتها وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربية[1].

وبالرغم من النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العالم الثالث إلى هذه الضغوط الخارجية إلا أن ذلك لا يُحْدِثُ التراكم المطلوب داخلياً ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.

ثالثاً: لا شك أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية، وبخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة وصناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إل مجموعة الدول الأوروبية تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق

(1) (مصدر سبق ذكره)، ص11-12.

الإنسان والتحولات الديمقراطية في هذه الدول. وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يـؤثر إيجابياً عـلى حقـوق الإنسـان. إذ أن إحـدى الوسـائل الفعالـة في انتشـار الـدين الإسـلامي في جنوب شرق آسيا كان عن طريق التجارة، حيث إن بفعـل التجـارة والسـياحة والاتصـال يـتم التعارف مع الآخرين وتعزيز الحوارات الهادفة لزيادة الفهم المشترك وتجنيـب العـالم هـزات التغير المفاجئ وعنفوان التحدي.

2. العولمة والحقوق الاقتصادية:

رغم ما بشّرَ به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحريـر قـوى التنـافس سـوف تُوجَّـه الموارد البشرية والمادية إلى المواقـع الإنتاجيـة (وهـو مـا يعـرف بالاتجـاه الكـفء للاقتصـاد) وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، عـلى الصـعيد الـدولي بما يُشبع احتياجات البشر بشكلٍ أفضل.

«إلا أنه في ظل العولمة اتجه العالم نحو استقطاب شديد في الفقر الذي اتسعت دائرته بشكلٍ مخيف (حيث يعاني 840 مليون نسمة من الجوع، و2 بليون آخرون يعانون من سـوء التغذية) كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول ومستوى الأفراد أيضاً داخل الدولـة الواحـدة. فَخُمـس سـكان العـالم ممـن يعيشـون في أعـلى البلـدان دخـلاً يحصلون على 86% من الناتج الإجـمالي، 82% مـن صـادرات العـالم، 68% مـن الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة، و74% من خطوط الهاتف في العالم. أما خُمس السـكان ممـن يعيشـون في أشد البلدان فقراً فإنهم يحصلون على 1% فقط مـن النـاتج الإجـمالي العـالمي، ويرجـع ذلـك لعدّة أسباب أهمها هيمنة الأسواق على عملية العولمة وتكريسها لزيـادة الـربح دون اعتبـار يُذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الناس»[1]. جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة أن «ليس هناك مؤشر على التباعـد بـين الفـرص المتاحـة للتنميـة البشريـة أشد أسراً للانتبـاه مـن وفيـات الأطفـال. فمعـدلات الوفـاة بـين أطفـال العـالم تتراجـع، لكـن

(1) فائق، محمد، حقوق الإنسان في عصر العولمة رؤية عربية، كلمة، (مصدر سبق ذكره)، ص5.

الاتجاه يتباطأ، فيما الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تتعاظم. وهذا مجال تكلف فيه الاتجاهات المتباطئة أرواحاً، إذ لو استمر تقدم الثمانينات منذ 1990، لكان عدد وفيات الأطفال هذه السنة أقل بمليون ومائتي ألف. وتتحمل أفريقيا جنوب الصحراء نسبة متصاعدة من وفيات الطفولة، حيث تمثل المنطقة 20 في المائة من ولادات العالم و44 في المائة من وفيات أطفاله»[1]. ويقدم التقرير صورة واضحة عن اتجاهات التوزيع في الدخل العالمي، والحجم الفعلي للامساواة. فمجموع الدخل لأغنى 500 إنسان في العالم يفوق دخل أفقر 416 مليوناً من أبنائه. ويعيش 2500 مليون إنسان -يشكلون 40 في المائة من سكان العالم- بأقل من دولارين في اليوم ولا يحققون سوى 5 في المائة من الدخل العالمي الشامل، في حين أن أغنى 10 في المائة، يعيشون بأجمعهم تقريباً في بلدان الدخل المرتفع، يحققون 54 في المائة. ويرى التقرير «أن إنقاذ بليون إنسان يعيشون بأقل من دولار في اليوم من الفقر المدقع، يكلف 300 بليون دولار، وهو مبلغ يمثل واحداً وستة أعشار الواحد في المائة من دخل أغنى عشرة في المائة من سكان العالم»[2]. هل أن مسار التنمية البشرية العالمية الراهن سيحقق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015؟ يجيب التقرير: «سيقتصر الهدف الإنمائي للألفية بتخفيض وفيات الأطفال عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و400 ألف وفاة يمكن تفاديها في العام 2015 - وهو رقم يوازي ثلاثة أضعاف العدد الكلي لمن هم دون الخامسة من سكان طوكيو ولندن ونيويورك. وخلال الأعوام العشرة المقبلة، سيبلغ حجم الهوة بين الغاية المرجوة، والاتجاه الراهن أكثر من 41 مليون طفل، سيموتون قبل بلوغهم الخامسة من العمر، بسبب الفقر. وهذه حصيلة لا تنسجم مع تعهد إعلان الألفية بحماية أطفال العالم من الفقر. أما الهوة

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة، منتدى الحوارات الفاخرية، شبكة المعلومات.

www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=693 - 47k

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة، شبكة المعلومات، (مصدر سبق ذكره).

القائمة بين مرمى الأهداف بتخفيض الفقر إلى النصف، وبين النتائج المقدرة بحلول سنة 2015، فتساوي 380 مليون إنسان آخر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. وستخطئ الاتجاهات الراهنة مرمى أهداف التنمية للألفية بتأمين التعليم الابتدائي للجميع، إذ سيبقى 47 مليون طفل خارج المدرسة بحلول سنة 2015. ويقول التقرير «إن الفجوات في التنمية البشرية داخل البلدان صارخة مثلما هي عليه بين البلدان. وتعكس هذه الفجوات صورة الفرص اللامتساوية، حيث يمنع أناس من إحراز تقدم بسبب جنسهم، أو هويتهم، أو ثروتهم، أو مكانهم. وهي لا مساواة جائرة ومهدرة للطاقات اقتصادياً، ومزعزعة للاستقرار اجتماعياً. غير أن للامساوة أبعاداً متشابكة»[1].

ويفيد التقرير أن «الشراكة الجديدة في المعونات التي أسست خلال مؤتمر مونتيراي تبدو، على نحو مريب، كأنها صيغة منقحة للشراكة القديمة، حيث الخلل في التوازن مستمر في المسؤوليات والواجبات. فعلى البلدان المتلقية أن تحدد المواعيد المرتقبة لإنجاز الأهداف الإنمائية - وتفي بمرامي الموازنة التي يراقبها صندوق النقد الدولي كل ثلاثة شهور، وتتقيد بمجموعة مربكة من شروط الجهات المتبرعة، وتتعامل مع ممارسات المانحين التي ترفع تكلفة الصفقات وتخفض قيمة المعونات. في المقابل، لا يضع المانحون أي مواقيت محددة لأنفسهم، بل يعرضون بدلاً من ذلك، التزامات عامة وغير ملزمة بكمية المعونات (التي يتجاهلون معظمها لاحقاً)، والتزامات حتى أكثر من ذلك عمومية وغموضاً بتحسين نوعية المعونة. ويمكن للمانحين، على نقيض المتلقين الإخلال بالتزاماتهم من دون التعرض لأي عقوبة»[2].

كما أن لطبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا

---

(1) (مصدر سبق ذكره).

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة، شبكة المعلومات، (مصدر سبق ذكره).

تُلغي من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف وتجري باستمرار عمليات -Re engineering'» على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى وقد أدى ذلك إلى إلغاء كثير من الوظائف وإلى خفض هائل في عنصر العمل، وبطبيعة الحال يترتب على ذلك وجود جيش من العاطلين وكذلك تخفيض أجور ومرتبات العمال والموظفين وتقلص الكثير من المزايا والحقوق التي كانوا يحصلون عليها»[1].

يلاحظ أيضاً أنه في الثورات الصناعية السابقة كانت مكاسب الإنتاج الناجمة عن التقدم التكنولوجي، يتقاسمها جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي مع اختلاف النِسَب. أما الآن فإن ثمار زيادة الإنتاج الناتجة عن الثورة العلمية يتقاسمها عدد ضئيل جداً من الأفراد، والذين يمثلون تحديداً رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وعمّال المعرفة. ويترتب على ذلك زيادة مطردة في فئات ما تحت خط الفقر، وتهميش هذه الفئات وتركيز الثروة في أيد قليلة. وإذا كانت الحقوق السياسية والمدنية قد استفادت من عصر العولمة كما سبق أن أوضحنا فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تأخذ نفس القدر من الاهتمام. إن من حق الإنسان أن يتحرر من الفقر، وسوف تظل العدالة الاجتماعية قيمة من القيم التي يتحتم علينا وعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بها، فتوازن المجتمع أمر ضروري لإيجاد الاستقرار الحقيقي وتحقيق الأمن ومقاومة العنف شرط أساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي[2].

3. العولمة والحقوق الثقافية:

إذا انتقلنا لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية فسوف نجد الأمر أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية وبين ما هو محلي وما هو كوكبي وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني. فالقيم المترسخة في ضمير

---

(1) فائق، محمد، أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (مصدر سبق ذكره)، ص6

(2) حلباوي، يوسف، التقانة في الوطن العربي مفهومها وتحدياتها، سلسلة الثقافة القومية (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط 1992، ص138-140.

الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة.

وفقاً للمواثيق الدولية، فللإنسان الحق في التمتّع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين بسبب اختلاف السلالة أو اللغة أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة - والحضارة إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات. «إن تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدِّره من ماد ثقافية وترفيهية (كتب وأفلام السينما - والموسيقى -وبرامج التلفزيون- والـ Software إلى حد أن صادراتها من هذه المواد تسبق جميع صادراتها من أي قطاع آخر. فقد حقق فيلم واحد (تيتانك) 1.8 بليون دولار. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة إلى الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية معاملة بقية السلع الأخرى بمعنى ألا تُفرض عليها قيود تمييزية»[1] .

أما في العالم الثالث فمشكلة العولمة الثقافية أنها تكاد تكون في اتجاه واحد نتيجة لضعف التقنيات وقلة الإمكانيات الفنية والعلمية ولذلك فقد بدأت ثقافة العولمة عبر آلياتها بتحطيم الدفاعات والحواجز وتهديد الاستقرار في العميقِ من النسيج الاجتماعي والثقافي العربي «واستيطانه والتنزل منزلة النبت المتأصل فيه، المزاحم فعلا ونفوذا واثر للأصيل الموروث، ففي عصر العولمة الزاحفة من خلال ثورة الاتصالات الفضائية لم يعد سلطان الآباء التربوي، أو سلطان المعلمين والأساتذة التعليمي، أو سلطان الإعلام الرسمي أو سلطان الفقيه أو ألخوري، أو جاذبية الكتاب والمجلة... يضارع في الأثر والنفاذ سلطان الصورة الزاحفة عبر الفضاء، الحاملة لمضامين قيمية تجافي في الأغلب الأعم منها ما استقر عليه انساق القيم»[2] .

---

(1) البهواش السيد عبد العزيز، مخاطر العولمة على الهوية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص90-91.

(2) عبد الإله، بلقزيز، (الدكتور)، الهوية العربية في عصر العولمة، بحوث ومناقشات المؤتمر السنوي لمركز الخليج للدراسات، الشارقة، 2005، ص59.

«فقد ذكرت إحصائيات منظمة اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية، تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى 58 % من إجمالي البث، و96% من مجموع البرامج الثقافية[1]، لذلك سمي عصر العولمة بعصر ما بعد - المكتوب أي ثقافة الصورة، فالصورة تمارس السحر عينه الذي كانت تمارسه الكلمة قبل عقدين وعلى مدار آلاف السنين، وهي تمارسه أضعافا مضاعفة في التأثير لأنها اشد إغراء وجاذبية من الكلمة.

ولا شك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثيرين في منطقتنا باعتبارها تُهدد الهوية الثقافية التي هي حق من حقوق الإنسان، كما تهدد في الصميم العادات والتقاليد الموروثة لمجتمعاتنا العربية التي يسعون من اجل المحافظة عليها وتوريثها لأجيالهم القادمة، يزيد من هذه المخاوف خروج عدة نظريات متعجلة في أعقاب سقوط حائط برلين تُبَشِّر بانتصار الليبرالية الجديدة والحضارة الغربية ووجوب تعميمها لتشمل العالم أجمع، مثل مقولة «نهاية التاريخ» التي خرج علينا بها فرانسيس فوكوياما، ومقولة «صدام الحضارات» التي خرج علينا بها صامويل هنتنجتون. وعلى الرغم من أن هذه المقولات لم تستند إلى تحليل موضوعي لما سيكون عليه شكل النزاعات في القرن الواحد والعشرين، إلا أنها أثارت الكثير من المخاوف لأنها صدرت عن جهات معتمدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. فجاءت وكأنها تنظير لسياسة الهيمنة الأمريكية بخاصة وأنها تميزت بالعداء الشديد للإسلام.

---

(1) البهواش السيد عبد العزيز، مخاطر العولمة على الهوية، مصدر سبق ذكره، ص90-91.

المبحث الرابع

السمات المميزة للثقافة العربية والإسلامية

لقد امتازت الثقافة العربية والإسلامية بمميزات كثيرة خص بها اللـه سبحانه وتعالى هذه الأمة ليجعلها وسطاً لتكون شاهداً على الأمم الأخرى، والوسطية تعني الاعتدال وعدم التطرف، كما أرسل اللـه سبحانه وتعالى إلى هذه الأمة نبياً عربياً من بين أبنائها ألا وهو النبي محمد ﷺ مبعوثاً إلى العالمين مبشراً ونذيراً وانزل على لسانه القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍ فصيح ليصبح دستوراً ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع العربي والمجتمع الإسلامي من جهة وينظم العلاقة بين هذا المجتمع مع المجتمعات الأخرى.

لقد كان الشمول سمة الإسلام وميزة فيه إذ انزل القرآن ﴿ **تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [النحل:89]، وكان في علم اللـه تعالى أن المجتمع لابد له من نظام ولابد له من حكام، فمن الطبيعي أن يشرع تعالى في كتابه وسنة نبيه كل ما يتعلق بمسائل تنظيم العلاقات الإنسانية بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى، فامتازت الأمة بمميزات لم تتميز بها باقي الأمم، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى ذلك بشيء من التفصيل.

أولاً: الدين الإسلامي والعولمة:

شهد العالم الإسلامي خلال السنوات المنصرمة صيحات مرتفعة تطالب بضرورة تجديد الخطاب الديني ليوافق متطلبات النهضة الإسلامية المنشودة من جهة ، ويرسخ قيم الانتماء والتمسك بالتراث (الهوية) من جهة أخرى، في ظل نظام عالمي جديد لم يعرفه العالم من قبل على هذا النحو من التوسع والانتشار، والانفعال لغرض الهيمنة على مصادر الانتشار والاتصال والوصول إلى ابعد نقطة في العالم

بغية تحقيق مصالح ومكاسب سواء كانت مادية أو معنوية... ويقوم على مجموعة من العمليات والتداخلات المكثفة التي تشمل أغلبية الكوكب، بعد أن توافرت القدرة الفائقة على اختراق الحصون المنيعة والحدود من خلال الانجازات التي حققتها ثورة المعلومات والاتصالات لترويج وفرض ما يسمى بالرسالة الحضارية على الشعوب والبلدان النامية والمتخلفة التي لا تعرف مصلحتها لا سيما الشعوب العربية والإسلامية المغلوبة على أمرها فقد قامت العولمة بمختلف صورها وإشكالها وأساليبها على استبعاد الجانب الديني والعقائدي من دائرة الصراع والتركيز على الجانب العلمي والتكنولوجي والتأثير واكتسب الدور الغربي أخيراً تفعيلاً مضاعفاً مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة القطبية المنفردة (الأحادية) عقب انهيار النظام الشيوعي. وهذا ما تم التطرق إليه سابقاً، وظهرت دعوات تحذر من خطر الإسلام على النظام العالمي الجديد من خلال الانتشار الواسع لبعض الأفكار الخاطئة عن ماهية الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه الحنيفة نتيجة لبعض الإعمال التي قام بها العديد من الذين يحسبون على الإسلام كرد فعلٍ لما جاءت به العولمة من أفكار ومبادئ تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي فالعولمة خرجت من رحم الحضارة الرأسمالية المادية في الغرب فهي قامت على أسس علمانية؛ ولذلك تستبعد الدين في مواقع التأثير في الحياة العامة، ويؤكد الدكتور سليمان معرفي «بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العولمة والعلمانية، وعلى الرغم وجود فرق اصطلاحي شاسع بين المفهومين إلا أنهما يلتقيان في العولمة المعاصرة التي أصبحت تنادي وتشترط تخلي الشعوب عن دياناتها، وأخلاقياتها، وموروثاتها، وحضاراتها، وقيمها، كشرط مسبق للتحليق في فلك العالمية، والانصهار في بوتقة السوق على أساس الجودة والأسعار السلعية»[1]، فالعولمة إذاً مناقضة لجوهر وتعاليم الإسلام الحنيف. فقد أُتهم الإسلام بالإرهاب والدموية ونعت الرسول الكريم ﷺ بصفات شائنة من قبل بعض المتطرفين في

---

(1) الكيلاني، هيثم، (العميد الدكتور)، العولمة والعسكرة، مجلة الحرس الوطني، العدد (202)، السنة (20)، الحرس الوطني السعودي، الرياض محرم 1420هـ/إبريل 1999م، ص55.

الغرب مما أثار أزمات عديدة بين العالم العربي والإسلامي والدول الغربية، بينما الإسلام دين عالمي يصلح لكل زمان ومكان ويحاكي العقول والقلوب.

وأمام تيار العولمة الكاسح نرى الواقع الإسلامي الذي يعاني من بعض المظاهر السلبية التي تناقلتها الفضائيات وبخاصة مع ثورة المعلومات، والاتصالات، وتطورها. «فالثقافة الإسلامية وبخاصة في هذا الوقت مستهدفة من العولمة التي يسيطر عليها العالم الغربي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تعمل العولمة على غزو فكري لعقول العرب والمسلمين من أجل تغيير ثقافتهم الإسلامية والعربية، وتشويه عقيدتهم، وتراثهم، وحضارتهم»[1]. والذي يساعد على تغلغل العولمة للعالمين الإسلامي، والعربي، هو الواقع المتردي للمسلمين والعرب في مختلف المجالات عند كثير من أبناء الأمة العربية حيث تمت تغذيتها من قبل أعدائها لإبراز الخلافات التي عمت بين أبناء الدين الواحد نتيجة التخلف وسوء الفهم المتأصل في المجتمعات العربية وإشاعة سبل التفرقة وتعميق الهوة فيما بينهم وجعلهم فريسة سهلة بيد أعداء الأمة من المتطرفين ومن يحاولون الإساءة إلى الإسلام، ونسوا أن الإيمان رحمة بين أهله والإسلام يجعل المسلم أخاً للمسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله وينهي عن التعصب والغلو الذين يخرجان بصاحبهما على المقبول والمألوف بين جماعة المسلمين. من الواضح لنا أن العولمة إذا لم يتم استغلالها لصالح امتنا العربية وتقوية موقفها على الصعيد العالمي، ومحاولة نشر وتوصيل الأفكار الإسلامية والمبادئ الحقيقية التي جاء بها ديننا الحنيف وتوعية أبنائنا بالشكل الصحيح أولا، وتثقيف مجتمعاتنا بالثقافة الدينية الإسلامية وتقوية الشعور بالاعتزاز والالتزام بالثقافة العربية والدعوة إلى نبذ الأفكار المتطرفة لان الإسلام قد نهانا عن التطرف في كل شيء ودعانا إلى الاعتدال. «فإنها ستكون شراً على العالم العربي والإسلامي لان هناك من يتربص به، حيث لا يمكننا أن نخفي وجود العديد من الأعداء

---

(1) الرماش عمر إدريس، الثقافة الإسلامية في ظل العولمة، مجلة الحرس الوطني، العدد (228)، السنة (22)، الحرس الوطني السعودي، الرياض، ربيع الأول 1422هـ/يونيو 2001م، ص76.

والقوى الاستعمارية التـي تضـمر الشر للأمـة العربيـة وتطمـع في ثرواتهـا وخيراتهـا وتحـاول السيطرة على مقدراتها بشتى الطرق والوسائل مستغلة ظاهرة العولمـة وانتشـار وسـائل نقـل المعلومـة وبـث الأفكـار المعاديـة ومحاولـة التـأثير الثقـافي والاجتماعـي في بلـداننا العربيـة والإسلامية»[1].

إن الفرقة والخلاف بين أبناء الدين الواحد وبـين أبنـاء الـوطن الواحـد يـدقان أجـراس الخطر ويرفعان من صيحات التحذير والوعي لتدارك الأمر قبل فـوات الأوان في كامـل العـالم العربي والإسلامي ولا شك أن مثل هذه التحديات التي تواجهها الأمة داخلياً وخارجيـاً تعـوق مسيرة النهضة الإسلامية، لذلك تتطلب إعادة النظر لتجديد الخطاب الديني وتغـير الأسـلوب وجعله ينطلق من الواقع وبلغة العصر وأدواته فالأمة تحتاج إلى رؤية إصلاحية وبيان جديـد متجدد يواكبهما عمل جـاء لمواجهـة فكـر الخرافـة والشـعوذة وإلى الفهـم الصـحيح لـديننا الإسلامي وإبعاده عن التجاذبات السياسية من أجل اسـتعادة التـوازن والصـواب مـن خـلال تكريس جهود العلماء الإعلام، والمفكرين والمثقفين الحريصين على إنقـاذ المجتمعـات الإسـلامية من الأفكار الغريبة والتي تسللت إلى ثقافتنا من بعض المصادر الدخيلة عنها والتي ممكن أن تكون قد «قصدتنا قصداً لكي تفسد العقيدة والشريعة وتبلبل العقول التي لم تنل حظاً كافيـاً من الثقافة الدينية السليمة والتي يعول عليها كونها الزاد الحقيقـي في العمـل والكفـاح مـن اجل حياة أفضل»[2].

إن المنهج الإسلامي الحصين هو موضوع الدعوة الإسلامية منـذ قـام العلـماء بتبيين أحكام الإسلام للناس بدءاً من عصر النبوة ومروراً بالعصور اللاحقة، ولا يزال هذا المنهج قادراً على أن يبعث حضارة متجددة إذا مـا أدركنـا الحاجـة الماسـة إلى تنقية ما شابهما ليس منه وتوسيع دائرته في إطـار الإلمـام الـواعي بحقـائق الواقـع

---

(1) باشا، احمد فؤاد، دعوة رشـيدة بلغـة عصريـة صـحيفة الخلـيج العـدد، 10349،7 رمضـان 1428هــ 2007/9/19م، ص13.

(2) باشا، احمد فؤاد، دعوة رشيدة بلغة عصرية (مرجع سبق ذكره) والصفحة ص13.

وباحتياجات الأمة وآمالها وباتجاهات الفكر العالمي وفلسفته من دون انبهار غير مبرر بنماذج غربية أو شرقية، «كون أن الإسلام لا يضيق بالعولمة، ولكن الإسلام يقدم حقائق وفوائد متناقضة مع ما تقدمه العولمة للعالم هو أن الإسلام جاء لكافة الناس ولم يأت لفترة محدودة أو لفئة معينة من الناس»[1]، قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ {107/21}** ﴾ [الأنبياء:107]. والإسلام جاء لكافة الناس منذ بدء الرسالة الإسلامية.

إن الإسلام يحافظ على التماسك الأسري، والتكافل الاجتماعي، وعلى تماسك المجتمعات، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ** ﴾ [الحجرات:13].

وبما أن التعارف ليس كلمة تسمع وتقرأ وتعني الصداقة، بل لها معانٍ أخرى كالتعاون، والمشاركة، والتسامح؛ ولذلك هذه صورة الإسلام ورسالته للعالم في القديم، والحديث، والمستقبل، فهي صالحة لكل زمان ومكان[2].

إن الإسلام رسالة إسلامية شاملة وعملية تراعي الظروف الإنسانية، والإسلام لا يعادي العولمة من حيث شعاراتها المطروحة، فالعولمة تقوم حسب دعواها الظاهرية على أساس من التعاون، والعدل، والسلام، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعبادة، ولكنها تقوم على أساس عنصري في الغرب؛ حيث ارتسمت قواعدها في الغرب الذي يقوم على أساس رأسمالي مادي، فمفتي مصر الدكتور فريد نصر يقول أن العولمة يمكن التعامل معها «ما دامت لا تسعى إلى

---

(1) الفالي بالقاسم محمد (الدكتور)، مواجهة تحديات العولمة بالإسلام، مجلة منار الإسلام، العدد (11)، السنة(24)، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، أبو ظبي ذو القعدة 1419هـ /17 فبراير 1999م، ص11.

(2) الكنبوري، إدريس،العولمة الغربية والعالمية الإسلامية، المجلة العربية، العدد (284)، السنة (25)، مجلة ثقافية اجتماعية جامعة تصدر في الرياض - السعودية، رمضان 1421هـ/ديسمبر 2000م، ص114.

تكريس هيمنة القوي على الضعيف، وما دامت تدعو إلى التعاون في إطار الاحترام المتبادل، وما دامت تهدف إلى تحقيق خير الشعوب وسعادتها»[1].

ولذلك فعلى الأجيال الحاضرة من المسلمين أن تدرك ذلك إدراك اليقين، ويعملوا على لم شمل الأمة وتوحيدها من التشرذم والتمزق والعمل من أجل بناء أمة عظيمة في كل شيء بدءاً من إيجاد آلية لعمل عربي موحد وتنمية اقتصادية شاملة وتعاون علمي وتقني يعتمد على ما تمتلكه الأمة العربية من عقول وخبرات ومحاولة الاستفادة الكاملة من خيراتها التي وهبها الله لها، ومحاولة التنويع في مصادر الدخل القومي وتعزيز التعاون العربي المشترك على جميع الأصعدة خدمةً للأمة ومصالحها القومية، وفي هذا المجال لا بأس بالاستعانة بالخبرات والعمالة الأجنبية لفترة من الزمن من اجل تنمية وتعزيز القدرات والمهارات العلمية والفنية لمواجهة التحديات الكبيرة المتمثلة بالأطماع الأجنبية في المنطقة طمعا بمصادر الطاقة، حيث تقوم هذه القوى بعملية عزل تلك المناطق وفرض نوع من السيطرة العسكرية عليها واعتبارها نوع من المحميات المسلوبة من أي قدر من التحرك المستقل سياسياً ومادياً.

إن التكامل العربي بجميع أشكاله وإبعاده يعتبر الحل الأنجع لمواجه التحديات مهما كان نوعها وحجمها وإلا سوف «تبقى امتنا امة مهمشة في عالم طوع كل شيء لخدمة مآربه وأغراضه بعد أن أصبحت النبال القديمة صواريخ عابرة للقارات وأصبحت الزوارق القديمة غواصات وبوارج حاملة للطائرات»[2].

ثانياً: الإسلام وقواعد التعايش السلمي:

إن أساس الخليقة يرجع إلى أصل إنساني واحد، وأم واحدة وعلى هذا الأساس ينهض التضامن، بل إن رب العزة سبحانه وتعالى خلق الناس من أصل

---

(1) باشا، احمد فؤاد، دعوة رشيدة بلغة عصرية (مرجع سبق ذكره) الصفحة ص13.

(2) الكنبوري، إدريس، العولمة الغربية والعالمية الإسلامية، المجلة العربية، (مرجع سبق ذكره)، ص114.

واحد من ذكر وأنثى وجعلهم شعوباً وقبائل لحكمة ربانية عليا إلا وهي التعارف والتضامن والتكامل كما قال الله تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {13/49}** ﴾ [الحجرات :13]. وفي هذا النداء الإلهي للبشرية جمعاء بيان لأصل خلقهم فلا فرق بينهم وليس لأحد أن يفخر على احد باب أو أم أو بأجداد لان أصل الجميع واحد فلا اعتداد بحسب أو نسب فكلكم لآدم وآدم من تراب، وجعلهم الله جلّ في علاه شعوباً وقبائل متنوعة وكثيرة ليكون التعارف والتآلف والتضامن والتعاطف فلا يتفرقون ولا يختلفون ولا يتفاخرون ولا يتقاتلون والحكمة في جعلهم شعوباً وقبائل أن يعرف بعضهم نسب بعض ولا ينسب احد لغير آبائه ولا يتفاخرون فلا فضل لأحد على الآخر إلا بالتقوى فلا تفاخر بحسب ولا نسب ولا تفاضل إلا بتقوى الله تعالى كما توكد عليه الآية الكريمة التالية: ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءلُونَ {101/23} فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ {102/23} وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ {103/23}** ﴾ [المؤمنون:101-103] والإسلام لا يقر استعلاء بحسب أو نسب أو تفاخر بالآباء أو الأجداد فأساس التفاضل إنما هو تقوى الله سبحانه وتعالى: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «يدخل فقراء المؤمنين الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم خمسمائة عامٍ»[1].

ويقول الدكتور عمر هاشم «أن واجب الإنسان أن يشعر بشعور أخيه وان يخف لنجدته ويعمل لقضاء حاجته وإجابة استغاثته من دون أن يدعوه أخوه أو يناديه إلى مساعدته بل على كل قادر أن يساعد أخاه»[2]. وهذا ما تؤكد عليه الآية الكريمة ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ**

---

(1) سنن ابن ماجة، ط1، ص706.

(2) هاشم، احمد عمر (الدكتور) العولمة ظاهرها التقدم وباطنها إفساد الأمم، صحيفة الخليج، حوارات، العدد 10347 الاثنين 5 رمضان 1428هـ/ 2007/9/17م ص 6.

الْمُنكَرِ ﴾ [التوبة:71]. وهذا الأمر لانطبق على قواعد التعايش بين أصحاب الدين الواحد بل يمتد حتى إلى من هم من غير المسلمين حيث تشير الآية الكريمة إلى ذلك ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ [البقرة:256]. وقد جاء في هذا المعنى في كتاب رسول الله لأهل نجران حيث قال لهم «ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي ورسول الله على أموالهم وملتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم»[1].

وأخوة الإنسان لأخيه الإنسان التي تمثلها وحدة الأصل الإنساني تستوجب على الجميع أن يكونوا متضامنين في السراء وفي الضراء، وفي الأحوال كلها فان رآه مظلوماً سعى لرفع الظلم عنه وان رآه ظالماً كفه عن ظلمه كما قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قالوا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟ قال: تحجزه عن ظلمه فذلك نصره»[2].

وتأكيد الإسلام على تضامن الناس وتعاونهم بلغ في تأكيده وحرصه مبلغاً عظيماً بحيث لا يصح أن يرى الإنسان أخاه الإنسان يظلم أو يضرب أو يساء إليه أو في كرب وعسرة من أمره ويسكت أو يقف مكتوف الأيدي فانه إن لم يدفع السوء عن أخيه أو يعينه في قضاء حاجته وتنفيس كربه نزل عليه غضب الله عزّ وجلّ كما قال رسول الله ﷺ: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة »[3]. وهذه اللعنة التي تنزل على من لم يدافع عن أخيه المظلوم وهذا ينطبق أيضاً على الجماعة أو المجتمع الذي يحاول أن يقع الضرر على مجتمعٍ آخرٍ، وكذلك الحال بالنسبة الدول فليس الأمر مقصوراً على الأفراد وحدهم، بل يشمل أيضا المجتمعات والدول، حيث حرم الله الاعتداء والاقتتال وإيقاع الأذى بالمجتمعات

(1) أبو يوسف، الخراج، ص91.

(2) في الصحيحين البخاري ومسلم، ط1، ص125.

(3) صحيح البخاري بشرح الكرماني، ص17.

والشعوب المسالمة، حيث أن ذلك يوقع الأذى بالإنسان عموما حيث يقول اللـه في محكم كتابه العزيز ﴿ **وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾ [المائدة:2]. اللـه جل جلاله منع الإنسان من الفساد في الأرض والاعتداء على أخيه ووعده بالحساب عندما يكون مفسدا في الأرض ومتعديا على أخيه الإنسان، بل يطبق عليه أحكامه الرادعة، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللـهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ {33/5} إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ {34/5}**﴾ [المائدة:33-34].

حتى تكون الإنسانية جمعاء متضامنة ومتساندة يعين بعضهم بعضاً ويدافع بعضهم عن بعض ليعيش هذا العالم في امن وسلام.

هذا بالنسبة لمن لم ينصر المظلوم، ولم يدفع عنه الظلم وهو قادر إذ تنزل به اللعنة ويحل عليه غضب اللـه عزّ وجلّ أما عندما يكون الإنسان ايجابياً فيدفع الظلم عن المظلوم ويثبت للمظلوم حقه فيكافئه اللـه جلّ في علاه في دنياه وفي أخراه والجزاء من جنس العمل فيثبت اللـه الإنسان في الدنيا على الحق يكون اللـه ناصره ويثبت في الآخرة قدمه على الصراط يوم تزل الأقدام. قال ﷺ: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل اللـه أو القائم الليل الصائم النهار»[1]. ويوضح الإسلام إن هذا التضامن بين الناس يمنحهم قوة إذ يصبحون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً قال الرسول الكريم ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً»[2]، والذين يساندون إخوانهم أفرادا أو مجتمعات وبلاداً ودولاً يعينهم اللـه ويقرهم على ما هم فيه من نعم وخير، والذين لا يتضامنون ولا يتعاونون

(1) صحيح البخاري، 20-3.

(2) صحيح مسلم بشرح النووي، 4-1999.

ينزع الـلـه تعالى منهم نعمه ليعطيها غيرهم من المتعاونين، فقد قال الـلــه تعـالى في محكـم كتابه: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِالـلـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْـمَالَ عَـلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَـامَ الصَّـلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ**﴾ [البقرة:177]. وتلك الأيام يداولها بين الناس ومن سنن الـلـه جـلا في عـلاه في خلقـه انه يبقي النعم عند القائمين على حقهـا الشـاكرين عليهـا ويسـلبها مـن الجاحـدين الظـالمين. والحق إن غير المسلمين في ظل النظام الإسلامي ظفروا بقدر عظيم مـن الحمايـة في الحقـوق والحريات الشخصية وغيرها كما تمت الإشارة إليه سابقاً وعلى لسـان الرسـول العظـيم نفسـه ﷺ حيث يقول «من آذى ذميا فانا خصمه ومـن كنـت خصـمه خصـمته يـوم القيامـة»[1]، وأهل هم الأشخاص الذين يدين بغير الإسلام ويقطنون الدولة الإسلامية على سـبيل الـدوام أ أساسـه أن هـؤلاء لهـم عهـد المسـلمين في حمايـة أنفسـهم وأمـوالهم وعقيـدتهم وحقـوقهم وحرياتهم. من ذلك يمكـن معرفـة مـدى عظمـة وسـماحة الـدين الإسـلامي في التعامـل مـع الآخرين.

ثالثاً: العولمة والمشروع الإسلامي:

لا ريب في أن للإسلام مشروعه العالمي والحضاري.. ويتمثل من أول عهد الإسلام، ومنذ فجره الأول في العقيدة التي توحد الأمة، وتجمعهـا بالإيمـان بالـلــه وملائكتـه وكتبـه ورسـله والإيمان باليوم الآخر والقدرة وبالتشريع الإسلامي وما جاء به من عبادات ومعاملات وأحكام وأخلاق ومبادئ تحرر الفرد والمجتمع من الجهل والفقر والخوف والوهم على حياتـه ورزقـه وإقناعه بان واهب الحياة والرزاق هو الـلـه سـبحانه وتعـالى وان تلـك المبـادئ تعمـل عـلى حماية الثوابت وترسيخ العقيدة والهوية الإسلامية والثقافية والحضارية.

(1) السيوطي، جلال الدين، عبد الـرحمن، تـاريخ الخلفـاء، تحقيـق محمـد محـي الـدين عبـد الحميـد، مطبعة المدني، القاهرة، ط3 سنة1383هـ ص473.

يتميز المشروع الإسلامي بالوسطية كما أسلفنا فلا إفراط ولا تفريط وهو المقوم الأساسي لهذه الأمة، «وبدونه فلا أمة أصلا، ولبقيت الشعوب التي شكلت الأمة -ومنها العرب- شعوبا خامدة الذكر، ولربما اندثرت مع مرور الأيام، أو على أقل تقدير لما كان بينها أي رابط يربط بعضها البعض، فقد صنع هذا الدين من الشعوب التي اعتنقته أمة واحدة ربطها في قالب حضاري واحد، فأصبحت أمة شاهدة على غيرها من الأمم، أي وصية عليها في إتباع منهج ربها جل وعلا، لقوله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾ [البقرة:143]. فهذا الدين يصهر الشعوب التي تعتنقه في أمة واحدة وحضارة واحدة، لا تتمايز عن بعضها البعض إلا بتقوى الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {13/49}** ﴾ [الحجرات:13]، ولكن في هذا الانصهار لا يتعدى على خصوصيات الشعوب الأخرى، فهو لا يفرض عليها التقاليد العربية الخاصة، ولا يذيب الشعوب غير العربية تحت جناح الشعب العربي، بل هو الانصهار المتكافئ والمتداخل مع بعضه البعض تحت مظلة الإيمان بالله وتقواه وإتباع شرعه»[1]. وبأصالته وسماحته مع اعتداله وحرصه على إقامة العدل ونصرة الحق وتوحيد الصف ولعل آليات هذا المشروع في تناميها ووحدتها بجميع المنظمات والمؤسسات والجامعات مع منظمة المؤتمر الإسلامي لعلها من أهم الدوافع لصياغة هذه الإستراتيجية الحضارية للعالم الإسلامي والعمل الآن قائم على إقصاء عوامل التثبيط والتبعية والحرص على النهوض واستقلال الشخصية مع التعامل مع الغير والتفاعل مع ساير الثقافات والحضارات.

إن أهم واخطر تحديات العولمة فكرة (الصراع الحضاري) التي تعتبر نقيضاً للحوار الحضاري في الإسلام، فالصراع ليس فيه مهادنة ولا مسالمة بل هو العنف

(1) العدوي، خميس بن راشد، الإسلام وعلومه الفكر الإسلامي، رسالة المسلم في عصر العولمة، كوكب المعرفة، مسقط؛ سلطنة عمان/صفر/1424هـ/إبريل/2003م، (شبكة المعلومات).

والصدام وليس هذا من مشروع الإسلام ولا من حضارته الواعدة التي تقوم على التعاون على البر والتقوى ولا على التعاون على الإثم والعدوان، وعلى الحوار الحضاري الذي يتسم بالاعتدال والوسطية والتسامح.

يقول الدكتور عمر هاشم «إن الحوار الحضاري في الإسلام يفتح الباب على مصراعيه للجميع، لأنه يرى الإنسانية في الإسلام ترجع إلى أصل واحد..في حين يرى الآخرين يتربصون بالمسلمين الدوائر، بل كشروا عن أنيابهم بعدوانية وتكّبر، إن ما يحصل ضد المسلمين لأخذ ثار الحروب الصليبية الاستعمارية الفاشلة والتي اعتذر عنها أخيراً العديد من الأساقفة، والعودة إلى منهج العبودية والتخلف واختلال التوازن المالي والديمقراطي بسبب الحروب العبثية والظالمة»[1].

إن من ينظر إلى الأمور من خلال قراءة عقلانية وغير منحازة يمكنه أن يتوصل إلى جملة حقائق مهمة عن جوهر الدين الإسلامي ومحتواه الثقافي يمكن إيجازها بالآتي:

1. عالمية الإسلام:

يؤمن المسلمون بأن الإسلام هو الدين الخاتم، وهو الدين الذي وهو الدين الذي أرسل للناس كافة، وهو القادر على إدارة مناحي الحياة، على الرغم من تردد الأفكار المغلوطة بان الإسلام جاء لقوم وبيئة وزمان معينين، وخاصية العالمية في الإسلام خاصية أصيلة ثبتت بالكتاب العزيز، وشرع رسول الله ﷺ في تطبيقها. فالله تبارك وتعالى يقول في محكم كتابه: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ {28/34}** ﴾ [سبأ:28]، ويقول أيضا: ﴿ **وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ {105/21} إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ {106/21} وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ {107/21}**﴾ [الأنبياء:105-107].

(1) هاشم، احمد عمر (الدكتور) حوارات العولمة، (مصدر سبق ذكره) ص6.

إن كلمة (العالمين) تشمل الإنس والجن والحيوان والنبات والشجر والطير وجميع المخلوقات بل وإنها تشمل أيضا المؤمنين والكافرين والطائعين والعاصين أما الرحمة للمؤمنين والطائعين فمعروفة لأنهم أهل لها وجديرون بها، وأما الرحمة بالكافرين والعاصين فذلك في الدنيا حيث يطعمهم الله ويسقيهم ويعيشون في كونه ويستنشقون الهواء ولو شاء الله عزّ وجلّ لحرمهم نعم الوجود ولعجل لهم العقوبة في الدنيا أو لأخذهم بعذاب الاستئصال لمنها الرحمة تستوجب عليهم أن يفكروا بعقولهم وأن يهتدوا إلى معرفة الخالق الرزاق فيؤمنوا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبسيدنا محمد ﷺ نبياً ورسولاً. ويقول كذلك: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا {1/25}** ﴾ [الفرقان:1]، بل أنه سبحانه وتعالى بشر المؤمنين بأن هذا الدين سيظهر على ما عداه من الأديان بما يحمله من مبادئ إنسانية وقيم عظيمة لا يمكن أن يتجاهلها كل ذي عقل، كما يؤكد سبحانه في الآية الكريمة ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا {28/48}** ﴾ [الفتح:28]، ووعده سبحانه وتعالى حق وصدق»، ولذلك تتميز عالمية الإسلام بأنها ربانية حيث اصطفى الله تعالى لنا الإسلام دينا خاتما، وبكونه من الله تعالى نعلم علم اليقين أنه تعالى جعله صالحا لكل زمان ومكان، وكيف لا يكون كذلك؟ والله تعالى منزل القرآن هو خالق هذا الكون ومدبره، وعالم بتقلب أحواله، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ **قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا {6/25}** ﴾ [الفرقان:6].

ويكتسب النظام الإسلامي بهذه الخاصية الهيبة في تطبيقه، لأن الإنسان عندما يؤمن بأن هذا النظام من عند الله تعالى، ولا يقبل منه غيره، تجده يقبل على الالتزام به وتفعيله في الحياة بعقيدة المؤمن به، ولأن هذا النظام من الله تعالى فهو جاء صالحا لكل زمان ومكان، وكاشفا عن كل أمر يحتاجه الإنسان، ولم يفرط الله تعالى فيه بشيء، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ **وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا**

فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ {38/6} ﴾ [الأنعام:38] ويقول جل شأنه: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ {89/16}** ﴾ [النحل :89].

«كما إن الإسلام لا يريد من الشعوب أن تنسلخ من هويتها وأن تتخلى عن حضارتها، وإنما يريد منها أن تدخل في دين اللـه تعالى، فتهذب نفسها بتهذيب الإسلام، والإسلام يجعل من التنوع والتباين عامل بناء لحضارة واحدة بشعوب متكافئة فيما بينها، وهذا هو الفارق بينه وبين الأنظمة الوضعية، تلك الأنظمة التي هي عبارة عن تجارب تقاسي منها البشرية الأمرين بسبب «ذاتية» واضعيها، وبين هذا النظام الذي يتعالى عن الذاتية لأنه من اللـه تعالى»[1].

كما تتميز عالمية الإسلام بالأخلاق والقيم الإنسانية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف، حيث أن العولمة الرأسمالية الحديثة تهدف إلى أن تكون الأخلاق خادمة للمصلحة، وعندما تتعارض الأخلاق مع المصلحة فلا قيمة للأخلاق، بل الأخلاق موجودة في العولمة بمقدار ما تدفع بالمصلحة إلى الأمام، ولذلك فالأخلاق عندهم نسبية جدا، أما في الإسلام فالأخلاق عنصر مهم، والمصلحة محكومة بعنصر الأخلاق، ولا يمكن أن تتجاوز المصلحة خلقا من الأخلاق.إن المساوئ التي تفرزها العولمة راجعة إلى ضربها بالأخلاق عرض الحائط، ويكفينا من السقوط الأخلاقي للعولمة ما نراه من الغطرسة والهيمنة والاستكبار، والسحق والإبادة للشعوب، وقلب المفاهيم والتلاعب بها. إن رسول الإسلام العظيم صلوات اللـه عليه وسلامه قائد النظام الإسلامي وصفه اللـه تعالى بالخلق العظيم حيث يقول: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ {4/68}** ﴾ [القلم:4]، وفي ذلك دلالة عميقة على أن عدم الالتزام بالأخلاق في التعامل لا يعد تعاملاً إسلامياً، إن من شأن ذلك

(1) العدوي، خميس بن راشد، الإسلام وعلومه الفكر الإسلامي، رسالة المسلم في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره).

إغضاب الله ورسوله، وقد بيّن رسول الله ﷺ أنه بعث ليتمم مكارم الأخلاق وعلى المسلمين كافة إتباع ما يوصي به واجتناب ما ينهى عنة حيث يقول ﷺ «ذروني ما تركتكم. فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم. وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا»[1].

والالتزام بالأخلاق في الإسلام ليس مع المسلمين فحسب بل هو التزام كلي مع كل البشر، يقول سبحانه: ﴿ **ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ {125/16} وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرينَ {126/16}** ﴾ [النحل:125-126]، وعندما تكون القاعدة الأخلاقية في الإسلام هي الأساس فذلك مما يضمن له عالميته، ويحقق له انتشاره.

ولا يرتاب أحد بأن الصراعات التي تحدث هذه الأيام مبعثها البعد عن التعاليم الإلهية، والفهم الخاطئ لتعاليم الدين والمبالغة والمغالاة في تطبيق الشريعة الإسلامية، كما مبعثها ظلم الإنسان لأخيه الإنسان وعدوان الإنسان لأخيه الإنسان من اجل المصالح وتحقيق المكاسب الفردية على حساب الآخرين، والتسابق المحموم من اجل الكسب السريع ومواكبة التقدم والحداثة مهملين القيم والأخلاق التي يجب أن ترافق كل تقدم سواء كان على المستوي العلمي أو على المستولى الاجتماعي، فان الإنسان لا يساوي شيئا بدون الأخلاق مهما حقق من مكاسب دنيوية زائلة[2].

وإذا أردنا الإصلاح الحقيقي ونشر السلام والأمن فعلينا أن نحقق العدالة بالقدر المستطاع وان نقي المجتمعات من الظلم والعدوان ومن البغضاء والكراهية،

---

(1) سنن ابن ماجة، ط1، ص11.

(2) الدليمي، جلال جميل سلمان، اثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية بغداد2002م ص46.

لذلك لابد أن تضاعف المجتمعات البشرية جهودها في الإنتاج والعمل وإعداد القوة من اجل مصالح أبناءها، كما وان علينا تصفية الثقافة العربية والإسلامية مما شابها من الفكر المشوش الذي ادخله البعض من المتطرفين والجهلة بتعاليم الدين الذي سبب في اندلاع الفتن وإشعال الصراعات بين العديد من المجتمعات المتعايشة مع بعضها البعض، والابتعاد عن المغالاة وان نتعامل مع مسالة العروبة باعتبارها رابطة ثقافية وليست عرقية، وهو الفهم الذي أرساه الإسلام، إذ في الحديث النبوي «ليست العروبة منكم باب وأم، وبالتالي فكل من نطق العربية وتمكن منها عد عربيا بامتياز، وقد كانت خلية الإسلام تضم (بلال الحبشي، صهيب الرومي وسلمان الفارسي) وعلى الرغم من أن أصولهم العرقية ليست عربية إلا أن وجودهم في الجزيرة العربية وتشبعهم بثقافتها، جعلتهم يصنفون ضمن أمة العرب والمسلمين وهذا ما حدث مع آخرين كثيرين على مدار التاريخ الإسلامي[1].

2. الإسلام والديمقراطية:

إن نظام الحكم في الدولة الإسلامية ومنذ انبثاقه يقوم على الديمقراطية الحقة ، إذ كان الخليفة المنتخب من قبل الصفوة ومن المشهود لهم بالخصال الحميدة ويحضون برضا اللـه عزّ وجلّ وبنبيه الأمين المعلم والقائد محمد بن عبد اللـه -ﷺ- بأكثرية الأصوات يكون ذا حظوة ونزلت الآيتين: ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ {38/42}**﴾ [الشورى :38] و﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ** ﴾ [آل عمران:159] وكانت تدعى هذه العملية بـ (البيعة الصغرى)، ثم بعدها يقوم الخليفة المرشح عليه بمواجهة عامة الناس في المسجد ومن على المنبر يعرف نفسه ومنهجه الجديد في الحكم إلى العوام ويتم التصويت بالأغلبية الحقيقية وكانت تدعى هذه العملية بـ (البيعة الكبرى)... وسنقف عند مقاطع في منهج ترشيح الخليفة الأول (خليفة رسول اللـه) ﷺ - أبو بكر الصديق رضي اللـه عنه قائلاً: «أيها الناس قد وليتُ عليكم، ولست بخيركم، فان

(1) هويدي، فهمي، الهوية العربية في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص179.

أحسنت فأعينوني وأن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي حتى اخذ له حقه والقوي ضعيف عندي حتى اخذ منه الحق إن شاء الله, أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله»[1]. وفي تدبير الخطبة السلمية للخليفة المرشح يلاحظ إنها تتضمن مبادئ أساسية هي:

أ- مثلت بجملها التواضع والخلق الرفيع باقتدار فضلا عن الجانب الإنساني للمسؤول والذي تعهد السير على نهج كتاب الله والسنة.

ب- التأكيد على الصدق والأمانة.

ج- مبدأ اختيار الخليفة كان مبنيا على مبدأ الديمقراطية.

د- تأكيد مبدأ المساواة بين المسلمين على أساس قاعدة الحق والإنصاف وخدمة مصالح الأمة الإسلامية.

هـ- تحقيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وعلى هذا النهج استمرت عملية تولية الخلفاء الراشدين، حيث لم تكن هناك عملية استبداد أو تسلط في عملية انتقال السلطة ولم يسمح بعملية التوريث وانتقال الحكم من الآباء إلى الأبناء.

استمر هذا النهج طيلة فترة الخلافة الراشدة وصولاً إلى الخلافة الأموية حيث بدأت عملية توريث الحكم إلى الأبناء، ولكن هذا الإجراء واجه معارضة شديدة من قبل المعارضين لهذا النظام حيث ظهرت على أثرها الفرق الدينية وظهر ما يسمى بالمعارضة وهذا يعتبر النواة الأولى لظهور الفكر السياسي الإسلامي. «حيث ظهرت الفرقتان (المرجئة أو الجبرية) التي تعود إلى الحسن ابن محمد بن الحنفية حيث أيدها الأمويون تتلخص أفكارها بان الإنسان هو مسير وغير مخير في

(1) الطبري، تاريخ، ط4، ج3، ص203. وينظر ابن الأثير الكامل في التاريخ ج2 ص224-225.

إعماله»[1]، ثم ظهرت الفرقة الأخرى والمسماة (القدرية) والتي أسسها ابن العطار وهي تعارض فكرة المرجئة حيث يؤمن أصحابها بان الإنسان مخير في أعماله ثم ظهرت بعد ذلك (المعتزلة)، لقد واجهت تلك الفرقة معارضة من قبل الحكم الأموي في تلك الفترة. لقد دخلت تلك الفرق في صراع سياسي وعسكري مع السلطات الحاكمة وتعرضت إلى انقسامات فمنها من اضمحلت ومنها من بقيت تمارس الصراع السياسي والفكري مع النخب الحاكمة التي تعاقبت على السلطة تلك الإثناء، «كما تفرع منها عدة فرق أخرى (كالإسماعيلية، الأمامية)، حيث استطاعت بعض تلك الفرق من تقاسم السلطة مع النخب الحاكمة كما حصل في أن تؤسس الزيدية دولة لها في جنوب الجزيرة العربية، والإسماعيلية استطاعت من تقاسم السلطة مع الدولة الإسلامية التي أقامها الأدارسة في الغرب العربي»[2].

إن هذا التنوع في الفرق ذات الطابع الديني والفكري والعمل السياسي الذي ظهر في تلك الفترة يمثل اللبنات الأساسية التي شكلت الفكر السياسي الإسلامي والنواة الأولى لممارسة الديمقراطية الأولى في الإسلام قبل ألف وأربعمائة سنة،فقد تنوعت وسائل المعارضة المشار إليها فقد بدأت من الصمت وعدم المبايعة على الخليفة المكلف بالحكم إلى إظهار ذلك الرفض بالجهر به علانية على الملاء وصولا إلى تشكيل الفرق والخوض في صراعات وحروب، من اجل تصحيح الوضع السياسي الخاطئ ومحاربة الظلم والطغيان ومقاومة الاستبداد والعودة إلى حكم الله وشرعه، كون العقيدة الإسلامية التي يؤمن بها المسلمون تحتم عليهم عدم إطاعة المخلوق في معصية الخالق مهما كان مركزه ومهما علا شانه.

---

(1) بدوي، ثروت، (الدكتور)، الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة، القاهرة، 1972، ص119-122.

(2) مصدر سبق ذكره، ص119-122.

لقد كان السبب الرئيس الذي كان وراء ظهور تلك الفرق أسباب عديدة منها موضوع الإمامة ومن هو أحق بها.

ثم اتخذت إشكال عقائدية وسياسية بعد انتقال الحكم من نظام الخلافة إلى النظام الوراثي بعد تنصيب معاوية ابن أبي سفيان ولده يزيد ولي للعهد، ثم ظهور عوامل أخرى أثناء فترات الحكم المتعاقبة منها الفساد الاجتماعي والسياسي وأسباب اقتصادية تتعلق بموضوع توزيع الأموال بين المسلمين وتوزيع الغنائم بين المشاركين في الحروب وبين من لم يشارك من المسلمين وحتى كان يجري انتقاد الولاة والأمراء والمقربين في امتلاكهم للثروات الكبيرة بما يخالف تعاليم الدين والمبادئ الإسلامية.

والدليل الآخر على تمتع المسلمين بنصيب وافر من الديمقراطية ما مثله نظام الشورى في الحكم، حيث تم تأسيس مجلس الشورى الذي يقوم مقام المراقب على أداء السلطة التنفيذية كما حصل في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، «والجدير بالذكر أن هذا الإجراء لم يحصل نتيجة سوء استخدام السلطة من قبل الخليفة ولكن لتخفيف العبء عن الإمام لكي يتفرغ للشؤون السياسية والإدارية. إن مجلس الشورى في النظام الإسلامي المتكون من أهل الحل والعقد مقيداً بالكتاب والسنة والإجماع والاجتهاد وفق أصوله وقواعده بما ينأى به عن الخطأ والعثار ويبتعد به عن شرع ما لم يأذن به الله، وعند التعرض إلى أي خلاف بين الحاكم ومجلس الشورى يلتزم الحاكم بالأخذ برأي الأغلبية ويلزم نفسه بالتنفيذ»[1].

3. الإسلام وحقوق الإنسان:

لقد كثر الحديث في عصرنا الحاضر عن حقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة... «ويبدو الأمر كما لو إن الاهتمام بالإنسان وحقوقه يعد من منجزات

(1) البياتي، منير حميد، النظام السياسي الإسلامي مقارنة بالدولة القانونية دراسة دستورية شرعية قانونية مقارنة، دار الأوائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص375-376.

العصر الحديث... وان العالم قبل ذلك لم يكن يعرف شيئاً عن هذا الأمر، أو على الأقل لم يكن يعيره اهتماماً ويزعم البعض إن بداية الحديث عن حقوق الإنسان ترجع إلى الشعار الذي رفعته الثورة الفرنسية عام 1798 عن الحرية والإخاء والمساواة وما تلا ذلك في القرن الماضي في اعتراض المجتمع الدولي بحقوق الإنسان في الإعلان العالمي للأمم المتحدة عام 1948م.

وينسى الكثيرون إن الإسلام قد أعلن حقوق الإنسان منذ أربعة عشر قرناً من الزمان»[1]، ولم يقتصر الأمر على مجرد الإعلان أو رفع الشعارات، إنما تم تطبيق هذه الحقوق على ارض الواقع فكرامة الإنسان بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو معتقده قد رسخها القرآن الكريم في نفوس وعقول المسلمين بقوله جلا في علاه: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {13/49}**﴾ [الحجرات:13].

كما أكد القرآن أن الناس جميعاً قد خلقوا من نفس واحدة فالمساواة بين الجميع يعود إلى إنهم جميعاً ينحدرون من نفس واحدة، فلا تفاضل بين الناس إلا بالتقوى والعمل الصالح وما يقدمه كل منهم من خير إلى البشرية، كل على قدر استطاعته.

وزيادة في ترسيخ هذه المعاني الإنسانية لتصبح ثقافة إنسانية منتشرة بين كل فئات المجتمع جعل الإسلام الاعتداء على فرد واحد من أفراد البشرية بمثابة اعتداء على البشرية كلها، وفي المقابل فان من يقدم خيراً لفرد واحد يعد بمثابة تقديم الخير للبشرية جمعاء، وذلك كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ **مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ**

---

(1) زقزوق، محمود حمدي (الدكتور)، الإسلام وقضايا العصر، مجلة الخليج، العدد 10346، الأحد 4 رمضان 1428هـ- 2007/9/16م.

فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة:32] [1].

وضماناً لتطبيق هذه الحقوق التي وضع القرآن الكريم أسسها الرئيسية وضعت الشريعة الإسلامية لنفسها مقاصد أساسية خمسة تمثل الحقوق الأساسية لحقوق الإنسان وهي ضمان «الحماية للنفس والعقل والدين والمال والأسرة، وتتفرع عن هذه الأسس الخمسة بقية حقوق الإنسان»[2]. ومن هنا نجد إن ثقافة حقوق الإنسان قد استقرت في المجتمع الإسلامي منذ أن أصبح للمسلمين دولة في المدينة المنورة بعد هجرة المصطفى ﷺ إليها عام 1هـ/622م، وإعلانه حقوق الإنسان في أول دستور إسلامي في المدينة المنورة سميت (بوثيقة المدينة) لتنظيم العلاقة مع قريش وغيرهم.

إن الأمر الذي لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان إن هذه الحقوق في التصور الإسلامي لم تكن منحة من احد من البشر، «إنما تنزل بها وحي الهي من رب البشر يتعبد به المسلمون يومياً في صلواتهم، وهذا يعني إنها حقوق غير قابلة للتغيير والتبديل طبقاً لأهواء البشر فهي في أساسها نعم أنعم الله بها على مخلوقاته من بني آدم»[3]، وإذا كنا قد استخدمنا مصطلح (حقوق الإنسان) مجاراة للمصطلح الشائع في عالم اليوم فأننا نود أن نشير إلى أن حقوق الإنسان في الإسلام في الحقيقة أكثر من حقوق، إنها ضرورات ليس من حق أحد من البشر التنازل عنها أو الاعتداء عليها أو إنكارها.

---

(1) وينظر البياتي، منير حميد (الدكتور)، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، دراسة دستورية وشرعية. (مصدر سبق ذكره)، 2003، ص111-158.

(2) الدليمي، الدكتور جلال جميل سلمان، اثر السياسة السلمية (مرجع سبق ذكره)، ص 49-50.

(3) مصدر سبق ذكره، ص50.

إن هذه الضرورات من شعائر الدين التي يجب على المسلمين رعايتها والحفاظ عليها والعمل بمقتضاها «ولا يجوز النظر إليها على أنها من النوافل التي لا إلزام فيها».

وقد ازدهرت الحضارة الإسلامية في ظل التطبيق العملي لحقوق الإنسان، وأصبحت القاعدة الأساسية للتعامل بين المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات والمذاهب المختلفة الذين يعيشون في ظل الدولة الإسلامية وبقوله تعالى: ﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ {1/109} لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ {2/109} وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ {3/109} وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ {4/109} وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ {5/109} لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ {6/109}**﴾ [الكافرون:1-6] هذا المنهج مع الكفار أما مع الأديان الأخرى التي تعيش في كنف وحماية المسلمين فان المسؤولية تضامنية أي لهم ما لنا وعليهم ما علينا، فالجميع مواطنون لهم الحقوق نفسها وعليهم الالتزامات نفسها.

إن الجهل بالإسلام وتعاليمه وحضارته العظيمة، يدفع الكثيرين في عالم اليوم وبخاصة وسائل الإعلام الدولية إلى الهجوم الظالم على الإسلام والمسلمين وإلصاق تهم الإرهاب والعنف والتعصب ومعاداة حقوق الإنسان والديمقراطية بهذا الدين الذي جاء رحمة للعالمين من دون دراية معمقة وفهم كافي له.

«حيث لعبت بعض وسائل الإعلام المغرضة تلك في العقود الأخيرة على إثارة الفتن بين الدين الإسلامي والأديان الأخرى وإثارة الأزمات السياسية بين العالمين العربي والإسلامي من جهة وبين الغرب من جهة أخرى، كذلك عمدت إلى عمل فجوات لدى أنظمة الحكم العربية والإسلامية فيما بينها وما بين الشعوب وطبقة الحكم يحرضون ليسهل عليهم تحقيق الاختراقات وهذه إحدى جوانب الاستغلال السيئ للعولمة المتمثل بالانتشار الواسع للفضائيات التلفزيونية وزيادة عدد المحطات الإذاعية علاوة على التقدم الكبير في تقنية نقل المعلومات الالكترونية غير المسيطر عليها وذلك بسبب غياب الرقابة على وسائل الإعلام وكما يعلم الجميع

مدى قوة وكفاءة منظومة الإعلام الغربي مقارنة بالإعلام العربي وما يعانيه من ضعف وتراجع»[1].

وفي مواجهة هذا الظلم الصارخ لهذا الدين «أخذ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية على عاتقه القيام بدور ايجابي يتمثل في عدم إضاعة الوقت في الانشغال بتنفيذ هذه الاتهامات الظالمة، وإنما باللجوء إلى إبراز قيم الإسلام وتعاليمه التي تشتمل عليها مصادر الإسلام الأساسية الموثقة»[2].

إن واجب المسلمين أمام هذه الهجمة الشرسة هو تجسيد إنسانية الحضارة الإسلامية من خلال توجيه رسالتين داخلية وخارجية فأولاهما إلى المسلمين لاستعادة الوعي بهذه التعاليم الإسلامية وتأكيد ترجمتها عملياً على ارض الواقع وإيصالها إلى العالم كله وتثقيف الجاهل بها وجعله يفهم الدين الإسلامي الحنيف فهما صحيحا خاليا من أية شائبة إطالته في الآونة الأخيرة نتيجة لتصارع الأحداث وافتعال الفتن التي أدت بالنتيجة إلى بروز من أساء إلى هذا الدين وتعاليمه السمحاء، وثانيهما رسالة موجهة لغير المسلمين في العالم المتقدم الذين ربما يتصورون أنهم وحدهم دعاة حقوق الإنسان، وتتلخص هذه الرسالة في ضرورة العلم بان المسلمين ليسوا أمة بلا حضارة، بل هي امة الحضارة، لها رصيد حضاري عريق في مجال حقوق الإنسان، «عندما كانت أوربا تعيش ظلام ، والصراعات على أشدها ما بين السلطة الحاكمة والكنيسة في العصور المظلمة وتعاني القهر والظلم، والأمية والفساد وفي عودة إلى الأسس التي قررها الإسلام في معاملته للأسرى ، معاملة مخالفة وفي إبقائهم على مراكزهم وأماكنهم خلال الفتوحات الإسلامية... لم

(1) فائق، محمد الأمين العام لمنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره) ص6-7.

(2) العدوي، خميس بن راشد، الإسلام وعلومه الفكر الإسلامي، رسالة المسلم في عصر العولمة، (مصدر سبق ذكره).

تكن مجرد نظريات أو نصوص جامدة، بل كانت عملاً وسلوكاً وتطبيقاً في حياة المسلمين»[1].

ويتأتى ذلك من خلال الحوار والتقارب بين الأديان المختلفة وعقد الندوات التثقيفية لتسليط الضوء على الأسس التي تقوم عليها الأديان فان المعروف أن الأديان السماوية تحمل نفس القيم والأهداف الروحية والدينية، وتعليمها تعليم ربانية ولكن نزلت بكتب مختلفة وعلى رسل مختلفة، ولذلك إن نقاط الالتقاء هي أكثر من نقاط الابتعاد، ولذلك من واجب رجال الدين المعتدلين البحث عن تلك النقاط.

العولمة والمجتمع العربي :

العولمة عملية صيرورة مستمرة تاريخيا ولم تحصل فجأة أو من فراغ، ولم يكن العالم العربي الإسلامي بعيدا عنها فتجارة شبه الجزيرة تاريخيا مع آسيا جعلت من تجارها روادا للعولمة وهم حملوا قيما وأفكار وليس فقط سلعا ما أدى إلى اعتناق الدين الإسلامي في تلك المناطق النائية أمرا ممكنا. كان العالم العربي هو مركز الثروة في ذلك الوقت ثم انتقل مع عصر النهضة إلى إيطاليا والجهة الشمالية من حوض المتوسط. لكن هذا المركز انتقل في القرن التاسع عشر من حوض المتوسط إلى الأطلنطي وهمشت أوروبا. فالعولمة هي نتاج التقدم العلمي واتقني في كافة المجالات وهي تفضل من يمتلك مميزات هذا التقدم ويعرف استغلالها.

من المؤكد لا يعيش العالم والثقافة العربية بمعزل عن سياق العولمة والتأقلم معه، وإذا كان العالم العربي في قلب العولمة على الصعيد السياسي مع حصول تطورات على المستوى الاقتصادي. أما الوضع على الصعيد الثقافي فيعاني من عجز فعلي في القدرة على المشاركة على المستوى العالمي في الإنتاج الثقافي والمعرفي، وهو الأمر الذي أكدت عليه تقارير التنمية الإنسانية والتي صدرت تباعاً في الأعوام

(1) البياتي، منير حميد (الدكتور)، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، (مصدر سبق ذكره) ص31-33.

الثلاثة الأخيرة وأثارت جدلا واسعا. وميزته انه يقدم نظرة وافية وحديثة عن أوضاع الكتاب والقراءة في العالم العربي.

سنحاول خلال هذا الفصل أن نسلط الضوء على واقع الثقافة والتعليم والمناهج الدراسية المتبعة في المؤسسات التربوية وطرق تدريس اللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى ومدى جدواها في مواكبة التقدم الهائل في الساحة العلمية مع إعطاء موجز عن الواقع البنية الاجتماعية للأسر العربية.

المبحث الخامس

العولمة والعالمية في ضوء سنن اللـه الكونية

إن مفهوم العولمة قد أثار كثيراً من الجدل والمراجعات النظرية والفكرية بين مختلف الأوساط المعنية فشغل الناس بالجدل حول طبيعة وماهية العولمة والعالمية. إن مفاهيم العالمية والعولمة وغيرها أساليب مختلفة للتعبير عن طبيعة التحول والتغير في بنية العلاقات التي تحكم البشرية في هذا العصر. ومعروف أن القرآن الكريم قد جاء بفكرة (العالمية) من قبل ضمن الرسالة الخاتمة، وباتت اليوم هي خيار البشرية الذي قطع شوطاً بعيداً في طريقه إلى واقع ملموس.

«لذا فمن الصعب وضع تعبير حدي لمصطلح العولمة لأنه يحمل عدداً من الدلالات المتداخلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية ولكن الذي لا شك فيه هو أن البشرية تتجه برغبة ملحة وخطوات متسارعة نحو تحقيق مزيد من التقارب والمزيد من الوعي بالذات والإدراك بالآخر»[1]، مستعينة في ذلك بوسائل متعددة بحيث يمكن القول انه يستحيل في ظل العولمة تحقيق تلبية الرغبات الذاهبة إلى الانعزال والتقوقع على الذات وهذا الأمر يُظهر من جانب آخر مدى أهمية المشاركة بفاعلية من اجل صياغة العولمة بصورة ينتفع بها أكبر قدر ممكن من البشرية عملياً وقد أدرك مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا السابق) والذي تعرضت بلاده لازمة اقتصادية مباشرة باسم العولمة سببها تجاوز العملة. وعن أهمية هذا الجانب يقول: «إن العولمة وعالماً بلا حدود قد أصبحا واقعاً سلفاً فبات لا معنى للحدود في مجال نقل المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية ولكن كون

(1) أبو ربيع، إبراهيم «العولمة» هل من رد إسلامي معاصر، المعرفة مجلة إسلامية العدد 21 صيف 2000، ص 10.

العولمة صارت حقيقة واقعـة لا يمكـن معاداتهـا لا يعنـي ذلـك أن نبقـى منعـزلين متفـرجين لمشهد تدميرنا من النهابين»[1].

لقد أثيرت أفكار عديدة حول هذه الظاهرة (العالمية) التـي تـغشى البشريـة في هـذه الحقبة من التاريخ بحثاً عن طـرق تكييفهـا ووسـائل تشـكيلها ولا شـك في أن كـلاً مـن تلـك الأفكار كانت مدرك للحقيقة في جانب ولكن الحلقة الجامعة لها جميعاً هي أنها تشكل نوعاً من تدافع فكري يعكس بصورة أوضح طبيعة العلاقات التي ستحكم البشريـة في هـذا العـالم الجديد على مقتضى سنن اللـه الكونية في حركة الأمم الحضارية.

فالسؤال المقلق الذي تضمره الأمم وقادة الشعوب عـن ظـاهرة العولمـة هـو: «كيـف يمكن تحقيق دور اكبر لصـياغة هـذا النظـام الجديـد بالتفاعـل معـه والتـأثير فيـه؟ يـتجلى التحدي الحقيقي للأمم في مدى قدرتها على اختيار أساليب ملائمة للإسهام في هـذه الصـياغة وفي الوقت الملائم. وبناءً على هذا السؤال الجوهري ينبغي للأمة العربية والأمة الإسـلامية أن تسأل نفسها:

- كيـف يتـأتى الحفـاظ عـلى الهويـة الثقافيـة والدينيـة للأمـة في سـياق العولمـة وعـالم المغريات؟
- وما التدابير الملائمة التي يجب على الأمة اتخاذها لتسـهم في تشـكيل العولمـة بصـورة تنتهي في نتائجها لصالح البشرية جمعاء؟
- وهل يمكن الحد من ثقة الإنسان المفرطة بنفسه نتيجة لامتلاكه بعـض وسـائل العلـم التي مكنته من تسخير الطبيعة بأوسع الحدود؟»[2].

---

(1) محمد، مهاتير، في العولمة، اجتماع اقتصادي عقد في كوالمبور - ماليزيا عام 2006.

(2) شوقار، إبراهيم،العولمة والعالمية في ضوء سـنن اللــه الكونيـة، مجلـة التجديـد الجامعـة الإسلامية العالمية، ماليزيا جمادي الآخرة، 1434هـ العدد الرابع عشر، شبكة المعلومات (Inter net).

تشكل بتلك الأفكار المتدافعة حول طبيعة العولمة وآثارها، تصوران حتى الآن للكيفية التي ستكون عليها علاقة الأمم في نظام العولمة: حيث بادر التصور الأول بتقديم الأفكار التي مفادها إن العلاقة ستكون «صراعاً بين الحضارات وصراعاً دموياً بين الشعوب، تحكمه مبادئ القانون الطبيعي (الصراع من أجل البقاء، والبقاء للأصلح) الذي يؤيده صمويل هانتغتون». أما الشكل الآخر فيتخذ موقع الدفاع عن القيم وينادي بالحوار. وينبري تحت هذا اللواء دعاة العقلانية أمثال الدكتور احمد الطيب وأحمد فؤاد باشا والدكتور يوسف القرضاوي. مهما يكن من حال فان الأمر لا يعدو كونه صراعاً بين البشرية يتجلى بصور مختلفة عن سنن الله الكونية المتعلقة بتنظيم العلاقة في المجتمع وحركة الأمم الحضارية[1]. وقبل النظر في الرؤية القرآنية بهذا المنظور فلنتعرض أولاً لهذين التصورين:

التصور الأول: نظرية صراع الحضارات:

عندما قدم صمويل (هانتنغتون) فكرة صدام الحضارات بوصفها نموذجاً لنوع العلاقات التي ستحكم البشرية بعد الحرب الباردة أي نظام العولمة كما يراها، أثار ذلك ردود فعل على نطاق واسع لا سيما بين المفكرين في الدول العربية والدول النامية التي يشكل المسلمون سوادها الأعظم. والفكرة العامة لهذا النموذج تقوم على افتراضات يعرضها هانتنغتون بالطريقة الآتية:

- «المصدر الأساس للنزاع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجياً أو اقتصادياً من حيث المبدأ
- التقسيمات الكبرى بين البشر والمصدر الرئيس للنزاع سوف يكون ثقافياً وسوف يسيطر صدام الحضارات على شؤون السياسة الدولية.

(1) (مصدر سبق ذكره).

- سـتظل الدولـة القطريـة أقـوى عـنصر في توجيـه الشـؤون الدوليـة ولكـن النزاعـات الأساسية ستكون بين الأمم والجماعات من مختلف الحضارات وخطـوط الـتماس بـين الحضارات هي التي تشعل تلك النزاعات باستمرار.
- في المستقبل المنظور لن تكون ثمة حضارة عالمية منفـردة، ولكـن بـدلاً مـن ذلـك عـالم سيكون من حضارات متعددة يبقـي لكـل واحـدة منهـا أن تـتعلم كيـف تعـيش مـع الآخرين»[1].

«لقد ركز هاننتغتون في كتاباته تركيزا أقل على دراسة الأبعاد الأوسع لمغزى العلاقـات بين الحضارات بالنسبة إلى الشؤون الدوليـة وتركيـزا أكـبر عـلى الحضـارات بوصـفها وحـدات جديدة للصراع ومصدرا للصراع وكيانات ستصبح عوامل معاديـة جديـدة للغـرب في عـالم مـا بعد الحرب الباردة»[2]. ونسب هاننتغتون «الصراع إلى وجود قِـيَم وآراء وحضـارات مختلفـة يحتضنها المحتضنون في أماكن تزداد قربـا بعضـها مـن بعـض، وقـال بـأن الاختلافـات ضـمن مجموعات حضارية يحتمل احتمالا أقل أن تؤدي إلى الصراع العنيف وبأن نشوب الصراع بين الحضارات يحتمل احتمالا أكبر من نشوبه داخل الحضارات»[3].

هـذا هـو ملخـص الأفكـار التـي قـدمها (هـانتغنتون) مثـيراً بهـا حفيظـة المفكـرين والسياسيين، محدثة جدلاً واسعاً ومناقشات حادة على نطاق العالم.

أما التصور الثاني والـذي ينـادي بـه الكثـير مـن الكتّـاب والمفكـرين الـذين يؤمنون بقاعدة الحق والعدل مـن دعـاة الواقعيـة والعقلانيـة في العـالمين العـربي والإسلامي ومن اليساريين والتقدميين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيـة وحتـى في

---

(1) أبو ربيع، إبراهيم «العولمة» هل من رد إسلامي معاصر، (مصدر سبق ذكره) ص10.

(2) James A. Bill, "The United States and Iran: Mutual Mythologies," Middle East Policy, 1993, 3 (11), p. 103

(3) Ibid.p103

انظر كذلك:

Huntington,P Samuel,Clash of civilizations,Foreign Affairs,summer1993,p22

الغرب والذين يدعون إلى ضرورة اللجوء إلى الحوارات البناءة بين الحضارات المختلفة وإيجاد التقارب بين الثقافات المختلفة ووضع الحلول الناجعة لكل الخلافات التي تشكل مصدر القلق والإرباك الذي تمر به شعوب العالم المختلفة.

أي بمعنى آخر أن يكون الحوار البناء والمبني على الاحترام المتبادل بين حضارات وشعوب العالم بدلاً من فكرة الصراع عملا بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف والتعاليم السماوية الداعية إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنع العدوان والاقتتال كما تنص عليه الآية الكريمة ﴿**وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللـهِ** ﴾ [الأنفال:61].

إن العالم بظهور العولمة يصبح مكانا من الأسهل والأسرع اجتياز أجزائه. فوجوه التقدم في التكنولوجيا وخصوصا النقل والاتصالات تقضي على «استبداد المسافة،حيث يصبح سكان العالم أكثر معرفة وأشد تأثرا بعضهم ببعض. إن هذه التفاعلات الأكبر تقوي الوعي الحضاري وإدراك الاختلافات بين الحضارات والسمات المشتركة داخل الحضارات»، وذلك بالتالي، «يقوي الاختلافات والعداوات»[1]. ولكن في نفس الوقت يمكن أيضا لهذا التفاعل الأكبر أن يجعل الناس الذين ينتمون إلى حضارات مختلفة يدركون المصالح المشتركة والشواغل المشتركة. لنأخذ على سبيل المثال نمو الحركات عبر الوطنية مثل الحركة البيئية أو قدر أكبر من الاتصالات بين السكان الأصليين في العالم، مما يمكنهم من الالتقاء لمناقشة مشاكل مشتركة. وفي مجالات مثل حقوق الإنسان عززت الروابط عبر الوطنية الوعي بالشواغل المشتركة، ووفرت في بعض الحالات الدعم والمساعدة عبر الحدود الوطنية. وفضلاً عن ذلك فإن زيادة التفاعل يمكنها أن توجد روابط جديدة بين حضارات مختلفة، مما يوجد مصالح مشتركة وربما درجة من التكافل وتقوم رابطة قوية بين قوى التنمية الاقتصادية ونشوء الديمقراطية وحقوق

(1) C. Muzaffar "The Clash of Civilizations or Camouflaging Dominance?", Third World Network Features,p3

الإنسان. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى مطالبات بالديمقراطية وبالاستقلال الفردي. إن النزعات الإقليمية الاقتصادية، التي عبر هاننتغتون عن خوفه منها والتي يعتبرها قوى تعزز الوعي الحضاري، يمكن أن تكون قوى تقلل الخلاف أو الاحتكاك في العالم. وبخلاف تأكيد هاننتغتون على أن النزعة الإقليمية على الأغلب ظاهرة تحدث داخل الحضارات «فإن منظمة أمم جنوب شرقي آسيا أحد الأمثلة الساطعة على تجمع إقليمي نجح في إقامة مصلحة مشتركة على الرغم من أن الأمم الأعضاء في المنظمة تنتمي إلى أربع حضارات»[1].

ولذلك ومن أجل أن نوضح بشيء من التفصيل هذه الأفكار والمبادئ التي جاءت بها الحضارات والأديان السماوية وعلى وجه الخصوص ديننا الحنيف وما تحمله ثقافتنا العربية والإسلامية من مبادئ وقواعد أرست الأمن والسلام ونظمت أسس العلاقة والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف والأديان والشعوب، حيث لم يفرض الإسلام عقيدته وأفكاره فرضا على الشعوب الأخرى وإنما بالإقناع ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ [البقرة:256]، كما سمح لمن لم يمنع أصحاب الأديان الأخرى ممن يعيشون معهم من ممارسة طقوسهم وعقائدهم الدينية بكل حرية ولم يتعرضوا لأي أذى أو اعتداء من قبل المسلمين عملاً بالآية الكريمة ﴿ **لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ {8/60}** ﴾ [الممتحنة:8]، سوف نتطرق إلى موقف ثقافتنا العربية المتمثلة بثقافة الدين الإسلامي باعتباره المصدر الأساسي للثقافة العربية الذي وضع اللبنات الأساسية للعلاقات والأخلاق التي يجب أن يكون عليها المجتمع العربي بصورة خاصة، كون أن الرسالة السماوية قد أُنزلت أولا على شبه الجزيرة العربية والمجتمع الإسلامي بصورة عامة وكون أن الإسلام قد وصل إلى معظم دول العالم بما فيها الهند والصين وأُوربا.

(1) Ibid.p3

تأثيرات العولمة:

من القضايا التي أثيرت منذ زمان طويل, ومازلنا نجدها مثارة حتى الآن, قضية الغزو الثقافي, أي اعتقاد نفر من البشر بأن الدعوة إلي الاستفادة من العلم الأوروبي, والمنجزات الحضارية الغربية, إنما تعد دعوة من الدعوات الباطلة والهدامة وبحيث يكتبون آلاف الصفحات حتى الآن لبيان أن حضارة الغرب إنما تعد حضارة زائفة وتمثل نظرية المؤامرة علي الشعوب الأخرى, وبحيث يكون الحل في نظر هؤلاء الكتاب هو رفض كل ما جاء من بلاد الفرنجة.وأكثر كتابات هذا الفريق إنما تقوم علي الاعتقاد بأن التقدم العلمي الغربي إنما جاء ممثلا للدعوة إلي الانهيار الخلقي, وبحيث أننا إذا أردنا التمسك بالقيم الخلقية فإنه لا مفر في رأيهم من وصف كل ما جاء من بلاد الغرب, بأنه يعد فسادا وبحرا من الظلمات.من الملاحظ إذن كثرة الكتابات سواء من جانب الغربيين أو من جانب الشرقيين بوجه عام عن موضوع الغزو الثقافي وأثر ذلك علي القيم والأخلاق عامة, والحرية علي وجه الخصوص. ونجد مجموعة من الآراء حول هذا الموضوع ولكنها تتبلور حول بيان الآثار السيئة للحضارة الغربية علي مجال الأخلاق والحرية تارة, والقول بأنه لا تعارض بين التقدم العلمي والأخلاق تارة أخري. بل إن التعاطف مع الحضارة الغربية من جانب فريق من الباحثين, والهجوم عليها ووصفها بأنها ظلام في ظلام من جانب فريق آخر من الدارسين والباحثين, إنما يرتبط كل موقف منهما بقضية الصلة بين الحضارة الغربية ومنجزات تلك الحضارة من جهة أخري. ونود أن نشير إلي أن من يهاجمون الحضارة الغربية إنما يركزون علي القول بأنها تعد إفسادا للأخلاق وهدما للبشرية, أما من يدافعون عنها فهم يذهبون علي العكس من الفريق الأول إلي القول بأن الحضارة الغربية تمثل الفكر المستقل, الفكر الحر, تمثل التعاطف, تدعو إلي القضاء علي الخرافات والأساطير التي تشكل أخلاق كثير من عاداتهم وتقاليدهم, تتبلور حول تحقيق سعادة أفراد البشر إلي آخر المزايا والإنجازات التي تتكفل بها الحضارة الغربية وتؤدي إلي التأثير تأثيرا إيجابيا في مجال

الأخلاق والحرية, وبحيث لا يكون الإنسان عبدا للخرافات والأساطير. والواقع أن كل فريق من الفريقين له مجموعة من الحجج تتفاوت قوة وضعفا . سنحاول خلال هذا الفصل دراسة بعض أهم الآثار المهمة لتلك الحضارة والثقافة والمتمثلة بشكل خاص في العولمة.

المبحث السادس

اثر العولمة في المجتمع العربي والإسلامي:

اهتم المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي العربي بشكل كبير بكل جوانب العولمة، وحظي هذا المشروع الكوني باهتمام منقطع النظير في جميع هذه الأوساط نتيجة الإحساس بخيبة الأمل وبمخاطرة في ظل غياب واضح للمشروع الحضاري العربي، ومقومات دخول الألفية الثالثة بشكل يضمن حجم وفعالية التعاطي مع هذه التغييرات الجامحة.

عقدت المئات من الندوات، وحلقات النقاش، والمحاضرات، وصدرت العشرات من الكتب التي تناولت هذا الموضوع، فهناك من يقف ضد العولمة باعتبارها أداة استعمارية جديدة للهيمنة الدولية لتحل محل الاستعمار القديم وتضيق الخناق على العالم العربي ودول العالم الثالث. وهناك من يرى فيها فرصة للخروج من حالة التخلف والتخندق إلى حالة النهوض والتحرر من السجون القومية الرثة والانطلاق نحو العالمية ونقدم فيما يلي رصدا لأبرز المواقف التي تابعت العولمة، يقول الدكتور جلال الدليمي بهذا الخصوص في صحيفة الخليج، «إن التركيز على دعم وسائل الإعلام والإعلان والإباحية وضخ معلومات على شبكات الحاسوب الآلي لا قيمة لها حيث ستلهي الشباب وتنسيهم دورهم في حماية وخدمة أوطانهم... لان الجلوس لساعات طوال دون جدوى ستنتهي عمر الشاب باكراً وسينحط مستواه العلمي والأكاديمي فضلاً إلى ضعف الكتابة والتعبير والتفكير بشؤون الأمة»[1]، كما أن اكتساح اللغة الأجنبية وهيمنتها على اللغات المحلية الأخرى قد

(1) الدليمي، جلال (الدكتور) ثقافة العولمة، صحيفة الخليج، العدد 10201 ص 12.

تؤدي إلى «ضياع اللغة العربية وفقدان هويتها التي اكتسبتها منذ آلاف السنين وقد تصبح اللغة الثانية حتى في البلدان التي تتحدث بها»[1].

وهنا لابد من الإشارة إلى دور الدولة والأنظمة الحاكمة في تبني بعض السياسات والمناهج الأجنبية التي لا تناسب واقع قدرات المجتمعات العربية وعدم إخضاع القنوات الفضائية ومواقع شبكة المعلومات (Inter net) للرقابة بغية السماح لما هو ملائم لمجتمعاتنا وما هو مخالف لها. وسوف نحاول من خلال البحث من إيجاد الحقائق التي تؤكد الرأيين أو دحضهما إذا ركزنا زاوية الرؤية على البلدان العربية، فإننا لا نعتبر وضعها مفارقاً لمجمل البلدان المنتمية تحت لواء العالم الثالث، «فالتبعية السياسية الشاملة للغرب، وضعف أداء الاقتصاديات العربية، وفشل مشاريع التنمية، والاندماج السلبي في اقتصاديات الغرب القوية، لا يمنح فرصاً لتشكيل هوية اقتصادية محلية قد تفسح المجال أمام حماية وتحصين الهوية الثقافية في شتى مظاهرها، ذلك أن ما نستورده من الغرب ليس مجرد منتجات أو آلات، بل سلوك وقيم ومعايير»[2] إن تلك القيم والمعاير لها بالغ الأثر في مجتمعات لا زالت تعيش إشكالية الصراع بين التقليد الذي يتحدد من خلال الانتماء إلى نظام اجتماعي وثقافي يجد تبريره في الماضي، ويدافع عن مكتسباته ضد عمل قوى التغير والحداثة التي تقدم نماذج للسلوك والتفكير متعارضة مع النماذج التقليدية. وإذا جاز لنا أن نجازف بمحاولة رصد تأثير العولمة الغربية في نسختها الأمريكية بالأساس على واقع الثقافة العربية، فقد يكون بإمكاننا تسجيل بعض هذه المؤثرات التي وإن كانت تعلن عن نفسها بتجلٍّ واضح في حيثيات الحياة اليومية العربية، فإن من الصعب عزلها عن التأثيرات الأخرى السياسية والاقتصادية بالأساس، هكذا يمكن الحديث عما يأتي:

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) الخطابي عز الدين، سوسيولوجيا التقليد والحداثة في المغرب العربي، دراسة تحليلية لدينامكية العلاقة الاجتماعية، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، 2000، ص263-264.

1- «تغيير شامل في القيم والسلوكيات الاستهلاكية من خلال التركيز على العلامات التجارية العالمية، وانتشار السلوكيات الاستهلاكية الغربية، الشيء الذي من شأنه أن يهدد الموروث الثقافي والاجتماعي العربي في جملته بالاندثار، مع توالي انخراط الأجيال اللاحقة في هذه الأنماط المستوردة التي تمس مختلف أشكال الحياة المادية والفكرية للأفراد والجماعات من المأكل، والمشرب، والملبس إلى طرق التفكير والحياة»[1].

2- تراجع مستمر للغة العربية في شتى المجالات أمام اكتساح اللغات الأجنبية، إذ أصبحت اللغات الأجنبية «الإنجليزية في دول الشرق الأوسط والفرنسية في دول المغرب العربي أكثر تداولاً من اللغة العربية حتى في العلاقات بين العربية، بل وداخل الدولة نفسها.

3- فقدان الثقافة العربية للقدرة على التجديد المتوازن لذاتها، فتخلف الآليات والمعايير المنتهجة في هذا السياق أضحى يهدد حتى مستقبل الإنتاج الفني والأدبي بالبلدان العربية، ولسنا بحاجة للتذكير بتراجع هذا الإنتاج كماً ونوعاً»[2].

4- تراجع وسائل الإعلام العربية أمام الانتشار الواسع للإعلام الغربي وقصورها عن حماية وتجديد الثقافة العربية.

«هذه بعض آثار الاختراق الثقافي الغربي الأمريكي للثقافة العربية، وهي على الرغم من خطورتها لا تمثل في الواقع سوى الشجرة التي تحجب الغابة أما آليات المقاومة وتحصين الهوية العربية، فليست مناقشتها بأقل صعوبة من عزل هذه الآثار وتوصيفها، هكذا من البديهي أن تتجاوز الحلول المقترحة من قبل المهتمين بتتبع الظاهرة وآثارها في الجانب الثقافي، لتحاول صياغة منظومة متعددة الأوجه من

(1) رضوان، محمد فاضل، نحن والعولمة، مأزق مفهوم ومحنة هوية، مركز القبطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله شباط 2007، ص4.
(2) مصدر سبق ذكره، ص4.

آليات العمل السياسي الرسمي (الحكامة) والسلوكيات الفردية والجماعية الرسمية وغير الرسمية الكفيلة، إن لم يكن بدحض آثار العولمة، فعلى الأقل تنشيط آليات المقاومة داخل المجتمعات المستهدفة التي تأتي المجتمعات العربية في طليعتها لانتمائها للحلقة السياسية الأضعف في العالم من جهة، ووقوعها في مناطق مصالح الأقوياء من جهة أخرى»[1].

«إن آليات المقاومة تتمثل في العمل على ترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس الناس وذلك بتحصين المسلم من أخطار العولمة الثقافية وتوظيف العولمة لصالح المسلمين والإسلام من خلال استخدام كافة وسائل الإعلام في نشر الثقافة العربية والإسلامية وأخيرا تحديث الخطاب الثقافي الإسلامي وتطويره للحفاظ على أصالة الإسلام وتعاليمه، وعلى الثقافة الإسلامية، وباستخدام مختلف الوسائل»[2].

وفي صحيفة الخليج يقول الدكتور أحمد الطيب «إن الغزو الثقافي الغربي لم يكن ولادة القرن الماضي بل وضعت الاستراتيجيات له منذ وقت طويل ولكن زادت حدته وعدوانيته والدعاية له في هذا القرن بما يتمثل في قنوات غوغائية ودعائية لتحسن صورته على أنه علم متطور وراقٍ لكنه في الحقيقة كمن يضع السم في العسل،حيث استطاعت الطفرة الهائلة في تكنولوجيا الاتصال من أن تخرق الحدود والحواجز وان تتسلل إلى مجتمعاتنا العربية (البيت، الأسرة، القبيلة، العشيرة) وهو استهداف مدروس بفلسفة استعمارية من خلال سيطرة قطب واحد عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً»[3].

يقول الشيخ يعقوب «إن امتنا الآن تعاني من فتنتين هما: الشهوات والشبهات، أما بالنسبة لفتنة الشبهات فهي موجودة في الحاسوب الآلي وآفاته وفي

(1) «العرب والعولمة»، ندو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 18-20 كانون الأول، 1997.

(2) الرماش، عمر إدريس، الثقافة الإسلامية في ظل العولمة، (مصدر سبق ذكره)، ص76.

(3) الطيب، أحمد، (الدكتور)، رئيس جامعة الأزهر، المسلمون والغزو الثقافي الغربي، صحيفة الخليج، العدد 10350، الخميس 8 رمضان 1428هـ المصادف 2007/9/20م، ص12.

الفضائيات وفضائحها وقد ثبت في بيوت المسلمين بعد أن صار الحاسوب والتلفزيون من أهم الأجهزة في البيت وأضاف إن الشبهات أو محاولة بثها في أجيالنا تبدأ في التوحيد والقرآن وفي الرسول الكريم ﷺ وفي أحكام الإسلام ومن المؤسف أن هذه الشبهات أو الشكوك دخلت إلى العقول لتجدها فارغة، فتمكنت من نفوس البعض منا، ما يجعلنا نحن المسلمين بحاجة ماسة وملحة إلى قفزة ثقة في الدين تتخطى بها ما يعده لنا أعداء الدين من مكائد وكمائن.

والفتنة الأخرى، «وهي فتنة الشهوات، فعصرنا يمر بمرحلة فجور فاحش بعد أن أصبح الزنا سهلا ومتاحا بل زاد الفجور، وامتدت الشهوات لتشمل كل أمور حياتنا فأصبح جمع المال شهوة، وتغيير السيارة كل عام شهوة، واستعمال أحدث أجهزة الهاتف شهوة باختصار اشتعلت الشهوات فحطمت القيم الأصيلة»[1]، ومن ثم غاص الناس في الطين، وابتعدوا عن قيم الدين وأصبحنا بالفعل بحاجة إلى ثورة تخرج الناس من بئر طين، الذي وقعوا فيها، وإعادة الثقة أوجزها الشيخ بتوجيه شباب الأمة «تعلم، حاول، قاوم، لا تيأس، وبها يمكن أن يحقق الجميع قفزة ثقة تعصمهم من ذل العصر والانبهار بالغرب، الذي يتربص ويمارس المكر للإيقاع بالمسلمين، وهذا الصراع سوف لن ينتهي»[2].

يقول الشيخ خميس بن راشد ألعدوي «بأن الكون قد أصبح الآن قرية واحدة، ومن الطبيعي أن تتحرك الأشياء في أطراف هذه القرية، ولم تكتسب العولمة صفتها إلا من خلال تحقق العالمية، فهي الركن الأول من أركان العولمة.وهذه العالمية قد أوجدت منافذ لا تحصى لرواج الأشياء من أفكار وأموال ونحوها، فهي من جهة إيجابية لمن يحسن استغلالها، حيث تعني له النمو والازدهار والرخاء وسيادة أفكاره وثقافته على غيرها من الثقافات والأفكار الأخرى، ومن جهة

(1) يعقوب محمد (الشيخ) صحيفة الخليج العدد 10353، الأحد 11 رمضان 1428هـ 2007/9/23م، ص12.

(2) مصدر سبق ذكره، ص12.

أخـرى هـي قاتلـة للضـعفاء والفقـراء والكسـالى والصـغار، حيـث يعنـي فقـدان هـويتهم وخصوصيتهم، ودمار اقتصادهم وتداعي منجزاتهم، وذوبانهم في عالم الكبار»[1]، وبمعنى آخر يزداد الفقير فقراً والغني غنىً والقوي قوة والضعيف ضعفاً والكبير استكباراً والصغير صـغراً، إذا لم يجتهد ويعمل من اجل اللحاق بالركب وتقليل المسافة بينه وبين من سبقوه.

إن العالمية ليست شيئا جديدا خرج من رحم العولمة، بل العولمـة خرجـت مـن رحـم العالمية إن صح التعبير، فالعالمية كـما أسـلفنا قديمـة جـدا قـدم الإمبراطوريـات التـي كانـت تهيمن على أجزاء كبيرة من العالم، أو كانت تحاول أن تسيطر على العالم كله، وهي بغية كـل شعب من الشعوب، وتوجه كل تيار مـن التيـارات الفكريـة والعقديـة، لكـن الفـارق الآن في الإمكانات التي تحقق عالمية الأشياء في وقت قياسي وبقدرة عالية جدا، تجعل مـن يصـل أولا هو الفائز ومن يتأخر ولو للحظات هو الخاسر، والفائز يحرز كل شيء ويفرض كل ما يريـده، حتى أنه يفرض منطق «من لم يكن معنا فهو ضدنا منطق القـوة والغلبـة وهـو آخـر صـيحة تطلقها العولمة»[2].

تعتمد العولمة في تمددها على وسائل الاتصال الحديثـة، وقـد قطعـت هـذه الوسـائل شأوا كبيرا في نقل الأشياء، واخترقت البشرية مجالات ما كانت تحلم ولا تفكر بها،حيـث كـان الإنسان ينتقل من قرية إلى أخرى في أيام بأقدامه، أو بالدواب من حمير وبغال وإبل وخيول، أصبح الآن يطوف الكرة الأرضية في سـاعات معـدودة، في مركبـات مريحـة لم تكـن تتـوفر في المنزل القـديم فضـلا عـن أدوات ركوبـه ونقلـه. وفي مجـال نقـل المعلومـات دخلنـا «الـعصر الرقمي»[3].

هـذا الـعصر الـذي ينقـل المعلومـات في أسرع مـن لمـح الـبصر، فبعـد أن كـان الإنسان يكدح ويشقى ليتحصل على لقمة عيشـه، غـدا الآن يـدير أكـبر المشـاريع مـن

(1) العدوي، بن راشد، خميس، الإسلام وعولمة الفكر الإسلامي، (مصدر سبق ذكره)، ص12.
(2) العدوي، ابن راشد، خميس، الإسلام وعولمة الفكر الإسلامي، (مصدر سبق ذكره)، ص12.
(3) مصدر سبق ذكره، ص13.

غرفته عبر الشبكة العنكبوتية، فهو يحاور ويجادل ويتفاهم ويعقد الصفقات ويدفع ثمنها وأجور الموظفين والعمال في جلسات مغلقة بالصوت والصورة.وفي مجال الحرب قللت تقنية وسائل الحرب استخدام الإنسان، فأصبحت تنتقل وسائل تنفيذ المعارك بصورة مذهلة وعجيبة، هذه الحرب غيرت أساليب وتقنية الحرب التي كانت تتبع قبل عقد ونصف من الزمن، طبعا هذا لا ينسينا أن هذه التقنيات العالية الجودة هي أداة نافعة في يد من يملكها، لكنها أداة دمار وإبادة على من تنزل عليه غاضبة.وهكذا في مجالات الاتصال أخرى، ومن نافلة القول أن نقول إن وسائل الاتصال لا تقتصر على قضية نقل الصوت والصورة والكلمة، إنما تشمل جميع الوسائل.حيث تطورت خلال القرن (العشرين) تطورا مذهلا، يصدق عليها قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ** ﴾ [المؤمنون:14]. وقد أخذت هذه الوسائل تكشف المجهول بصورة مذهلة، حيث لم يعد هناك أي شيء مخفي عن وسائل الإعلام وإسماع الناس حيث أصبح انتقال الخبر بين مختلف أرجاء المعمورة امرأ متيسرا، تحقق من خلاله أن أصبح الكشف عن أي خرق أو اعتداء على حقوق الإنسان أو ارتكاب أي جريمة بحقه خلال وقت قصير جدا.

كما بالإمكان متابعة الإحداث اليومية أولا بأول من خلال الأقمار الفضائية المتطورة التي اشرنا إليها سابقا، فأصبحت تكشف عن حركة الأرض، وتسبر أغوار البحار، كما أن سفن الفضاء اخترقت ونفذت من الغلاف الأرضي ووصلت إلى كواكب مجاورة. «إن كان قد قيل سابقا (البقاء للأصلح) فإن هذا العصر يؤكد المقولة بعبارة أخرى وهي (البقاء لمن يملك وسائل العولمة)، وعندما نتكلم عن مسألة البقاء لا يعني هلاك الأجساد»[1]؛ وإن كانت هي الأخرى في حال الضعف تتأثر سلبا بالعولمة، وإنما نقصد الموت الحضاري للأمم والذوبان الثقافي لها.

---

(1) العدوي، ابن راشد، خميس، الإسلام وعولمة الفكر الإسلامي، (مصدر سبق ذكره)، ص12.

حيث من الممكن للمجتمعات التي لا تمتلك ارث حضاري كبير مدعوم بحاضر يواكب التقدم الحاصل في وسائل الاتصال من يذوب في الثقافات الأخرى ويفقد ماضية وحاضره، «حيث إن العولمة تفرض على المجتمعات قيم من يملك وسائل الاتصال الحديثة فرضا قاتلا»[(1)].

في الحقيقة إن العالم العربي يعاني منذ تسعينات القرن العشرين حالة تدهور وتفكك اقتصادي وسياسي على المستوى القومي، أفقيا من الخليج إلى المحيط، وعموديا بين المجموعات الإقليمية التي يتألف منها بعد فشل المشروع الوحدوي، حتى بين الدول ذات إيديولوجية واحدة، «وواجهت أنظمة عربية أخرى باسم هذه الوحدة، والوظائف التي أدتها الدعوة إلى فكرة (الوحدة العربية) ذات الأساس القومي ظلت محدودة ومفارقة، ساهمت بقوة في إلهاب الشعور والحماس الوطني، وتعبئة فئات واسعة في الرأي العام بأفق قومي وبدونه ضد الاستعماريين القديم والجديد، وضد ما أُعتبر رجعي أو تبعي في أنظمة الحكم والتدبير والتفكير، وفي سبيل بلورة وعي متحمس ومثالي ينتصر لما اعتبر قضايا مصيرية بالنسبة للعالم العربي وأهم من ذلك إنعاش حركة فكرية وأدبية وفنية».عميقة تتواصل امتداداتها بروح تجديدية من لون باحثين أو مؤسسات متخصصة غير حكومية في الغالب[(2)].
هكذا يمكن القول إن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت تفتقد للأساس التاريخي والسياسي والفكري والمجتمعي العضوي والملائم، الأمر الذي سهل غيابها دون أن يقلل هذا في شيء من دور العوامل الخارجية المؤثرة.

والسؤال: ما العمل إذن؟ لا يزال التحرر من اسر التفكك أمرا ممكنا، ولعل البداية الناجحة في هذا الاتجاه هي أن يقوم العالم العربي في جرأة بمراجعة جذرية لذاته ولصيرورة تفكك ثوراته القومية والسياسية وما ارتبط بها من شعارات

---

(1) صحيفة الخليج، استطلاع، العدد 10363 الأربعاء 21 رمضان 1428هـ/3ت 1 2007م ص12.

(2) مصدر سبق ذكره، ص12.

وبرامج وتطلعات منذ سقوط الدولة العثمانية إلى اليوم، والنظر إلى أوربا دون أن تطمس الهوية الوطنية للشعوب والأمم التي اختارت التوحد، «أي استعراض لتجارب الذات التي انتهت إلى الفشل في تجسيد هدف الوحدة العربية، وتحقيق التقدم المنشود وفي التحرر من أسباب الضعف والتأخر التي كانت أوربا سبباً أساسيا فيه ومع تجارب أوربا التي تتالت ثوراتها على امتداد القرن العشرين صناعية وعلمية وتكنولوجية واتصالية ومعلوماتية»[1]... حوار يقيم قطيعه مع عاطفية العالم العربي ومع تعالي الغرب وما يطبع ممارساته ونظراته في استقواء ونزوع استحواذي متجدد، وان ذلك لن يتم من دون التملك العقلاني للوعي النقدي الفعلي والتجاوز المستمر للوعي التلقائي ودور النخبة المتنورة سياسياً وثقافياً وحقوقياً ومدنياً أن تستعيد وظائفها الطبيعية في اتجاه هزيمة التقليد والجمود وإرساء أسس التحديث والعقلنة والقبول بالتعددية والاختلاف (قبول الرأي الآخر) والتثقيف بأفق تنويري منفتح وخلاق ومن بينها عوامل متضافرة يمثل التعليم وأنظمة التربية والتكوين مدخلاً رئيسياً لتجديد النخب وإعادة بناء وعيها النقدي، «ولتكوين الإنسان الجديد في العالم العربي إنسان يقيم قطيعة مع ذهنية الملحمي الرومانسي والمهزوم مع ذلك أو سبب ذلك. كما في وظائف هذه النخب أيضا الاستيعاب النقدي لما يوليه عالم اليوم من أهمية للتعدد السياسي والثقافي والديني واللغوي، ولمبادئ حقوق الإنسان وثقافتها، وهو ما يستدعي مراجعة معقولة للأفكار والتصورات بل وللقاموس السياسي والاجتماعي الناظم للعلاقات والخطابات في العالم العربي وحوله»[2]. والسؤال: هل العالم العربي يتشكل فعلاً في امة عربية واحدة؟ وهل الوحدة المنشودة عند تحقيقها ستشمل عرب العالم العربي وحدهم، دون باقي الهويات القائمة والمتساكنة؟ هناك الأكراد في العراق وفي سوريا والمغرب،

(1) الأنصاري، محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1994م، ص 131.

(2) الحداد، محمد، حفريات تأويلية في الخطاب الإصلاحي العربي، دار الطليعة، بيروت2002م، ص186.

والطـوارق بليبيـا والإفريقـانيون سـمر وغـير سـمر بموريتانيـا، والسـودان والصـومال... وهنـاك المهاجرون غير العرب المقيمون ببعض بلدان الخليج العربي»[1].

إذن المقصود بمراجعة الذات هو القبول الطوعي بالتعدد المعقلـن، المتفـاوض بشـأنه والمتحاور بخصوصه مع مختلف الهويات في ألدولة الوطنية الديمقراطية، وفي إطار عالم عـربي جديد تضم الجميع، وتمثل اللائحة السياسية الإطار الوجيه لهذا المسار وفيهـا تـنص الدسـاتير أو ما يمثلها من قوانين على الدين الرسمي للدولة، دين الأغلبية مع احترام الـديانات الأخـرى عنـد وجودهـا بشرط محافظتهـا عـلى التمسـك بمواطنتهـا ودون النظـر إلى خـارج الحـدود «لتتحول جالية سلبية بدلاً من أن يكون ولائها للوطن الأمم»[2].

ولعل الخطوة الفعالة بالتلازم مع هذه المراجعة قبـل رفـع شـعار الوحـدة تكـن في إعادة النظر في السياسات الداخلية والخارجية من قبل أصحاب القرار السياسي والابتعاد عـن النظرة الضيقة الخاصة بالمصلحة الذاتيـة والنظـر بشـكل اشـمل للمصـالح العربيـة المشـتركة والمتمثلـة في تقويـة التنسـيق الثنـائي والإقليمـي بـين دول العـالم العـربي وتعميـق التبـادل والتعامـل الاقتصـادي والثقـافي ثنائيـاً وإقليميـاً، أي البـدء في تشـييد وعـي فكـري وإنسـاني وحدويين في القاعدة، خلافاً للمسار السابق الـذي انطلـق في أعـلى، مـن فـوق وبقـي هنـاك، ويكون بالاتفاق على كل ما يعيد الروح في أي مظهر من مظاهر الوحدة العربية أو التضـامن العربي أو التضامن الإسلامي، وعدّ ذلك من أهم الثوابت التي لا يجوز النقاش فيها، هـذا مـن ناحية ومن ناحية أخرى «عدم فرض الرأي الواحد أو الاتجاه الواحد في القضايا الخطيرة التـي تتعلق بها مصلحة البلاد والعباد، والإيمان بأن تنازل كل طرف عـن شيء مـن رأيـه أو خططـه سيؤدي إلى وضع مشترك يريح الجميع»[3].

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص186.

(2) العروي، عبد اللـه، مفهوم التاريخ (مرجع سبق ذكره)، ص172.

(3) عبد الحميد،محسن، (الدكتور)، أستاذ كلية التربيـة - جامعـة بغـداد، العولمـة مـن منظـور إسـلامي، إسلام أون لاين، 2001/7/22.

واقع الأمة في عصر العولمة:

ارتضى اللـه تعالى لنا الإسلام ديناً، وسنَّ لنا شرائعه، وأنزل علينا كتابه العزيز مهيمنا على ما سواه من الكتب، وتكفل سبحانه وتعالى بحفظه من التحريف، حيث يقول سبحانه: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ {9/15}** ﴾ [الحجر:9]، فهو كتاب لا يدركه التحريف ولا التبديل، «وهي العاهة التي أدركت الكتب السماوية السابقة، وحفظ اللـه تعالى له يجعله متماشيا مع حركة الحياة أفقيا ورأسيا، صالحا للزمان والمكان، فلو لم تكن هذه الخاصية فيه لأعرض عنه الناس، ولما تحقق له الحفظ الذي أراده اللـه تعالى له، وذلك لأن حفظه جاء متلازماً مع عناية الخلق به، فهي عناية منبثقة من سنن اللـه تعالى الطبيعية، وهذا ما يزيد في قوة إعجازه وإبهاره للخلق»[1]. والنظام الإسلامي هو نظام عالمي كما اشرنا سابقاً استمد عالميته من عالمية دين اللـه تعالى، حيث يظهر جوهر الاختلاف بين عالمية الإسلام والعالمية الجديدة كون عالمية الإسلام عولمة إنسانية تتجسد فيها كل المعني والقيم الإنسانية، بينما العولمة الحديثة عولمة رأسمالية بحتة ليس للقيم والأخلاق لا تعني شيئا لها كما أن عالمية الإسلام نظام قابل لأن يتمدد في كل اتجاه، ليبني الحياة ويعمر الكون ويحل قضايا البشر ويعالج المستجدات التي تظهر كل حين. لكن انتشار هذا النظام وعالميته وشموله للحياة وعمومه للبشر لا يكون بأمر خارق أو خارج عن سننه تعالى التي بثها في الكون، بل جعله اللـه تعالى أمرا مرتهنا بالأخذ بالأسباب، وأولى هذه الأسباب العمل بمقتضى كتاب اللـه تعالى وهدي نبيه الأكرم ﷺ، والسير في هذا الكون، واستغلاله على أحسن وجه، واكتشاف ما فيه من كنوز؛ سواء كانت خيرات كنز بها الكون، أو أنظمة وقوانين تحتاج إلى إبرازها وصياغتها ثم استخدامها.هذه حكمة اللـه وهذا قانونه في خلقه، ﴿ **فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَحْوِيلًا {43/35}** ﴾ [فاطر:43]. عندما وعى المسلمون هذه الحقائق وهم يتربون في مدرسة النبوة العظيمة،

(1) العدوي، ابن راشد، خميس، الإسلام وعولمة الفكر الإسلامي، (مصدر سبق ذكره)، ص15.

انطلقوا كالسهم الصائب، فأقبلت الناس على دين اللـه أفواجاً، وشرق المسلمون وغربوا ناشرين دعوتهم في ربوع الأرض، وما هي إلا فترة وجيزة لا تعدو ربع القرن؛ حتى أخذ المسلمون يدكون معاقل الظلم والطغيان، فاجتاحوا ملك كسرى، وزحزحوا قيصر عن كثير من مواقع ملكه. وعندما تحكمت فينا الأهواء، وضربنا بأحكام ديننا عرض الحائط، فاتبعنا قوانين القبيلة في سياسة الأمة، حيث عطلنا قانون الشورى، ليحل محله قانون السيادة للقبيلة الواحدة أو البيت الواحد، من تلك اللحظة بدأ رسمنا البياني الحضاري يهبط بعد أن كان يصعد.

ويقول الشيخ ألعدوي «ثم جاءنا الغزو الفكري من أهل الكتاب المتمثل في التجسيم والإرجاء، ودخل إلينا عبر الروايات المنسوبة كذباً إلى رسول اللـه ﷺ، كما دخل إلينا التراث الأسطوري عبر الدخيل في التفسير، فصيغ عقل الأمة بهذه الخليط الفكري المتعارض مع شرع اللـه تعالى وسننه في خلقه، فجعل منا أمة خامدة راكدة، تعمقت فينا النعرة القبلية والعصبية المذهبية والحمية القومية، فأصبحنا نتنازع في التوافه، ونتقاتل على الفتات، وتركّب تصورنا الفاسد على أخذ بعض دين دون بعض، وشاع فينا التقليد بعد أن جاء كتاب اللـه تعالى ليحاربه، وأصبحنا لا نرى دين اللـه تعالى إلا بعيون البشر الذين يعتريهم الخطأ والصواب، وأصبح الخروج عن كلامهم كأنما هو خروج عن دين اللـه تعالى»[1].

بهذا الانحراف الفكري أخذنا ننتقل من مرحلة ضعف إلى مرحلة أخرى أضعف، حتى وصلنا إلى العصر الحديث، ففوجئنا بخصومنا وقد أمسكوا زمام الأمر وسيطروا على مقاليد الأمور، واعتلوا صهوة الحياة، مستغلين حالة التخلف والتمزق التي أصابت العالم الإسلامي وذلك بانشغالهم بتوافه الأمور التي زرعها الأعداء فابتعدوا عن دين اللـه وكتابه الذي يعتبر مصدر العلم الأساسي الذي أوصل أعدائهم إلى ما وصلوا إليه الآن من قوة وتقدم على الصعيدين العلمي والتقني وفي

(1) العدوي، ابن راشد، خميس، الإسلام وعولمة الفكر الإسلامي، (مصدر سبق ذكره)، ص15.

كافة المجالات، ولذلك فقد هجموا علينا «بقضـهم وقضيضـهم، يسـتعمرون ديارنـا، ويقتلـون شعوبنا، وينهبون خيراتنا، لكن الأخطر من كل ذلك الانبهار الذي أصابنا تجـاه هـؤلاء القـوم، فأخذنا نعتنق مذاهبهم الفكرية، ونتمثل بسلوكهم وطريقتهم للحياة، دون أي تميـز بـين مـا هو صالح لنا وبين ما هو غير صالح فإذا بنا نتقلب من تبعية هذا إلى تبعيـة ذاك، وكـل مـرة نجرب منهجا وضعيا، فنخرج به خاسرين»[1]. لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل الأمر أشد من ذلك وأدهى، حيث أخذنا في قتال بعضنا البعض، يكيد أحدنا للآخـر، فظهـرت الصراعـات الإقليمية فيما بيننا تحت حجج واهية تتعلق بالحدود ومسـائل الـثروات والأطـماع الدنيويـة والفتن الطائفية والاثنية، وذهبت ريحنا وفشل أمرنا، ونسينا تحذير اللـه سبحانه وتعالى لنـا من هذا الحال عندما قال: ﴿ **وَأَطِيعُواْ اللـهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَـلُواْ وَتَـذْهَبَ رِيحُكُـمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللـهَ مَعَ الصَّابِرِينَ {46/8}** ﴾ [الأنفال:46].

ويقول نقولا ناصر في صحيفة الخليج على هامش منتدى الفكر العربي السادس تعليقا على الكلمة التي ألقاها الشيخ خالد الفيصل رئـيس ومؤســس مؤسسـة الفكـر العـربي، أمـير منطقة مكة المكرمة حيث قال في كلمته «إن العرب في سباق مع الزمن للحاق بركب العولمة والاندماج فيها والانضمام إلى أقويائها أو يندثرون لجهلهم بعلومها وتقنياتهـا» حـول دعوتـه للتسابق من اجل اللحاق بركب العولمة، حيث يقول «إن الواقعيـة المتزنـة لطموحـات الأمـير خالد الفيصل مسكونة بالأمل حقا لكنها واقعية مهددة بالسقوط في المثالية والرومانسـية إن لم يردفها الوعي الواقعي بأنها غير قادرة على التحليق من دون أجنحة سياسية فوق واقع يئن مثخن بالجراح تحت وطئه الاحتلال الأجنبي خصوصا في فلسطين والعراق»[2].

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص15.

(2) ناصر نقولا، صحيفة الخليج العدد 10438، الاثنين 8 ذو الحجة 1427هـ 17 ديسمبر 2007م، ص12.

إن الذي يحصل في الحقيقة في الوقت الحاضر هو الخلط الحاصل بين ما يطلق عليه بالظاهرة طبيعية ناتجة من التقدم العلمي وانفجار الثورة المعلوماتية واختزال للمسافات وتحرير للحواجز بين شعوب العالم وفي مختلف المجالات وبين السياسات الإجراءات الاستعمارية التي تقوم بها بعض الدول بغية تحقيق مصالحها الاستعمارية في الهيمنة والتسلط على الثروات الوطنية للعديد من البلدان العربية وافتعالها لمختلف الذرائع من اجل إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية عليها، حيث لا يمكننا أن نتحدث عن موضوع الاندماج العربي الكامل في العولمة في ظل هذا الواقع العربي المرير وما يحدث في العديد من الدول العربية التي سبق ذكرها من احتلال ونهب للثروات وقتل للإنسان وطمس للتراث بالإضافة إلى ذلك كيف يمكننا أن نتأقلم مع العولمة بآفاقها وحدودها المفتوحة دون البحث أولا في كيفية «عولمة الحدود بين العرب أنفسهم،الذين تخنقهم الحدود والحواجز السياسية والعسكرية الوطنية والأجنبية»[1].

وبالاختصار هذا هو واقع الأمة، دين إلهي عظيم، ونظام عالمي تحتاجه البشرية، ولكنها أمة ضعيفة متفككة. «إن أمتنا الإسلامية حتى تواكب عصر العولمة وان تجعل من المواطن العربي «مواطناً علمياً» يستطيع النجاة والبقاء في عصر العولمة عليها القيام بمهمة وطنية وقومية وعربية ضخمة ومستحيلة إذا لم تبحث عن الشروط السياسية الوطنية والعربية لتوفير المؤهلات لان الخلاص الفردي للمواطن العربي لا يمكن في عولمته فرديًا بل يكمن في تأهيل مجتمعه الوطني والقومي للبقاء في عصر العولمة ثم التركيز على التنمية البشرية والفردية ضمن هذا الإطار»[2].

إن على الأمة القيام بترتيب أوراقها الداخلية، وأن تعيد صياغة تفكيرها ومناهجها وفق توجيه دين اللـه تعالى وما توصلت إليه الحضارة الإنسانية من

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) مصدر سبق ذكره، ص12.

الكشف عن سنن اللـه الكونية، ولا بد لها في كل ذلك أن تتناسى الخلافات بينها، وتترك الضغائن والأحقاد، ويجب عليها أن تسعى إلى التآلف والتكامل، والاستفادة من التنوع الذي وهبه اللـه تعالى للأمة، التنوع في كل جانب، في الفكر والمدارس الفقهية والموارد وقدرات البشر ونحوه، وهو ما يدخل في مقومات نهضة الأمة المسلمة ثم بعد ذلك تنطلق انطلاقة حقيقية وصادقة من اجل عولمة الثقافة الإسلامية، حيث أن الأمة الإسلامية تمتلك ثقافة قوية تؤهلها للمشاركة في عولمة الثقافة من دون خوف أو تردد،إذا ما هيئت حكومات هذه الدول الاستعدادات العلمية والفنية والبشرية لإحداث العولمة المطلوبة. وفي هذا السياق نضع بين يدي المهتمين عددا من الأمور الأساسية، التي تكفل انتقال الأمة الإسلامية من حال المتلقي فقط للعولمة الوافدة أو الغازية إلى حال المرسل المشارك في عولمة الثقافة، بهدف المنافسة والتغلب على الثقافات الأخرى، إيمانا من الأمة بأن ثقافتها هي ثقافة الإسلام، وأن دينها هو خاتم الأديان، الذي ارتضاه اللـه تعالى للبشر، تصديقا لقوله عز من قائل ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا** ﴾ [المائدة:3]، ومن هذه الأمور المهمة الواجب القيام بها هي إعادة بناء السياسات الإعلامية،على جميع الأصعدة والوسائل، لتمثل الثقافة الإسلامية أصدق تمثيل، ولتكون قادرة على خدمة هذه الثقافة وعولمتها، إعادة بناء الهياكل السياسية والإدارية والاقتصادية والتجارية في الدول الإسلامية، وفقا للثقافة الإسلامية، وإزالة جميع المتناقض معها، أو الدخيل عليها في هذه الهياكل، خلق قواعد متينة للبحوث العلمية والمعلومات، والمشاركة الفعالة في تطوير التقنية، إلى المستوى الذي يجعل الأمة الإسلامية مشاركاً حقيقيا في هذه المجالات، بدلا من أن تلعب دور المتلقي فحسب وأخيرا إحداث مستجدات الإعلام الإسلامي المتطور خدمة للثقافة الإسلامية، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية من الإجراءات التي على قادة الفكر والمثقفين وأصحاب الشأن القيام بها كمرحلة مكملة للإجراءات السابقة النجاح في عولمة ثقافتنا العربية والإسلامية وخلق مكانة لها بين الثقافات العالمية الأخرى ومن هذه الإجراءات نذكر منها:

1. الانفتاح على الآخرين:

لم تكن الحضارة العربية والإسلامية كما أسلفنا منغلقة من جانب مفكريها العلمانيين أو غيرهم، فهي تؤمن بالحوار بهدف استكشاف عناصر التقاء يمكن توظيفها في تشكيل إطار ثقافي عام يستفاد منه الإسلاميون أولاً قبل غيرهم لاسيما في التغلب على المرض المزمن الذي يستنزف طاقة أي تجديد واعد، «ويقف لنجاحه بالمرصاد ويعني به الانقسام التقليدي إزاء التراث والحداثة، تيار متشبث بالتراث كما هو وتيار متغرب يدير ظهره للتراث وتيار إصلاحي وهذا الانقسام في حد ذاته أمر طبيعي وظاهرة مقبولة ولكن غير المقبول وغير الطبيعي أن يتحول الموقف من مواجه خارجية إلى صراع داخلي يترك الساحة خالية لفرسان أجانب يسحقون الجميع»[1]، ولوحظ في تجربة القرن الماضي أن أصحاب التيار الأول كانوا يراهنون على أن بالإمكان العيش في إطار التقليد الضيق الموروث عن سلفهم بإيصاد الأبواب في وجه أمواج الحضارة الغربية وثقافتها المتدفقة غير إن إصرارهم هذا لم يحقق لهم الأهداف المرجوة وما لبثوا أن تراجعوا من دون أن يهيئوا المجتمع لأن يتعامل مع المتغيرات العالمية بأسلوب مدروس وكانت النتيجة أن أصبح المجتمع أعزل أمام الثقافة الغربية والشيء نفسه يمكن أن يقال عن المتغربين أو المغتربين الذين أضاعوا ثقافتهم وتراثهم واحتموا بالثقافة الغربية ولم يكتفوا عند هذا الحد بل أخذوا ينظرون بانحياز لثقافتهم الجديدة الهجينة على حساب تراثهم وثقافتهم الأصيلة.

بينما يقول الطيب حسب اعتقاده: «إن المتغربين أو التنويريين في احدث التسميات والذين أداروا ظهورهم للتراث، ولم يجدوا حرجاً في الاستهزاء به والسخرية منه، كانت النتيجة أن إدارات جماهير الأمة ظهورها لهم، وهؤلاء خسروا المعركة

(1) الدليمي، جلال جميل سلمان (الدكتور) ثقافة العولمة، صحيفة الخليج، القسم الثقافي العدد 10201، ص 12.

أيضا ولم يحلوا مشكلة واحدة من مشكلات مجتمعهم إن لم نقل إنهم زادوا الأمور ظلاماً على ظلام»[1].

أما التيار الإصلاحي الوسطي، فإننا نحسبه التيار المؤهل لحمل الأمانة والجدير بمهمة التجديد التي تتطلع إليه الأمة هو وحده القادر على تجديد الدين لا تشويهه، ولا إلغائه لكن بشرط أن يتفادى صراع الاستنزاف في اليمين وفي اليسار. والجدير بالذكر أن الانفتاح الذي ندعو له لابد أن يكون بينا أولا ثم نتجه صوب الآخرين فلا يعقل ونحن في عصر العولمة وهو عصر عنوانه الانفتاح في العقل وفي الحدود بينما الانغلاق والإغلاق هما السمة الأهم والأبرز في العلاقات البينية بين الدول العربية وبين الحكومات العربية وبين شعوبها ربما أن يكون من شأن ذلك نهوض الأمة وبروزها كحضارة عربية عريقة تعيدنا بعد طول غياب إلى الطليعة بين الأمم كالصين والهند اللتين برزتا على مسرح الإحداث وأصبحتا تقودان النمو العالمي خلال اقل من 20 سنة عبر خطط ترتكز على البعد الاقتصادي باعتباره الأكثر أهمية في عصر العولمة، حيث أن البلدين ينتهجان سياسة تجاه العولمة «تستهدف التأقلم معها بالتصدي لها، لا الرضوخ لها ويتضح ذلك جلياً من صراعهما مع الولايات المتحدة الأمريكية حول عضويتهما في منظمة التجارة العالمية لفهم رؤيتهما (الإستراتيجية) لعصر العولمة»[2].

مخاطر الانفتاح خارج الإطار العربي:

في ظل العولمة وما رافقها من انفتاح ثقافي وفكري واسع مع وجود قدر كبير من عدم الفهم الحقيقي لأبعاد ثورة الاتصالات من قبل العديد من البلدان العربية من شانه أن يعود بنتائج سلبية على تلك البلدان وشعوبها، حيث تقوم بعض القوى الأجنبية باستغلال تمويلها لبعض وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى لصالح

(1) الطيب، احمد (الدكتور) المسلمون والغزو الثقافي الغربي (مصدر سبق ذكره) ص12.
(2) ناصر نقولا، العرب والعولمة وجهود للتأقلم منفصلة عن الواقع (مصدر سبق ذكره)، ص12.

سياستها في المنطقة العربية حيث التركيز عليها بغية كسب مناطق نفوذ جديدة في دوائر صنع القرار السياسي في الدول العربية، وإذا عرفنا «أن عدد الجمعيات التي تلقت دعماً أجنبيا للفترة 2005-2006م كان (340) جمعية أهلية، وبعضها تلقى هذا الدعم تحت بصر أجهزة الإعلام والرأي العام حتى إن السفير الأمريكي السابق في القاهرة (ديفيد وولش) والمساعد الحالي (لكوندليزا رايس) وزيرة الخارجية قد قام بتوزيع مليون دولار منذ حوالي ثلاث سنوات على ست جمعيات وهذه المعونات يرتبط بإجراء استطلاعات وبحوث ميدانية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر»[1]، ومشروعات التنمية ذات الطابع الاستراتيجي وتصل كثير من نتائج هذه البحوث والدراسات إلى الدول المانحة بغير رقابة حقيقية على محتوياتها، يجرى ذلك بواسطة تلك الجمعيات التي تتلقى تمويلاً أجنبيا في أمريكا بصفة خاصة، وتتناول قضايا الإصلاح الديمقراطي والانتخابات، والأخطر من ذلك جرى الاهتمام «بمسائل الأقليات بشكل تحريضي وحاولت بعض هذه الجمعيات الحديث عن الأقباط بوصفهم أقلية مظلومة وهو أمر يخالف الواقع الوطني وهذا ما تبغيه منظمة (تنصير سويسرية) تنفث سمومها في الجسد الإسلامي وتعيش عن التناقضات والخلافات وخلق الفتن وتركز على النشاط التعليمي وحملات مكافحة الفقر والأمية، والتدخل لإغاثة المنكوبين وغيرها في مبادئ المنظمة المعلنة وهي (منظمة كارتياس) التي تعد في مقدمة الشبكات التغيرية في العالم فهي بمثابة مضيفة لأكبر من (164) منظمة لإغاثة الكاثوليكية، والتي تعمل على تحقيق حياة أفضل لاسيما بالنسبة للفقراء والمحرومين في أكثر من (200) دولة عربية وإقليم وغيرها»[2]. بما فيه الدور الخبيث الذي تلعبه بعض المنظمات السياسية ذات الغطاء الإنساني في العديد من الدول العربية الأخرى كالعراق، فلسطين، سوريا ولبنان وغيرها من الدول العربية والإسلامية.بالإضافة إلى الشروط القاسية التي تضعها

(1) مجلة الفرقان، العدد 460، (الكويت 5 رمضان 1428هـ 2007/9/1م) ص2831.
(2) مصدر سبق ذكره، ص 2831.

البنوك الدولية والدول المانحة التي تقدم المساعدات المادية والعينية لتلك الدول إلى حد يصل إلى التدخل السافر في الشؤون الداخلية.

لذلك لابد أن يكون الانفتاح نحو العالم الخارجي والعالم الغربي بشكل خاص يرافقه نوع من الحذر وقدر عالٍ من السيطرة، وان يكون الانفتاح بشكل متوازن بعيد عن الاندفاع الشديد الذي تنقصه العقلانية وأن يكون التعامل مع الجهات والمنظمات المشار إليها مسيطر عليه بنوع من المراقبة لضمان عدم الاختراق ودس ما هو ضد السياسة الوطنية لدولنا العربية وأمنها الداخلي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما إن على الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المحلية الأخرى ذات العلاقة الأخذ على عاتقها بتثقيف مجتمعاتها وتوجيههم التوجيه الصحيح في كيفية الاستخدام الصحيح لوسائل الاتصال المذكورة والاستفادة القصوى مما يمكن الاستفادة منه وعدم الاهتمام لما يتعارض مع ثقافتنا العربية والإسلامية، والتأكيد على أن التفاعل الحضاري والتعامل الثقافي والانتقائي يجب أن يكون بحذر حفاظا على عقيدة الأمة وهويتها وأخلاقها وأصالتها من عبث العولمة الفكرية والثقافية.. ولا يتم ذلك إلا بإحياء مشروع نهضوي ثقافي شامل يعيد للأمة ثقتها بثقافتها واعتزازها بتاريخها وفخرها بهويتها، على أساس الالتفاف حول الإسلام النقي الخالص من شوائب الموروث المتخلف، بفهم صحيح يضع الثوابت والمتغيرات في مواضعها الصحيحة ويوجه الاجتهاد الشرعي العصري توجيها سليما جامعا بين الأصالة والأسس السلفية، والاستفادة من المعاصرة النافعة وسطا بين الغلو والإجحاف.. وذلك أن الموقف الرافض العاجز عن التعامل مع حقبة العولمة، يحمل من المخاطر على الأمة المسلمة وطمس هويتها وتوهين قيمها وعزلها عن الواقع العالمي الشيء الكثير. وفي تصورنا هناك العديد من وسائل السيطرة والمراقبة والمنع على الصعيد الرسمي (الإجراءات التي تقوم بها الدولة) وعلى الصعيد الفردي (العائلة) لما هو غير مرغوب فيه من وسائل الترويج والدعاية والبرامج غير الأخلاقية التي يثير حفيظة العائلة والمجتمع العربي

والإسلامي من خلال وسائل الاتصال وشبكات الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل الاتصال السمعية والمرئية.

2. تنمية الشعور بالانتماء القومي للأمة العربية:

إن مقولات الواقع المجتمعي والإنساني عامة لا تخضع لمنطق الضرورة الحتمية، حيث كلما توفرت نفس الأسباب تعطي نفس النتائج وتأسيساً على هذا المعطي، لا يمكن الجزم بقدرية التفتت والتجزئة على الأمة العربية في عالم متحول، إن شعار الوحدة العربية على المستوى الجهوي خاصة لن تمليها خيارات الإرادة السياسية الذاتية أو أجندة الفاعلين بمركز القرار العربي، ولن تغذيها أوهام مرحلة ما بعد بناء الدولة القطرية، فبعد استقلال البلدان العربية وتبنيها الأفكار القومية وزاد وقودها جماهيريًا بعض القادة والتي كان غرضها تعزيز الشعور بالانتماء القومي والوطني والدعوة إلى التوحد والتكامل وذلك لتامين متطلبات العصر من مواقف اقتصادية وسياسية والإعلامية موحدة للوقوف بوجه تحديات العصر وتجليات التغير العالمي قد باءت بالفشل مع اكتساح العولمة لحدود الدولة الوطنية وهدم سلطة الجمارك القطرية جهوياً ومحلياً. وان ما نراه اليوم من تفتت وتمزق على امتداد الخريطة العربية من الخليج إلى المحيط ليس قدراً أعمي على هذه الرقعة الجغرافية المهمة في الكون وما نلمسه من تحولات عميقة على مستوى الدولة القطرية العربية يدل على أن هناك رجات كبيرة تعمل في عمق الكيان العربي، «إن آخر الليل ينبئ بقرب الفجر ومن دون الحاجة إلى الدورة الخلدونية (ابن خلدون) للسلطة من الولادة إلى الفناء) أو لأبجديات السلك البيولوجي للحضارة كما ينظر له المفكر والمؤرخ والفيلسوف الفرنسي (ميرلوبونتي) في البحث عن دور المحسوس والجسد في التّجربة الإنسانيّة بوجه عامّ وفي المعرفة بوجه خاصّ ويمكن التأكد أن شيئاً ما قادم من بنية التجزئة والتفتت واهتراء الأنظمة العربية وهشاشة الدولة القطرية وان المال والإعلام في الجزيرة والقنوات الصاعدة إلى الشركات العربية

العابرة لحواجز الأقطار العربية احدث تحولات جذرية في المشهد العربي»[1]، قريباً قد تبدو معالمه واضحة للعيان. «ومن قلب الإمبراطورية العثمانية التي لقبت بالرجل المريض، ظهرت الدولة (الأتاتوركية) بما هي عليه اليوم كنموذج وطني لدولة تحاول بناء مقومات وجودها على أساس النقيض، ومن قلب أوجاع التخلف لشتات بروسيا ظهر بمسارك لينقل مفاهيم الفيلسوف والمفكر الألماني فيخته المعروف عبقرياً ورائداً لفكرة القومية الألمانية المتوفى عام 1814م، حول الدولة القومية ليصنع قوة ألمانيا ووحدتها، ولان ميناء البندقية ضاق بسلع البورجوازية الصاعدة، وإشعاع فكر فلورنس بايطاليا، وتقاليد الكنيسة، فقد ساهما في نهضة دولة ايطاليا.

إنها الدروس الأساسية التي يعلمنا إياها، هذا الحكيم المسمى الأستاذ تاريخ[2]»، صحيح إنها دروس غير قابلة للاستنساخ، لان التاريخ حين يعيد ذاته، يكررها أما بشكل مأساوي وأما في سياق كوميدي، ومن ثم لا يمكن الجزم بالقول إن الأمة العربية قد فاتها القطار، وأصبحت فاقدة للقدرة على الفعل، إن الوضع الحالي سيستنفذ ذاته، فالتآكل الذاتي للدولة الوطنية، وهشاشة المؤسسات، وفقدان السيطرة على الموارد والخيرات الطبيعية للأمة والهجرة المعاكسة للتكنولوجيا وللعقول المستنيرة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية ومعضلة الديون وانتشار أسباب اليأس والفشل اللذين يغذيان ميول التطرف... «والارتداد إلى هوية نكوصية احتماءً من هجمة أشياء ورموز الأجنبي، ينبأ بتحولات جذرية في البنية العميقة للمجتمع العربي، حيث التقليد والحداثة يتصارعان داخل نفس الرقعة... وهذا التحولات ستفرض انفتاحا اكبر وديمقراطية أوسع، كما إن هدم الحواجز أمام الرأسمال المعولم سيفرض قيما جديدة، وسيهدم حواجز كثيرة، كل ذلك سيسمح

(1) الربيعي، إسماعيل نوري، التاريخ والهوية، (مصدر سبق ذكره)، ص 108.

(2) لربيعي، إسماعيل نوري، التاريخ والهوية، مصدر سبق ذكره، ص 108.

باستعادة حتمية للإدارة السياسية في بناء دولة قطرية تبحث عن ائتلافات جهوية في شانها أن تؤسس لاتحادات قوية بشكل عقلاني وبراغماتي خال من أوهام وحدة الدين والجنس والعرف واللغة... لأن العولمة أضحت تتكلم لغة بديلة خارج الأوهام، فأرقام المال لا تمزح!» [1].

3. تعزيز دور الرأي العام ودور المثقف العربي:

هناك عتاب نحو دور المثقف والمفكر وانحسار أدواره، وتحميله أحياناً مسؤولية التخلف الذي يعرفه الوضع العربي اليوم، وهذا فيه الكثير من التجني شخصيا، أؤمن أنه لم يعد للمثقف عامة ما يقدمه لعموم الناس،لأنهم أصبحوا يمتلكون وعيهم الخاص وبلاغتهم الخاصة،و كما قال ميشيل فوكو: «من الوقت الذي كانت تظهر فيه الأشياء على حقيقتها كان المثقف يقول الحق لأولئك الذين يرونه بعد وباسم أولئك الذين لا يستطيعون القول كوعي وبلاغة»[2]، المفكر العربي هو جزء من بنية الأزمة العربية وليس نتيجة لها, حتى نعتبره مدخلاً لحل أزمة التشتت والتجزئة, لذلك إذا كان له من دور الآن فهو التسلح بوعي الأزمة لا بالفكر المأزوم, كما يدافع (فرنسيس يونغ), فانه سيصبح من المفيد تعليم من «مقاومة الأقوال, أي أن نعلم كل واحد من تأسيس بلاغته الخاصة, فالسلطة تسعى إلى التعميم ودور المفكر هنا هو تأسيس الوعي الخاص الذي يغذي الهوية العربية بعناصر تميزها وتعزيزها, وتسلحه بوعي الأزمة يسمح بنشر حرية النقد والتسامح والتأسيس للاختلاف السعيد بدل الاختلاف الشقي»[3]... أما المخرج الحقيقي اليوم فهو بيد البرجوازية العربية الجديدة وقدرتها على فتح الأسواق القطرية, وتأسيس قيم الحرية, والمبادرة, والإبداع، ذلك مدخل أساسي للتوحد والخروج من النفق.

---

(1) صحيفة الخليج، استطلاع، العدد 10363، (مصدر سبق ذكره)، ص12.

(2) صحيفة الخليج، استطلاع، مصدر سبق ذكره، ص12.

(3) مصدر سبق ذكره، ص12.

في بلادنا لا يلعب الرأي العام الدور نفسه (إذا لم نقل أي دور) الذي يلعبه في الغرب. لماذا؟ لسبب بسيط قوامه عدم وجود الفرد المستقل والمسؤول، أي غير التابع؛ بالإضافة إلى تقلص الحرية وعدم ممارسة الرقابة الذاتية معظم الأحيان بسبب القمع الظاهر والمبطن. حيث يعتمد الرأي العام على حرية التعبير والاتصال بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمعات الأخرى ولاسيما بين الشريحة المثقفة والواعية؛ وإذا كان الاتصال صعباً أو مختزلاً فانه يصبح أقل قابلية لأن يتشكل أو يتغير. إذن بتوحد الرأي العام ويكون قوياً في مجتمع حر، منفتح ومتقدم يعطي دوراً كبيراً للمثقف في تسيير الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية أكثر مما هو عليه في مجتمع منغلق وبدائي... إن الجهود لمعرفة الرأي العام كانت دائماً ميزة المجتمعات الديمقراطية؛ إن قوة وفاعلية الرأي العام الغربي هي التي تسمح بمحاسبة أي مسؤول مثلاً على طريقة استخدامه للمرافق العامة لمآربه الشخصية وهذا مالا يحدث في المجتمعات العربية والإسلامية وحتى في مجتمعات ما يطلق علية بدول العالم الثالث مع الأسف.

يقول علي القسي نقلا عن «راش»: إن الديكتاتوريات من دون استثناء، أقامت سلطتها على لا مسؤولية الجماهير الاجتماعية. إن العجز الفردي يولد الجماهير العاجزة. قديماً، كما يقول ومنذ بداية القرن، كتب الكواكبي «إن الاستبداد يتصرف في أكثر الأحيان الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيضعفها ويفسدها أو يمحوها فيجعل الإنسان يكفر بنعم مولاه، لأنه لم يملكْها حق الملك ليحمده عليها حق الحمد، ويجعله حاقداً على قومه لأنهم عون لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً لحب وطنه، لأنه غير آمن على الاستقرار فيه ويود لو انتقل منه... أسير الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه، لأنه لا يملك مالاً غير معرض للسلب ولا شرفاً غير معرض للإهانة»[1].

(1) القسي، علي: مداخلة حول العولمة والهوية، نحو تهميش العالم العربي، ندوة العولمة، حظ أم شقاء للمجتمعات العربية؟ تنظيم المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، عمان، 7 و8 كانون الأول 2005، شبكة المعلومات.

عندما نتساءل عن سبب أزمتنا الراهنة في عالمنا العربي، علينا التساؤل حول الإنسـان، فالإنسان وليست الطبيعة أو كـل مـا هـو مـادي، هـو المصـدر أو المنبـع الأسـاسي؛ إن انهيـار الحضارات لا يحدث لنقص في الموارد وإلا لأصبح الأمر غير مفهوم بحسـب قـول شـوماشر، إذ غالباً ما تنشأ حضارات أخـرى مكـان البائـدة. والتطـور هـو ثمـرة الفكـر الإنسـاني[1]، إذ نجـد أنفسنا فجأة أمام انفجار من الجرأة والمبـادرة والاخـتراع والنشـاط البنـاء، وذلـك في ميـادين عدة. ليس باستطاعة أحد تحديد سبب هـذا الانفجـار، لكـن في إمكاننـا أن نـرى كيـف تـتم المحافظة والتأكيد على هذا الوضع، يتم ذلـك بسـبب المـدارس أو التربيـة بتعبـير آخـر، التـي تعطي حوافز للتفكير (وليس قمعه) وإمكاناً للحلم.

(1) مصدر سبق ذكره.

المبحث السابع

تحديات التكتلات الاقتصادية العالمية

على اقتصاديات الدول العربية

تميز الربع الأخير من القرن العشرين بظهور العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف قارات العالم، وبعد ربع قرن أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن حيث باتت تلك التجمعات تشمل 80% من سكان العالم وتسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية[1]. ويصل الناتج المحلي الإجمالي لثلاثة تجمعات كبرى (الاتحاد الأوروبي، نافتا، الآسيان) إلى 81% من الناتج العالمي[2]. مما يعني أن 19% فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد. ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة فالدول- بغض النظر عن قوتها الاقتصادية- تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد العالمي. وهناك تسابق محموم بين القوى الخمس الرئيسية في العالم (الولايات المتحدة - ألمانيا - روسيا - اليابان - الصين) للتواجد في التجمعات الاقتصادية الفاعلية حيث يحتاج كل منها إلى الاعتماد على الساحة الخاصة به لرفع مستوى قدرته على التنافس.

وتتنوع التجمعات الاقتصادية ما يبن التجمعات شبه الإقليمية Semi Regional، والإقليمية Regional، وعبر الإقليمية Cross-Regional، ويقصد بالتجمعات شبه الإقليمية تلك التي تضم عدد محدوداً من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي بالإضافة إلى روابط اللغة والتاريخ المشترك. ويندرج تحت

---

(1) أحمد أبو الحسن زرد، التجمعات الاقتصادية... حاضرها ومستقبلها، مجلة النيل، العدد 74، 2000، ص31- 36.

(2) د. أنور عبد الملك، إشارات وتنبيهات، الأهرام، 2001/3/6، ص10.

هذا النوع الكثير من التجمعات مثل اتحاد البنولكس الـذي أنشـئ عـام 1958 بهـدف دعـم التعاون الاقتصادي بين بلجيكا ولكسمبورج وهولندا، ومجلس التعاون الخليجي الـذي أنشـئ في 25 مايو 1981 بين الإمارات العربية والكويت وسلطنة عمان والسعودية والبحـرين، قطـر ويهدف إلى تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

أما التجمعات الإقليمية فهي التي تضم عدداً من الدول الواقعة في إقليم معين وتكون العضوية مفتوحة لكافة الدول التي تنتسب إلى هذا الإقليم، وينتشر هذا النوع في الكثير من قارات العالم مثل الآسيان. والاتحاد الأوروبي، والنافتا، ويقصد بالتجمعات عـبر الإقليميـة تلـك التنظيمات الاقتصادية التي تضم عدداً من الـدول المنتميـة إلى أكـثر مـن قـارة مثـل: منتـدى إيبك، ومجموعة الثماني الإسلامية، ومجموعة الــ 15، ومجموعـة العشريـن وتجمـع المحـيط الهندي.

والمتفحص للخارطة الاقتصادية العالمية يجد أن قارات العالم قد تحولت إلى «تجمعات اقتصادية إقليمية وشبه إقليمية» ليس هذا فحسب بل تفاعلت فيما بينها وكونت تجمعـات قارية لتحقيق المزيد من التعـاون الاقتصـادي والاسـتفادة مـن المزايـا والمنـافع التـي توفرهـا التكتلات الاقتصادية الناجحة على الصعيد العالمي. ويمكن للمراقب أن يرصد عدداً كبـيراً مـن التجمعات الاقتصادية على صعيد القارة الإفريقية وهي[1]:

1- التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (الاكواس):

The Economic of Community of West Africa States (ECOWAS)

وقد أنشئ هذا التجمع في 28 مـايو 1975 ويضـم بنـين بوركينافاسـو، الـرأس الأخضر، جامبيا، غانا، غينيا بيسـاو، كـوت ديفـوار، ليبريـا، مـالي، موريتانيـا، النيجـر،

(1) لمزيد من التفاصيل راجع:
Internet The World Fact Book 1999, Appendix: International Organizations and Groups, PP. 1- 74.

نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو ويهدف إلى تعزيـز التعـاون الإقليمـي، وقـد حـددت قمـة المجموعة المنعقدة في لومي (12 ديسمبر 1999)، موعداً نهائياً لقيـام الاتحـاد النقـدي بينهـا بحلول عام 2004.

2- جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك):

Southern Africa Development Community (SADC)

وتأسست جماعـة تنميـة الجنـوب الأفريقـي (سـادك) في 17 أغسـطس 1992 وتضـم: أنجـولا، بتسـوانا، الكونغـو الديمقراطيـة، ليسـوتو، مـالاوي، موريشـيوس، موزمبيـق، ناميبيـا، سيشل، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، ويهدف التجمع إلى دعم التنميـة الاقتصادية والتكامل بين الدول الأعضاء.

3- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى:

Central Africa Customs And Economic Union

أنشـئ الاتحـاد الجمـركي والاقتصـادي لـدول أفريقيـا الوسـطى في 18 ديسـمبر 1964 ويضم: الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسـطى، تشـاد، الكونغـو، غينيـا الاسـتوائية، الجـابون، ويهدف إلى تشجيع إقامة السوق المشتركة لأفريقيا الوسطى.

4- الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى:

The Economic Community of Central African States

تأسست في 18 أكتوبر 1983 وتضم: أنجولا، بوروندي، الكـاميرون، جمهوريـة أفريقيـا الوسطى، تشاد، الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاسـتوائية، الجـابون، روانـدا، ساوتومي وبرنسيب. وتهدف إلى دفع التعاون الاقتصادي الإقليمي وإقامـة السـوق المشـتركة لأفريقيا الوسطى.

5- الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيجاد):

The Common for Eastern And Soubhern Africa (Comesa)

أنشئت «الكوميسا» في 5 نوفمبر 1993 بهدف إقامة منظمة تجارة حرة عـام 2000 وبالفعل تكونت تلك المنطقة في أكتوبر من العام المـذكور، وقـد تحـدد عـام

2004 كموعد لإقامة اتحاد جمركي وذلك تمهيداً لإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة. وتضم الكوميسا 21 دولة هي: أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الكوميسا 21 دولة هي: أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

6- تجمع الساحل والصحراء (ص. ص):

تأسس هذا التجمع الإقليمي في فبراير 1998: ويضم في عضويته 16 دولة هي: ليبيا، تشاد، جيبوتي، بوركينافاسو، أفريقيا الوسطى، السنغال، مالي، النيجر، موريتانيا، السودان، مصر، تونس، المغرب، نيجيريا، الصومال، ويهدف التجمع إلى تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي والثقافي، وتقوية جسور التكامل والتعاون بين العالمين الأفريقي والعربي.

وعلى صعيد القارة الأسيوية توجد العديد من التجمعات الاقتصادية وهي[1]:

1- رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الأسيان):

Association of South- East Asian Nations (Asean)

يعد الآسيان من أقدم التجمعات الأسيوية حيث أنشئ في أغسطس 1967، ويهدف إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما بين دول جنوب شرق آسيا ويضم عشر دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار.

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: د. عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا في:

- د. محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1998)، ص145.
- د. أحمد عبد الونيس شتا، التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات الأسيوية، أوراق أسيوية، العدد 7، أبريل 1996.

2- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك):

South Asian Association for Regional Co- Operation (Saarc)

تأسس «السارك» في 8 ديسمبر 1985 بهدف التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء وهي: بنجلاديش، بوتان، الهند، باكستان، مالديف، نيبال، سريلانكا.

3- منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو):

Economic Co-Operation Organization (Eco)

أنشئت الأيكو في 7 يناير 1985 بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات:

التجارة، النقل، الاتصالات، السياحة، الثقافة والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء وهي: إيران، تركيا، باكستان، أذربيجان، تركمنستان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجكستان، أفغانستان، قيرفيزستان.

4- منظمة تعاون دول بحر قزوين:

Caspian Sea Co- Operation Organization

تأسست في 1992/10/3 من الدول المطلة على بحر قزوين بهدف تطوير التعاون بين دول البحر لتنظيم استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد والثروات الكائنة في البحر وتنظيم شئون الملاحة فيه، وتضم المنظمة في عضويتها: روسيا، إيران، أذربيجان، تركستان، كازاخستان.

5- رابطة الدول المستقلة (الكومنولث):

Commonwealth of Independent States (CIS)

تأسست الرابطة في 8 ديسمبر 1991 بهدف تنسيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الاتحاد السوفيتي السابق وهي: روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، جورجيا، أرمينيا، مولدافيا، كازاخستان، فيرفيزستان، تركمنستان، طاجكستان، أذربيجان، أوزبكستان.

أما منطقة أمريكا اللاتينية فقد شهدت قيام العديد من التجمعات الاقتصادية من أهمها[1]:

1- مجموعة الإندين: Andean Pact

تأسست في 26 مايو 1969 بهدف دفع التنمية من خلال التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي وتضم في عضويتها: بوليفيا، كولمبيا، إكوادور، فنزويلا، وفي عام 1992 علقت عضويته بيرو.

2- تجمع الكاريبي والسوق المشتركة (كاريكوم):

Caribbean Community and Community and Common Market (CARICOM)

تأسس الكاريكوم في 4 يوليو 1973 ويضم: أنتجوا وباريودا، باهامس، باريادوس، بليز، دومنيكان، سانت فينيست آند جرينا ديز، سورينام، ترينداد، وتوباجو، وتهدف الكاريكوم إلى تعزيز التكامل والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

3- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:

Central American Common Market (CACM)

تأسست في 13 ديسمبر 1964 بين كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس ونيكاراجوا بهدف دعم إقامة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

---

(1) حول التجمعات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية راجع:

The World factbook, op. Cit, pp. 1- 74

عمرو الشربيني، التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية العدد 125، يوليو 1996، ص207- 212.

4- رابطة التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية:

Latin American Integration Association (LAIA)

تكونت في 12 أغسطس 1980 بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين: سورينام، ترنداد وتوباجو، أرجواي، فنزويلا، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوبا، أكوادور، المكسيك، بارجواي، بيرو، أرجواي وفنزويلا.

5- السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور):

Southern Cane Common Market (MERKOSUR)

تأسس الميركوسور في 26 مارس 1991 من أربع دول هي: الأرجنتين، البرازيل، بارجواي، أرجواي، بهدف تسريع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وشهدت القارة الأوروبية العديد من تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي. وشهدت القارة الأوروبية العديد من تجارب التكامل الإقليمي من أشهرها:

1- اتحاد البنولوكس

Benelux Economic Union (BENELUX)

تكون في 3 فبراير 1958 بين بلجيكا ولكسمبرج وهولندا بهدف تطوير التعاون والتكامل بين الدول الثلاث.

2- رابطة التجارة الحرة الأوروبية (1 فتا):

European Free trade association (EFTA)

تأسست في 4 يناير 1960 وتضم: أيسلندا، ليخشتين، النرويج، سويسرا وتهدف إلى توسيع نطاق التجارة الحرة بين دولها.

3- الاتحاد الأوروبي:

European Union (EU)

أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 25 مارس 1957، وحققت أهدافها على مراحل بدأت بالاتحاد الجمركي في عام 1968 ثم السوق المشتركة، وأعلنت عن ميلاد اليورو في الأول من يناير 1999، وسوف نعرض على نحو مفصل لتجربة الاتحاد الأوروبي بوصفها أنجح تجارب التكامل الإقليمي في القرن العشرين.

التجارب الناجحة... والدروس المستفادة:

على الرغم من قيام العديد من التجمعات الاقتصادية في قارات العالم المختلفة إلا أن هناك عدداً محدوداً من هذه التجمعات ينطبق عليه وصف التجمع الناجح أو الذي قطع شوطاً نحو تحقيق الأهداف التي وردت في الوثيقة المنشئة له. ويمكن القول بوجود واحد من التجمعات الناجحة في كل قارة. ويأتي على رأس هذه التجمعات: الاتحاد الأوروبي، الأسيان، نافتا، وللوقوف على خبرة هذه التجمعات نعرض لكل منها بشيء من التفصيل في محاولة لاستخلاص الدروس المستفادة ومدى إمكانية تطبيقها في تجارب التكامل الاقتصادي العربي.

أولاً: الاتحاد الأوروبي:

مرت تجربة الوحدة الاقتصادية الأوروبية بمراحل متدرجة كان نواتها «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب»، وكانت اقتراحاً فرنسياً[1]. حيث قدم روبير شومان وزير خارجية فرنسا في 9 مايو 1950 اقتراحاً بأن تضع فرنسا وألمانيا إنتاجهما من الفحم والصلب تحت تصرف «سلطة عليا» مشتركة في منظمة دولية يسمح للدول الأوروبية الأخرى بالانضمام إليها. وتمت اتصالات بين الدول المعنية أسفرت عن عدم موافقة بريطانيا على الانضمام إيثاراً منها لعلاقاتها مع دول الكومنولث على أي التزامات إزاء القارة الأوروبية في حين أعلنت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج موافقتها. وكان التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس في 8 أبريل 1951 وأصبحت نافذة المفعول في 25 يوليو 1952[2]. وحققت الجماعة العديد من الإيجابيات تمثلت في إلغاء الحواجز الجمركية. بالنسبة

---

(1) انطلقت شرارة الوحدة الاقتصادية من فرنسا، وكان مهندس ماستريخت فرنسياً كذلك، وهو «جاك ديلور» الذي تولى رئاسة مجلس الوحدة الأوروبية لعدة سنوات.
راجع في ذلك:
أحمد أبو الحسن زرد، الفرنسيون ماذا يقولون ل «ماستريخت»، عكاظ، 1992/9/20.

(2) د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988) ص486- 498.

لمنتجات الجماعة من الدول الأعضاء، وإلغاء نظام الحصص والقيود الأخرى، وكذلك إلغاء ازدواج هذه المنتجات. وقد دفع هذا النجاح دول أوروبا الست إلى إنشاء جماعات أخرى مماثلة للزراعة والنقل والصحة.

ومن ثم تقدم «هنري سباك» وزير خارجية بلجيكا في أول يونيو 1955 باقتراح لإقامة «سوق أوروبية مشتركة» ووجد هذا المشروع موافقة من الدول الست التي وقعت على معاهدة روما، وكان ذلك في مارس 1957 وقد حددت المعاهدة أهداف السوق المشتركة في الآتي[1]:

1- إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات التي وضعتها هذه الدول في مواجهة العالم.

2- السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والبضائع.

3- تنسيق الإنتاج، وإلغاء القيود المفروضة على إنشاء الشركات في أقاليم الدول الأعضاء.

4- وضع سياسات موحدة في مجال الزراعة.

5- وضع سياسة تجارية موحدة.

6- تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

7- إنشاء بنك أوروبي للاستثمار.

8- انتساب دول وأقاليم ما وراء البحار للسوق بقصد زيادة التبادل والمعاونة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أنجزت «السوق الأوروبية» في يناير 1967 أحد أهم أهدافها وهو إلغاء الحواجز الجمركية قبل موعدها المقرر بثلاث سنوات. مما دفع دولاً أخرى للانضمام

---

(1) د. مفيد شهاب، المرجع السابق، ص499- 500.

حيث الجمركية قبل موعدها المقرر بـثلاث سـنوات. مـما دفـع دولاً أخـرى للانضـمام حيـث انضمت بريطانيا[1] وأيرلندا والـدنمرك ليصـل عـدد الأعضـاء إلى تسـع دول مـع مطلـع ينـاير 1973[2]، كما انضمت اليونان في عام 1981 وكل من أسبانيا والبرتغال عـام 1986 ليبلـغ عـدد الأعضاء اثنتا عشرة دولة.

وفي فبرايـر 1986 جـرى التوقيـع عـلى وثيقـة تعاقديـة هامـة هـي «الصـك الموحـد» The Single Act حيث عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلاً جوهرياً بإقرارها الانتقال بالمجموعة الأوروبية من مرحلة «السوق المشتركة» إلى «السوق الموحـدة» وأصـبحت الـدول الاثنتا عشرة الأعضاء في معاهدة روما كتلة اقتصادية واحدة بلا أية قيود جمركية بين بعضها، وأصبحت هناك حرية شبه كاملة لانتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات بـين الدول الأعضاء[3].

وأدخلت معاهدة ماستريخت (7 فبراير 1992) ستة مظاهر للوحدة وهي:

تقوية الوحدة الاقتصـادية، ووضـع أسـس الوحـدة النقديـة، وإيجـاد عملـة موحـدة، تنسيق السياسة الخارجية، إيجاد نواة للـدفاع المشـترك، وتحقيـق تعـاون أوسـع في المجـالات الداخلية المختلفة، وتحقيق نوع مـن المواطنـة الأوروبيـة، وتنسـيق السياسـة الاجتماعيـة في مجال حقوق العمال.

---

(1) استحوذت قضية انضمام بريطانيا على حيز ضخم من اهتمامات الدول الأعضاء حيث آثرت بريطانيا الابتعاد عن الانضمام إلى السوق المشتركة متذرعة في ذلك بأن هذه العضوية تتعارض مـع التزاماتهـا الخاصة إزاء مجموعة الكومنولث، ثم رأت في عام 1961 العدول عـن هـذه السياسـة التـي قوبلـت بمعارضة من الرئيس الفرنسي شارل ديجول، وفي عام 1965 تجـددت الرغبـة البريطانيـة في الانضـمام ووجدت قبولاً خاصاً بعد تنحي ديجول عن الحكم في عام 1969.
لمزيد من التفاصيل راجع:
د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (بيروت: مؤسسـة الأبحـاث العربيـة، 1985، الطبعة الثانية) ص 724- 725.

(2) د. مفيد شهاب، مرجع سابق، ص 505.

(3) د. إحسان هندي، التكتلات الاقتصادية العالميـة: الاتحـاد الأوروبي نموذجـاً، مجلـة معلومـات دوليـة، العدد 64، ربيع 2000، ص45.

وحددت المادة الثالثة من معاهدة ماستريخت الأسس الاقتصادية الجديدة التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

1- إسقاط الرسوم الجمركية والتقليص الكمي في النفقات على خروج ودخول البضائع.

2- سياسة تجارية مشتركة.

3- سوق داخلية تتمتع بحق إلغاء جميع العقبات بين الدول في سبيل التمتع بحرية انتقال بحرية انتقال البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات.

4- الإجراءات المتعلقة بدخول وتنقل الأشخاص ضمن السوق الداخلية.

5- سياسة مشتركة في النطاق الزراعي وصيد الأسماك.

6- سياسة مشتركة في مجال النقل.

7- اتباع نظام يثبت أن المنافسة في السوق الداخلية سليمة وغير محرمة.

8- تقريب النظم والقوانين الوطنية نحو المدى الضروري لتحقيق وظيفة السوق الواحدة.

ونظراً للخطوات الجادة نحو الوحدة الأوروبية سارعت ثلاث دول للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أول يناير 1995 وهي: فنلندا، السويد، النمسا ليصبح عدد الدول الأعضاء خمس عشرة دولة.

وبحلول يناير 1999 انطلقت العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» وانضم إليها إحدى عشرة دولة هي[1]: فرنسا، ألمانيا، أسبانيا، النمسا، بلجيكا، أيرلندا، إيطاليا، لكسمبورج، البرتغال، هولندا، فنلندا، وتخلف عن الانضمام أربع دول هي:

(1) حامد حوران، اليورو خطوة أوروبية نحو الوحدة السياسية، معلومات دولية، العدد 59، شتاء 1999، ص 153.

السويد، اليونان، بريطانيا، الدنمرك[1]. وستوضع هذه العملة في التداول الإجباري ابتداء من 2002/1/1، ولا يعني حلول هذا الموعد أن دول الاتحاد الـ 15 ستكون جميعاً منخرطة في الوحدة النقدية الأوروبية، لأن ملاحق «ماستريخت» تركت الخيار لفئتين من الدول بعدم الاندماج في الوحدة النقدية[2]:

الأولى: فئة الدول غير الراغبة في التخلي عن عملتها الوطنية مثل المملكة المتحدة.

الثانية: فئة الدول التي لم تحقق الشروط التي أوجبتها المعاهدة للانضمام إلى اليورو وهي:

1- ألا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة 3% من إجمالي الناتج المحلي.

2- ألا تتعدى معدلات التضخم 1.5% في جميع الدول الأعضاء بالمقارنة بأضعف دول المجموعة.

3- أن يكون معدل الدين العام أقل من 60% من إجمالي الناتج المحلي بها.

4- يجب ألا تتغير قيمة العملة الوطنية للدولة بأكثر من 2.5% زيادة أو نقتصر السنتين السابقتين.

5- ألا يزيد معدل الفائدة الطويلة الأجل بأكثر من 20% مما هو في ثلاثة أعضاء تكون نسبة التضخم فيها أقل من غيرها خلال السنة السابقة.

ومن ثم، فإن «الاتحاد الأوروبي» هو التجمع الاقتصادي الوحيد على مستوى العالم الذي تجاوز نطاق السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي بل الإعلان عن قيام «اتحاد نقدي» وإصدار عملة موحدة. ويضم الاتحاد سوقاً استهلاكية واسعة قوامها

---

(1) اقترح الدنمركيون في 28 سبتمبر 2000 على الانضمام إلى منطقة «اليورو»، وجاءت نتيجة الاستفتاء برفض الانضمام.

(2) د. إحسان هندي، مرجع سابق، ص 47- 48.

374 مليون نسمة، ويقدر الناتج الإجمالي لدولها الـ 15 بنحو 8330 مليار دولار، وهـو يفـوق الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أقوى وأكبر دول عرفها التاريخ المعاصر[1].

ولهذا تسعى ثلاث عشرة دولة أوروبية لاكتساب عضوية الاتحاد وهي: تركيـا، قـبرص، مالطا، المجر، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، أستونيا، بلغاريا، جمهورية التشـيك، سـلوفينيا، وقد حددت قمة نيس الأوروبيـة (8-2000/12/11) عـام 2004 كتـاريخ محتمـل لقبـول أول دولة من دول أوروبا الشرقية بعد استيفاء شروط العضـوية وهنـي: وجـود نظـام ديمقراطـي وقـانوني، واحـترام حقـوق الإنسـان، وحمايـة حقـوق الأقليـات الوطنيـة، ومسـتوى معـين للتشريعات الاجتماعية، وحماية البيئة. ونظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية[2].

وحتى سويسرا التي ينطبق عليها وصف «الحياد الدائم» بدأت تفكر في الانضـمام إلى الاتحاد الأوروبي مع ما يعنيه ذلك من فقدها لتلك الصفة التـي تتمتـع بهـا منـذ عـام 1815، حيث أن من بين شروط القبول في الاتحاد الأوروبي الموافقة على معاهدة مـا سـتريخت التـي تدعوا إلى سياسة دفاعية مشتركة الأمر الذي يتعارض مع حالة الحياد الدائم.

ومهما يكن من أمر فقد طرحـت الحكومـة السـويسرية مسـألة انضـمامها للاسـتفتاء الشعبي في مارس 2001 الذي جاءت نتيجته برفض الشعب السويسري الانضـمام إلى الاتحـاد الأوروبي بأغلبية 75%، ولا يعني ذلك حسم المسألة لصـالح المعارضـين للانضـمام إلى الوحـدة الأوروبية، بل أن المستقبل سيشهد محاولات أخرى خاصة مـع تزايـد الإدراك بأهميـة ومزايـا ومنافع الانضمام إلى أنجح تجارب التكامل الإقليمي ليس في أوروبـا فقـط بـل عـلى مسـتوى العالم كله.

---

(1) يقدر عدد سكان الولايات المتحدة بنحو 274 مليـون نسـمة، ويبلـغ ناتجهـا المحـلي الإجـمالي 7900 مليار دولار.

(2) د. صلاح سالم زرنوقة، توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات، السياسـة الدوليـة، العـدد 142، أكتوبر 2000، ص82.

الدروس المستفادة... من تجربة الاتحاد الأوروبي:

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما الذي تقدمه تجربة الاتحاد الأوروبي من دروس لنا كعرب في سعينا لإقامة سوق عربية مشتركة؟

وفي واقع الأمر يمكن تلخيص أهم هذه الدروس في الجوانب التالية:

1- اتسم الاتحاد الأوروبي بالتدرج في تطوره حيث كانت النواة الأساسية التي انبثق منها هي «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب».

ومن ثم فإن التنسيق والتعاون في إنتاج وتسويق سلعة أو أكثر تتمتع فيها مجموعة من الدول بمزايا نسبية يشكل بداية مشجعة في أول سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

2- إن العداوات السابقة ومرارات الماضي، لا تقف حجرة عثرة في سبيل قيام علاقات تعاون إذا ما وجدت الدول والشعوب المتجاورة أن من مصلحتها إقامة تكتل اقتصادي يدفع بعملية التنمية والتطور فيها إلى الأمام. فمن المعلوم أن فرنسا وألمانيا العدوان اللدودان على امتداد التاريخ الأوروبي المعاصر شكلتا الدعامة الأساسية التي ارتكز عليها صرح الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

3- ليس شرطاً أن يضم التكتل الاقتصادي الإقليمي كافة الدول التي تنتمي إلى منطقة جغرافية أو تلك التي تجمعها روابط الثقافة المشتركة والتاريخ الواحد، بل يمكن البدء بعدد محدود من الدول المتشابهة اقتصادياً، تماماً مثل «كانت السوق الأوروبية المشتركة التي تشكلت من ست دول ثم أصبحت تسعاً وصارت اثنتا عشرة دولة ووصلت إلى خمس عشرة دولة وينتظر أن تصل إلى أكثر من هذا العدد في الأعوام القادمة».

4- إن وجود «هيئات عليا مشتركة» تمنح صلاحيات محدودة في مجال التشريع (البرلمان الأوروبي) وفي مجال التنفيذ (المفوضية الأوروبية) وفي مجال الفصل في المنازعات (محكمة العدل الأوروبية) إلى جانب المؤسسات النقدية والمصرفية

والمالية لا يتعارض البتة مع السيادة الوطنية لكل دولة، بل يعد ضرورياً لدفع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وعلى ذلك فإن السوق العربية المشتركة المقترحة ينبغي أن يكون لها إطار مؤسسي يكفل لها أداء وظائفها ومهامها وتمنح هذه المؤسسات صلاحيات محدودة لتحقيق هذه المهام بما لا يتعارض مع السيادة الوطنية لكل دولة.

5- إن تكوين السوق المشتركة من دول غنية وأخرى فقيرة لا يبعث على الخوف ولا يعني استفادة طرف على حساب الآخر، بل إن سفينة السوق المشتركة الكل فيها مستفيد، وتجربة الاتحاد الأوروبي خير دليل على صحة ذلك فنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في لكسمبورج (45000 دولار سنوياً) يعادل أربعة أضعاف نظيره في البرتغال واليونان ولم يقل أحد في أي من الدول الأكثر ثراء أن الوحدة الأوروبية سوف تكون لصالح طرف على حساب الطرف الآخر.

ثانياً: نافتا:

انطلقت فكرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول القارة الأمريكية من اعتبارات عدة أهمها رغبة الولايات المتحدة في تنفيذ مبدأ مونرو في شقة الاقتصادي[1].

وذلك كرد فعل للمخاوف من اتجاه بعض التجمعات الاقتصادية الكبرى وبصفة خاصة الآسيان والاتحاد الأوروبي إلى القارة الأمريكية لإبرام اتفاقيات تجارية مع ما يشكله ذلك من منافسة كبيرة للصادرات الأمريكية، وبعد مناقشات وجدل كبيرين وافق الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 1993 عام الاتفاق[2].

---

(1) قاسم الشريف «النافتا» منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مجلة «معلومات دولية» العدد 64، ربيع 2000، ص 52.

(2) استند معارضو «نافتا» داخل الكونجرس الأمريكي إلى مبررات اقتصادية مفادها أن التجارة الحرة مع المكسيك قد تمتص الأعمال والاستثمارات من كندا والولايات المتحدة، بيد أن وجهة النظر تلك ، لم تجد مساندة قوية، ليس هذا فحسب بل إن المكسيك كانت المحطة الأولى للرئيس =

واشتملت اتفاقية نافتا -التي تم التوقيع عليها عام 1993- على النقاط التالية[1]:

- تقليل التعريفة الجمركية بين كل من الولايات المتحدة والمكسيك وكندا.
- إزالة أية عوائق على عمليات التصدير والاستيراد.
- تسهيل الخدمات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تحرير التجارة داخل نافتا بحلول عام 2005.

وطبقاً للاتفاقية تم تخفيض التعريفة الجمركية على البضائع الأمريكية والكندية من 10% إلى 3%، وهذا ما جعل العلاقات التجارية الأمريكية الكندية من أكثر العلاقات فاعلية في العالم ووصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى أرقام فلكية[2].

ورغم حداثة نافتا، إلا أنها حققت العديد من المزايا لأطرافها، فبالنسبة للاقتصاد الأمريكي تمثلت هذه المزايا في الحد من تدفق المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين من الجنوب هذا إلى جانب دعم المفاوض الأمريكي في محادثاته التجارية مع الاتحاد الأوروبي والآسيان. وتشير الأرقام إلى أن شركاء الولايات المتحدة في نافتا كانوا مسئولين عن نسبة قدرها 29% من مجمل التبادل التجاري للولايات المتحدة.

وبالنسبة للاقتصاد المكسيكي، فقد ارتفعت الصادرات في الفترة من 1993 على 197 من 53 ألف مليون دولار إلى 110 آلاف مليون دولار إلى الأسواق الأمريكية

= الأمريكي جورج بوش الابن 16 فبراير 2001 بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.. لمزيد من التفاصيل راجع:
آثار اتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة في مجلة «الأيكونومست» تحليل مترجم في: جريدة السياسة الكويتية، 1997/9/16.

(1) حنان البيلي، هل يتم تحرير التجارة بين الكتلتين العملاقتين على ضفتي الأطلنطي، السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995، ص202.

(2) د. سعد حداد، النافتا اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الكندية المكسيكية، جريدة عمان، 1999/10/21، ص11.

والكندية، وعندما تعرضت المكسيك لأزمة مالية عـام 1994 لم تغلـق أبوابهـا بوجـه البضـائع الأجنبية كما حدث عام 1982. وساعدها على ذلك المساعدات الأمريكية التي وصلت إلى نحو 47 مليار دولار ما بين قروض أمريكية وقروض من مؤسسات دولية بدعم أمريكي[1]. ومع ذلـك فقد كان للاتفاقية آثارها السلبية على المكسيك حيث أثرت على حقوق العمالة وزادت نسبة البطالة، وهاجرت العمالة الماهرة إلى الولايـات المتحـدة وكنـدا حيـث المسـتوى المرتفـع مـن الدخل، كما تأثرت المنتجات الزراعيـة (الـذرة - القمـح - الشـعير - الـبن - القطـن) حيـث أن أمثال هذه المنتجات تأتي من الأسواق الأمريكية والكندية بأسعار أقـل، مـما تسـبب في أضرار بالغة على نحو 25 مليون مزارع مكسيكي، كما أن كثيراً من دول أمريكا اللاتينية قـد أغلقـت أسواقها أمام المنتج المكسيكي خصوصاً دول «الميركوسور» اعتقاداً منها أن البضـائع الأمريكيـة المنافسة أو المشابهة لبضائعها سوف تغزو أسواقهم عبر البوابة المكسيكية.

وعموماً تشكل «نافتا» أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيـث يصـل النـاتج الإجـمالي للدول الثلاث نحو 8852 مليار دولار وهو يفوق مثيله في الاتحـاد الأوروبي، كـما تضـم سـوقاً كبيرة قوامها 400 مليون نسمة، ولهذا تسعى دول أخرى للانضمام إلى نافتـا مثـل شـيلي التـي وقعت اتفاقيات تجارية مع المكسيك وكندا وتجري محادثات جادة مع الجانب الأمريكي تمهيداً للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

ثالثاً: الأسيان:

يعد «الأسيان» من أنجح التجمعـات الاقتصـادية في القـارة الأسـيوية وأكثرهـا انتظاماً[2]. فقد اتفق الأعضاء على إقامة منطقـة للتجـارة الحـرة في عـام 1992، إلى

(1) قاسم الشريف، مرجع سابق، ص 53.

(2) د. ماجدة علي صالح، تجربة الأسيان في التعاون الإقليمي، أوراق أسيوية، مركز الدراسـات الأسـيوية، جامعة القاهرة، العدد 5، ديسمبر 1995، ص1.

جانب إنشاء «منتدى الأمن الإقليمي للآسيان للحوار الأمني الذي يضم 22 دولة فإلى جانب دول الأسيان العشر هناك استراليا، كندا، الصين، الهند، اليابان، منغوليا، نيوزلندا، بابواغينيا الجديدة، كوريا الجنوبية، روسيا، الولايات المتحدة، وتعد هذه الخطوة دعماً لاقتصاديات الأسيان باعتبار أن الاستقرار الأمني في تلك المنطقة الحيوية هو الكفيل بتسريع خطى التكامل الاقتصادي[1].

وفي قمة مانيلا (27- 99/11/28) تقرر تقديم موعد الانتهاء من تحرير التعريفة الجمركية، في ظل منطقة التجارة الحرة (إفتا) إلى عام 2010 بدلاً من عام 2015، ليس هذا فحسب.. بل تم التنسيق مع الدول الصديقة الثلاثة: اليابان، الصين، كوريا الجنوبية بهدف إنشاء سوق مشتركة تضم ثلثي سكان العالم ويصل إجمالي الناتج القومي لدولها إلى 8 تريليون دولار، وهناك خطة طموحة لإنشاء بنك مركزي وعملة واحدة مشتركة.

ومن ناحية أخرى، اتفق القادة العسكريون للرابطة في اجتماع عقد في تايلاند (21- 2000/11/22) على توثيق روابط الجوار والتعاون فيما بينهم من أجل دعم الأمن الإقليمي من ناحية وتحسين القدرات لمواجهة الحوادث والجرائم الدولية من ناحية أخرى. كما اتفقوا على إقامة خط تليفوني ساخن فيما بينهم لزيادة القدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات الأحداث في تلك الميادين ولتبادل المعلومات معها.

وفي قمة سنغافورة (نوفمبر 2000) قدمت اقتراحاً بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الأسيان من جهة والصين واليابان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى. بيد أن الاقتراح لم يصادف قبولاً نظراً لاتساع الفجوة بين الدول الثلاث من جهة والأسيان جهة أخرى باستثناء سنغافورة صاحبة الاقتراح.

(1) نفس المعنى في:
إبراهيم نافع وآخرون، ماذا يجري في آسيا (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998)، ص303-304.

الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية الدولية:

يمكن القول بأن أهم الدروس المستفادة من تجارب: النافتا، الآسيان، والأبيك هي أن الفوارق الكبيرة في الإمكانات الاقتصادية للدول لا يحول دون بقاء بعض القوى الكبرى بعيداً عن التكتلات الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي بادرت بإقامة تكتل نافتا وسعت لاكتساب عضوية الأبيك، كما أن اليابان والصين وكوريا الجنوبية تسعى إلى إقامة علاقات ارتباط مع الآسيان رغم التباين الواضح في المستوى الاقتصادي لتلك الدول من ناحية وأعضاء الآسيان (باستثناء سنغافورة) من ناحية أخرى.

كذلك فإن التجمعات الاقتصادية بحاجة إلى ترتيبات أمنية تدعم المكتسبات الاقتصادية وتحافظ عليها... وهذا ما نلمسه في تجربة الآسيان وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي يبحث في إقامة قوة دفاعية مشتركة... ويتوقع بعض المراقبين أن تتحول التجمعات الاقتصادية إلى تحالفات اقتصادية عسكرية في المستقبل.

وهناك دروس اقتصادية مستخلصة من تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية كما يؤكد الدكتور أحمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- تتمثل في الآتي[1]:

(1) إن منهج تحرير التجارة يعتبر ضرورياً على أن يتسع ليشمل السلع والخدمات والملكية الفكرية وذلك للاستفادة من المميزات المتاحة بالدول العربية.

(2) أن يرتبط بآلية تحرير التجارة آلية لتعويض الأطراف المتضررة في الأجل القصير سواء كانت قطراً أو منشآت داخل القطر.

(3) الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية جزء لا يتجزأ من برنامج التجارة.. إذ لا فائدة من التحرير دون وجود سلع وخدمات قابلة للتبادل على أساس تنافسي.

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، 2001/3/8.

(4) دعـم شـبكات الأعـمال المتمثلـة في الاتحـادات العربيـة والجمعيـات التطوعيـة والغرف التجارية والصناعية والزراعية باعتبار أن القطاع الخاص هو المنوط به التنفيذ الفعلي للتجارة والاستثمار.

(5) البدء بإيجاد آلية لتنمية الاسـتثمار الخـاص المشـترك عـلى أسـس تجاريـة تكـون مهمتها الترويج للمشروعات في مجالات الإنتاج والخدمات وبخاصة البنية الأساسية التجاريـة والمساعدة في تمويلها.

(6) إعداد الكوادر القادرة على التعامل مع المستجدات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية.

(7) البدء فوراً في القضاء على المعوقات الفنية للتجارة في مجال المواصفات وشهادات المنشأة والإجراءات الإدارية.

(8) وضع نظام ملزم وواضح لتنفيذ التزامات الدول الأعضـاء في الاتفاقيـات الخاصـة بالتجارة والاقتصاد.

نحاول في هذه الفقرة التعرف على آثار اقتصادية متوقعة على العـالم الإسـلامي مـن التكتلات الاقتصادية المعاصرة.

أولاً: ضعف القدرة التنافسية:

انتشار الوعي القومي بين الأفراد في الدول الأوروبية ضـعف القـدرة التنافسـية للعـالم الإسلامي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية سوف تزداد درجته مع التكـتلات الاقتصـادية المعاصرة، هذا الضعف في القدرة التنافسية سبب عن الأتي:

1. الأسعار المنخفضـة التـي تعـرض بهـا التكـتلات سـلعها وخـدماتها، بـل إن هـذه التكتلات تملك كل العوامل التي تملكها من إعلان حرب أسعار في اتجاه نزولي .

2. الجودة العالمية للسلع والخدمات التي تعرضها، ويمكن القول أن فجـوة الجـودة سوف تتزايد إيجابيا مع ازدياد التكتل، وخاصة في صورة الشركات المندمجة.

3. التنوع الواسع في السلع والخدمات التي يستطيع أي تكتل أن يعرضها، وهذا التنوع يخدم القوة التنافسية لهذا التكتل

4. التسهيلات الواسعة والمتكاملة والمتنوعة التي يستطيع التكتل أن يعرضها ومنها التسهيلات المصرفية والتأمينية والإعلانية.

ثانياً: اتساع الفجوة التكنولوجية:

يعاني العالم الإسلامي من تخلف تكنولوجي بالمقارنة مع التكتلات المعاصرة في صورها الثلاث التي عرضت، ويتوقع أن تزداد الفجوة التكنولوجية اتساعاً ضد العالم الإسلامي من الأسباب التي تعمل على ذلك ما يلي:

1. التكتلات الثلاثة التي عرض لها البحث تبدأ من مستوى تكنولوجي أعلى بكثير من المستوى الذي عليه العالم الإسلامي.

2. التكتلات المعاصرة سوف تتقدم إلى مستويات تكنولوجية متفوقة وذلك بسبب قدرتها على توفير ميزانيات للإنفاق على البحث العملي

3. تدعم القدرة التكنولوجية للتكتلات المعاصرة شبكة الاتصالات والتي أتاحتها لها ثورة الاتصالات المعاصرة

4. البيئة التي توجد فيها التكتلات المعاصرة بأنواعها الثلاثة بيئة ملائمة للانطلاق التكنولوجي الواسع. غنها بيئة محابية للتقدم التكنولوجي

5. التقدم التكنولوجي في مجال يخدم التقدم التكنولوجي في مجال أخر، يعبر عن هذا بالتداخل والتشابك في مجالات التقدم التكنولوجي، هذا التدخل التكنولوجي متاح على أوسع مدى ممكن في التكتلات المعاصرة.

6. التقدم التكنولوجي يلزم له بيئة إدارية مرنة ومتطورة، هذه البيئة متاحة في أعلى مسوياتها في التكتلات المعاصرة.

7. التقدم التكنولوجي يلزم له بيئة سياسية من طبيعتها قبول الرأي الآخر وقبول مشاركته في القرار هذا الربط بين التقدم التكنولوجي والبيئة السياسية يجئ من أن التقدم التكنولوجي هو بطبيعته نتاج عمل فريق. على هذا النحو يرتبط التقدم التكنولوجي بالبيئة السياسية، من الحقائق المسلم بها أن البيئة السياسية في العالم الإسلامي ليست من نوع البيئة؟ قامت التكتلات المعاصرة والتي لاءمت التقدم التكنولوجي.

ثالثاً: اتساع الفجوة الداخلية:

دخل الفرد في البلاد الإسلامية أقل من نظيره في بلاد أو مناطق التكتلات الاقتصادية المعاصرة. الأمم المتحدة تصنف الدول في أربع مجموعات داخلية: اقتصاديات منخفضة الدخل، اقتصاديات متوسطة الدخل، الدخل المتوسط الأعلى، واقتصاديات مرتفعة الدخل دول العالم الإسلامي تقع غالبيتها في المجموعة المنخفضة الدخل وقليل منها في الاقتصاديات متوسطة الدخل، ودولتان في الدخل المرتفع هما الكويت والإمارات العربية، في مقابل ذلك فإن دول التكتلات الاقتصادية الثلاث تقع كلها في المجموعة الرابعة وهي الاقتصاديات مرتفعة الدخل، ودولتان فقط في المجموعة الثالثة وهي الدخل المتوسط الأعلى.

هذا يثبت وجد الفجوة الداخلية بين بلاد العالم الإسلامي وبلاد أو مناطق التكتلات المعاصرة، يتوقع وبسبب التكتلات أن تزداد الفجوة لغير صالح البلاد الإسلامية، هذا التوقع مؤسس على الأسباب الآتية

1. التكتلات القائمة سوف تؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد، وهذا بسبب زيادة الطلب المسبب عن انخفاض أسعار السلع والمسبب عن ارتفاع الجودة.

2. ارتفاع الأجور، وهذا بسبب زيادة الطلب على العمل، في هذه الصدد نذكر أن انخفاض أسعار السلع المنتجة في مجموعة التكتلات ليس بسبب انخفاض الأجور وإنما له أسبابه الأخرى.

3. التكاملات والاندماجات سوف يترتب عليها ظهور أنشطة اقتصادية جديدة، وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد، وزيادة الطلب على العمل.

رابعاً: ازدياد الاعتماد على الخارج:

ركزت أدبيات التنمية الاقتصادية على مناقشة موضوع التبعية الاقتصادية للخارج وكان من المحاور التي عملت عليها التنمية الاقتصادية محور تحقيق الاستقلال الاقتصادي، يمكن القول أن الحالة التي عليها العالم الإسلامي وتوزيعه على أكثر من خمسين دولة وفي مقابل ذلك توجد تكتلات اقتصادية مع اتجاه مستمر لزيادة التكتل كما ونوعا هذا الوضع سوف يؤدي إلى زيادة اعتماد العالم الإسلامي على العالم الخارجي بعبارة أخرى عودة التبعية وزيادة درجتها هذا التوقع تسنده الأسباب الآتية.

1. التكتلات المعاصرة تعرض في التبادل الدولي سلعاً مصنعة معقدة؛ الكترونيات أو غيرها، وذلك بسبب التقنيات المتقدمة التي تستخدمها، العالم الإسلامي؟ التكنولوجية التي عليها وبتشر ذمة على أكثر من خمسين دولة لن؟ ونافس في إنتاج هذه السلع مع حاجته إليها، وهذا مظهر من مظاهر التبعية.

2. تعمل التكتلات المعاصرة على استبقاء العالم الإسلامي في تصدير المنتجات الأولية هذه المنتجات بطبيعتها تعمل على زيادة التبعية للخارج، أو زيادة الاعتماد على الخارج، وهذا الأمر يزيد مع الاعتماد على تصدير منتج أولي واحد.

3. أثبتت الدراسات عن العولمة أن ما يحتاجه العالم من السلع يمكن أن تنتجه 20% من دول العالم ومن سكانه والدراسات عن هذا الموضوع وصلت إلى حد القول أننا أما نظرية 20-80 يترتب على ذلك أن توجد دول مصدرة بطبيعتها وفي المقابل الآخر توجد دول مستوردة بطبيعتها. العالم الإسلامي بالحالة التي عليها مؤهل أن يكون ضمن الدول المستوردة بطبيعتها. يعني ذلك ازدياد اعتماده على الخارج.

خامساً: انخفاض أسعار صرف عملات الدول الإسلامية[1]:

أسعار صرف عملات الدول الإسلامية تستحق أن تخصص لها فقرة مستقلة، وذلك بسبب الخطر الحقيقي الواقع عليها. إن التكتلات الاقتصادية المعاصرة سوف تؤدي إلى تدهور قيمة عملات الدول الإسلامية. هذا التوقع تؤيده الأسباب الآتية.

1. الخبرة المكتسبة من السنوات القليلة الماضية تؤيد الحقيقة التالية: النظام الاقتصادي المعاصر انتشرت فيه حرب العملات يمكن أن نعبر عن ذلك بطريقة أخرى هي: أسعار صرف العملات سلاح من الأسلحة المستخدمة في العولمة المعاصرة التكتلات الاقتصادية المعاصرة في قلب هذه المعركة، لذلك فإن تخفيض أسعار صرف عملات الدول الإسلامية هدف في الأوضاع الاقتصادية القائمة. في هذا الصدد نذكر أن ما حدث مع «النمور الإسلامية» دليل على ما ذكر، وما نؤكده أنه ليس حادثاً عرضا، بل قابل للتكرار، بل قد يكون ظاهرة.

2. سعر صرف عملة الدولة يعكس حالة اقتصادها، وعلى الخصوص علاقة الصادرات بالواردات من المعروف أن هذه العلاقة مختلفة في البلاد الإسلامية لصالح الواردات وهذا سبب لانخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول، يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية المعاصرة ترفع شعار التصدير أو الموت وهو شعار عرف مع التجاريين عرف حديثا على نحو أعنف قبيل الحرب العالمية الثانية، هذه السياسية للتكتلات المعاصرة تصب نفسها في اقتصاد العالم الإسلامي في أسعار صرف عملاته.

3. سعر صرف العملة في علاقة طردية موجبة مع الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية، وتزداد هذه العلاقة الطردية الموجبة مع الاعتماد على تصدير منتج أولي واحد. التكتلات الاقتصادية المعاصرة تتجمع في البلاد الصناعية المتقدمة هذه.

---

(1) د. رفعت العدوي، مرجع سابق، ص39.



سبل معالجة التحديات الاقتصادية والسياسية للدول العربية

- المبحث الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي
- المبحث الثاني: الاعتماد على الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث: تعزيز التجارة الإلكترونية بين الدول العربية
- المبحث الرابع تعزيز مجلس التعاون الخليجي والعمل الاقتصادي المشترك
- المبحث الخامس: إقامة السوق الإسلامية المشتركة

المبحث الأول

تعزيز التكامل الاقتصادي

بين دول العالم الإسلامي

1. إيجاد مجلس اقتصادي أعلى للدول الإسلامية:

إن من أبرز الأهداف المرحلية التي يمكن أن يبني عليها أمل كبير، في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، هو إيجاد مجلس اقتصادي أعلى لهذه الدول، ينبثق عن الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي، لأن مثل هذا المجلس يكون من اختصاصه النظر في تحقيق مثل هذه التنمية والزيادة، فهو حتما لصالح الدول الإسلامية، وسيعمل على إيجاد أيسر السبل لتحقيق ما نحن في صدده من التمهيد لإقامة السوق الإسلامية المشتركة.

والمجالس الاقتصادية أصحت في عصرنا الحاضر من الأمور الرئيسية، التي تحرص على إيجادها الدول، لتغطية الحاجات التي تنجم عن متطلبات الشؤون الاقتصادية في الحاضر والمستقبل، لأن هذه المجالس تضم الأكفاء في هذا الحقل مما يساعد على التصرف بسير وسهولة على ما يصلح اعتماده وما يحسن تجنبه[1].

وإن مهمات هذا المجلس أن يتخذ من القرارات ما يراها منتجة في صالح المجموعة التي يخطط لها، وإن يتفرغ لدراسة المشكلات التي قد تكون موجودة لدي بعض الدول الإسلامية، ويوجد لها الحلول كي يتخلص منها، وتتجنب مثيلاتها في المستقبل.

ومن العوامل التي تعطي لقرارات هذا المجلس النفاذ والتطبيق، صدق التعاون فيما بين الأعضاء، ورغبتهم الأكيدة في أن تسرى عليهم القرارات التي

(1) رفعت العوضي، التكتلات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص218.

يصدرها هذا المجلس، لأنهم ارتبطوا بميثاق غليظ، إن لم يفرضه عليهم ارتباطهم المباشر، فقد فرضه عليهم دينهم وإيمانهم بوجوب صدق التعاون في مثل هذا الحقل[1].

وإن عدم وجود مثل هذا المجلس أفضل من وجوده مع عدم اعتماد قراراته،لأنه ستتعرض الدول الإسلامية في مثل هذه الحال إلى السخرية، وإنني لا اعتقد بوجود وسيلة خير منه، لهذا يكون من الخير للأمة الإسلامية إن توجد مثل هذا المجلس لكي يتحمل مسئولياته بصدق وأمانة،وهو يحق سيكون المحور الذي ستدور عليه الوحدة الاقتصادية المنشودة للعالم الإسلامي وإذا افترضنا أن بعض الدول الإسلامية لم تشترك في اتخاذ القرار بإيجاد هذا المجلس، فإن من المستحسن أن تدعى هذه الدول المشاركة في حضور جلساته كأعضاء مراسلين، كي يكونوا على صلة دائمة به ومعرفة وإطلاع عما يصدر عنه، إلى أن يأتي اليوم الذي لا نجد فيه دولة من دول العالم الإسلامي متخلفة عنه.

ومما لا شك فيه أن العمل على إيجاد مثل هذا المجلس أمر ضروري، لأنه هو الذي سيخطط للعمل المشترك في الحقل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وهو الذي سيعمل على توحيد السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء بشكل تدريجي.

وهذا المجلس- عند بروزه إلى حيز الوجود بإذن الله سيكون العامل الأكبر في دراسة الوسائل الفعالة لتنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلاد الإسلامية، والعمل على تحقيقها.

وإنني لا أتصور إمكانية إيجاد وسائل مجدية في غياب مثل هذا المجلس، لأن الاتفاقات الثنائية بين الدول الإسلامية لا تعطي المردود المرتجي من التعاون المشترك كما يعطيه مجلس مسئول ومتخصص ومتفرغ لعمله.

---

(1) الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، www.isegs.com، مرجع سابق.

وإذا لم ينشأ هذا المجلس فسيبقي التعاون قاصراً على مجالات محددة، وستظل التطلعات مجرد أمان وأوهام.

وإن المسئول عن إيجاد هذا المجلس هي الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي، لأنها أولى الجهات بتبني مثل هذه الفكرة العملية المنتجة، وإن عليها أن تضع مشروعا بنظام هذا المجلس، وتقدم مذكرة إيضاحية عن الأسباب الموجبة لإيجاده، وتعرضه على أول مؤتمر يقد لوزراء خارجية الدول الإسلامية، كي تتاح الفرصة للدول الأعضاء لدراسته وإبداء الرأي فيه، ومن ثم الموافقة عليه، في أول مؤتمر قمة للدول الإسلامية ليوضع موضع التنفيذ بين الدول المصدقة عليه.

ويبقي أمر الانضمام إليه متروكاً للدول الأعضاء وفقاً لظروفهم الخاصة، ويتم نفاذه ابتداء من مصادقة دولتين فأكثر عليه، ليكون بداية الانطلاق في عمل منظم تحت إشراف الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي. وهذا أمل مناط تحقيقه بالأمانة العامة كما تقدم، وأنها لمحققة هذا الأمل العالي بإذن الله.

2. توحيد السياسة الاقتصادية للدول الإسلامية:

أن هذا التوحيد وسيلة كبرى من وسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، وهو غاية في حد ذاته، لأن الوصول إلى تحقيقه يثبت أن البلاد الإسلامية في تعاونها المشترك قد توصلت إلى وضع مصالحها المشتركة في المحل الأول، وبذلك تصبح كتلة متماسكة تنطق بلسان واحد وتعمل لغرض أو هدف واحد.

وقد سبق لنا أن قلنا أن وجود مجلس اقتصادي أعلى، سيساعد على توحيد السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء، لأن من مهمات هذا المجلس أن يعمل على تقريب وجهات النظر بين هذه الدول إلى أن تصبح وكأنها جهة واحدة.

وهذا ما يقتضيه أيضا المبدأ الإسلامي، باعتبار أن بلاد الإسلام ديار واحدة ، وإذا ما توصل المجلس الاقتصادي الأعلى للدول الإسلامية إلى توحيد السياسة الاقتصادية لهذه البلاد، أو للبلاد التي وافقت وصدقت على نظامه، فإن هذا

المجلس يكون قد توصل إلى إيجاد كتلة دولية ضخمة لها من الإمكانيات ما لا يستهان به، ومن أسس هذه السياسة تعميق وتثبيت عامل التخصص في الدول الأعضاء، هذا العامل الذي يستقطب القوى المنتجة في الأماكن المساعدة على تكوين هذا التخصص[1].

ومفهوم التخصص في الدولة الواحدة كما بينا سابقاً، أن تتخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج السلعة التي تستطيع أن تعرضها للبيع في الخارج، بأسعار أقل من نفقات إنتاجها في الدول أو المناطق الأخرى، وأن تشترى من الخارج ما تحتاج إليه بأسعار أقل من نفقات إنتاجها عندها.

وإذا كانت هذه الدولة مرتبطة بسياسة اقتصادية موحدة مع غيرها من الدول الغنية بما لديها من موارد طبيعية وأعداد بشرية، فإن تأمين ما تحتاج إليه من داخل اتحادها يكون أسهل مما إذا اضطرت لشرائه من دول أخرى، مزاحمة كغيرها واكتساح أسواقه الداخلية والخارجية، لأن الجودة والإتقان في العمل مع اعتدال الثمن لا يقف أمامه حاجز مطلقاً.

وأسباب التخصص تتوفر في التكتل الدول ووحدة السياسة الاقتصادية أكثر منها في دولة واحدة مهما كانت رقعتها كبيرة، وأن أية دولة لا تستطيع منافسة العالم الإسلامي في سعة رقعته، وتنوع موارده الطبيعية ووفرتها.

ومن الملاحظ أن المعارف الفنية والخبرة والتنظيم ورؤوس الأموال المنتجة، ليست وقفاً على فريق من الدول دون فريق، لأنها عوامل مكتسبة، وتأتي بالجهد والدأب مع التخطيط والمتابعة، والعالم الإسلامي قد استيقظ ولن يعجز عن مجاراة الأمم في تقدمها.

---

(1) د. محمود محمد بابللي: السوق العربية المشتركة، مؤيدات ووسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، ص15.

وبصرف النظر عما تقتضيه التصنيع من جهد ووقت، فإن للبلاد المتخلفة اقتصاديا اليوم فرصة كبرى، ذلك أن أمامها رصيداً ضخماً من المعارف والخبرات والتجربة تستطيع أن تغترف منه، كما في إمكاناتها أن تتجنب الأخطاء والمحاولات غير المجدية التي مرت بها الدول المتقدمة في طريقها إلى الازدهار الاقتصادي.

وتوحيد السياسة لا يمكن أن يتم إلا بدراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء، أو الدول الراغبة في التعاون، على أساس وضع خطة واضحة تعمل على تنفيذها الدول المتعاونة، لتضرب المثل على حسن نتائج هذا التعاون وليكون دافعاً ومشجعاً للدول الأخرى في أن تنضم إليه في المستقبل.

ولا لزوم لإعادة القول بأن المجلس الاقتصادي الأعلى للدول الإسلامية في حال وجوده، يكون أقد على التخطيط للعمل التعاوني المشترك من الاتفاقات الثنائية، مهما كانت هذه الاتفاقات محكمة ودقيقة، لأن أثرها قاصر على المتعاقدين خلافاً للأثر الذي يتركه التعاون المشترك لمجموعة كبيرة من الدول الأعضاء.

3. تنمية وتنسيق النشاطات الاقتصادية بين الدول الأعضاء:

أن الفقرتين السابقتين هما في الواقع عاملان مهمان في وسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، لأنهما المرتكز في وضع هذه الوسائل موضع التخطيط المدروس، على أسس تكشف عن أجدى هذه الوسائل وأبعدها مردوداً في زيادة حجم التبادل التجاري على أوسع نطاق.

وإن وجود مجلس اقتصادي أعلى للدول الإسلامية، والتوصل إلى توحيد السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء يحققان فعلاً المجال الواسع لزيادة حجم التبادل التجاري المطلوب ويحدان من القيود التي تحول دون هذا التبادل.

ومع هذا فإنه لابد من تنمية النشاطات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، لأن هذه النشاطات تعود جميعها إلى التبادل التجاري وتصب في ساحله، وهذه التنمية تكون في دراسة واقع كل دولة ومعرفة ما هي بحاجة إليه وما هو متوفر لديها وراغبة في تصديره وتصريفه.

وهذه الدراسة لابد لها من مجلس يعمل على تحقيقها حتى تنتظم الأمور ويسهل التعامل وتحقيق التنمية.

وقد يكون في البلد الواحد قوى عاملة مؤهلة غير متوفرة في غيره، وقد تكون المواد الخام متوفرة في دولة أخرى وليس لديها اليد الصناع، فإن التقريب بين هاتين الدولتين قد يؤدي إلى تحقيق ما لا يمكن تحقيقه في حال التباعد وعدم التعاون. وهذا أمر لا ينكره أحد، وهو وحده كاف لأن يكون دافعاً لتحقيق التعاون بين البلدين لأنه يعود عليهما بالنفع المشترك.

وإن تنمية النشاطات الاقتصادية وجمعها وتنسيقها بين الدول الإسلامية على حالها الحاضرة أمر جدير بالاهتمام، وتتم هذه التنمية بإيجاد الصلات والتفاهم بين أكثر من دولة، حتى إذا تمتنت العلاقات بين هذه الدول انتقلت إلى غيرها وعمت الجميع، ما دام منها تنمية النشاطات الاقتصادية دون التدخل في الشئون السياسية للدول الأعضاء.

فحسن الصلات بين هذه الدول يمكن أن يتحقق بالتفاهم ودراسة وضع كل دولة من قبل الدولة الأخرى، ومحاولة المزاحمة فيما بينها لاسيما في مجالات التخصص[1].

وفي مجال تنسيق السياسات المالية:

(أ) إتباع تعاليم الإسلام في كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الفردي.

(ب) على كل دولة إسلامية القيام بمشروعات استثمارية هامة وأن تقدم الحوافز المناسبة للقطاع الخاص والإعانات المالية والقروض بدون فوائد، وأن تقوم بمشروعات رأس المال الاجتماعي، طرق، سدود، وجسور، وكباري، ومرافق تعليمية وصحية...الخ.

(1) د. محمود محمد بابللي: السوق العربية المشتركة، المرجع السابق، ص18.

(ج) العمل على وضع الزكاة موضعها الصحيح بإحياء عملية جمعها عن طريق كل دولة مع توجيه مواردها بدقة وإحكام إلى مصارفها الشرعية التي حددها الإسلام حيث أن هذا يحافظ على التوازن في توزيع الدخل القومي ويعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار وعلاج مشكلة البطالة والحث على العمل، إضافة إلى تنشيط الاستهلاك لدى الطبقات المنخفضة الدخل وحماية أحاب الحاجات الضرورية والضوائق الاقتصادية...الخ[1].

وسيترتب على ذلك أن يتم التنسيق والتعاون على مستوى الدول الإسلامية في جباية الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية بما يعني أن الدول ذات الفائض في موارد الزكاة (الموارد الكلية تزيد على المصروفات الكلية) سوف تحول فائضها إلى الدول ذات الفائض في موارد الزكاة.

4. توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء:

من المحقق أن الحماية الداخلية للإنتاج المحلي، تقتضي وضع التعريفات الجمركية، لتحول دون دخول البضائع الأجنبية المماثلة، التي قد تكون لولا هذه الحماية أقل سعراً من الإنتاج المحلي، فتغرق الأسواق المحلية في حال دخولها، وتسبب ركود الإنتاج القومي ونقصان الدخل.

وهذا أمر لا غبار عليه، لأن انعدام الحماية يسبب خطراً على الإنتاج المحلي، لذلك تعمد الدول إلى وضع التعريفات الجمركية على البضائع الأجنبية التي يمكن إنتاجها محلياً.

غير أن العمل على توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الإسلامية هو في مصلحة هذه البلاد كي تغدو وحده وثيقة لقاء الغزو الاقتصادي الأجنبي، وكي

(1) عوف محمود الكفراوي: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام، ص27-48.

تفتح الطريق للتعاون الاقتصادي فيما بينها على أسس مدروسة، ولتنصرف إلى إنتاج السلع التي تكون أقدر على التخصص فيها من غيرها، كما سبق وأوضحنا من قبل.

وتوحيد التعريفة الجمركية بين البلاد الإسلامية يمكن أن يتحقق وهي على حالها من الاستقلال الاقتصادي في إدارة شئونها. ولكن التعريفة لا تكون ذات موضوع، فيما إذا تحقق التعاون الاقتصادي الكامل بين الدول الأعضاء، لأنها تكون عندئذ موجهة من قبل المجلس الأعلى لهذه الدول، ولا تحتاج إلى حماية داخلية تجاه غيرها من الدول الأعضاء، ويبقى للتعريفة وجود، مع تحقق التعاون الاقتصادي الكامل بين الدول الأعضاء في مقابلة البضائع الأجنبية، لحماية الإنتاج المحلي للدول الأعضاء.

وعلى كل فإن العمل على توحيد التعريفة الجمركية أو إزالة هذه التعريفة لابد له من دراسة مشتركة من قبل الاختصاصيين في هذا الحقل ليقرروا ما هو أجدى وأنفع للأطراف المعنية.

والتعاون الجمركي له نتائجه الحسنة ولو كان جزئياً، لأنه تعاون على كل حال وسير على درب الوحدة الاقتصادية المنشودة، ووسيلة من وسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول المتعاونة.

وقد سبق لمجلس الوحدة الاقتصادية للدول العربية أن خطا خطوات جيدة في هذا المضمار، ووضعت دراسات مركزة لأمر التعريفة تم الاتفاق على تنفيذ القسم الأكبر منها، وهذه الخطوات من جانب الدول العربية يمكن أن تتخذ نماذج تسير عليها الدراسات المماثلة بين الدول الإسلامية عندما يتم إيجاد مجلس اقتصادي أعلى للدول الإسلامية، ويأخذ على عاتقه تنفيذ مثل هذه الخطوات.

5. تخفيف القيود على التجارة الخارجية:

(أ) اتجاه مختلف بلدان العالم إلى فرض قيود على التبادل التجاري:

إن المشاهد علمياً هو اتجاه مختلف الدول الصناعية إلى الحد من حرية التجارة الدولية، وفرض العقبات في وجه التبادل الدولي حفاظاً على الثروة النقدية أو القطع

النادر من أن يذهب لقاء بضائع استهلاكية كمالية، والعمل على إنتاج السلع المطلوبة في نفس البلد، إن أمكن.

وإن هذا الاتجاه يعتبر من ناحية أخرى حماية لليد العاملة في البلد نفسه من أن تتأثر بالوارد الأجنبي فتصبح عاطلة عن العمل، حتى ولو كانت تكاليف البضائع المستوردة أقل من تكاليفها محلياً، لأن استهلاك الإنتاج المحلي وتشغيل اليد المحلية أنفع للبليد من استيراد بضائع أجنبية، وأدعى إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

وقد تستهدف الدولة بفرض القيود على التبادل التجاري حماية أمن الدولة في الداخل والخارج. ومثال ذلك العمل على تنمية الصناعات الأساسية اللازمة للذود عن البلاد وتوفير أسباب الأمن الاقتصادي لها في أوقات الحروب، لأنها أن لم تكن قادرة على تأمين ما هي بحاجة إليه أيام اشتداد الأزمات السياسية، تصبح أسيرة للدولة التي ستمدها بهذه السلع الأساسية التي تدعو الحيطة إلى توفير قدر من الاكتفاء الذاتي منها، درءاً لمخاطر انقطاع ورودها من الخارج في غمار حرب قد لا يكون للبلاد أمر ولا نهي في نشوبها[1].

(ب) مبررات فرض القيود على التبادل التجاري الدولي في الدولة الواحدة غير واردة على التكتل الدولي:

أن هذه المبررات التي ذكرناها على سبيل المثال، لفرض القيود على التبادل الدولي في الدولة الواحدة يغر واردة على التكتل الدولي، لأن حماية الدولة من مخاطر الحرب وغيرها من الأزمات الدولية يفرض عليها الأخذ بمثل هذه الاحتياطات التي قد تعجز عنها كثير من الدول الصغيرة أو ذات الإمكانات المحدودة.

(1) د. رفعت العوضي: التكتلات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص221.

غير أن التكتل الدولي يجعل أمر فرض هذه القيود على الدول الأعضاء غير ذي موضوع، وإنما يتم فرض هذه القيود على الدول الأجنبية الأخرى لحماية التكتل من المنافسة غير المرغوبة.

لهذا فإن من مصلحة الدول الإسلامية أن تنظر بعين الجد إلى ضرورة التعاون فيما بينها تعاوناً وثيقاً إلى أوسع مدى، لأن هذا التعاون سينهض بها حتماً إلى تحقيق مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي.

ولما كان المطلوب من هذه الدول أن تبادر إلى تحقيق التعاون المنشود فيما بينها، بشكل مرحلي، فإنه من المستحسن أن يكون هناك اتفاقات ثنائية أو ثلاثية أو أكثر، تخطط لهذه الدول أيسر السبل، لتخفيف القيود على التجارة للنهوض باقتصاديات بلادها دون منافسة، وبشكل يعود عليها جميعها بالنفع المشترك.

وهذه الاتفاقيات وإن لم تحقق مبدئياً، بين جميع الدول الإسلامية، فلا أقل من أن يتم التعاون بين عدد منها، ليكون هذا التعاون منطلقاً ومفتاحاً لتمكين الآخرين من المشاركة فيه.

وفي سبيل تحقيق هذا التعاون يمكن أن يتم الاتفاق بين بعض الدول على تخفيف القيود على التبادل التجاري فيما بينها ضمن فكرة التخصص الإنتاجي التي تحفظ لكل دولة نوع تخصصها.

وتخفيف القيود على التجارة الخارجية بين دولة وأخرى، أمر ممكن، ولكنه لا يتم دون معاملة بالمثل، ودون دراسة مسبقة يتم عن طريقها تأمين مصالح كل من الدولتين.

لهذا يجب أن يتم التفاهم المسبق على مثل هذه الأمور بين الدول أصحاب المصلحة، وأن خير ما يحقق هذا التفاهم على مستوى أوسع وأجدى، وجود مجلس اقتصادي أعلى ينصرف أعضاؤه إلى دراسة أوضاع الدول المتعاونة وفقا لما تقتضيه مصالحها المشتركة.

6. تيسير رؤوس الأموال واليد العاملة:

إن مبدأ استثمار رؤوس الأموال في بلد غير بلد أصحابها أمر معروف في عالم الاقتصاد، وقد تشجع عليه بعض الدول لما يحققه من فوائد في استثمار الموارد الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة، وهذا المبدأ يقوم في الحقيقة على مبدأ المنافع المتبادلة، لأن دخول الأموال الأجنبية لبلد من البلدان يؤمن منفعة مؤكدة لأصحاب الأموال، وقد تكون هذه المنفعة دون ما تحققه للبلد الذي تستثمر فيه، وقد تكون هناك دوافع أخرى تغطيها المنافع الظاهرة والمتبادلة.

غير أن التعاون المرتقب بين البلاد الإسلامية لا يمكن أن يكون موضع حذر لأنه من المفترض وجود حسن النية بين الطرفين، وإن وجود المجلس الأعلى الذي يجب أ، يهيمن على علاقات هذه الدول ويوجهها فيما تتحقق معه مصلحة الجميع دون إفراط أو تفريط يبعد أي حذر.

وهذا التعاون يعود على البلاد الإسلامية بفوائد هامة، لأنه قد يكون لدي بعض الدول أموال كثيرة تستطيع استثمارها في بلد آخر لديه مجالات كبيرة مثل هذا الاستثمار، وكذلك قد يكون في بعض الدول الإسلامية أيد عاملة مؤهلة فائضة عن حاجة هذا البلد، يمكنها أن تعمل وتفيد في بلد آخر... وإذا كانت التجارة الداخلية تتميز بسهولة نسبية في تنقل العمال ورؤوس الأموال من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة فإنه من السهل أيضا تحقيق هذا الأمر في التكتلات الدولية، التي تجد من مصلحتها التعاون المشترك، في أن تيسر تنقل اليد العاملة ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لتحقق مبدأ التخصص الإنتاجي المجدي.

وكذلك يسهل على هذه الدول المتفاهمة المتعاونة أن تخفف القيود إلى حد بعيد جداً فيما بينها على التجارة الخارجية، ما دامت مصلحة البلدين أو البلاد قد التقت معاً في تحقيق الهدف المشترك.

وعلى هذا الشكل تتوزع الإمكانات الاقتصادية بين الدول الإسلامية بشكل يعود بالنفع على الجميع ويزيد في الدخل العام لكل دولة من الدول.

ولا يتحقق هذا التعاون إلا بدراسات مشتركة، ولا يحكمها ويضبط أمورها إلا مجلس مشترك له من الصلاحيات ما يستطيع معها أن يخرج لحيز الوجود صدق التعاون المنشود بين هذه الدول[1].

ويمكن أن يتحقق هذا التعاون في مبادة دولتين فأكثر لضرب المثل على ما يعطيه هذا التعاون من مردود اقتصادي فعال، على أن يكون الباب مفتوحاً لدخول من يرغب من باقي الدول الإسلامية في الاشتراك ضمن هذا التعاون.

7. توحيد النقد:

إن التبادل التجاري الخارجي قد يتم بطريق المقايضة، أي بتبادل بضائع ببضائع، غير أن هذه الطريقة ليست وحدها هي التي تغطي قيمة السلع المباعة أو الموارد المشتراة، وإنما هناك (النقد) هذا النقد الذي تصدره كل دولة لتغطية قيمة ما تشتريه من البضائع من غيرها من الدول.

وقد يكون هذا النقد غير مقبول لدي الدولة البائعة لسبب من الأسباب، وأنها تفضل عيه نوعاً من (العملة - أي القطع الأجنبي) لحاجتها إليه.

وعلى هذا تكون مشكلة النقد قائمة في التعامل الخارجي، وهذا وجدت المصارف الدولية، ووجد سعر محدد للقطع، ووجد سعر الصرف.. ووجدت المؤسسات المالية العالمية لعلاج هذه المشكلات.

وهذه المشكلة غير موجود في التعامل الداخلي، لأن التجار والاقتصاديين ملزمون بقبول النقد المحلي، ولا يستطيعون اشتراط النقد الأجنبي لقاء ما يعرضونه من إنتاج في بلادهم ذاتها.

وقد لمست الدول المتعاونة حاجتها الشديدة إلى توحيد النقد فيما بينها، وأقرب مثال إلينا ما دعت إليه الدول العربية في هذا المضمار.

---

(1) إسماعيل صبري عبد اللـه: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص345.

فقد تقدمت سورية في نيسان 1946 بمشروع إلى جامعة الدول العربية يهدف إلى توحيد النقد في البلاد العربية، وخلق دينار عربي يحسب سعر تعادله على أساس قيمة الجنيه الإسترليني، بحيث يشمل توحيد العملات المحلية المتداولة من جهة، وتحدد علاقته بالعملات الأجنبية التي تحصل عليها البلدان العربية من جهة ثانية[1].

وجواباً على الاقتراح السوري تقدمت مصر باقتراح مشروع يقوم على تقويم عملات البلاد العربية على أساس واحد مشترك، بأن يكون أساس كل عملة مقداراً واحداً من الذهب، وبعيار واحد، وأني يراعي تقسيم العملة الأساسية لكل دولة على أساس النظم المئوي لتسهيل عمليات المحاسبة والتعامل.

وكانت الحكومة العراقية تقدمت باقتراح في شباط 1948 يقضي بوضع (اتفاقية بين دول الجامعة العربية بخصوص توحيد النقد)، يقوم على أساس إصدار عملة رسمية جديدة موحدة من الجامعة العربية -تسمى الدينار العربي- يعادل وزنه 3.158.134 غراماً من الذهب، تحل محل العملات المحلية في فترة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ إبرام الاتفاقية.

وكان آخر ما صدر من البلدان العربية ما اتخذه مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المنعقد في الكويت في نيسان 1973 من قرارات كان من بينها القرار التاسع الذي ينص على تكليف الصندوق بأربع مهام آخرها المهمة التالية:

إعطاء الأولوية وتدبير المبالغ اللازمة لإجراء الدراسات الخاصة بالموضوعات التالية:

---

(1) د. محمد عبد المنعم عفر: السياسة المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بهما في اقتصاد إسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ نشر، ص51.

أ-   تحديد الفرص للاستثمارات في البلاد العربية، وذلك عن طريق جهاز متخصص من أجهزة الصندوق، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وبصفة خاصة جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك الهيئات المعنية في الدول العربية.

ب- التنسيق بين نشاط الصندوق العربي، ونشاط المؤسسات المالية العربية الأخرى مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق (أبو ظبي) للإنماء الاقتصادي العربي، وذلك بما يخدم على الأخص تجميع الموارد في مجال المشاريع الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية.

ج-   إمكانية إنشاء مؤسسة مالية عربية تتكامل في إطارها أجهزة التمويل العربية لدعم الاقتصاد العربي، وتنمية العلاقات الاقتصادية سواء فيما بين الدول العربية أو مع الدول الأخرى.

د-   إمكانية استخدام دينار عربي موحد كوحدة نقدية دولية[1].

ومما تقدم يتضح لنا أن الحاجة شديدة إلى إيجاد اتفاقيات بين الدول العربية تختص بتوحيد النقد المتداول فيما بينها، أو على الأقل أن تكون هناك نسبة محددة أو سعر موحد متفق عليه يتخذ وحدة نقدية يتم تداولها في التعامل العربي وما يقال عن الدول العربية يقال عن الدول الإسلامية.

وإننا سنضرب المثل على الخسائر التي منيت بها معظم الدول العربية والإسلامية نتيجة لانخفاض الدولار في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يحث الدول العربية على إيجاد نقد عربي موحد. وإن التشابه بين أوضاع الدول الإسلامية والدول العربية التي تعتبر جزءاً من مجموعة الدول الإسلامية يدفع بنا إلى الاستشهاد بما سبق واتفق عليه في هذا المضمار في الجامعة العربية.

---

(1) د. رفعت العوضي: التكتلات الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق، ص230.

فقد أعلنت مصادر مصرفية مطلعة أن الخسارة التي نتجت عن هبوط الدولار وبلبلة وضعه في العالم، بلغت حوالي ألف مليون دولار بالنسبة للرأسمال العربي.

وقالت المصادر المصرفية أنه من المعلوم أن اتفاقية برتيون وودز كانت قد جعلت من الدولار أساساً للتعامل في النقد عوضاً عن الذهب، ولكن منذ أن أصيب ميزان المدفوعات الأمريكي بالخلل بسبب تدفق الدولار إلى خارج أمريكا بكميات هائلة، ضعفت الثقة به، وأخذ رجال المال يتهافتون لاستبدال الذهب بالدولار أو العملات القوية مثل الين الياباني والمارك الألماني.

وأضافت المصادر المصرفية قائلة: أن الاتفاق الذي تم بين الدول الغنية على تعويم بعض العملات يعني بداهة زوال أحكام اتفاقية بريتون وودز، ولذلك لا ندري ما هو المبرر لعدم أخذ الدول العربية المنتجة للنفط والتي تمل ثروات نفطية توازي قيمتها أعظم ثروة على وجه الأرض، المبادرة لإيجاد نقد عربي مستقر يستند إلى تلك الثروة الهائلة ليعيد الاستقرار النقدي في التعامل الدولي عامة وفي منطقتنا النفطية بصورة خاصة، ومطالبة الدول المشترية للنفط بتسديد قيمته بالنقد العربي عوضاً عن الدولار الذي سبب لهم الخسارة الفادحة.

وذكرت المصادر المصرفية أن اقتراحات كانت قد قدمت عام 1946 إلى جامعة الدول العربية بتوحيد النقد العربي، وكان إخراج هذه الفكرة إلى حيز العمل ممكناً بسبب توازن الثروات لدي الدول العربية يوم ذاك، وقامت يومها الجامعة العربية بمحاولات لإنجاح هذا المشروع ولكن محاولاتها اصطدمت بتباين وجهات النظر ونامت الفكرة إلى أن اقترح أحد أمراء العرب قبل فترة قصيرة إيجاد نقد عربي موحد، فعادت الفكرة تطرح نفسها مجدداً.

وترى المصادر المصرفية أن تحقيق مثل هذا المشروع جدير بالاهتمام الكلي، حتى وإن كان التوازن مفقوداً بين ثروات الدول العربية المكونة من دول فقيرة لا تستطيع تغطية نقدها بعملات قابلة للتداول، وأخرى غنية قادرة على سد غطائها النقدي مهما بلغ، حيث تكفيها ثرواتها النفطية ضماناً لالتزاماتها.

وتقترح المصادر النفطية أن تبادر الدول العربية المنتجة للنفط وحدها إلى تحقيق هذا المشروع الحيوي، على أن يكون مقره سويسرا أو السويد.

وترى المصادر المصرفية أن تحقيق مثل هذا المشروع نخلص النقد العربي من تبعيته للدولار، وربما يجعل من النقد العربي دولار المستقبل، وذلك لأن إيرادات الدول المنتجة للنفط ستفيض عن حاجاتها وسترجح كفة ميزان المدفوعات لصالحها بصورة دائمة، ويزداد احتياطها من النقد سنة بعد أخرى.

وعلى هذا لن يقل أثر توحيد النقد في البلاد الإسلامية في نتائجه عن الصورة التي قدمناها عن الرغبة في إيجاد (عملة موحدة، أو دينار عربي موحد) للبلاد العربية، لأن اختلاف النقد في كل بلد عن النقد في البلاد الأخرى يوجد صعوبات ومشاكل في التبادل التجاري الخارجي تؤثر تأثيراً كبيراً على سهولة التعامل، وبالتالي على تنمية وزيادة حجم هذا التبادل بين الدول الإسلامية.

8. المواطنة الاقتصادية:

إن تحقيق المواطنة الاقتصادية ضمن تكتل محدد أو تعاون دولي محدد مثل التعاون الإسلامي، هو من أهم الخطوات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق ترابط محسوس في المصالح الاقتصادية بين البلاد الإسلامية.

وهذه المواطنة تؤمن لكل مواطن إسلامي، في كل بلد، حق الانتقال والعمل والتملك والحقوق المتفرعة عنها، وإدارة المشاريع الاقتصادية على أساس المساواة مع المواطنين المحليين،كما تؤمن لكل شركة إسلامية العمل في جميع البلاد الإسلامية على أساس المساواة مع الشركات المحلية.

ولابد من وضع اتفاقية ثنائية أو جماعية لتنظيم هذه الأمور الحيوية، وأن تكون موضع رعاية واهتمام المسئولين في الأمانة العامة الإسلامية، وبخاصة الإدارة الاقتصادية فيها، ريثما يتم تكوين المجلس الاقتصادي، لأن هذه المواطنة هي من الوسائل التي تزيد التقارب والتعاون وحسن التعامل، فيمنا بين أبناء البلاد

الإسلامية في مختلف ديارهم، فهي فاتحة خير للدعوة إلى الوحدة الاقتصادية، بعد أن تتشابك علاقات الأفراد والشركات بعضها ببعض في معظم ديار الإسلام[1].

ونرى أن تعمل الدول -ولو مبدئيا على الأقل- في تقريب التشريعات المتعلقة بهذا الصدد بعضها مع بعض، وعلى سبيل المثال توحيد قوانين التجارة والصناعة، والنص فيها على السماح بإنشاء وعمل المؤسسات الإسلامية، في أي بلد إسلامي، سواء من حيث قيام هذه المؤسسات أو من حيث الإدارة، واشتراك المولين المسلمين فيها.

9. تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي:

فلابد في المرحلة الأولى من حلول جذرية لتصفية أوضاع الاعتماد المتطرف من جانب الدول الإسلامية على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام أو السلع الزراعية الأولية أو السلع الصناعية البسيطة لأسواق الدول الغربية المتقدمة صناعياً، فمن وجهة النظر الإسلامية ترفض هذه الأوضاع طالما أنها لا ترتبط بتحقيق المصالح الاقتصادية للدول الإسلامية ومن ثم فلابد من تغييرها.

وثمة ملحوظتين هامتين هنا: **أولاهما:** أنه لا ينبغي الخلط بين النشاط الأولى بصفة عامة والمنتجات الأولية التقليدية المرتبطة بالتبعية والتي يتسم الطلب عليها في الأسواق الأجنبية عموماً بركود نسبي في الأجل الطويل وعدم استقرار في الأجل القصير، فقد تكتشف أي دولة من الدول الإسلامية أنه من الممكن تنمية إنتاج وصادرات بعض أنواع غير تقليدية من السلع الأولية التي تتمتع بمميزات نسبية دون أن يكون في هذا أدنى شكل من أشكال التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.

وثانيتهما: أن الاستقلال الاقتصادي لا يعني الاكتفاء الذاتي ولكنه يعني تحقيق توازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول الإسلامية في ظل ظروف

(1) د. محمود محمد بابللي: السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص25.

تنمية النشاط الإنتاجي الداخلي بعيداً عن التأثير المتولد عن ضغط المصالح الاقتصادية للقوى الأجنبية.

ويلاحظ أن هدف تصفية التبعية لا يتحقق إلا عن طريق الاستقلال الاقتصادي ولابد من إستراتيجية محكمة لتنفيذه ويمكن تصور ثلاث قواعد أساسية لمثل هذه الإستراتيجية:

القاعدة الأولى: تتمثل في عملية تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية المستخدمة في الأنشطة الأولية التقليدية أو بعض الأنشطة الصناعية التقليدية إلى أنشطة اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل كل دولة إسلامية وفقاً للمنهج الإسلامي[1].

ووفقاً لهذا يفضل الاستثمار أولاً في مجالات إشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس مثل إنتاج السلع الغذائية الضرورية والكساء الشعبي وإقامة المساكن الشعبية ومحو الأمية عن طريق دعم التعليم الابتدائي والإنفاق على تدريب وتوجيه القوى العاملة حتى تأخذ دورها الفعال في البناء الاقتصادي الجديد.

ويتضمن المنهج الإسلامي للاستثمار في المرحلة الأولى أيضاً البدء في بناء شبكات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي وإنشاء الطرق المعبدة وشق الترع والمصارف حيث تمثل هذه جميعاً البنية الأساسية وهي من الضرورات التي لا غنى عنها لحياة الأفراد والنشاط الاقتصادي عموماً، ويجب الأخذ في الاعتبار أن البدء في بناء البنية الأساسية ضرورة أساسية في المرحلة الأولى إلا أن استكمالها وتنميتها يمكن أن يتم بعد ذلك حيث يدخل هذا ضمن الحاجيات أو الضرورات التكميلية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن التحول عن السلع الأولية التقليدية وما يتسبب فيه من انخفاض الكميات المنتجة منها والمصدرة سوف يؤثر على مكتسبات النقد الأجنبي في بداية الأمر حيث يحتمل أن تظل أسعار هذه السلع على ما هي

---

(1) د. رفعت العوضي: التكتلات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص235.

عليه، ولكن في الفترة الطويلة يتوقع أن يؤدي استمرار نقص الكميات المنتجة والمصدرة من السلع التقليدية من الدول الإسلامية إلى رفع أسعارها العالمية ومع التسليم بانخفاض مرونة الطلب على الكثير من هذه السلع فإن إيرادات النقد الأجنبي المتوقعة سوف تزداد في هذه الظروف.

ومن ناحية أخرى فإن إنتاج السلع الغذائية الضرورية وتصنيع بعض السلع الاستهلاكية الشعبية داخل كل دولة من الدول الإسلامية سيؤدي إلى توفير نسبة هامة من مدفوعات النقد الأجنبي التي كانت مخصصة من قبل لاستيراد البدائل الأجنبية.

القاعدة الثانية: تتمثل في ضغط الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري أو الكمالي إلى أدنى الحدود الممكنة هذه القاعدة التي تقوم على أسانيد قوية في القرآن الكريم، والسنة المطهرة سوف تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية وزيادة الوفر من العملة الأجنبية التي كانت تنفق في استيراد الكماليات.

ومن القاعدة الأولى والثانية يتبين أن برنامج تصفية التبعية ووضع أسس الاستقلال الاقتصادي سيكون غالباً ذاتي التمويل في خلال المرحلة الأولى.

القاعدة الثالثة: تتمثل في تشجيع قيام المصارف وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية[1] بكافة الطرق فمن المتوقع أن يؤدي قيام هذه المؤسسات النقدية والاستثمارية الإسلامية إلى تنمية الأنشطة الحديثة التي ترسي قاعدة الاستقلال الاقتصادي وتدفع عجلة التنمية.

وينبغي التذكر بأن التبعية الاقتصادية قد نشأت في عصر الاستعمار بقوة الاستثمار الضخمة التي قامت بها شركات غربية في مجالات النشاط الأولى كما أن

---

(1) الجدير بالذكر أن السنوات العشرين الأخيرة شهدت الانتشار المتزايد في إنشاء المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية، حتى بلغ عددها نحو (100) مصرف إسلامي منها أكثر من 20 مصرفاً بالمنطقة العربية وحدها والباقي بدول أخرى إسلامية وأوروبية.

المصارف الربوية التي قامت في الدول الإسلامية في عصر الاستعمار كانت -مع استثناءات نادرة- فروعاً لمصارف أوروبية وكانت مهمتها الأساسية تسهيل عمليات التمويل للمستثمرين الأجانب ثم تحويل أرباحهم من الاستثمارات إلى بلداتهم.

ومن ناحية أخرى قامت المصارف الربوية بتسهيل عمليات تصدير السلع الأولية من الدول الإسلامية واستيراد سلع استهلاكية مصنوعة من الغرب.

ولذلك فإن تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال يستلزم أن تعكس الدول الإسلامية الاتجاهات السالفة وتؤكد على قيام المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية التي تخدم الأهداف الاقتصادية الاستقلالية للدول الإسلامية.

10. السيادة التامة للدول الإسلامية على مواردها وثرواتها الطبيعية:

وهو خطوة مرتبطة بالخطوة السابقة، فليس من المعقول أن تتحقق التنمية المعتمدة على الذات الجماعية إلا في ضوء سيطرة وطنية على ما تزخر به الدول الإسلامية من موارد وثروات طبيعية بل أن تحقيق ذلك هو أحد الشروط الضرورية لنفي التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادي كما أن هذا الشرط ضروري من أجل توفير حرية القرار الوطني في حق استخدام وتوزيع تلك الموارد والثروات بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية لكل دولة.

ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعد شرطاً هاماً لإبقاء الفائض الاقتصادي بالداخل ووضعه في خدمة التنمية.

وفي هذا السياق يجب ألا يقتصر الأمر على مجرد استعادة الحقوق القانونية لملكية الموارد والثروات الطبيعية فحسب، بل يجب أيضاً السيطرة الوطنية على عمليات استخراجها واستخدامها وتصنيعها ونقلها وتسويقها سواء للسوق المحلي أو للتصدير الخارجي، وعلى النحو الذي يؤهل الدولة للحصول على أكبر عائداً اقتصادي من وراء استخدام تلك الموارد والثروات[1].

(1) إسماعيل صبري عبد الله: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص355.

وتلك قضية هامة ينبغي إيلاؤها قدر كبير من العناية والاهتمام من جانب الدول الإسلامية حتى تحقق تنميتها الشاملة بالاعتماد على ذاتها ذلك أنه على الرغم من استعادة كثير من الدول النامية (الدول الإسلامية) حقوقها القانونية لملكية مواردها وثرواتها الطبيعية، إلا أن الشركات النشاط لا تزال تسيطر على جانب هام من استخراج الثروات الطبيعية أو تسويقها أو التحكم في أسعارها، وتهيمن كذلك على خطوط المواصلات والنقل العالمية وعلى صناعة السيارات وأسواقها العالمية وأيضاً صناعة الأدوية وأسواق الصناعات المعدنية والكهربائية والأدوات الالكترونية، إضافة إلى تصنيع المواد الخام أو تكريرها، فضلاً عن امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة ومصادر التمويل والإقراض... الخ[1]، الأمر الذي يمكنها من الاستيلاء على جانب كبير من الأرباح الناجمة عن استغلال تلك الثروات والموارد الطبيعية.

ومن ثم فإن تغيير هذا الوضع لصالح الدول الإسلامية يتطلب القيام بأمور كثيرة، لعل أهمها:

1- السيطرة التامة والمستمرة للدول الإسلامية على ثرواتها الطبيعية، بما في ذلك حق الملكية والاستخدام والتصرف.

2- قيام الدول الإسلامية بتصنيع المواد الخام بدلاً من تصديرها في شكل خام.

3- دخول كل دولة من الدول الإسلامية في مجال تكوين شركات نقل وشحن وتأمين إسلامية حتى يمكن كسر احتكار الشركات دولية النشاط في هذه المجالات.

4- التعاون بين الدول الإسلامية التي تشترك في إنتاج الثروات الطبيعية، وذلك بهدف تكوين صيغة تكاملية منظمة وقوية لتنظيم أحجام الإنتاج والأسعار العالمية.

---

(1) فضلاً عن تأثير هذه الشركات في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية من خلال الآليات التي تعمل بها هذه الشركات داخل هذه الدول والتي تتمثل بصفة أساسية في تصنيع هذه الدول تصنيعاً هامشياً يرتبط رأسياً بالدولة الأم ويفقد كل معاني الترابط القطاعي، الأمر الذي يفاقم من حدة التبعية ومن ثم اختلال هيكل التجارة الخارجية لهذه الدول.

11. المشاركة الجماهيرية في التنمية:

فلقد غابت القوى الشعبية صاحبة المصلحة في تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، عن المشاركة الفعالة في صياغة واقتراح وتنفيذ ومراقبة تجارب التنمية التي تمت في الدول الإسلامية في ربع القرن الماضي، وبالتالي إبعادها عن الثمار التي تحققت منها، ولهذا فقد تردت أحوالها المعيشية، فتلك التجارب قد قامت على أساس الطلب الفعلي، الداخلي أو العالمي، الذي يهزأ بحاجات الفقراء ذوي الدخول المنخفضة والمحدودة.

ونظراً لأن الإنسان هو غاية التنمية في الإسلام باعتباره أداة التنمية والمستفيد منها وهو ما يعني ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيقها، وبالتالي فإن تنمية تتوجه للداخل وتهدف لأن تكون مستقلة، وتصاغ على أساس إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان، وتعتمد على النفس، لابد وأن تكون تنمية يقوم بها الشعب.

وفي هذا المجال فليس المقصود بالمشاركة الشعبية هو مجرد شعار سياسي أجوف، وإنما يقصد به التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات، وذلك من خلال خلق فرص للعمالة والاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطاقات، وذلك من خلال خلق فرص للعمالة والاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطاقات البشرية في مختلف القطاعات، وذلك من خلال خلق فرص للعمالة والاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطاقات وتوفير أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية في اقتراح أهداف الخطة، ومتابعة تنفيذها[1].

---

(1) د. عبد الرحمن يسري أحمد: مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف المعاصرة، ص47.

12. اختيار التكنولوجيا الملائمة:

فعلى اعتبار أن التكنولوجيا تشتمل على المعرفة البشرية التقنية بما تفرزها من قدرات ذاتية لاستخدام وتطويع وتطوير الأدوات والوسائل الإنتاجية لصالح تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة باتجاه تحسين مستويات الحياة في المجتمع، فإن التكنولوجيا الملائمة التي ستحتاج إليها التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، والتي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير ورفع مستواها المادي والروحي، ليس بالضرورة أن تكون آخر صيحة في عالم التحديث والمخترعات الغربية، ولكن يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية مرتبطة بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة، وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لمعالجتها.

ويتبين من هذا أن ما تحتاج إليه الدول النامية بصفة عامة والتي تهدف إلى تحقيق تنميتها المستقلة المعتمدة على الذات، هو ذلك النوع من الفنون الإنتاجية التي تراعي العلاقة بين الندرة النسبية لرأس المال والعمل، والظروف البيئية التي ستعمل فيها، كما يجب أن تسهم في علاج مشكلة البطالة كهدف قومي، وألا تكون ملوثة للبيئة، وأن تستغل الموارد أحسن استغلال ممكن.

في ضوء ذلك يمكن القول بأن التكنولوجيا الملائمة التي تتفق مع منطق تحقيق التنمية في إطار التكامل بين الدول الإسلامية، يتعين على هذه الدول أن تبنيها وفقاً للشريعة أو تتعرف عليها[1]، وذلك من خلال الفهم الدقيق للواقع الاقتصادي الاجتماعي ولطبيعة المشاكل السائدة فيه والتي أبرزها البحث فيما سبق وعن طريق عدم ازدراء التكنولوجيا التقليدية المحلية التي كان لها باع طويل في

(1) ويعني هذا عدم إدخال التكنولوجيا قبل دراستها والوقوف عند أسرارها لتحاشي الوقوع تحت رحمة الشركات دولية النشاط، وفي هذا المقام: الإشارة إلى الممارسات التجارية التقليدية التي تفرضها الشركات دولية النشاط على الدولة النامية عند محاولتها نقل التكنولوجيا ومنها الأخيرة بضرورة استيراد الآلات والمعدات اللازمة للتكنولوجيا المنقولة من الشركة الموردة لها، فضلاً عن استيراد المواد الخام والسلع ونصف المصنعة اللازمة لدورة الإنتاج.

تقديم الكثير من الحلول لهذه المشاكل، ومن هنا تأتي أهمية المحافظة عليها وتطويرها من خلال:

(1) تفجير الطاقات والإمكانات العلمية للكوادر المحلية ومنع تسربها للخارج.

(2) تغيير وتطوير نظم التعليم والبحث العلمي وربط ذلك بمشاكل هذه الدول.

القدرة التساومية للحصول على واردات منتجات التكنولوجيا وفق شروط تؤدي إلى دمجها بالبناء التكنولوجي للدول الإسلامية ووضعها في خدمة التنمية من خلال التطويع والتطوير وبما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية[1].

13. من الأهداف الأخرى:

أ- تأمين حرية النقل وتجارة الترانزيت بين البلاد الإسلامية تسهيلاً للتبادل التجاري.

ب- السماح لكل دولة إسلامية أن تنشئ مراكز لتسويق بضائعها مباشرة في الدول الإسلامية الأخرى.

ج- العمل على إنشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات، لكون الاتحاد بمثابة غرفة مقاصة للمدفوعات المتعددة الأطراف، وصندوقاً للإقراض القصير الأجل، وكجزء لا يتجزأ من تحرير التجارة.

د- توسيع قاعدة الصناعة في الدول الإسلامية توسيعاً مرموقاً، وإجراء دراسات مبدئية في الحقل الصناعي الإسلامي، وعرض ذلك على ندوة من الخبراء العرب والأجانب المختصين.

---

(1) الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي. www.isegs.com، مرجع سابق.

هـ- البحث في سبل التعاون لتنسيق البرامج الإنتاجية لبعض الصناعات القائمة.

و- تحديد مجالات التنسيق في الناحيتين التسويقية والفنية على أن تشمل نواحي المواصفات والتكنولوجيا.

ز- تأكيد أهمية المعاهد الصناعية المتخصصة، التي تؤدي خدمات إقليمية لجميع البلاد الإسلامية، وضرورة الإسراع في إخراجها إلى حيز الوجود، لتبدأ دورها الفعال في إنماء الاقتصاد الإسلامي.

ح- إنشاء عدد من الشركات الإسلامية تتولى تنفيذ مشروعات إسلامية مشتركة، ذات حجم اقتصادي ملائم للاقتصاد الإسلامي والعالمي، وتعمل على توطين صناعة بعض المواد البيئية في بعض الدول الإسلامية، وأن تتطلع للتصدير في السوق العالمي تطلعها للسوق الإسلامية، وذلك على أساس تعاون إسلامي لسد الثغرات في المخططات الإسلامية المنفردة[1].

ط- الدعوة إلى قيام تعاون فني كامل بين جميع الدول الإسلامية في مجال تبادل المعلومات، والتدريب والتنظيم الصناعي وتقديم المشورة في النواحي التقنية والإدارة الصناعية، والدراسات والتنفيذ الصناعي والبحوث الصناعية، ودعوة الدول الإسلامية إلى عقد اتفاقات فيما بينها لتنظيم هذا التعاون.

ي- العمل على إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات التحويلية في مجال التنمية الاقتصادية، لأن أكثر الدول الإسلامية قد وصلت إلى مرحلة من التنمية، تستوجب تحقيق معدلات عالية لنمو الإنتاج الصناعي.

---

(1) حامد حسنين عامر: إمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة في مجال صناعة البتروكيماويات، ندوة المشروعات العربية المشتركة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 1974، ص117.

ك- وضع سياسة لتصنيع المواد الخام المحلية بغرض التصدير والإقلال من الاستيراد، والعمل على تحقيق التعاون الإسلامي كلما اقتضي ذلك حجم السوق أو طبيعة الإنتاج.

ل- إعطاء المزيد من الدعم للأجهزة التخطيطية وأجهزة تنفيذ ومتابعة المشروعات والخطط والعناية بالإحصاءات الصناعية وتطبيق محاسبة التكاليف في المشروعات الصناعية.

م- الاهتمام بتأسيس شركات نقل إسلامية برية وبحرية وجوية.

ن- التعاون الإسلامي في المجالات التالية:

في مجال تنظيم القوى العاملة، وشئون السياحة، وشئون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوحيد أسس الإحصاء وطرقه في سائر البلاد الإسلامية، وشئون الثروة المائية وعلوم البحار.

وقد ركزنا على التنمية الصناعية لشدة الحاجة إليها، ولأنها عصب التقدم في حلبة السباق العالمي في الأمور العلمية والفنية والتقنية.. ولأن البلاد الإسلامية لا زالت بحاجة شديدة إلى تنمية هذا القطاع، وإيجاد اليد المؤهلة الصناع التي لا تستغني أمة تنشد لنفسها التقدم والازدهار واللحاق بركب الحضارة.[1]

س- ضرورة العمل بنظام العشور الإسلامي والأخذ به وإعادة تطبيقه نظرًا لما يشتمل عليه من مبادئ اقتصادية إسلامية بإمكانها أن تسهم في توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية.

ع- ممارسة أسلوب التجارة المكافئة نظرًا لما تعانيه اقتصادات الدول الإسلامية من ندرة النقد الأجنبي والكثير من عملاتها غير قابل للتحويل.

(1) د. محمود محمد بابللي: السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص30.

ف- العمل على إيجاد نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الإسلامية.

ص- العمل على احتواء المشاكل السياسية بين الدول الإسلامية والوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف.

ق- اختيار مجالات التكامل والتبادل التجاري بين الدول الإسلامية[1]:

يقترن اختيار مجالات التكامل بين الدول الإسلامية بمسألة أولية الأهداف المشتركة لهذه الدول، وهذا يتطلب:

1- بناء استراتيجية اقتصادية - اجتماعية موحدة في إطار توفير متطلبات التنمية الإسلامية المستقلة باتجاه الاعتماد الجماعي على الذات.

2- تطبيق برامج خماسية تنبثق عن الإستراتيجية المشتركة لتضم مجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة التي توفر إمكانية خلق التداخل المتناسب بين الدول الإسلامية لتعميق المصالح المتبادلة بينها وإعادة بناء هياكلها الإنتاجية في مواجهة التخلف والتبعية التي تعاني منها.

وبناء على هذا فإن من أهم مجالات التكامل الاقتصادي والتي يمكن للدول الإسلامية الدخول فيها:

- مجال الهياكل الأساسية.
- مجال الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية.
- مجال صناعة البتروكيماويات: هذه الصناعة تحقق مهام عديدة للدول الإسلامية.

---

(1) محمد رضا الخولي: تطوير الموارد المعدنية العربية، ص160.

- الصناعة الثقيلة: وهذه الصناعة لها دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطـور الاجتماعي.

وعليه يجب على الدول الإسلامية أن تضع خطة لنظام ثقافي تعليمي يتفق مع تعاليم الإسلام بما يساعد على تحقيق التنمية في إطار التكامل بينها.

المبحث الثاني

الاعتماد على الاقتصاد المعرفي

في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية

تمهيد

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريباً كل مناحي الحياة، فالمعرفة وبلا ريب هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث أضحت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وقد واكبت هذه المنتجات فعلياً التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات.

كما أن امتلاك وحيازة وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح، واستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة المتطورة، لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصادات العربية وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة.

وتواجه مجتمعاتنا العربية تحديات جسام في سبيل إرساء جهودها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، ولعل من أهم هذه التحديات القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة في الدول العربية في كافة المستويات والأصعدة.

وما زالت الاقتصادات الخليجية العربية توسم بكونها اقتصادات تقليدية، بالرغم من تبوئها مراكز متوسطة وفق دليل اقتصاد المعرفة، وهي الأفضل مقارنةً مع بقية الدول العربية. الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البنى

الاقتصادية والسياسية والقانونية بقصد التحوّل إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على أعمدة تتوافر على نظام فعّال للتعليم، والحوافز الاقتصادية، والحوكمة، ونظام مؤسسي كفء، والإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وعلى أساس ما تقدم، سنحاول من فهم واقع الاقتصاد المعرفي في الأقطار العربية، بالتركيز على حالة «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» كنموذج مشرف يعبر بصورة واضحة عن رغبة جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع (اقتصاديات الندرة) إلى اقتصاديات المعرفة (اقتصاديات الوفرة)، وهذا من خلال التطرق إلى المحاور البحثية التالية: بدءاً بتناول الإطار المفاهيمي والنظري المتعلق باقتصاد المعرفة، وصولاً إلى قراءة تقييمية وتوصيفية لحال اقتصاد المعرفة في الدول العربية إجمالاً، وأخيراً تحليل مؤشرات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المبنية على أساس حزمة من المحددات، والتي تدخل في تشكيلها: نظام الحوافز الاقتصادية (EIR) والإبداع (INN) والتعليم (EDU) وتقنية المعلومات والاتصالات (ICT).

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري لاقتصاد المعرفة

1. نشأة اقتصاد المعرفة:

سوف نعمد لفهم نشأة «اقتصاد المعرفة» الولوج إلى تلك المراحل الثلاث التي ميّزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحاً تسمية «التحولات الثلاث»، فمن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وصولاً إلى المجتمع المعرفي.

التحول الأول: المجتمع الزراعي أو «اقتصاد الطبيعة»

قد يشكل وصف المرحلة التي اعتمد فيها الإنسان بشكل أساسي على الطبيعة بالتحول الأول بعض من التحفظ، باعتبار أن الإنسان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة ومواردها بشكل تلقائي، وبذلك فليست مرحلة المجتمع

الزراعي من هذه الزاوية تحولاً، بل هي امتداد طبيعي، ونتاج فطري للسلوك البشري.

هذا من ناحية علم التاريخ البشري عموماً، ولكن للتأريخ الاقتصادي معايير أخرى اعتُمِد عليها لوصف مرحلة ما بالثورة الزراعية والتي أنجبت مجتمعها الزراعي باعتبارها التحول الأول، فخلال قرون طويلة من الزمن لم يتشكل بالمفهوم الاقتصادي ذلك التكتل البشري الذي قد يعتبر مجتمعاً يحمل في طياته بذور نموذج اقتصادي متكامل، فعدد السكان كان قليلاً ومبعثراً والنشاط الاقتصادي كان معدوماً ولا يتجاوز حدود الاكتفاء الفردي.

وعندما بدأت تتجلى ملامح تكتلات بشرية منظمة تعتمد على نشاط الزراعة كأساس لتوفير ما تحتاج إليه ليسد ضرورياتها من الحاجيات اليومية من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، بدأ عمداء التأريخ الاقتصادي مسارهم في التدوين، باعتبار تلك المرحلة الثورة الزراعية التي أنجبت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة.

وبدأت هذه الثورة أول ما بدأت على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية - نهر النيل ودجلة والفرات والإندوس والجانح والنهر الأصفر - حيث التربة الخصبة والمتجددة، وبذلك تشكلت لدى تلك المجتمعات ظروف تلاءمت بوجه خاص مع وصف المجتمع الزراعي وهي الحقبة التي سماها المؤرخون بثورة العصر الحجري الحديث والتي دامت على مدى آلاف السنين منذ العام 10 آلاف قبل الميلاد (10000 ق م).

وقد اقترن ذلك التحول إلى المجتمعات الزراعية المستقرة (بعد أن كانت المجتمعات زراعية ومبعثرة ومتنقلة عبر مناطق الأرض) بالتسارع في زيادة المهارات التقنية، ومن ثم اتسع نطاق تشكيل الحجر لصناعة الأدوات والأسلحة وازداد أسلوب صناعتها صقلا، كذلك فإن امتلاك حيوانات أليفة عزز من مهارات تحويل صوف الماشية إلى ألياف لصناعة النسيج، وأدى التقدم في استخدام النار والتحكم

فيها إلى ابتكار القمائن والأفران لصناعة الآجر والسيراميك، ثم بعد ذلك لتشكيل المعادن وتهيأت للإنسان تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واستخراج المعادن من خاماتها الطبيعية ثم تشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات يريدها، وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يُمهد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية[1].

التحول الثاني: المجتمع الصناعي أو «اقتصاد الآلة»

تُجمع الكثير من الدراسات التاريخية أن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة) كان نتاجاً طبيعياً لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول:

- تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة.
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحس بها من قبل.
- ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة.

فكان ضرورياً على سكان تلك الحقبات من الزمن، اللجوء إلى ما يمكن أن يصطلح عليه بعملية التصنيع بدل عمليات الزراعة والصيد، ولن يكون استعمال مصطلح التصنيع نافذ المعنى إن لم نقرنه بمفهوم الآلة، فالآلة أساس المصنع والمصنع عمود الصناعة، والصناعة تحدد معدلات ومستويات التصنيع، والتصنيع أنجب مجتمعه الصناعي الذي يحتوى بين طياته اقتصاده الميكانيكي.

---

(1) آر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، **الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر**، عالم الفكر، العدد 259، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص21-22.

التحول الثالث: المجتمع المعرفي أو «اقتصاد المعرفة»

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، فبمجرد وصفها حرباً فقد تسببت في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم، واقتصادياً وبعد النظر إليها كقدر قُدر على البشرية، يعتبرها الكثير من المختصين نقطة التحول الثالث، والذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية. ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، نذكر النقاط التالية:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
- تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع: ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سنين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض من السنوات، فلم تمض سوى خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى عم استعماله صناعيا، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتاج سوى لثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس. وفي هذا السياق، كتب «دانييل بيل» عام 1967 يقول: إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاما في الفترة ما بين عامي 1880 و1919، ثم انخفض إلى 16 عاماً في الفترة ما بين عام 1919 و1945، ثم إلى 9 أعوام.
- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18 و19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين: بمعنى أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية...الخ هي الرائدة في إنتاج الصناعات الابتكارية والتكنولوجية.
- طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج: فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة،

وبظهـور الصـناعة تحولـت تلـك الأدوات إلى آلات ضـخمة تعمـل بمصـادر الطاقـة التقليدية كالفحم والبخار...، ولكل الثورة المعرفيـة طـورت تلـك الآلات وأدخلـت مـا يـدعى بـالعقول الإلكترونيـة ضـمن نظـام التشـغيل للآلـة فأصـبح نظـام تشـغيلها أوتوماتيكيا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة.

- السيطرة على اللامتناهيات الثلاثة: فقد مكنـت التكنولوجيـا مـن الـتحكم في ثـلاث لا متناهيات هي:
- السيطرة على اللامتناهيات في الصغر: سواءً في الطبيعة الجامـدة كالـذرة والإلكـترون.. .الخ، أو في الطبيعة الحية كالخلية والجينات والشفرات الوراثية... الخ.
- السـيطرة عـلى اللامتناهيـات في الكـبر: مثـل غـزو الفضـاء، ونشر الأقـمار الصـناعية فيه...الخ.
- السيطرة على اللامتناهيات في التعقيـد: ويقصـد بهـا السـيطرة الذاتيـة الكاملـة عـلى الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الأوتوماتيكية والحواسـيب...الـخ، وكـذلك السـيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال.

على أساس ما تقدم ومن ناحية التأريخ الاقتصادي فقد ربط المؤرخون تطور المجتمـع البشري بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن «ثـورة الزراعـة» نحـو «ثورة الصناعة» ومن ثم المعرفة باعتبارها أسـاس «الثـورة المعرفيـة» أو مـا يعـرف بـالتحول الثالث، والجدول التالي يلخص أبرز السمات التي ميّـزت كـل فـترة، مـن خـلال تبيـين طبيعـة العمل المنتج للقيمة، وعبر طرح ثنائية الشراكة بين الأفراد وعنصر الإنتاج الأكثر تزاوجـاً معـه، إضافة إلى إعطاء أهم أدوات الإنتاج المستعملة خلال كل حقبة.

الجدول رقم (1)

خصائص عصر المعلومات والعصور التي سبقته

العصر	الزراعة	الصناعة	المعلومات
الفترة الزمنية:	ما قبل 1800	1800 1957	1957 إلى اليوم
طبيعة العمال:	فلاحين.	عمال مصانع.	العاملون في المعرفة.
الشراكة:	أفراد / أرض.	أفراد / آلة.	أفراد / أفراد.

المصدر: عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 40.

2. في مفهوم اقتصاد المعرفة:

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسالة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين، وعليه سنحاول عرض أهم تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر والتي حاولت بشكل أو بآخر أن تزيح ثلمة فجة في مفهوم المصطلح:

- اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثورة.
- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أما التقرير الاستراتيجي العربي فقد عرفه كما يلي: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية.

أما سالمي جمال فقد عرفه بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال[1].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات[2].

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الاقتصاد المعرفي بأنه: نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

أما «منى مؤتمن» فقد عرفته بأنه: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدم العقل البشري كرأس المال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنميته ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في

---

(1) عيسى خليفي وكمال منصوري، **البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق**، الملتقى الدولي حول: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص69.

(2) عبد الرحمان الهاشمي وفائزة عزاوي، **المنهج واقتصاد المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص25.

ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، على كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

ويعرفه البنك الدولي بأنه: الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.

وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماما. كما يتعاطى معها الإنسان الراشد[1].

أما التعريف الآخر فإنه يقرن اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب أن ينهض ويستمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها.

ولو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرّك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواءً ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الإفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته[2].

---

(1) هاشم الشمري وناديا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص15.

(2) محمد دياب، **اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي**، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، الموقع الرسمي للمعهد من خلال الرابط التالي:
http://www.almethaq.info/news/article1395.htm

من خلال ما سبق، يمكن أن نصل بـالقول إلى أن اقتصـاد المعرفـة هـو ذلـك الاقتصـاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصـناعي، وهـو فـرع جديـد مـن فـروع العلـوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطـور الاقتصـاد وتقـدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقـوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطـلاق لـه، أي أن المعرفـة هـي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

التمييز بين توظيف مصطلحي: «اقتصاد المعرفة» و«الاقتصاد القائم على المعرفة»:

لقد عبّر بعض الاقتصاديين على اقتصاد المعرفة بدلالة أخرى ألا وهـو الاقتصـاد القـائم على المعرفـة أو الاقتصـاد المبنـي عـلى المعرفـة، ولكـن بحكـم تسـارع التحـولات الاقتصـادية والتطورات التكنولوجية فقد عمل بعض الباحثين الاقتصاديين على إعادة النظر والتمييـز بـين هاتين الدلالتين المختلفتين للمصطلح:

الدلالة الأولى: الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليـات المعرفـة ذاتهـا، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العمليـة المعرفيـة مثل تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارهـا عمليـة اقتصـادية مجـردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى[1].

(1) عبد الخالق فاروق، **اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته... وأفـق تطـوره**، مكتـب نائـب رئـيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص 26.

الدلالة الثانية: تعبير «الاقتصاد القائم على المعرفة» ينصب إلى معنى أكثر اتساعاً ورحابة بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...) كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي[1].

3. سمات وخصائص الاقتصاد المعرفي:

يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي[2]:

---

(1) محمد عواد الزيادات، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 238-239.

(2) يوسف حمد الإبراهيم، **التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص102-103.

لا تمثل المسافات أياً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.

إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.

إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

إن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة[1].

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وجدنا أنه لا يخرج عن الصفات التالية[2]:

---

(1) جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص19-24. (بتصرف).

(2) هاشم الشمري وناديا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص22. (بتصرف).

- أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- الاعتماد على لقوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائقة السرعة والدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
- أنه مرن شديد السرعة والتغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.
- ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع.والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما اصطُلح عليه بالاقتصاد القديم واقتصاد المعرفة.

الجدول رقم (2)

خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم

		الاقتصاد القديم P-economy	اقتصاد المعرفة K-economy
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة:	- وطنية.	- عالمية.
	الأسواق:	- مستقرة.	- متقلبة.
	حركة الأعمال:	- منخفض/ متوسط.	- مرتفع.
	دور القطاع العام:	- تجهيـزي: البنيـة التحتيـة، السياســـات التجاريـــة، الصناعات المفيدة.	- تــوجيهي: الخصخصــة، الانضـمام لمنظمـة التجـارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص.
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل:	- تنافسية.	- تضامنية/ مشتركة.
	المهارات المطلوبة:	- مهـارات محـددة حسـب الوظائف.	- تعلم شامل.
	التنظيم اللازم:	- محدد حسب المهام.	- تعلم مستمر مدى الحياة. - تعلم بالممارسة.
	أهداف السياسات:	- إحداث فرص التوظيف.	- الأجور/ الدخول المرتفعة.
خصائص الإنتاج	العلاقــة مــع المنشــآت الأخرى:	- مغامرات/ مخاطر مستقلة.	- الاتحاد والتعاون.
	مصادر الميزة التنافسية:	- الكتل الاقتصادية.	- التجديد، الجودة، النوعية.
	المصدر الرئيسي للإنتاجية:	- المكننة.	- الرقمية.
	موجهات النمو:	- مدخلات العوامل (العمل، رأس المال).	- الابتكـــار، التجديـــد، الاختراع، والمعرفة.

المصدر: محمد عبد العـال صـالح، موجهـات التنمية الصـناعية في الاقتصـاد الجديـد، مداخلة مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسـقط، يـومي: 02-03/10/ 2005.

أما بالنسبة لـ Galbreath فيرى أن خصائص اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يلي[1]:

- العولمة Globalization.
- التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن Mass Customization
- نقص الكوادر والمهارات Staff/Skill Shortage
- التركيز على خدمة المستهلك Customer Services Emphasis
- خدمة «الخدمة الذاتية» Service Self-Service
- التجارة الإلكترونية Electronic Commerce

أما «الخضيري» فيرى أن اقتصاد المعرفة يتميز بما يلي[2]:

- تجدد الحاجة إليه والرغبة والطلب على منتجاته المعرفية التي تدخل في كل نشاط، وفي كل عمل، وفي كل وظيفة وبشكل متصاعد إلى درجة يمكن القول باستحالة قيام نشاط ما بدون المعرفة.
- تجدد المصادر المعرفية ونموها وازديادها وعدم نضوجها سواءً بالاستعمال أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن وتعدد الاستخدام تزداد المصادر المعرفية وتتراكم مجالاتها.

ومن خلال استعراضنا لخصائص وسمات اقتصاد المعرفة، يمكننا أن نلخص أهم السمات التي تيمز الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد التقليدي - في وجه مقارنة أخرى - من خلال عرض الجدول التالي:

---

(1) ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 358-389.

(2) محسن أحمد الخضيري، **اقتصاد المعرفة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص48.

الجدول رقم (3)

خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
- الاستثمار في رأس المال المادي.	- الاستثمار في رأس المال المعرفي.
- الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	- الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
- استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها - غالباً - البيروقراطية السلطوية.	- ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
- الميكنة Mechanisation هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	- الرقمية Digitization هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
- يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	- يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
- أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	- أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
- خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	- خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
- العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	- العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
- العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	- العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
- مقيد بزمان ومكان.	- ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص49.

4. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي[1]:

مؤشر البحث والتطوير:

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

مؤشر التعليم والتدريب:

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المتكسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع

(1) مرال توتليان، **مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها**، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص21-22.

إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم والتدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية...الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناءً القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

الجدول رقم (4)

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تصنيف «الأونكتاد»

الدليل / البعد	المؤشرات	المصادر
التوصيل	- عدد مصنفي الانترنت لكل فرد. - عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. - عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية للفرد. - عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
النفاد	- عدد مستقبلي الانترنت لكل فرد. - الأمية، النسبة المئوية من السكان. - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - كلفة المخابر المحلية.	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. - الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
السياسة	- وجود بدالة انترنت. - التنافس في الاتصالات المحلية. - التنافس في الخطوط المحلية. - التنافس في سوق مروجي خدمة الانترنت.	- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
استخدام حركة الاتصالات	- الحركة الدولية الداخلية. -حركة الاتصالات الدولية الخارجة.	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

المصدر: الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص23.

مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:

ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت والمصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـ (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

وعموماً يمكن تلخيص حزمة هذه المؤشرات في صيغة الجدول الآتي:

الجدول رقم (5)

العناصر الفرعية المكونة لعناصر مؤشر اقتصاد المعرفة

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
البحث والتطوير Research and Development	1. تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي. 2. عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير. 3. إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان. 4. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. 5. المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراعات الممنوحة. 6. ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد.	* وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة.
التعليم والتدريب Education and Training	1. إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد. 2. معدل معرفة القراءة والكتابة. 3. نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الابتدائية. 4. نسبة الطالب / المدرس في المرحلة الثانوية. 5. التسجيل في المرحلة الثانوية. 6. التسجيل في المرحلة الجامعية.	* ويُعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، وهو يركز على الموارد البشرية.
البنية المعلوماتية IT infrastructure	1. مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات. 2. الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان. 3. اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان. 4. التلفونات العاملة لكل ألف من السكان. 5. التلفزيون والراديو لكل ألف من السكان. 6. أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان. 7. تكلفة المكالمة الدولية. 8. الدوريات والصحف اليومية لكل ألف من السكان.	* وهو عنصر يشمل كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام.
البنية الأساسية للحاسوب Computer Infrastructure	1. نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب. 2. أعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان. 3. نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية. 4. طاقة الحاسوب لكل فرد. 5. أعداد مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان. 6. مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة من السكان.	* ويعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

المصدر: علي نور الدين إسماعيل، اقتصاد المعرفة من منظور رياضي: الدولة العربية حالة للدراسة، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد السابع عشر، 2004. ص43. بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.

ثانياً: قراءة تقييمية لواقع اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الوطن العربي:

لا يختلف الوضع في الدول العربية عن الوضع في بقية الدول النامية فيما تعلق الأمر باستعدادها للدخول إلى عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن القول أنه على مدى العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي لم تكن المعلوماتية مؤهلة لتنتشر شعبياً في البلاد العربية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، فالحواسيب كانت كبيرة الحجم وعالية التكلفة، وكان عددها قليلٌ جداً في البلاد العربية، وأسس ظهور وانتشار الحاسوب الشخصي (PC) في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي لتحولات نوعية في طبيعة العلاقة بين تقنيات ومستخدميها في نفاذ إلى المعلومات وموارد المعرفة المختزنة في شتى الوسائط.

ومع حلول عقد السبعينيات من القرن الماضي اجتاحت دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ثورة جديدة في مجال المعلوماتية، عندما أدى تلاحم تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إلى ظهور شبكات المعلومات ومن أهمها شبكة الانترنت، وقد انتشر استخدام الانترنت بشكل ملموس في السنوات الخمس الأخيرة في الدول العربية كافة إلا أن معدل الاستخدام في أغلب هذه الدول مازال دون معدل النسبة السائدة في العالم وهي 21% من السكان، باستثناء أربع دول عربية، هي البحرين والكويت، قطر والإمارات، ويقل معدل استخدام الانترنت في المنطقة العربية عن بقية المتوسط العالمي، كما أن سكان عدد من الدول العربية منها مصر والجزائر اللتان يقارب عدد سكانهما ثلث سكان المنطقة العربية، يستخدمون الانترنت بمعدلات تقل عن المعدلات السائدة في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، ويبدو واضحاً أن العالم العربي مازال في مرحلة البداية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال وصناعة المعلومات في بعض الدول العربية وضعف القوى البشرية العاملة في هذه المجالات.

2. اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات العربي:

اقتصاد العالم العربي بقي لفترة طويلة من الزمن مرتبط بشكل عضوي بأسعار الـنفط فلم يكن هناك مـن بنيـة تحتيـة ولا اسـتثمارات ولا قـوانين تواكـب التطـور التكنولـوجي في المجتمـع العـربي، لـذلك فـان المجتمـع العـربي لم يسـتعد بعـد للـدخول في زمـرة مجتمعـات المعلومات، رغم أن صناعة المعلومات كسبت أرضا لا باس بها في العديد من البلدان العربية، إلا أنها لا تـزال في مرحلـة البدايـة، كـما أن الاهـتمام العـربي بصـناعة المعلومـات يـنحصر في دعامتين هما:

صناعة البرامج والاتصال بشبكات المعلومات:

تشمل صناعة الالكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات، والذي هو قـائم عـلى اسـتيراد الحاسبات المنتجة بصورة كاملة من بلادها، أو تتم عمليات تجميع فردية بعد أن يتم استيراد مكونات الحاسبات بصورة كاملة من بلادها، وذلك لأسباب عدة من أبرزها:

- ضعف البنية التحتية.
- هجرة الموارد البشرية والمادية.
- محدوديـة السـوق العـربي، الأمـر الـذي يصـعب اجتـذاب رؤوس الأمـوال الوطنيـة والأجنبية.

الانفجار المعرفي والبحث العلمي :

في عصر المعلومات والانفجار المعلوماتي أصبحت تقنيات التعامل مـع المعلومـات مـن ضرورات البقاء كـما أصـبحت المعلوماتيـة أداة أساسـية للبحـث العلمـي والتنميـة المعرفيـة والاستثمارات الهائلة على الصعيد العالمي في مجال ثقافات وشبكات الاتصالات الرقمية التـي تحتل المرتبة الأولى، ويتسارع التنافس في البنى التحتية والخدمات الحديثة.

ومـن المسـتلزمات الأساسـية بإضـافة البنـى التحتيـة ضرورة تغيـير الـنظم التعليمية لتتلاءم مع التطورات السريعة الجارية ولذلك فان الاستثمارات الضخمة

التي تحتاجها الدول العربية في رأس المال البشري وحيازة القدرة الثقافية الكبيرة، باعتبار أن المعرفة وإتقان العلوم الحديثة وصناعة المعرفة هي أفضل ميزة تنافسية لأي بلد في عالم اليوم.

3. العوامل المؤثرة في مجتمع المعلومات العربي:

يعاني المجتمع في الوطن العربي بعدد من العوامل التي تؤثر بدورها على انتقاله إلى مجتمع معلومات، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

- **عوامل البنية التحتية:** وتتمثل في النقاط التالية:

- ما تزال معظم شبكات الاتصالات في الدول العربية بحاجة إلى تطوير لكي تتمكن من تعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة.
- غياب خطوط الهاتف عن عدد كبير من المواطنين في الوطن العربي في ظل اعتماد على الخطوط الثابتة في النفاذ إلى شبكة الانترنت.
- انخفاض عدد مستخدمي الانترنت في المنطقة العربية، تحقق المنطقة العربية نسبة اقل من نسبة عالمية 21%.

- **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل في النقاط التالية:

- انخفاض مستوى الدخل لدى شريحة كبيرة من المجتمعات العربية، فيما يزيد متوسط نصيب فرد من الناتج المحلي الإجمالي في UAE على 9 آلاف دولار فانه يقل عن 150 دولار في عديد من الدول العربية.
- تدني مفاهيم عمل اقتصادي وقواعده، حيث مازلنا نفتقر إلى مفاهيم الجودة وعناصر المنتج المتماثل والمطابق لمواصفات ومقاييس العالمية.
- معظم المؤسسات العربية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال صغيرة ويكرر بعضها بعضا، ولا تتجه نحو اندماج لكي تنمو وتزدهر، وتبين المؤشرات السابقة ضعف القدرة لدى كثير من أفراد المجتمعات العربية على اقتناء التكنولوجيا.

- **العوامل التربوية:** وتتمثل في النقاط التالية:

- انخفاض مستوى التعليم بدرجة متواصلة وذلك في مختلف مراحل التعليم سواءً على المستوى المدرسي أو على المستوى التعليم العالي، إضافة إلى عدم تدريس الحاسوب واللغة الانجليزية بشكل فاعل ابتداءً من سنة دراسية أولى، وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر في النظم التعليمية.
- معرفة الغالبية العظمى من مجتمعاتنا العربية باللغة الانجليزية لا تزال قاصرة، علماً أنها تشكل تقريباً من 80% من الناتج الفكري العالمي.

وهناك معلومات تشير إلى أن مجتمعنا العربي معلوماتيا عليه أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعدالة، على أن يكون من أهداف المجتمع الارتقاء بالصناعة وانتقاء بنية أساسية تسمح بترسيخ هوية وثقافة عربية واضحة.

4. البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

إن البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل من نشر وتجهيز المعلومات والمعارف، وتسمح بتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية، إذ تتوزع على ثلاث مستويات، نتناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

نشر المعرفة في الوطن العربي:

تعتري عملية نشر المعرفة في الوطن العربي في مختلف مجالاتها الإنشائية والتعليم والإعلام والترجمة صعوبات عديدة من أهمها ما يمكن ذكره فيما يلي:

في مجال الترجمة: تشهد البلدان العربية حالياً حالة من الركود والفوضى، فأرقام الترجمة هزيلة للغاية، فالدول العربية تترجم ما يقرب 330 كتاباً، وهو خمس ما تترجمه اليونان وإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن يبلغ 10000 وهو ما يعادل تقريبا ما تترجمه اسبانيا في عام واحد.

فيما يخص الإعلام: الذي يُعتبر من أهم آليات نشر المعرفة وأحد الدعامات الأساسية للمجتمع المعاصر القائم على المعرفة، ومصدر جيد للإنتاج وصناعة القيم والرموز والذوق، إذ لا يزال الإعلام العربي ووسائله وبنيته التحتية ومضمونه يعاني من ضعف، مما يجعله دون مستوى رفع تحدي التحول نحو تبني اقتصاد المعرفة.

قطاع الأعمال العربي وتوظيف المعلوماتية: قامت بعض البنوك المركزية العربية بوضع أسس تشغيل البنوك وفق النظم الالكترونية والدفع عبر الهاتف، وتُقدم السعودية والإمارات ولبنان والأردن أمثلة جديدة من حيث وجود العديد من البنوك لديها التي تمتلك خدمات عبر الهاتف، بداية من التسهيلات البنكية البسيطة إلى الدفع عن بعد، وتقدم البنوك اللبنانية خدمات لتسهيل وضمان إجراءات التجارة الكترونية...

انتشار الانترنت: حيث شهدت عدة دول عربية إنشاء ما يسمى بوادي التكنولوجيا، كما هو الحال في مصر وسوريا، وبالنظر إلى التطور الذي قطعته دولة الإمارات من خلال إقامتها لمدينة الشبكة الدولية للمعلومات وسعيها إلى رفع استخدام الشبكة الالكترونية، حيث تخطط لبنان لبناء مدينة انترنت شبه بمدينة دبي، وعلى نفس النسق، حدد الأردن فمن أهدافه رفع نسبة مستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات لديه إلى 80% مع حلول عام 2020[1].

الإنتاج العلمي والتطوير الثقافي في الوطن العربي:

بالرغم من قدم الاهتمام العربي بالعلوم والبحوث، فإن الحالة العربية الراهنة تحتاج إلى وقفة متأنية للتحليل والدراسة من أجل استخلاص العبر والعظات للمستقبل. فمصر قد بدأت هذا الاهتمام منذ 1939 حينما أنشئت مركز فؤاد الأول للبحوث الذي صار فيما بعد المركز القومي للبحوث عام 1954، وبعدها تأسست

---

(1) ماهر حسين محروق، **دور اقتصاد المعرفة في تطوير قدرات ثقافية**، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل قومية، منظمة العمل العربية، دمشق، 2009، ص: 7-8.

عدة مراكز ومعاهد بحثية وعلمية في دول عربية أخرى كالمغرب وتـونس والعـراق والجزائـر وسوريا...

وتؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ضعف نشـاط البحـث والتطوير وتخلفه عن الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، ويكفـي أن نـذكر في هـذا المقـام على سبيل المثال والمقارنة المحزنة أن إسرائيل تتفوق عـلى الـدول العربيـة مجتمعـة في عـدد براءات الاختراع مسجلة 16805 براءات مقابل 836 للعرب.

وفي هذا السياق، وجب الإشارة إلى مؤسسات البحث والتطوير التي تعنـى بنشـاطات البحث والتطوير، وتشمل على وجه الخصوص مؤسسات التعليم والمراكز البحثية المتخصصـة والمرتبطة ببعضها البعض، وفي محاولة تطوير الطاقات العلمية: تعمل بعـض الـدول العربيـة لإيجاد منظومات ومؤسسات كفيلة بتنشيط البحث العلمـي في مجالاتـه المختلفـة، وفي هـذا الإطار تجدر الإشارة إلى تجربة الإمـارات العربيـة المتحـدة فهـي تلتـزم بإعـداد قـوى وطنيـة ماهرة، وقد أسس مركز امتياز للبحوث التطبيقية والتدريب منذ أكثر من عقد مضى...

نقل الثقافة وتوطينها في الوطن العربي:

يمكن القول بـأن التجربـة العربيـة في نقـل وتـوطين التكنولوجيـا لم تكـن في المسـتوى المطلوب فقد عمدت هذه الدول على اقتناء التكنولوجيا من خلال عقود لكراء وسائل إنتـاج وتدريب العمالة المحلية، ومع اتسـاع الفجـوة الثقافيـة بـين الـدول العربيـة والعـالم المتقـدم لجأت عديد البلدان العربية إلى تحرير الاقتصاد وتبني سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبيـة، وقد راهنت هذه الدول على فكرة أن التبادل التجاري والانفتـاح عـلى الـدول المتقدمـة مـن شأنه أن يوجد بيئة جذب الثقافة. ولكـن الـذي حـدث هـو أن الانفتـاح لم يـؤدي إلى النقـل الحقيقي للتقانة ناهيك عن توطينها، حيث أن الشركـات متعـددة الجنسـيات قـد احتفظـت بأجزاء من عملية الإنتاج ذات الكفاءة المعرفية والمهارة البشرية العالمية.

وتُعد عملية توزيع البحث العلمي وتوطين نتائجه في التنمية من المعايير المعتمـدة في مقياس مدى تحقيق مؤسسات البحث والتطوير لأهـدافها، فعمليـة تـرويج البحـث العلمـي تواجه صعوبات أساسية في غالبية البلدان العربية نذكر منها:

- غياب النشاط الابتكاري، ومحدودية الخبرة في مؤسسات البحـث والتطـوير في المجـال الصناعي.
- تدني مستوى المعرفة بالتقنيات الصناعية.
- افتقار مراكز البحث والتطوير إلى إمكانية تصميم وإنتاج النماذج.

5. جهود الدول العربية للالتحاق بركب الاقتصاد المعرفي:

هناك عددٌ من المجالات التي تقـود تطبيـق اسـتراتيجيات المعلوماتيـة والاتصـالات، ومنهـا مبادرات بناء التكنولوجيا، وإنشاء مؤسسات البحث والتطـوير، ودرجـة الـوعي بالمعلوماتيـة لـدى حكومـات العـالم العـربي وخططهـا الإسـتراتيجية في هـذا المجـال، والملاحظـة أن هنـاك مستويات متفاوتة من الوعي والاهتمام بالمعلوماتية والاتصالات لدى الـدول العربيـة، سـواءً على مستوى الاستراتيجيات أو النجاح الفعلي في تنفيذها، وفيما يـلي تفصـيل في بعـض هـذه المجالات المهمة:

- الأطر القانونية والتشريعية للمعلوماتية: حصلت معظم الدول العربية على العضـوية في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلاً عن وجود قـوانين داخلية لحماية الملكية الفكرية. ولهـذا قامـت بتعـديل أطرهـا القانونيـة والتشريعيـة لتتلاءم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها.
- العمل على خلق بيئة مشجعة للبحث: أبدت الدول العربيـة اهتمامـاً مميـزاً بالمبـادرات التكنولوجيـة رغـم تـدني مخصصـات الموازنـة للبحـث العلمـي، والمؤكد أن توفير بيئة للبحث والتنمية بمساعدة الحكومات والقطاع الخـاص سوف يؤدى إلى تشجيع نشر التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين

انتقال التكنولوجيا بين القطاعين العام والخاص، وتأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتنشيط دور الجامعات والبيئة السياسية على السواء.

- تطوير الطاقة العلمية الكامنة في الدول العربية: تجاهد بعض الدول العربية لإيجاد المنظومات والمؤسسات الكفيلة بتنشيط البحث العلمي في مجالات مختلفة، وإفساح الفرص أمام الباحثين الوطنيين للعمل والحصول على المخصصات المناسبة، وهناك ست دول عربية تعمل على تشغيل مراكز تكنولوجية لتطوير البحوث التكنولوجية. ففي السعودية هناك مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا والتي توسعت من دراسة البحوث في مجال البترول فقط لتشمل الطاقة الذرية والفلك والجيوفيزيقا والكمبيوتر والإليكترونيات والفضاء، أما الأردن فله خطة جديدة لكنها ذات نطاق أضيق نظراً للنقص الموجود في تمويل البحوث التطبيقية مثلاً...
- اهتمام النخب العربية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات: أصبح في العديد من الدول العربية سرعة مناسبة في الدخول إلى منافذ الشبكة الدولية للمعلومات، وهى تتزايد مع توافر الأدوات المساعدة. وتقدم دول الخليج مستويات مرتفعة في انتشار المعلوماتية والاتصالات، وفي سرعة النفاذ إلى الشبكة الدولية للمعلومات مقارنة ببعض الدول الأوربية نفسها، فدولة الإمارات تملك معدل نفاذ للإنترنت أعلى من المعدل الأوربي، ويقصد بمعدل النفاذ للإنترنت عدد مستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات كنسبة مئوية من السكان.
- قطاع الأعمال العربي وتوظيف المعلوماتية: قامت بعض البنوك المركزية العربية بوضع الأسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان في مجمل المنطقة العربية.
- تطور الحكومة الإلكترونية بين الدول العربية: بالرغم من محدودية انتشار الأنشطة الإلكترونية كالتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية التي لا تتجاوز نسبة 0.2% من مجموع المبادلات التجارية

الإلكترونية العالمية، إلا أن بعض الحكومات العربية تتحرك لتحقيق التعامل عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وإقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية، والتي يتم من خلالها توفير الخدمات الإدارية وخدمة العملية التنموية بها، والتحكم في تكلفة زيادة التشغيل للأجهزة الحكومية تحقيقاً لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

6. مشاكل اقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

لم تعد المعرفة كما كانت في السابق قضية تأملية فكرية خالصة، فهي الآن قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية...، وفي خضم هذه التحولات نجد أنه من الصعب تحقيق النهضة المعرفية العربية، وذلك للأسباب التالية:

ركود الحركة العلمية في عصر الانفجار العلمي:

تشير معظم المصادر إلى أن المنطقة العربية هي من بين أكثر المستويات انخفاضاً في تمويل البحث العلمي في العالم وهذا ما أفضى إلى:

- تدهور نوعية التعليم في البلدان العربية نتيجة تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية.
- ثمة خلل سياسي بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، مما انعكس على وضع إنتاجية العمالة، وضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في البلدان العربية.
- تدني نصيب الإنفاق على البحث والتطوير حيث لا يزيد عن 0.5% من إجمالي الإنفاق العالمي و0.2% من الناتج الإجمالي، مقارنة بنسبة 3% بالبلدان المتقدمة.

البنية المؤسسية لقطاع المعلومات:

بادئ ذي بدء علينا أن نميز بين صناعتين في مجال المعلومات:

- صناعة أجهزة الحاسبات الالكترونية والاتصالات والصناعات المرتبطة بها في صورة برمجيات واسطوانات تخزين.

- وصناعة خدمات المعلومات، أي نواتج الصناعة الأولى المنقولة عبر وسائلها. وتتمثل البنية المؤسسية في الآتي:

- نحو 1200 مؤسسة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات ومعظمها في الإمارات ثم تليها مصر بـ 420 شركة.
- بالإضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع في مصر بمصانعها الأربعة الكبرى هي مؤسسة قادرة على تطوير الابتكار في مجال صناعة الالكترونيات المدنية خاصة في مجال شاشات كمبيوتر ومعدات الحاسب الالكتروني عموماً.
- عددٌ من الوزارات المعنية بالتنمية التكنولوجية والمعلوماتية في عدة دول عربية مثل صناعة التنمية التكنولوجية ووزارة الاتصالات والمعلومات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولدينا أيضا أكاديميات البحث العلمي والتكنولوجي التي أنشأت في كثير من الدول العربية للتكوين وهي بمثابة مايسترو العمل العلمي والبحثي والتكنولوجي وينبع لها الآن عشرات من المعاهد والمراكز العلمية.

إذاً، نحن إزاء بنية تحتية لقطاع المعلومات العربية والتكنولوجية لا باس بها ولكنها تفتقر إلى التكامل والأهداف المشتركة وآليات تنفيذ متفانية لتحقيق هدف استراتيجي مازال غائباً حتى الآن.

دور الإدارة الحكومية في التنمية التكنولوجية:

تكمن نقطة الضعف الأساسية في الأداء التنموي العربي في عجز آلياتنا وأجهزتنا الإدارية على إدارة مواردنا وإمكانياتنا بكفاءة وفاعلية ورشادة، ويبدو عمق هذا الأثر في المجال العلمي والتكنولوجي، حيث تغيب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة والسياسات العلمية المنسقة وآليات التنفيذ المتزامنة، وأخيراً كيفية نقل نتائج هذا الجهد إلى مجالات الحياة العلمية والتطبيقية. لذا فان نقطة البداية لرسم خطة إستراتيجية للتنمية الشاملة أو القطاعية ينبغي أن ترتكز على أربعة عناصر أساسية، وهي:

- أن تحسم الحكومات العربية بين خيارات متعددة، ولصالح خيـارات التنميـة البحثيـة والتكنولوجية كحزمة مترابطة.
- أن تحدد الدول العربية آليات دقيقة التنفيذ.
- أن تتكامـل منظومـات تحقيـق الهـدف، بمـا في ذلـك منظومـة التعلـيم العـام العـالي والتشريع والإعلام والاقتصاد والتدريب الفني والمهني ومنظومة المعلومات.
- تحديد أولويات التنفيذ.

وفي هذا السياق نحاول التركيز على الجانب الخاص بالإدارة الحكومية ودورها في تجسـيد بعض هذه الأفكار والرؤى إلى واقع حي ملمـوس، ومـن المـرجح أن الإدارة الحكوميـة في الـدول العربية تستطيع أن تؤدي دورها عبر ثلاث مستويات، وهي:

المستوى الأول: التخطيط الكلي، سواءً في صياغة الرؤية العامة أو في توزيع أدوار عـلى المساهمين الرئيسيين (الوزارات، المؤسسات العامة، القطاع الخاص) أو في توفير التمويل.

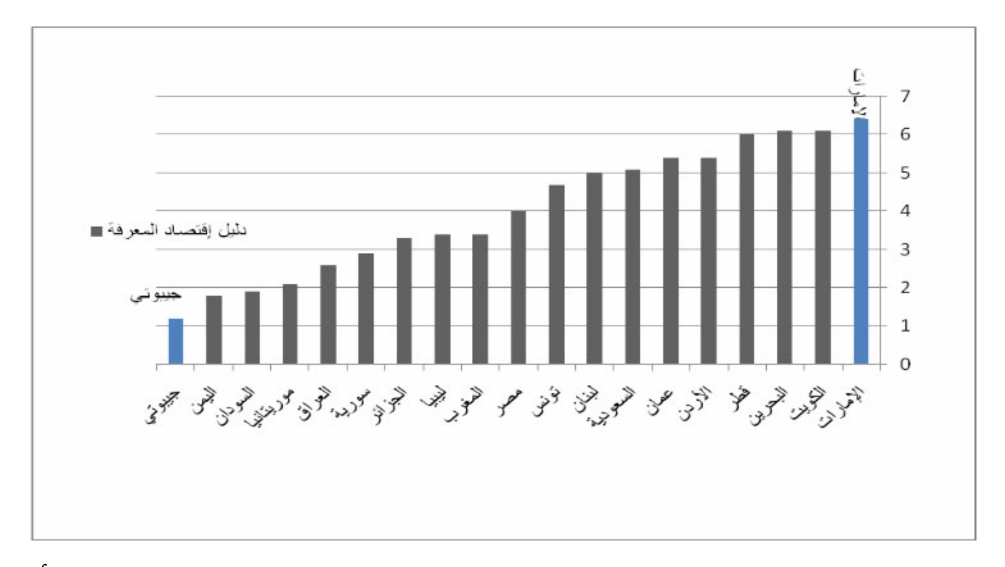
المستوى الثاني: تخص الجانب التطبيقي، أي إعادة تنظـيم البنيـة المؤسسـية لقطـاعي البحوث والتطوير والمعلومات.

المستوى الثالث: تخص الجانب التسويقي، سواءً في نطـاق تسـويق محـلي باسـتخدام آلية الجهاز الحكومي أو في مجال التسويق الدولي.

وإذا ما أردنا الحديث عن اقتصاد المعرفة في الدول العربية، فإنها تتفـاوت فـيما بينهـا تفاوتاً نسبياً في دليل اقتصاد المعرفـة، فمـن الشـكل المـوالي يُلاحـظ أن قيمـة دليـل اقتصـاد المعرفة تتراوح بين: 6.4 للإمارات العربية المتحـدة بـاللون الأزرق و1.2 لجيبـوتي، وبهـذا فـإن ترتيب الدول العربية ضمن دول العالم يتفاوت بين الترتيب 43 للإمارات العربية المتحـدة إلى 132 لجيبوتي وهو الترتيب الرابع قبل الأخير ضمن دول العالم.

الشكل رقم (1)

دليل اقتصاد المعرفة في لدول العربية



المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009، نحـو تواصـل معـرفي منـتج، برنـامج الأمـم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

الجدول رقم (6)

دليل اقتصاد المعرفة للدولة العربية بالمقارنة مع دول العالم

الدولة	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي	نظام الإبداع	التعليم والموارد البشرية	تقنية المعلومات والاتصالات	دليل اقتصاد المعرفة	الفجوة بين أدنى مرتكز وأعلى مرتكز
قيمة الدليل ضمن 135 دولة في العالم						
الجزائر	2.6	3.5	3.7	3.2	3.3	1.1
البحرين	6.9	4.3	5.8	7.2	6.1	2.9
جيبوتي	1.2	1.4	0.5	1.7	1.2	1.2
مصر	3.6	4.5	4.4	3.5	4.0	1.0
العراق	0.3	4.2	2.4	3.6	2.6	3.9
الأردن	5.8	5.7	5.5	4.6	5.4	1.2
الكويت	7.0	5.0	5.1	7.3	6.1	2.3
لبنان	4.8	4.7	5.0	5.8	5.0	1.1
ليبيا	1.5	3.9	5.6	2.5	3.4	4.1
موريتانيا	4.0	1.8	0.7	1.9	2.1	3.2
المغرب	3.9	3.7	2.0	4.2	3.4	2.2
عمان	7.4	5.1	4.2	4.9	5.4	3.1
قطر	6.0	5.8	5.3	7.1	6.0	1.8
السعودية	5.4	4.0	5.0	5.9	5.1	1.9
السودان	0.7	2.0	1.3	3.5	1.9	2.8
سورية	1.6	3.5	3.0	3.5	2.9	1.9
تونس	5.3	4.6	4.1	5.0	7 .4	1.2
الإمارات	7.0	6.8	4.6	7.1	6.4	2.5
اليمن	1.8	1.8	1.8	1.7	1.8	0.1
الترتيب ضمن 135 دولة في العالم:						
الجزائر	109	91	94	99	96	18
البحرين	48	76	53	38	48	38
جيبوتي	123	134	132	118	132	16
مصر	91	71	80	93	83	22
العراق	135	78	106	89	108	57
الأردن	55	55	57	73	62	18
الكويت	43	66	66	36	47	30
لبنان	69	68	72	62	68	10
ليبيا	120	83	56	106	93	64
موريتانيا	83	125	129	115	116	46
المغرب	87	88	109	78	92	31
عمان	37	65	87	66	63	50
قطر	52	54	61	43	49	18
السعودية	61	80	71	57	67	23
السودان	131	122	120	96	120	35
سورية	118	94	100	95	104	24
تونس	65	69	88	65	72	23
الإمارات	45	43	77	42	43	35
اليمن	116	126	114	116	122	12

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 235.

7. الرؤية الاستشرافية لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

في الوقت الذي تلوح في الأفق نهاية الاقتصاد الحالي، ومن المنتظر أن يبدأ الاقتصاد خلال مدة الحياة العملية للشباب الذين يدخلون ميدان العمل الذي فيه قطاع المعلومات هو القطاع الاقتصادي القائم بذاته وهو القاسم المشترك للقطاعات الأخرى، وعامل أساسي في تحديد قوتها نجد أن اقتصاد العالم العربي ما زال مرتبط بأسعار النفط وليس هناك بنية تحتية ولا استثمارات ولا قوانين تواكب التطور التكنولوجي، حيث أنه لم يستعد بعد للدخول في زمرة مجتمعات المعلومات، رغم أن صناعة المعلومات قد تطورت إلى حد ما في البلدان العربية مثل لبنان، في ظل هذه الظروف علينا أن نحدد أولا ملامح الوطن العربي فيما يخص عصر المعلومات وتكنولوجية المعلومات، حيث تعكس لنا المؤشرات مظاهر الخلل الاقتصادي الشديد المتمثل بانخفاض القدرات الإنتاجية وتآكل المزايا النسبية للعمالة العربية الرخيصة، والتضخم والعجز الشديد في ميزان المدفوعات، هذا العجز الذي سوف يتفاقم كلما ازدادت أهمية الدور الذي يلعبه قطاع المعلومات وصناعة البرمجيات في حجم التبادل التجاري، في الوقت الذي يتطلب الأمر منا أن ندخل القرن الواحد والعشرين ككتلة واحدة تمتلك مقومات الولوج إلى عصر المعلومات باقتدار، والتي تتمثل بمنظمات ذات هياكل تنظيمية مرنة وقوانين بعيدة عن البيروقراطية، ونظام تعليمي قادر على استيعاب التطورات الحديثة في مجال المعرفة وتكنولوجية المعلومات من خلال برامجه التعليمية على مختلف المستويات، وبالرغم من حجم التحديات التي يواجهها الوطن العربي فإن التقدم العلمي وسهولة نقل المعرفة يمكن أن تتيح لها فرص النمو الاقتصادي، كما يمكن الاعتماد على الدول المتقدمة في نقل المعرفة والتكنولوجية لتكوين قاعدة معرفية نستطيع من خلالها تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات.

إن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال جملة من الأمور الواجب تحقيقها، والتي يمكن أن تساعدنا في تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات، وهي[1]:

---

(1) سلوى أمين السامرائي، **رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإسراء الخاصة، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم نظم الملومات الإدارية، المجلد 14، العراق، 2008، ص102-103.

- ضرورة تطوير النظام التعليمي والذي يعتبر من أهم مقومات مجتمع المعلومات، بحيث يكون قادراً على تشجيع تنمية القدرات وحل المشكلات والإبداع والابتكار، أي خلق جيل قادر على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة، والانطلاق من فكرة أن الجميع يتعلم وأن الإنسان لا يتوقف عن تلمذته حتى موته.
- بناء قاعدة علمية معرفية تكنولوجية ذاتية نستطيع من خلالها خدمة الأهداف ذات الأولويات لمجتمعنا.
- تعبئة المدخرات الوطنية وتطويرها أي القدرات الذاتية وتحديد الأولويات مع الآخذ بنظر الاعتبار التطورات العالمية.
- الاهتمام بتكنولوجية المعلومات من قبل مختلف القطاعات باعتبارها أساس الاقتصاد الحالي أساس استمراره ونموه.
- توفير البنية التحتية لاقتصاد المعلومات والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية من خلال ربط أجهزة الحاسوب بوسائل الاتصالات التي تتيح للجميع إمكانية الربط بين مختلف أرجاء العالم كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.
- إتاحة الفرصة للاستثمارات التي لا تمتلك رؤوس أموال هائلة ولكنها تمتلك القدرة على العمل في قطاع المعلومات وتمتلك الخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور، مما يشكل فرصة عظيمة أمام الجيل الجديد من المستثمرين وتستفيد من شبكة الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- وضع سياسة للمعلومات على المستويين الوطني والإقليمي ويفضل أن تكون هناك إستراتيجية للمعلومات على المستوى الوطني ويجب أن تتسم سياسة المعلومات بالشمول والمرونة وقابلية التطبيق.
- جعل المدخل المعلوماتي منطلق لتحقيق الاندماج والتكامل العربي وهذا ما يؤكد عليه كبديل للمدخل الاقتصادي أو الأمني.

ثالثاً: نحو بناء اقتصاد معرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إرساء ركائز الاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية تمهيداً للتحول من الاقتصاد الريعي وإتباع مسار التنويع الاقتصادي، الأمر الذي انعكس في تزايد اهتمام حكومات تلك الدول خلال السنوات الأخيرة بتنويع اقتصاداتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وفي هذا السياق، أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون اهتمام دول المجلس بدعم مشاريع البحث العلمي والتكنولوجي وتحفيز الإبداع والابتكار، وذلك من أجل النهوض بمفهوم الاقتصاد المعرفي القائم على المعرفة والبحث العلمي، واستثمار حقوق الملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع في أغراض التنمية المستدامة.

1. التنمية الاقتصادية والطريق نحو تبني اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي على تصور «مايكل بورتر» في تقييم تنافسية الدول بناءً على 12 معياراً يقابل ثلاث مراحل رئيسية من التنمية الاقتصادية على النحو التالي[1]:

- المؤسسات.
- البنية التحتية.
- الاقتصاد الكلي.
- الصحة والتعليم الأساسي أو الابتدائي.
- التعليم العالي والتدريب.
- كفاءة أو فعالية السوق.

(1) مأخوذ عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي: 2010/2009.

- كفاءة أسواق العمل.
- تطور السوق المالي.
- مستوى الجاهزية التكنولوجية أو التقنية.
- حجم السوق.
- مدى تقدم الشركات أو المؤسسات.
- الابتكار.

وفيما يلي المراحل الرئيسية الثلاث للتنمية الاقتصادية التي تقابل هذه المعايير[1]:

- الاقتصاديات القائمة على الموارد الأولية أو الأساسية: في المرحلة الأولى يكـون الاقتصـاد قائماً على الموارد الطبيعية وتتنافس الدول على أساس الموارد المتوفرة لـدى كـل منهـا، وهي تنقسم بشكل أساسي إلى اليد العاملة غير الماهرة والمـوارد الطبيعيـة. وتتنـافس الشركات على أساس السعر حيث تبيع منتجات أو سلعاً أساسـية وتـنعكس إنتاجيتهـا الضعيفة من خلال تدني الأجور التـي تـدفعها. وتحتـاج المحافظـة عـلى التنافسـية إلى مؤسسات عامة وخاصة تعمل بشكل جيد، وبنيـة تحتيـة متطـورة، وإطـار اقتصـادي مستقر وقوة عاملة كبيرة ذات صحة جيدة. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بمـا يلي: المؤسسات والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي أو الابتدائي.
- الاقتصـاديات القائمـة عـلى الكفـاءة التشـغيلية: مـع تسـارع وتـيرة التطـور وزيادة الأجور، تنتقل الدول إلى مرحلة التنمية القائمة عـلى الكفـاءة حيـث تطور عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتزيد الشركات من جودة إنتاجها وفي هذه المرحلة، فإن التنافسية وإيجاد الثروات يعتمدان إلى حد بعيد على التعلـيم العالي والتدريب وكفـاءة سـوق البضـائع وسـوق العمـل والأسـواق الماليـة

(1) مأخوذ عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي: 2010/2009.

المتطورة ووجود سوق محلي و/أو أجنبي والقدرة على الاستفادة من التكنولوجيات القائمة. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: التعليم العالي والتدريب، كفاءة أو فعالية السوق، كفاءة أسواق العمل، تطور السوق المالي، مستوى الجاهزية التكنولوجية أو التقنية حجم السوق.

- الاقتصاديات القائمة على الابتكار: وأخيراً، مع انتقال الدول إلى المرحلة القائمة على الابتكار، يمكنها المحافظة على مستويات أعلى للأجور ومستويات المعيشة في حالة قدرة شركاتها على المنافسة مع المنتجات الجديدة والفريدة، ويجب على الشركات في هذه المرحلة المنافسة من خلال الابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة ومختلفة باستخدام أحدث عمليات التصميم والإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: مدى تقدم الشركات أو المؤسسات والابتكار.

الجدول رقم (7)

مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في الدول الخليجية

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (2009) بأسعار عام 2005	مؤشر التنمية البشرية 2010	معدل البطالة
البحرين	23538	.8010	.55
الكويت	46747	.7710	.02
عُمان	20540	---	---
قطر	159144	.8030	.50
السعودية	21542	.7520	.05
الإمارات	52855	.8150	.04
الدول الخليجية	54061	.7880	.44

المصدر: مؤشرات التنمية الكونية، البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية، 2011.

2. الصناعات المعرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن نموذج الأعمال في الصناعة التقليدية يعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة، رأس المال والمواد الأولية، بينما نموذج الأعمال للصناعة المعرفية يعتمد على القدرات والمهارات البشرية المطورة من خلال التعليم، التدريب، الثقافة والخبرات هذا من جانب ومن جانب آخر يعتمد على التقاطع بين العلوم. كذلك تعتمد الصناعة المعرفية بشكل كبير على عملية تجهيز المعلومات، وعلى التكامل في تحويل المعلومات إلى نشاطات أخرى، وعلى عملية توليد ونشر أنواع جديدة من المعرفة ومن المنتجات.

تتميز الصناعات المعرفية بامتلاكها ثلاثة عناصر أساسية[1]:

- بُنى تحتية تكنولوجية متطورة تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- الابتكار ويتضمن عناصر الأبحاث والتطوير، التغيير في نماذج العمل، التكامل مع الزبائن...الخ
- الموارد البشرية ذات المهارة والكفاءة العالية.

وقد سعت دول مجلس التعاون إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ويشجع الروح الاستثمارية لدى الأفراد والمشروعات الخاصة ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي هذا السياق عملت دول المجلس على تنويع الاقتصاد وصياغة أهداف طموحة لتنمية القطاعات غير النفطية وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية لما لها من دور هام في أي تركيبة اقتصادية ناجحة ومستقرة ولما لها من دور كبير في كثافة وترابط العلاقات الاقتصادية داخل دول المجلس وخاصة في حالات الركود التي تصيب قطاعات المال والسياحة والتجارة والعقار.

---

(1) تقرير حول الصناعات المعرفية، الدليل الخاص بمؤتمر الصناعيين الثالث عشر، مؤتمر الصناعيين الخليجي الثالث عشر، 19 يناير 2012، متاح على الموقع:
http://www.incge.com/Arabic/ConferenceDirectory.html

كما أن التوسع الكبير في قطاع الإنشاء في دول المجلس لابد أن تحل محله نشاطات اقتصادية قابلة للدوام ومن المفترض أن تكون الصناعة التحويلية وخاصة الصناعات المعرفية باعتبارها الخيار الاستراتيجي للتنويع الاقتصادي لدول المجلس.

وخلال السنوات الأخيرة، وفي ظل التغيرات العالمية التي أصبحت فيها الصناعة المعرفية إحدى ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والمستند إلى التقنيات المتقدمة باعتبارها مصدر للقيمة المضافة العالية، فقد أولت دول مجلس التعاون عناية خاصة للصناعات المعرفية حيث تم التأكيد عليها في الرؤى الوطنية والاقتصادية وفي استراتيجيات التنمية لدول المجلس. ولكن على الرغم من ذلك، وتوفر الاهتمام المتزايد من قبل حكومات دول المجلس حول هذا التوجه، وتنفيذ عدة مشروعات في هذا المجال، إلا أن التقدم في التطبيق لازال متواضعاً، وأقل من الطموحات المرجوة.

وتكمن أسباب التقدم المحدود في التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون في عدة مؤشرات هي تأخر دول مجلس التعاون نسبياً وفقاً لركائز الاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية، الموضحة في تقرير منهجية تقييم المعرفة لعام 2009 الصادر عن البنك الدولي، والذي يعبر عن أحد أوجه التقدم العلمي في الدول، وبالنسبة لترتيب الدول نجد أن قطر حصلت على المرتبة الأولى خليجيا والإمارات على المرتبة الثانية، وسجلت كل من الإمارات وقطر أعلى معدل لمؤشر الاقتصاد المعرفي بحوالي 6.73 نقطة لكل منهما، كما يتضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (8)

جدول مؤشرات الاقتصاد المعرفي والصناعات المعرفية لعام 2009

الدولة	ترتيب الدولة (من أصل 146)	مؤشر الاقتصاد المعرفي KEI (معدل النتائج)	مؤشر المعرفة (KI)	مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	مؤشر الابتكار	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
الإمارات	45	.736	.726	.756	.696	.904	.598
البحرين	49	.046	.85	.756	.294	.825	.307
السعودية	68	.315	.105	.945	.973	.894	.436
عُمان	66	.365	.774	.157	.944	.474	.904
قطر	44	.736	.636	.057	.456	.375	.068
الكويت	52	.855	.635	.506	.984	.934	.966

المصدر: تقرير «منهجية تقييم المعرفة - KAM 2009» من البنك الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المجلس لديها فرص للانتقال للصناعات المعرفية لعدة أسباب، وهي:

- القدرة المالية لدول مجلس التعاون والتي تمكنها من تمويل العديد من مراكز البحث على نحو عام والصناعية منها على نحو خاص.
- تراكم الخبرات: حيث تتميز مراكز البحوث في دول المجلس بتنوع وتراكم الخبرات لديها وقدرتها على جذب العديد من الخبرات العالمية سواء المؤسسات أو الأفراد.
- الشراكات الدولية في مجال البحث والتطوير: حيث أن العديد من مراكز البحوث والتطوير في دول المجلس وخصوصا في السعودية وقطر لديها شراكات دولية ممتازة في مجال البحث والتطوير، كما لديها شراكات محلية أيضاً مع مؤسسات صناعية مما يساعدها على الريادة في بعض المجالات مثل الطب والطاقة البتروكيماويات وغيرها.

3. **مؤشر اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

يحدد معهد البنك الدولي أربع ركائز أساسية لوجود مؤشر اقتصاد المعرفة يعمل بشكل فعال، وهي على النحو التالي[1]:

ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي Economic Incentive and Institutional Regime: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشتمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ركيزة التعليم Education: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم.

ركيزة الابتكار Innovation: نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology: وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات

---

(1) خالد مصطفى قاسم، **دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، جامعة الدول العربية، ص13-14.

والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

ويمثّل «مؤشر اقتصاد المعرفة» البنك الدولي متوسطاً حسابياً بسيطاً لأربعة مؤشرات فرعية تمثل العناصر الأربعة لاقتصاد المعرفة، تتجسد في الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسّساتي، الابتكار وتبنّي التكنولوجيا، التعليم والتدريب، بنية تحتية تكنولوجية حديثة للمعلومات والاتصالات. وقد غطّى تقرير 2012 ترتيب 146 دولة، شاملاً 15 دولة عربية. فاحتلت الإمارات المرتبة 42 وموريتانيا المرتبة 134 في الترتيب العالمي. كما احتلّت الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية، والبحرين وعمان والسعودية وقطر والكويت المراتب الخمس التالية وفق الترتيب. وذلك يشير إلى تقدّم مراتب 3 دول من مجلس التعاون هي الإمارات وعُمان والسعودية، وإلى تأخر مراتب 3 دول هي البحرين وقطر والكويت، وكذلك إلى تقدّم السعودية 26 مرتبة وعُمان 18 مرتبة والإمارات 6 مراتب. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9)

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الاقتصاد المعرفي

الدولة	2000	2007	2012	التغير 2012 عن 2000	التغير في 2012 عن 2007
الإمارات	48	49	42	6	7
البحرين	41	52	43	-2	9
عُمان	65	47	47	18	0
السعودية	76	69	50	26	19
قطر	49	42	54	-5	-12
الكويت	46	46	64	-18	-18

المصدر: www.Worldbank.org/kam

أما بالنسبة لمؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشراته الفرعية لدول المجلس التعاون، فيبين الجدول التالي أن الإمارات حصلت على المرتبة الأولى عربياً وخليجياً برصيد: 6.94 نقطة، تليها البحرين بـ 6.9 في حين جاءت عُمان في المرتبة الثالثة 6.14 نقطة ثم السعودية بـ 5.96 نقطة، وقطر 5.84 وأخيراً دولة الكويت بـ 5.33 نقطة.

الجدول رقم (10)

مؤشرات الاقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012

الدولة	مؤشر الاقتصاد المعرفي	مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي	مؤشر الابتكار	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإمارات	6.94	6.5	6.6	5.8	8.88
البحرين	6.90	6.69	4.61	6.78	9.54
عُمان	6.14	6.96	5.88	5.23	6.49
السعودية	5.96	5.68	4.14	5.65	8.37
قطر	5.84	6.87	6.42	3.41	6.65
الكويت	5.33	5.86	5.22	3.7	6.53

المصدر: www.Worldbank.org/kam

وبالإضافة إلى مؤشر اقتصاد المعرفة، وجب التنويه بأنه هناك حزمة من المؤشرات الأخرى التي يُعتمد عليها كذلك في تقييم وضعية الاقتصاد والأعمال ككل -لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي- وهي في كليتها مرتبطة بمؤشر اقتصاد المعرفة حتى تكون الرؤية أوضح وأعمق بالاستناد إلى تحليل تلك المؤشرات ولعل من بينها: مؤشر الأداء الاقتصادي، مؤشر رأس المال البشري، مؤشر بيئة الأعمال، مؤشر الحاكمية المؤسساتية...، إلى غيرها من المؤشرات الأخرى.

والجدول التالي يقدم لنا عرضاً لأهم تلك المؤشرات، بناءً على تقرير التنافسية العربية الصادر سنة 2012.

الجدول رقم (11)

بعض المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2011

	الإمارات	البحرين	عُمان	السعودية	قطر	الكويت
مؤشر التنافسية	52.0	53.0	43.4	47.0	47.0	46.0
مؤشر الأداء الاقتصادي	46.0	67.0	54.0	58.0	44.0	60.0
مؤشر رأس المال البشري	53.0	59.0	51.0	57.0	65.0	56.0
مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص	54.0	48.0	42.0	39.0	46.0	46.0
مؤشر التكلفة والإنتاجية	528.0	571.0	585.0	583.0	552.0	585.0
مؤشر بيئة الأعمال	62.0	41.0	49.0	52.0	56.0	52.0
مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	49.0	46.0	50.0	46.0	50.0	54.0
مؤشر البنية التحتية الأساسية	65.0	54.0	19.0	22.0	60.0	47.0
مؤشر جاذبية الاستثمار	55.0	59.0	51.0	63.0	44.0	51.0
مؤشر تدخل الحكومة	83.0	69.0	64.0	-	76.0	59.0
نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	51.0	40.0	55.0	59.0	58.0	-
الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الناتج	-	15.0	-	01.0	-	03.0
عدد الباحثين لكل مليون ساكن	-	03.0	-	-	-	04.0
عدد براءات الاختراع	010.0	-	001.0	007.0	009.0	020.0
عدد المقالات العلمية والتقانية	08.0	09.0	09.0	04.0	04.0	18.0
معدل القيد الجامعي	44.0	45.0	25.0	36.0	32.0	54.0
مؤشر البنية التحتية التقانية	66.0	68.0	29.0	49.0	34.0	49.0

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لعام 2012.

4. التحديات التي تواجه دول المجلس في التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات متعددة لتحقيق أهدافها التنموية ناتجة عن فجوة على مستوى كل مؤشرات الاقتصاد المعرفي[1].

وتكمن أهم التحديات أمام دول المجلس في كيفية الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على النفط إلى اقتصاد يعتمد على منظومة تقودها مؤشرات الاقتصاد المعرفي، ومن هذه التحديات، على سبيل المثال: تنويع مصادر الدخل وتحديث قواعد الإنتاج وإعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية، ويترتب على ذلك إعداد جيد للموارد البشرية الوطنية إلى جانب وضع ضوابط سليمة لاستقطاب عمالة وافدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة.

إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها متخذي القرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكمن في أربعة محاور أساسية، وهي:

- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دول المجلس بالمقارنة مع الدول الأسيوية الصاعدة.
- ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنى التحتية التكنولوجية المتطورة على مستوى دول المجلس.
- تعتبر دول المجلس مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا موطّنة لها.
- ضعف الإبداع والابتكار في العمل في معظم إدارات التعليم العالي والمراكز البحثية الخليجية.

---

(1) حسين الطلافحه ومحمد باطويح، **أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي**، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول: الاقتصاد المعرفي، الدوحة، 10-11 أكتوبر 2012، ص14.

5. مؤسسات رائدة ونماذج مشرقة في درب اقتصاد المعرفة بدول مجلس التعاون الخليجي:

وهنا نجد العديد من الإضاءات المؤسسية الرامية إلى احتضان المبادرات المعرفية وتحفيزها وتعميقها، حيث بدأت دول مجلس التعاون تولي أهمية خاصة لدور العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في إنشاء وتطوير عديد المؤسسات الداعمة للاقتصاد المعرفي، والتي نذكرها منها على سبيل المثال لا الحصر[1]:

• **صندوق البحث والتطوير الخليجي:** مبادرة خليجية تهدف زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، من خلال صندوق يقوم برصد ودراسة المشاريع الصناعية والتكنولوجية الناجحة على مستوى الخليج مكون من طاقم رفيع التأهيل والخبرة في قطاع التكنولوجيا والتصنيع والتمويل ويعمل كجهة مموله لهذه المشاريع، بالإضافة إلى دراسة مخاطر البحث والتطوير من الناحية المالية.

• **جائزة الابتكار والإبداع للشباب الخليجي:** جائزة سنوية على مستوى دول الخليج تنظمها إحدى العواصم الخليجية، تهدف إلى تحفيز الأفراد والشركات للإبداع في المشاريع التجارية والصناعية والتكنولوجية. فعلى سبيل المثال: يُنظر إلى التحديات التي تواجه قطاع معين، وعلى ضوئه يتم تخصيص مبلغ محفز وداعم لمن يحل هذا التحدي، وبعد الفوز بالجائزة يتم دعم هذا الابتكار أو المنتج في الأسواق الخليجية.

• **مؤتمر شباب الإبداع والابتكار:** يعقد مؤتمر سنوي على مستوى الشباب الخليجي والأفراد المستثمرون والجامعات لكي يتم تبادل الخبرات بين أصحاب المشاريع الصغيرة المتوسطة، والممولون والقطاعات الصناعية.

---

(1) راشد أحمد الجميري، **اقتصاد المعرفة وتحديات الشباب الخليجي**، مؤتمر الشباب الخليجي، دولة الإمارات العربية المتحدة: ص6.

• «**فكرتي أمانه»:** سياسة تشريعية من قبل الأمانة العامة لدول الخليج لحفظ الملكيـة الفكريـة لـبراءات الاخـتراع للشـباب، وتـوفير الـدعم الـلازم للفكـرة بعـد تقييمهـا مـن قبـل المختصين.

• **صناديق تمويل للأبحاث والتطوير:** تقوم حكومات الخليج بفـرض سياسـة تحفيزيـة للقطاع الخاص عن طريق فتح المجال لرجال الأعمال الخليجين في المساهمة بجزء مـن رؤوس أمـوالهم لـدعم المشـاريع والبحـث والتطـوير في المؤسسـات التعلـيم العـالي، في حـين تقـوم الحكومة بدعم رجال الأعمال المساهمين مـن ناحيـة تسـهيلات ومعاملـة خاصـة كنـوع مـن التشجيع.

• **مشروع مدارس التكنولوجيا والتقنية الخليجية:** تنشئ مدارس التكنولوجيا والتقنيـة على مسـتوى دول الخلـيج، للمراحـل الابتدائيـة والمتوسـطة والثانويـة عـلى منـاهج الابتكـار والإبداع والبحث العلمي، لترسيخ هذه المفاهيم في عقول النشء، وتهيئتهم منذ الصـغر عـلى ثقافة الاختراعات في مجالات التكنولوجيا.

المبحث الثالث

تعزيز التجارة الكترونية بين الدول العربية

تمهيد

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما «متزايدا» بالتجارة الالكترونية Electronic Commerce كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث لعبت ولا زالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالانترنيت دورا «رئيسا ومهما» كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر. فقد حصل تحولا «كبيرا» من الشكل التقليدي للتجارة إلى الشكل الالكتروني الحديث، وأصبحت التجارة الالكترونية واقعا «ملموسا» في ظل البيئة الحالية. وتسعى العديد من الدول إلى تعظيم دور التجارة الالكترونية خصوصا «في ظل المتغيرات العالمية والتحديات الجديدة ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا» لتأثير هذه التجارة على الأسواق وأداء المؤسسات وقدرتها التنافسية، حيث يتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المنظمات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم.

تعد التجارة الالكترونية أحدى سمات الاقتصاد القائم على المعرفة ومن أهم التطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يجب أن تهتم بها الدول العربية كي تواكب البيئة الحديثة وما تفرضه من تطورات ممثله في ازدياد الاهتمام بالتجارة الالكترونية. ونتيجة لذلك فإن أهمية هي التعرف على طبيعة التجارة الالكترونية وخصائصها وإمكانية الدول العربية من تطبيقها والاستفادة منها في ظل توفر بنية تحتية قوية.

يتمثل الهدف العام في التعرف على مفهوم وطبيعة التجارة الالكترونية باعتبارها أحد المستجدات الحديثة في عولمة الاقتصاد. والتعرف على واقع حجم

التجـارة الالكـتروني العربيـة وإمكانيـة الاسـتفادة مـن مزاياهـا، إضـافة إلى أهـم التحـديات والمشاكل التي تحول دون تطبيقها والعمل على معالجتها.

في الوقت الذي نجد فيه الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة والـدول الأوربيـة قـد قطعت شوطا «كبيرا» في مجال التجارة الالكترونية، نرى مـن الجانـب الآخـر الـدول العربيـة متأخرة في هذا المجال ولم تستطع استيعاب فكرة وأهمية المعلومات إلا في الآونة الأخيرة. ولم تعر هذه الدول أي أهميـة لصـناعة المعلومـات والتجـارة الالكترونيـة، مـما جعـل مـنظمات الأعمال والشركات تعاني من تخوف وقلق مـن اسـتخدام التجـارة الإلكترونيـة وفي ظـل عـدم وجود وعي كامل لدى الأفراد من حيث التعامل مع هذه الوسائل الحديثـة فضـلا عـن هـذا فأن الاهتمام بمجال التجارة الالكترونية يتطلب المزيد من التخطيط والتنظيم العلمي.

أولاً: التجارة الالكترونية... المفهوم والأهمية

تعد التجارة الالكترونية أحد ثمار الثورة المعلوماتية التـي يشـهدها العـالم اليـوم، كـما تمثل واحدا من موضوعي مـا يعـرف بالاقتصـاد الرقمـي (Digital Economy) حيـث يقـوم الاقتصـاد الرقمـي عـلى حقيقيتـين التجـارة الالكترونيـة (Electronic Commerce) وتقنيـة المعلومـات (IT)Information Techinology والتـي باتـت تـؤثر بـلا شـك عـلى مختلـف الأنشطة الاقتصادية، نظرا لمـا تمثلـه مـن اسـتثمار في الطاقـات الذهنيـة والقـدرات الفكريـة للعنصر البشري. وقد تعددت وجهات نظر الباحثين الذين تناولوا مفهوم التجارة الالكترونيـة، فمنهم من يرى أنها عمليات بيع وشراء مابين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما يرى البعض أنها عمليات استخدام الشبكة الالكترونيـة في المجـال التجـاري والتـي تتيح للمستهلك أن يعقد العديد من صفقات البيع والشراء بأسلوب سريع وسهل.

وتعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات عبر شبكة الانترنيت. كما أشار البعض بأن التجارة الالكترونية تطلق على مجمل الخدمات التجارية التي تعتمد على الوسائل الالكترونية كالتبادل الالكتروني للبيانات والتحويلات الالكترونية للأموال والبريد الالكتروني والنشرات الالكترونية وغيرها من الخدمات التي تتعامل بها المؤسسات والشركات.

ومن وجهة نظر عالم الاتصالات فأنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر الوسائل التقنية الحديثة، أما من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة.

وعلى ضوء ما سبق،يرى الباحث بأن التجارة الالكترونية هي نوع من التعامل التجاري يتضمن شراء وبيع السلع والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات والخبرات عبر الوسائل الالكترونية المتقدمة بين الأطراف المعنية حيث أن حركات البيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات تتيح الدعم وتوليد العوائد من خلال عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات، أي أن التجارة الالكترونية تتيح عمليات دعم

المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون أو شركات والوسطاء - السماسرة - والمشترون) وتقدم فيه المنتجات عبر شبكة الانترنيت فالمشاركين في الأسواق الالكترونية من باعه ومشترين وسماسرة ليسوا فقط في أماكن مختلفة بل نادرا ما يعرفون البضائع والخدمات عبر الانترنيت وأجراء البيع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع أجراء بعضهم البعض. وفي الواقع التطبيقي فأن التجارة الالكترونية تتخذ أنماط عديدة كعرض عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو بغيرها من وسائل الدفع،

وإنشاء متاجر افتراضية أو محال بيع على الانترنيت، والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الانترنيت وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الانترنيت.

وتنقسم تطبيقات التجارة الالكترونية إلى ثلاثة أجزاء:

1- شراء وبيع المنتجات والخدمات وهو ما يسمى بالسوق الالكتروني.

2- تسهيل وتيسير تدفق المعلومات والاتصالات والتعاون مابين الشركات وما بين الأجزاء المختلفة لشركة واحدة.

3- توفير خدمة الزبائن.

وعادة ما يتم التبادل التجاري الالكتروني بين ثلاثة أطراف هي الأفراد وقطاع الأعمال (مؤسسة أو شركات) بمختلف أنواعها وأحجامها والأجهزة الحكومية.

أما التعامل ما بين هذه الأطراف فيما يأتي تقسيمه إلى أربعة أنواع رئيسيه وهي:

1- تجارة الكترونية من الشركات إلى الأفراد (Business - Consumer) ويشار إليها اختصارا بالرمز B2C

2- تجارة الكترونية من الشركات إلى الشركات (Business - Business) ويشار إليها اختصارا بالرمز B2B

3- تجارة الكترونية بين القطاعات الحكومية والأفراد (Consumer to Government).

4- تجارة الكترونية بين القطاعات الحكومية والشركات (Business to Government .

وتعتبر العلاقات التجارية بين قطاع الأعمال والأفراد وبين مؤسسات الأعمال فيما بينها، أكثر الأطراف تعاملا بالتجارة الالكترونية ويتوقع التعامل

التجاري الكترونيا مابين الأطراف الأخرى سيزداد في المستقبل. هذا ويمكن التميز بين التجارة الالكترونية البحتة والتجارة الالكترونية الجزئية اعتمادا على درجة تقنية المنتج وعلى تقنية العلمية وعلى تقنية الوسيط أو الوكيل، فأي أما أن تكون ملموسة أو رقمية وأي وكيل أما أن يكون ملموس أو رقمي وأي عملية أما أن ملموسة أو رقمية،وبناء على ذلك فالتجارة .

تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- تجارة تقليدية بحتة.

2- تجارة الكترونية بحتة.

3- تجارة إلكترونية جزئية.

وعندما يكون الوكيل ملموس والسلعة ملموسة والعملية ملموسة فأن نوع التجارة سيكون تجارة تقليدية بحته وعندما يكون الوكيل رقمي والسلعة رقمية والعملية رقمية فأن نوع التجارة سيكون تجارة الكترونية بحتة، وإذا أحد العوامل الثلاثة أصبحت رقمية والبقية ملموسة فأنه سيكون هناك مزيج مابين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية ويطلق على هذا المزيج بالتجارة الالكترونية الجزئية.

هذا وتقدم التجارة الالكترونية العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الشركات نذكر منها ما يلي:

1- تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر كونها وسيلة فعالة للوصول إلى أسواق العالم جميعها في وقت ودون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة وبأقل النفقات.

2- تخفيض مصاريف الشركات: تعد عملية أعداد وصيانة مواقع التجارة الالكترونية عبر الانترنيت (Web) أقل كلفة من أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، حيث توفر العديد من النفقات العامة والإدارية.

3- تلبية احتياجات العملاء وتوفير الوقت والجهد، أن غالبية العملاء يفضلون أجراء معاملاتهم التجارية من منازلهم أو موقع عملهم، أي أنهم يفضلون الخدمة الذاتية من أي وقت ومن أي مكان وعبر أي اتصال ودون الوقوف في طوابير لشراء منتج معني. وذلك اختصارا لوقتهم وجهدهم

4- حرية الاختيار: توفر التجارة الالكترونية فرصه رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات على الانترنيت وتزود العملاء بالمعلومات الكاملة عن المنتجات ويتم ذلك بدون أي ضغوط من الباعة.

5- خفض الأسعار: حيث يوجد على شبكة الانترنيت العديد من الشركات التي تبيع السلع بأسعار أقل مقارنة بأسواق التجزئة أو المتاجر التقليدية لان التسوق على الانترنيت يوفر العديد من النفقات العامة والإدارية، حيث تصل نسبة الوفر ما لا يقل عن 80%، مما يصب في مصلحة الزبائن.

ثانياً: التجارة الالكترونية... الخصائص والمقومات

1- خصائص التجارة الالكترونية

ابتداء ينبغي التميز بين التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية (E-Business) فالأخيرة هي أوسع نطاق وأشمل من التجارة الالكترونية،وتقوم على فكرة أتمتة الأداء وتحول أنماط العمل في مختلف الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية في المنشأة ويدخل ضمن هذا المفهوم المصنع الالكتروني المؤتمت والبنك الالكتروني وشركة التأمين الالكترونية والحكومة الالكترونية. في حين أن التجارة الالكترونية نشاط تجاري يتم خلالها بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات بآليات تقنية وضمن بيئة تقنية.

إن هذا التغير في نظام أعمال المؤسسات كنتاج طبيعي للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان السبب وراء نشوء وتطور التجارة الالكترونية.

هذا وتتسـم التجـارة الالكترونيـة بالعديـد مـن الخصـائص التـي تميزهـا عـن التجـارة التقليدية والتي تتمثل بالاتي:

أ- عدم وجود مكـان جغـرافي محـدد يلتقـي فيـه البـائعون والمشـترون، وإنمـا يـتم التلاقي عبر شبكة الانترنيت، أي أن السوق أو مركز التجارة لـيس بنايـه أو مـا شـابه بـل هـو محل شبكي يحوي تعاملات تجارية، وأن طرفي العملية التجارية نادرا ما يعرفون بعضهم الـبعض وتتم عمليات التبادل دونما حاجه حتى أن يرى أحدهم الآخر.

ب- أن عملية التبادل التجاري الالكتروني تتم بأعلى درجه من الكفاءة وبأكثر فعاليـة وبأقـل تكلفـة ممكنـه، كونهـا تعتمـد التبـادل الالكـتروني للبيانـات Electronic Data (EDT)Interchange والمستندات كإرسال الحوالات المالية والقـوانين والكمبيـالات والـنظم المعلوماتية الأخرى.

ج- أن التجـارة الالكترونيـة تسـاعد عـلى أنجـاز العديـد مـن الصـفقات والمعـاملات بسـهولة ويسر ودون أن يتطلـب ذلـك انتقـال البـائع أو المشـتري إلى حيـثما تعـرض هـذه المنتجات والخدمات.

د- تمتـاز التجـارة الالكترونيـة بإمكانيـة مطلقـة في عـرض منتجاتهـا مـن السـلع والخدمات على المستهلكين في وقت واحد وعلى مدار الساعة في اليوم الواحد، مما يساهم في تحقيق أقصى فائدة ممكنه لكل من المنتجين أو المستهلكين.

ه- تشـكل التجـارة الالكترونيـة عـاملا محفـزا للشركـات المتعاملـة معهـا كي تطـور خدماتها التجارية بشكل مستمر، فالمنافسة هنـا تتخـذ أعـلى أشـكالها، ذلـك أن الشركـة مـع زيادة الأسواق المتاحة أمامها يزداد عدد منافسـيها في الوقـت نفسـه وهـي مضـطرة لمواجهـة المنافسة في الأسواق العظيمة من يساعد على تطوير القدرات التنافسية.

2- مقومات التجارة الالكترونية

كي يمكن للتجارة الالكترونيـة أن تنمـو وتتطـور ينبغـي تـوفر عـدة مقومـات أساسـية تساهم جميعها في خلق بيئة مناسبة،وتساعد على تحقيق الفوائد المرجـوة منهـا. ومـن تلـك المقومات:

أ- توافر بنيه تحتية تتمثل بالاتصالات ونشر شبكة الانترنيت على نطاق واسع بحيث يمكنها النفاذ لأوسع شريحة من المجتمع وبأسعار تنافسيه.

ب- نشر الوعي العلمي والثقافي والقضاء على الأمية المعلوماتية لدى أفراد المجتمع يساهم في إصدار التشريعات المناسبة والمعالجات القانونية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في هذا الحقل. الأمر الذي سيساعد على تقليل عمليات النصب والاحتيال وكذلك يساهم في ثقة المواطن في عمليات البيع والشراء.

ج- وجود بنيه تحتية كافيه للخدمات المالية لاسيما في مجال التعامل المالي المصرفي وتمكينه من دعم عمليات التجارة الالكترونية والتوسع في نظم الدفع الالكتروني لاسيما بطاقات الائتمان وتيسير إبرام معاملات ماليه مأمونة على الشبكة.

ثالثاً: آفاق التجارة العربية الالكترونية

تحاول العديد من الدول العربية متابعة المستجدات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما تعززه من متغيرات جديدة من خلال تطوير وتحديث اقتصادياتها لتواكب التطورات السريعة والمتلاحقة من تكنولوجيا المعلومات، وبدأت هذه الدول في الاعتماد على الأعمال الالكترونية (E_Business) والتجارة الالكترونية كمنطق للتعامل في الأسواق التي تتعامل فيها شركات هذه الدول ومن بين هذه الدول دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ومصر والأردن. وتواجه الدول العربية تحديات واسعة في هذا المجال أهمها الفجوة الرقمية المتسعة في اقتصادياتها، تلك الهوة الفاصلة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات في مجال النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها وهي فجوة واسعة ومتعددة الجوانب وباتت أمرا واقعا وهي آخذه بالاتساع بينها وبين الدول المتقدمة إضافة لوجودها بين الدول العربية ذاتها وفي داخل كل دوله على حده.

ويشير تقرير البنك الدولي العام 2005 إلى أن حجم صادرات الدول العربية التقانة العالمية بلغت (2%) فقط في حين بلغت في الدول المتقدمة (36%) ودول شرق آسيا (29%) وأمريكا اللاتينية (2%) أما من حيث متوسط مستخدمي الانترنيت

مثلا في الدول المتقدمة لعام 2003 يبلغ (480) لكل ألف من السكان ومتوسط مستخدمي الانترنيت في الدول العربية (49) لكل ألف من السكان للعام نفسه، مما يوضح حجم الفجوة الرقمية.

إن من أهم مؤشرات قياس الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مؤشر عدد مستخدمي الانترنيت والذي يعكس بشكل غير مباشر واقع وآفاق التجارة الالكترونية، وتشير أحدث الإحصائيات أن عدد مستخدمي الانترنيت في العالم يبلغ نحو (1.2) مليار مستخدم من تعداد سكان العالم لعام 2007، البائع عددهم نحو (6.5) مليار نسمه أي بنسبة (17%) في حين لم يكن عدد مستخدمي الانترنيت يتجاوز في عام 1997 أي (70) مليون مستخدم، أي تضاعفوا نحو سبعة عشر مره على مدى عشر سنوات وهي زيادة لم تشهدها أي وسيله أخرى على مدار التاريخ الإنساني، أما على المستوى العربي، يبلغ عدد مستخدمي الانترنيت في العالم العربي لعام 2007 نحو (29) مليون نسمه مستخدم من أجمالي سكان الوطن العربي البالغ (330) مليون أي أن نسبة مستخدمي الانترنيت العربي لعدد السكان يبلغ نحو (8.7%)، في حين لم يكن أجمالي عدد مستخدمي الانترنيت العربي في عام 1997 يتجاوز 600 ألف مستخدم وهو ما يعني زيادة تبلغ نحو (50) ضعف في مدى عشر سنوات. أي أن الزيادة التي يشهدها انتشار الانترنيت في الوطن العربي تعد أعلى النسب في العالم، وتنبأ هذه الزيادة الهائلة في عدد مستخدمي الانترنيت عما يمكن أن يشهده المستقبل من توسع في هذه الزيادة استنادا على التطور التكنولوجي الذي بدأ يأخذ اللغة العربية في الاعتبار.

ويعتمد عدد مستخدمي الانترنيت على عوامل عديدة تؤثر بشكل مباشر عليه وعلى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها مدى توافر الحواسيب ورخص ثمنها وصيانتها وتعليم الطلاب في المدارس ومحاربة الأمية المعلوماتية ورخص أسعار الهاتف والاشتراك في الانترنيت وتوفر الهواتف والخطوط لتأمين سرعة انتقال المعلومات وتعريبها للاستفادة منها إضافة إلى متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة (القدرة الشرائية العالية للفرد).

إن النظر إلى واقع استخدام تكنولوجيا الاتصالات في العالم العربي يكشف وجود هوة رقمية بين بلدان طورت نسيج تكنولوجيا الاتصالات فيها واغلبها في منطقة الخليج العربي وبلدان لازالت متعثرة في هذا المجال ووفقا لدراسة أعدت لصالح منتدى دافوس الاقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا الاتصالات والإعلام في العالم العربي، تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة التطور السريع وتشمل: الإمارات - الكويت - البحرين.
- مجموعة الدول الصاعدة: مصر - الأردن - لبنان - السعودية.
- مجموعة الدول السائرة في طريق النمو: المغرب - عمان - سوريا.

هذا وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث نسبة مستخدمي الانترنيت من أجمالي سكانها حيث بلغت (29.9%) ثم البحرين (18.17%) ثم قطر (12.8%) في الكويت (11.29%) على حين يقف السودان في أخر القائمة.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة المملكة العربية السعودية نجد أنها تأتي في المرتبة التاسعة بعد تونس وقبل فلسطين حيث لا تتجاوز النسبة لديها 2.68% من مجموع السكان أما المغرب ومصر والجزائر وليبيا. فتتابع في التصنيف انطلاقا من المرتبة الحادية عشر.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم التجارة الالكترونية عربيا، إلا أن بعض الدراسات البحثية والإحصائية أظهرت تواضع حجم وإمكانيات التجارة الالكترونية في العالم العربي فقد حققت التجارة الالكترونية على المستوى العالمي معدلات نمو مرتفعه نسبيا منذ عام 1997 حيث بلغ نموها (200%) سنويا وارتفعت عائداتها من (26) مليار دولار لعام 1997 إلى (330) مليار دولار لعام 2001 وارتفعت لتصل (1000) مليار دولار لعام 2003. ومن المتوقع أن تصل إلى (5000) مليار دولار في عام 2005. في حين أن حجم التعاملات في التجارة الالكترونية العربية لم يتجاوز نسبة (0.3%) من حجم التعاملات على المستوى

العالمي على صعيد تعاملات الشركات (b2b) أما الشراء الالكتروني عبر الانترنيت فلـم يتجـاوز عربيا (0.6%) وتشير أكثر التوقعات تفاؤلا للعام 2006.

والصادرة عن (UNCTD) إلى أن التعاملات الالكترونية في أفريقيا والدول العربية لن تتخطى (0.6%) من مجموع التعاملات العالمية في حين ستحقق الولايات المتحـدة الأمريكيـة مثلا نسبة (58.1%).

أن تدني مساهمة التجارة الالكترونية العربيـة عـلى المسـتوى العـالمي يعـود إلى عـدة أسباب منها أن المواقع التـي تسـتخدم اللغـة العربيـة لا تمثـل أكـثر مـن 0.5% مـن مسـاحة الاستخدام على شبكة الانترنيت، وهذا يعد عائقا رئيسا أمام نجاح تجـارة التسـوق الالكـتروني في الدول العربية، فمشكلة اللغة تمثل عاملا مهما يقيد نشـاط التجـارة الالكترونيـة العربيـة، كما أن عدم الوعي بوسائل التجارة الالكترونية وتحديدا وسـائل الوفـاء بـالثمن عـبر تقنيـات الدفع النقدي وبطاقات الائتمان وضـعف الثقـة بالجوانـب الأمنيـة لحمايـة المعلومـات مثلـت عوامل حاسمة في ضعف استخدام هذا النمط المستحدث للأنشطة التجاريـة. هـذا بالإضـافة إلى المشاكل التقليدية التي تعوق التجارة الالكترونية في العالم العربي مثل ضعف الموارد البشريـة والمادية وغياب الخبرات التكنولوجيا اللازمة نتيجة انتشار الأمية بنسب عالية ممثلة في الأمية الأبجدية علاوة على وجود أمية معلوماتية وضعف كفاءة قطاع الاتصالات الأمـر الـذي يـؤثر في أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم توفير البنية التحتية الكافية التـي تتـيح الاتصـال بالانترنيت والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وأخيرا تأتي مشـكلة غيـاب الإطـار التشريعي والتنظيمي في بعض الدول العربية الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

وتتوقـع بعـض الدراسـات أن يـزداد حجـم التعامـل بالتجـارة الالكترونيـة على المستوى العربي مع ازدياد اندماج اقتصاديات هذه البلدات في الاقتصاد العالمي

مشيرة إلى توجيهات حكومية لدى العديد من هذه البلدان لإيجاد الحكومة الالكترونية أذيتم تعامل الحكومية الكترونيا مع كثير من القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية كذلك في تقديمها لمختلف خدماتها.

وينبغي التأكيد على ضرورة توافر مجموعة من الآليات تساعد على النهوض بواقع التجارة الالكترونية العربية، وتتخطى بعض العقبات وتحقق نسبة نجاح متزايدة ومن هذه المتطلبات وجود بنية متطورة للاتصال ونظم جيدة لإدارتها مع إرساء بيئة قانونية وتشريعية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في هذا النشاط. ومعرفة اللغة الأجنبية وتوافر قاعدة ثقافية جيدة والوعي والإدراك لأهمية هذه الوسيلة ووجود حاسبات آلية ومستوى مرتفع من الدخل نسبيا.

إن الباحث في الواقع العربي يلاحظ أن الجهود تتفاوت فيما بين المؤسسات العربية من حيث الأداء والانجاز والتميز. فالمئات من المواقع العربية تتجاوز مشكلة اللغة باعتماد نظام لغة ثنائي وبرمجيات ترجمة وحلول خاصة بالبيئة العربية وبالتالي تمكنت من الدخول إلى سوق التجارة الالكترونية وقد أعلنت العديد من المصارف العربية وفي مقدمتها البنوك الكبرى في الإمارات العربية المتحدة مجموعة بنك الإمارات الدولي - الشرق الأوسط وبنك دبي الوطني - بنك الاتحاد الوطني - وبنك الكويت الوطني على الموقع www.nbk.com بنك عودة لبنان على الموقع www.audi.com وبنك الاعتماد اللبناني وبنك فلسطين الدولي على الموقع www.pibank.com إضافة لبنك قطر الوطني على الموقع www.qatarank.com

البدء بتقديم خدماتها المصرفية عبر الانترنيت لتسهيل التجارة الالكترونية وتلك البنوك هي العاملة حاليا في ميدان التجارة الالكترونية العربية(17).

كما شاع تأسيس متاجر افتراضية على الشبكة، أبرازها متاجر الملابس والحلويات والمكتبات، كما ظهرت مواقع خدماتية شاملة، إخبارية، إعلانية وتسويقية للعديد من السلع في مقدمتها المجلات ومنتجات التقنية من الأجهزة والبرمجيات، وتعد مشروعات الأسواق الالكترونية في دبي والسعودية والأردن

أكثر مشروعات التجارة الالكترونية طموحا ويتوقع أن تحقق خطط تطويرها نماء جيد في سوق التجارة الإلكترونية العربية.

ومع أتساع الاهتمام بأحداث مواقع عربية على الانترنيت لمختلف المؤسسات والهيئات التجارية في العالم العربي بدأت المواقع التي تأسست في السنوات السابقة بإضافة خدمات التسوق الالكتروني وخدمات التجارة الالكترونية الأخرى وتظهر الدراسات أن نسبة تزايد أنشطة التجارة الالكترونية في البيئة العربية تزداد على نحو متسارع وتشير التنبؤات إلى أن كل (7) من أصل (10) جهات عربية تستحدث موقعا على الانترنيت تضيف ضمن خدمات الموقع أنشطه تسويقية وإعلامية وخدماتية تقع ضمن نطاق ومفهوم التجارة الالكترونية.

رابعاً: التحديات الأساسية للتجارة الالكترونية العربية

أن أسباب تعثر التجارة الالكترونية في العالم العربي متعددة، منها تحديات تقنية وتحديات غير تقنية. وتتمثل هذه التحديات في حقل بناء تجارة الكترونية عربية في ثلاثة أبعاد أساسية.

البعد الأول: متطلبات البنى التحتية، وهو تحدي ذو طبيعة تقنيه يتصل بها تحديات بناء وتطوير الكوادر البشرية المدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلى صيانة الأجهزة والمواقع، وعدم وجود حيز حجمي band width كافي للاتصالات السلكية واللاسلكية في غالبية الدول العربية كونها تعاني من مشكلات البنى التحتية في حقلي الاتصالات والحواسب، وما يتصل بهما من أدوات تطوير البرمجيات مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حاليا.

ويتصل بهذا البعد عدم تخطي غالبية الدول العربية مشكلات السياسات التسعيرية لبديل الخدمات الاتصالية وخدمات تزويد الانترنيت، وهو عامل فعال في زيادة عدد المشتركين كمدخل ضروري لوجود سوق التجارة الالكترونية العربية.

البعد الثاني: وجود البيئة القانونية والتشريعية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في التجارة الالكترونية، فالدول العربية ومؤسساتها التشريعية معنية بإرساء الحلول الشاملة أمام إفرازات عصر المعلومات وآثاره على النظام القانوني، ووضع إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الموضوعات، إذ كيف يكون تشريع التجارة الالكترونية مثلا ذو فعالية وملائمة أذا لم يكن النظام القانوني المعني يعترف مثلا بالحماية الجنائية للمعلومات من أخطار جرائم الكمبيوتر والانترنيت أو كان النظام القانوني المعني لا يقبل حجة الوسائل الالكترونية ولا يعترف بمستخرجات الحاسوب بيّنه في الإثبات أي لا تزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في العالم العربي غير منسجمة مع متطلبات التجارة الالكترونية.

البعد الثالث: تحديات التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية: وهو يتصل بمفهوم تطوير الأعمال business development لضمان الاستمرارية والتنافسية وعلى أتساع حجم سوق التجارة الالكترونية العربية، أن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال الالكترونية عبر الشبكة، كذلك ينبغي إرساء البنية المناسبة للخدمات المالية كونها أحدى القضايا المهمة في هذا المجال لاسيما بطاقات الائتمان والتي لا يزال استخدامها محدود جدا في العالم العربي. ويمكن القول إن المطلوب ليس مجرد الوجود على الشبكة لأن وجودا دون قدرة تنافسية وتطور دائم يعادل عدم الوجود بل ربما يكون الخيار الأخير اقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفاعل على الشبكة.

كما أن هناك عقبات أو مشكلات أخرى تعوق التجارة الالكترونية في العالم العربي كالمعوقات الاجتماعية والتقنية مثل توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الالكترونية وما يمكن أن تغتنمه من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الشرعية واللغة وعدم الثقة في التسديد عبر الوسائل الالكترونية ومقاومة التغير وغيرها.

الخلاصة

التجارة الالكترونية هي أحدى أهم المظاهر الحديثة في اقتصاد المعرفة والمحرك الأساسي له، وتمثل القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي. وقد أصبحت واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثيرها الفعال على بيئة الأعمال. وتستخدم التجارة الالكترونية أنماط مختلفة في عملها مثل الاتصال والتبادل بين الشركات (b2b) ونمط الاتصال والتبادل بين الشركة والزبائن (b2c) أن الصفة العالمية للتجارة الالكترونية، ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية، وبعضها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري.

وقد ترتب على الخصائص المميزة للتجارة الالكترونية والزيادة في معدل مستخدمي الانترنيت إلى سرعة انتشارها بين العديد من المنتجين والمستهلكين وأحداث تطور في حجم التجارة الالكترونية على المستوى العالمي.

أما بالنسبة لواقع التجارة الالكترونية العربية، فبالرغم من الزيادة المطلقة في عدد مستخدمي الانترنيت في العالم العربي وما رافقها من نماء وتطور محتوى المواقع العاملة على الشبكة (الويب www)، لا تزال تحتل مستويات متواضعة على النطاق العالمي.أن تدني حجم وإمكانات التجارة الالكترونية في الوطن العربي يعود إلى وجود عقبات وتحديات تحول دون ازدهارها وتهيئة الظروف المناسبة.

أن تطبيق التجارة الالكترونية العربية واستخدامها وتعزيز دورها والعمل على زيادة نمّوها وتطورها يتطلب تضافر كل الجهود على المستويين المحلي والعربي، مع ضرورة أيجاد بنية تحتية متطورة للاتصالات ونظم جيده لأداتها مع إرساء بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين فيها. ويبدو أن نجاح تجربة بعض دول الخليج العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، أصبحت تحدث شبه عدوى في باقي الدول العربية من حيث الإقبال على تطوير شبكة الانترنيت. ووضع الخطط والبرامج الكفيلة للتحول نحو تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وهي بذات الوقت دليل على وجود أمكانيه كبيرة متاحة للدول العربية فيما لو توفرت الإرادة الوطنية المخلصة.

المبحث الرابع

تعزيز مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والعمل الاقتصادي المشترك

تمهيد

تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليجي.

الخلفية التاريخية لإنشاء المجلس.

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة في كيان وحدوي متماسك يشتد أحياناً، ويفتر حيناً، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين دفعت بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها في بذل جهود للعودة بها إلى الوحدة والتماسك، ذلك أنها أمة تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازاً في التاريخ والواقع الإنساني. وضمن هذا المفهوم العام، يأتي إنشاء مجلس التعاون كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة. ولقد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية تكوين منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصة تعمل على تحقيق الوحدة بمفهومها الفني الخاص، كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها. إن الوحدة ومحاولتها ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج ذلك أنه عندما تكونت الدولة الإسلامية، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها، وظل هذا هو الوضع الطبيعي للمنطقة وشعوبها، مما صهرها في بوتقة وحدوية متكاملة تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات

وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة العربية والإسلامية. وحين مرت بها فترات من التجزئة والانقسام كان من الواضح إنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تتبدد وتزول ليعود الوضع الطبيعي إلى مواجهة التحدي والبروز مدعوماً بعوامل الوحدة المتعددة وخاصة عامل الإسلام:

ومن الأمثلة القريبة الواضحة ما حدث عندما كانت المنطقة في حالة من الفوضى والتجزئة في الفترة السابقة لظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فما انطلقت تلك الدعوة المباركة حتى تجاوبت معها القلوب والعقول والتقت حولها على وحدة الهدف، والمصير مما مكن الدولة السعودية الأولي بقيادة الأمام محمد بن سعود وأنجاله من تحقيق وحدة الجزيرة العربية بكاملها. وعندما أعاد الملك عبد العزيز رحمه الله، تكوين الدولة السعودية، كان من أهم أهدافه العودة بهذه الجزيرة إلى طبيعتها الوحدوية وإزالة ما اعتراها من تجزئة وبذل محاولات تحقق معظمها، ولم تتحقق بالكامل لأن العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار البريطاني كان قد أوجد تحديات أقوى من محاولات الملك عبد العزيز، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف بكامله. ولما بدأ واضحاً أن الاستعمار البريطاني لابد أن يرحل من المنطقة،إذ أن صورته القبيحة، وأفعاله الاستغلالية الشنيعة كانت تؤجج الشعور الوطني، وخاصة بعد مأساة الشعب الفلسطيني على يد البريطانيين، وبصفة رئيسية عندما بدأ ذلك واضحاً جرت محاولات متعددة ومخلصة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا - إمارات الساحل - قطر - البحرين - الكويت - في إطار دولة واحدة لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذلك كاملاً وكانت حصيلة الجهود الأولي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة.

إلا أن رغبة شعب الخليج في تحقيق وحدة تتناسب ومتطلباته المرحلية لم تضعف فعملت دوله على تكوين نوع من الوحدة يتجاوب مع رغبات شعبه ويتمشى مع حالة استقلالية دوله وسيادتها.

وفي زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1975 - حدد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وكان حينذاك ولياً للعهد الحديث عن موضوع وحدة الخليج، وتمت مناقشة الموضوع مع المسئولين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وصدر بيان مشترك يدعو إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين ويجتمع مرتين كل سنة على الأقل وعلى أثر ذلك نشطت جهود المسئولين في دول الخليج العربية -وخاصة دولة الكويت- في الدعوة إلى تكوين تنظيم خليجي موحد تؤدى إلى تحقيق تعاون أقوى في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية .ظل الاتصال مستمراً بين المسئولين في الدول المعنية من أجل التفاهم الوصول إلى الصيغة المقبولة، لتحقيق الفكرة وفي مواجهة تحديات خارجية متعددة وبحلول سبتمبر عام 1978، قام ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله بزيارات لكل من المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان داعياً إلى اتخاذ خطوات إيجابية نحو تحقيق تنظيم مشترك نحو وحدة دول الخليج العربية، التي تجمعها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متشابهة وكان يعقب كل زيارة صدور بيان مشترك يدعو إلى تحقيق هذا التنظيم والوصول به إلى أرض الواقع وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي والعشرين في العاصمة الأردنية -عمان- في نوفمبر 1980 اجتمع سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد بزعماء دول الخليج العربية وشرح لهم تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك للتعاون بين دول الخليج العربية. وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981, أجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم مشاريع حول الموضوع مقدمة من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة. وفي الرابع من فبراير 1981 اجتمع

وزراء خارجية الدول الست في الرياض، وتدارسوا الموضوع وصدر بيان مشترك، واتفقـوا عـلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في مسقط، بتاريخ 8 مارس 1981 عـلى أن يسـبقه اجتماعـان للخـبراء، بتـاريخ 24 فبرايـر 1981 وتـاريخ 4 مـارس 1981 في كـل مـن الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفور صدور هذا البيان، قامت وزارات الخارجية، في الدول الست، الأعضاء في مجلس التعاون، بإبلاغ سفراء الدول العربية به، وإيضاح طبيعة التعاون، ودوره في التعاون الخليجي، وارتباطه بالتعاون العربي الشامل وتنفيذاً لما اتفق عليه اجتمعت لجنة من الخبراء لاسـتكمال وضع الإطار الفني لأجهزة التنظيم الجديد، ثم اجتمع الوزراء في شهر مارس من نفس العـام، في مدينة مسـقط لمناقشـة مشروع النظـام الأسـاسي للمجلـس، والنظـام الـداخلي، لكـل مـن المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، وهيئة حسم المنازعات، وفي 23 مايو عقـد اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة مسقط، لوضع اللمسات الأخيرة على الأنظمة الأساسية، ثم عقد اجتماع لهم في مدينة أبو ظبي بتاريخ 24 مايو للتمهيد لعقد اجـتماع الرؤسـاء، ووضـع جدول أعمالهم. في 25 مايو بدأ الاجتماع الأول، للرؤساء في مدينـة أبـو ظبـي -القمـة الأولى- وقد حضر الاجتماع أمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، وتـم في هذا الاجتماع إنشـاء مجلـس التعـاون الخليجـي لـدول الخلـيج العربيـة، وإقـرار تنظيمـه الأساسي وإنشاء الأمانة العامة للمجلس، وأن يكون مقرها الرياض، وتسمية أول أمين عام لـه عبد اللـه يعقوب بشارة.

مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي

حين وضع فقهاء القانون الدولي، معايير تقسيم المنظمات الدولية وتنويعها إنما كانوا يعبرون عن التجارب، التي مر بها المجتمع الدولي، في فترات من تاريخـه، حيـث قامت حركات تهدف إلى ربط الدول ببعضها، من أجل التكاتف وتحقيـق مزيـد مـن

القوة والتأثير في المحيط الدولي، ولعل من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أهم تقسيمين عمليين وضعهما الفقهاء للمنظمات الدولية.

من حيث الصلاحيات، التي تتمتع بها المنظمة في كل منهما، وهما الدول الأعضاء المتعاهدة، أو الاتحاد الكونفدرالي والدول التعاهدية أو الاتحاد الفدرالي.

ففي منظمة الدول المتعاهدة الاتحاد الكونفدرالي تتمتع الدول الأعضاء في المنظمة، بكامل سيادتها داخلياً وخارجياً، وتتكون هيئة مشتركة من الدول تقوم بالتشاور والتنسيق فيما يخدم مصالح دولها داخلياً وخارجياً وقراراتها في هذا المجال توصيات لا تتمتع بصفة الإلزام إلا بموافقة الدول الأعضاء عليها بالإجماع واتخاذ الإجراءات القانونية، في الداخل لتنفيذها ومن لم يوافق من الدول الأعضاء لا يلزم بالتنفيذ.

كما أن لكل عضو حق تصريف شئونه الداخلية، والخارجية باستقلال قانوني تام.

أما في منظمة الدول التعاهدية الاتحاد الفدرالي، فإنه يتمتع الاتحاد بسيادة وصلاحيات أقوى، حيث تتنازل الدول الأعضاء في المنظمة، عن ممارسة شئون السيادة في الميدان الدولي، وعن بعض شئونها الداخلية، ذات الصفات المشتركة، لمنظمة حكومة الاتحاد ويبقي للدول الأعضاء ممارسة الشئون الداخلية الخاصة، وتختلف الشئون الداخلية زيادة ونقصاناً حسبما يتفق عليه في النظام الأساسي، أي الدستور الاتحادي، ومنظمة حكومة الاتحاد هي التي تعرف في الميدان الدولي وهي التي تمارس جميع الشئون الخارجية والدفاعية، كما أنها تمارس بعض الشئون الداخلية ذات الصفات المشتركة العامة كالعملة والجنسية والخدمة العسكرية وبعض أنواع الضرائب.

وواضح أنه في هذا النوع من التنظيم تنتهي الشخصية الدولية للأعضاء وتوجد شخصية دولية فدرالية تمثلهم جميعاً، ونقوم بالنيابة عنهم بممارسة أعمال السيادة، ومن الأمثلة على هذا النوع دولة الإمارات العربية المتحدة أما مكان مجلس

التعاون في التنظيم فإن ديباجة النظام الأساسي للمجلس تنص على أن الدول الأعضاء فيما بينها، ولتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وافقت على إنشاء المجلس، ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون. فإذا طبقنا المعايير التي وضعها الفقهاء للمنظمات الدولية ولأنواعها وجدنا أن مجلس التعاون منظمة ذات شخصية معنوية.

اتحدت إرادات مجموعة من الدول على إنشائها لتحقيق مصالحها المشتركة الدائمة، ووضعت لها ميثاقاً يحدد أهدافها واختصاصاتها والفروع العاملة فيها مع احتفاظ كل من الدول الأعضاء، بسيادتها التامة داخلياً وخارجياً.فالمهمة الراهنة هي التنسيق والتكامل والترابط وتحقيق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات لتتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الوحدة. وإذا كان المعيار الاتحاد الكونفدرالي هو الأقرب إلي صيغة مجلس التعاون، كما يقضي بذلك تنظيمه ونظامه الأساسي فإن الفارق الذي يتميز به مجلس التعاون ويضفي عليه شيئاً من الخصوصية هو ما أفرزته تجربة الممارسة بين أعضائه من عدم الالتزام بحرفية النصوص في مراعاة ظروف كل دولة عضو وتفضيل روح التعاون والقبول بالقليل الممكن بالإجماع، بدلاً من الكثير الذي لا يتأتي إلا بالأغلبية الملزمة في بعض الأمور إلا أن صيغة العمل في المجلس سارت على ممارسة قاعدة الإجماع بقدر الإمكان، كما سار العمل في المجلس على تلمس الأمور الممكن تنفيذها وتأجيل تلك التي تبدو غير ممكنة التنفيذ حتى وأن كانت طموحة ومرغوبة.

مجلس التعاون كمنظمة إقليمية:

إن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النحو التالي:

1. تحقيق التنسيق والتكامل ولترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها

2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك:

أ. الشئون الاقتصادية والمالية.

ب. الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

ووفقا لهذه الأهداف الشاملة، جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة،لتضع الخطوات العملية لتنفيذها فإن التنسيق والتكامل يتناول جوانب متعددة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي وجود قنوات متعددة على المستويين الفني والإداري لاستيعاب تلك الجوانب.وقد تصورت ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك المرفق في البيان الختامي للاجتماع الأول للمجلس الأعلى أن يتم تنسيق هذه الأهداف من خلال خمس لجان وزارية ولكن ما أن بدأت الخطوات العملية للتنسيق حتى ظهرت الحاجة إلى إيجاد لجان وزارية أخرى، كما أن هذه اللجان شكلت لها لجاناً فرعية وفنية من المسؤولين والخبراء لحصر الجوانب الفنية، والإجرائية، وإعطاء الرأي بشأنها للجنة الوزارية المعنية.هناك حالياً أربع عشرة لجان وزارية عاملة، في إطار الشئون الاقتصادية وتعتبر هذه اللجان بمثابة قنوات تنسيق العمل التكاملي تعمل على إيجاد وسائل تنفيذ الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية، كما تتولي هذه اللجان تنفيذ القرارات والتوصيات التي يوافق عليها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

إلى جانب ذلك فإن اللجان الوزارية تنظر إلى المبادرات والقضايا التي ترد إليها من:

- الدول الأعضاء

- اللجان الوزارية الأخرى.

- الأمانة العامة

ترفع هذه اللجان للمجلس الوزاري توصياتها بشأن القضايا التي تعرض عليها وتقوم اللجان بما يلي:

1. اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات.

2. تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ

الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي

يشكل العمل الاقتصادي محوراً أساسياً من محاور العمل المشترك في إطار مجلس التعاون، وقد وردت الأهداف الاقتصادية للمجلس في خمس وثائق رئيسية هي:

- النظام الأساسي.
- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
- أهداف وسياسات خطط التنمية.
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
- السياسة الزراعية المشتركة.

وتحدد المادة (الرابعة) من النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون فيما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

1- الشئون الاقتصادية والمالية.

2- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

3- الشئون التعليمية والثقافية.

4- الشئون الاجتماعية والصحية.

5- الشئون الإعلامية والسياحية.

6- الشئون التشريعية والإدارية.

وتعكس هذه المادة مدى شمولية أهداف المجلس واتساع أبعادها كما تظهر في نفس الوقت أهمية الأهداف الاقتصادية للمجلس. وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد المنهاج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته، حيث تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة القضايا التالية:

- التبادل التجاري وانتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
- التنسيق الإنمائي والتعاون الفني.
- التنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة.
- النقل والمواصلات.
- التعاون المالي والنقدي والتعاون الجمركي والتعاون والتنسيق في مجال الاتصالات

هذا التفصيل الواسع لجوانب العمل الاقتصادي المشترك يعطي صورة واضحة عن المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كوسيلة لدمج اقتصادياتها. ويأتي الاهتمام بالتنسيق والتكامل من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من دخلها القومي. ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ. إن تعدد قيام المشروعات الإنتاجية يحقق هدفاً أساسياً، وهو تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل بالتالي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، مع ضمان

استمرار المنافسة الشريفة وتكثيف الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح وزيادة فرص العمل أمام الإعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فقد وقع المجلس الأعلى في دورته الثانية (الرياض نوفمبر 1981م) على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفي دورته الثالثة (المنامة / نوفمبر 1982م) وافق المجلس على أن يبدأ تنفيذ بعض موادها اعتباراً من الأول من مارس 1983م.

كما وافق المجلس الأعلى في دورتيه السادسة والسابعة على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، الأمر الذي يعكس تصميم قادة دول المجلس على توسيع آفاق ومجالات العمل المشترك، ومنذ بدء تطبيق الاتفاقية توالت خطوات تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بالمجلس.

العمل الاقتصادي المشترك

التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق

نود في البداية أن نشير إلى أن مفهوم التكامل الإقليمي مفهوم حديث نسبياً حيث لم يبدأ استعماله إلا في النصف الثاني من القرن العشرين ورغم هذه الحداثة فإن أدبيات الاقتصاد تزخر بالعديد من الاجتهادات الفكرية التي تحاول أن ترسم أبعاد التكامل، وتأثيراته على هياكل الإنتاج واتجاهات التبادل التجاري والاتفاق العام بين الاقتصاديين هو النظر إلى موضوع التكامل من ثلاث زوايا:

الأولى: هي معالجته باعتباره من أوجه تقسيم العمل بين المناطق الجغرافية، والثانية هي معالجته من زاوية تأثيره على حركة السلع وعوامل الإنتاج، أو كليهما والثالثة من زاوية المفاضلة، أو عدم المفاضلة في المعاملة، بين السلع أو عوامل الإنتاج، وهذه النظرة لا تعني بالضرورة الاتفاق على تعريف محدد للتكامل.

تختلف مبررات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية والدول النامية، فبينما نجد أن تحرير التجارة بين الدول الأوروبية وبالتالي زيادة الإنتاج كان سبباً رئيسياً في

قيام السوق الأوروبية،وهو يعني فتح الأسواق وزيادة التبادل لمواكبة التطور الهائل للصناعة،أما في الدول النامية فإننا نجد أن مبررات التكتلات الإقليمية هو انعكاس للأوضاع السلبية التي مرت بها هذه الدول ومن ناحية أخرى ساهم تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للمواد الأولية وارتفاعها بالنسبة للسلع الصناعية في خلق الحاجة لإيجاد تكتلات بين الدول النامية المصدر الرئيسي للمواد الأولية بهدف تحسين موقفها التفاوضي وإيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية، والسيطرة على موادها الأولية وتسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية.

اقتصاديات دول المجلس ونظرية التكامل

تصنف دول المجلس ضمن الدول النامية من حيث الهياكل الاقتصادية، ويمكن أن نذكر هنا بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تلك الهياكل. (انظر الملحق في نهاية البحث: بعض المعطيات الاقتصادية والاجتماعية حول دول الخليج العربية)

أول هذه المؤشرات الاعتماد بدرجة كبيرة على مصدر واحد للدخل، فدول المجلس أحادية الدخل، تبلغ مساهمة قطاع التعدين في معظمها حوالي 50% من الناتج الإجمالي 1983. بينما تقل مساهمة الصناعة عن 7% لنفس الفترة، كما أن حصيلة إيرادات القطاع النفطي تسيطر بشكل رئيسي على إجمالي الإيرادات العامة المؤشر الثاني اختلال عناصر الإنتاج المتاحة حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج آثار اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية، فبينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية نجدها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية، وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية بلغ 79% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و62% في كل من دولة قطر، 61% ودولة الكويت، و47% في المملكة العربية السعودية، و38% في سلطنة عمان، وذلك من مجموع الأيدي العاملة 1999، وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، والمخاطر التي تتولد عنها إلى الاهتمام بتنمية برامج التعليم

والتدريب الفني، وترشيد الاستقدام إلا أن حل تلك المشكلة يدخل ضمن حسابات الأجل الطويل على فرض استمرار الحماس وتوفر الديناميكية الإدارية القادرة على استيعاب مخرجات برامج التدريب وتطويرها.

نظراً لحداثة برامج التنمية وتطوير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريب فإنه لم تتوفر لدول المجلس القدرات الإدارية الكافية، في مجال الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية القادرة على إحداث نقلة نوعية من مسارات التنمية.

وتأتي مشكلة ضيق السوق كإحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة، فالنظر إلى حجم السكان في كل دولة على حده، لا يتناسب والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة ويتطلب بالتالي أرصدة ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير.

من جهة أخرى فإن ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي تفرض صوراً متباينة للحماية في وجه المنتجات الخارجية وتضع لنفسها سياسات مشتركة إزاء علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، تضعف القوة التفاوضية للدول الصغيرة، وتحد بالتالي من إمكانية نمو فعالياتها الإنتاجية مما ينعكس سلبياً على فرص التنمية في تلك الدول.

المحصلة النهائية لكل هذه العوامل هي عدم إمكانية قيام تنمية صحيحة في دول المجلس بدون تحقيق تشابك بينها، رغم الوفرة النسبية للموارد المالية، وهذا يقود إلى حتمية قيام مجلس التعاون كمنظمة اقتصادية إقليمية لاستثمار الظروف الدولية الراهنة وتوجيه موارد الدول النامية نحو خلق قاعدة إنتاجية ذاتية تكون قادرة على تسيير عجلة الحياة الاقتصادية عندما تنضب مصادر البترول والغاز.هذه النتيجة يعززها التشابه في السياسات الاقتصادية، التي تتبناها جميع دول المجلس بشأن تنويع مصادر الدخل، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص، للإسهام في عملية التنمية وكذلك سياسات تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولي مسؤولياتها في تشغيل وإدارة كافة المرافق الاقتصادية.

خيارات التكامل في إطار المجلس

سبق أن تمت الإشارة إلى شمولية أهـداف مجلـس التعـاون ومـا تولـد عـن ذلـك مـن تشعب وكثافة القنوات الإدارية،التي تتولى عملية التنسيق والتكامـل، ولا يمكـن إهـمال دور الدعم السياسي، في تسريع عمليـة التكامـل بـين دول المجلـس.وخيـارات التكامـل المطروحـة ستكون امتدادا لشمولية الأهداف تضع المظلة المناسبة لإمكانات تنفيذها، وقبل أن استعرض تلك الخيارات نود الإشارة إلى أن طريقة إيرادها هنا لا تعكس ترتيباً لأولويات التنفيـذ حتـى تخضـع هـذه للتوجهـات السياسـية للـدول الأعضـاء ومقـدرة الأجهـزة التنفيذيـة فيهـا عـلى استيعاب مزيد من خطوات التكامل، لكن تجـب الإشـارة في هـذا المجـال إلى عـاملين مهمـين الأول وجود ترابط كبير بين بعض الخيارات أو ناصرها، الثاني أهمية الأثر التراكمـي للخيـارات في دفع مسيرة التكامل ونعني به أن تعريض وتكثيـف التطبيـق في قاعـدة الخيـارات يعطـي إمكانية أكبر لتجسيد أهداف التكامل.

1- في مجال تحقيق وتعميق المواطنة وتحقيـق المسـاواة بـين مـواطني دول المجلـس للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني:

• السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة العديد مـن الأنشـطة الاقتصادية في المجالات التالية بالدول الأعضاء وفقاً لضوابط وضعت لذلك: الصناعة، الزراعـة، الثروة الحيوانية والسمكية، المقاولات، إقامة الفنادق والمطاعم ومزاولة العمـل فيهـا، الصـيانة والتشغيل، الفحص والمعاينة، التعهد بالتزويد (التوريد)، خـدمات التسـويق للغـير، والمحاسـبة ومسك الدفاتر والإدارة ومختلف الوظائف الإدارية المساعدة.

• السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة (اعتباراً من أول مارس 1987) وتجارة الجملة (اعتباراً من مارس 1990) في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقـاً لضوابط وضعت لذلك.

• السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء وفق ضوابط وضعت لذلك.

• السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقار بالدول الأعضاء وفقاً لتنظيم وضع لذلك.

• السماح لمواطني دول المجلس لتملك أسهم شركات المساهمة بالدول الأعضاء ونقل ملكيتها وفق قواعد وضعت لذلك.

• مساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية.

• إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات دول المجلس الوطنية الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية.

• السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ.

• منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريق العبور (الترانزيت) بين دول المجلس وفق نظام للعبور (الترانزيت) اتفق عليه من قبل مدراء عامي الجمارك.

• السماح لسيارات الأجرة «التاكسي» بالتنقل بين دول المجلس من نقاط تم تحديدها.

• منح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية عند رسوها في موانئ الدول الأعضاء أو مرورها بها.

• السماح للمؤسسات الإنتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري بأي من دول المجلس وفق ضوابط محددة لذلك.

• الموافقة على إعفاء منتجات الحرف والصناعات الشعبية من تطبيق الإجراءات الحالية الخاصة بتأهيل منتجات الصناعات التحويلية ذات المنشأ الوطني وذلك ضمن قواعد وضوابط خاصة بها.

• عدم ضرورة تصديق شهادات المنشأ والفواتير المصاحبة لها وشهادات صلاحية المواد الغذائية والخاصة بالبضائع ذات المنشأ الوطني من السفارات والممثليات والقنصليات بـدول المجلس، والتأكيد على الجهات الأخرى ذات العلاقة بالتقيد بذلك.

الجدول (1)

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية NO. OF LICENCES GRANTED TO GCC CITIZENS TO PRACTICE ECONOMIC ACTIVITIES IN OTHER MEMBERS STATES					
البيان	1992	1995	1998	2001	Particulars
الإمارات العربية المتحدة	2531	2754	3384	3384 *	.U.A.E
مملكة البحرين	233	206	260	220 *	BAHRAIN
المملكة العربية السعودية	740	786	936	960	.K.S.A
سلطنة عمان	107	91	159	244	OMAN
دولة قطر	208	274	261	303	QATAR
دولة الكويت	372	649	770	983	KUWAIT
المجموع	4191	4760	5770	6094	TOTAL

*1998 **2002.

2- توحيد السياسات الاقتصادية:

اتجه المجلس إلى تبني سياسات عامة تشكل الإطار المقبول لتوجهات الدول الأعضاء كمرحلة أولى، على أن تصبح هذه السياسات العامة هي المنطلق مستقبلاً للسياسات الوطنية. وفي هذا الإطار تم إقرار عدد من الوثائق من بينها:

1- أهداف وسياسات خطط التنمية.

2- السياسة الزراعية المشتركة المعدلة.

3- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

4- اتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية.

5- التنسيق المستمر والتعاون البناء لتنسيق سياسات دول المجلس وشركاتها البترولية الوطنية في مجال تسويق المنتجات البترولية المختلفة في الأسواق الاستهلاكية العالمية، واتخاذ كافة السبل لتجنب التنافس الضار لتحقيق أكبر عائد وضمان استقرار هذه الأسواق وفتح أسواق جديدة.

(وقد اقر وزراء التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون الوثيقتين التاليتين:

- الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون
- إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (20002025م).

3- ربط البني الأساسية:

تركز الجهد في هذا المجال على دراسة وسائل تطوير البنى الأساسية لتحقيق تشابك المصالح بين دول المجلس، ولتحقيق هذه الغاية تمت الخطوات التالية:

1- تحديد مسار الطريق البري المباشر وإدخال الوصلات المتبقية منه ضمن خطط التنمية للدول الأعضاء.

2- استكمال شبكة الاتصالات بالدول الأعضاء بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع الكيبل المحوري بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين، وكذلك الكيبل المحوري بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

3- بعد أن أثبتت الدراسات جدوى ربط شبكات الضغط الكهربائي العالي، تجري مشاورات حالياً بين الدول الأعضاء لإقامة هيئة مشتركة تتولى إنشاء وإدارة نظام لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء.

4- الموافقة على استخدام المحطة السعودية للاستشعار عن بعد كمحطة لتزويد دول المجلس بالبيانات والصور للأقمار الصناعية.

5- هناك مشاورات لدراسة ربط مراكز الحاسب الآلي في الدول الأعضاء. كما انتهت الدراسة الأولية الخاصة ببعض البنى الأساسية مثل إنشاء خط سكة حديد، وتمت دراسة لأنماط النقل ومدى تلبيتها للاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول المجلس، كما تمت دراسة الموانئ والمطارات مع اقتراحات التوسعات والتحسينات اللازمة لمواجهة الطلب مستقبلاً.

- إدارة الصناعة والتأهيل والتقنية: عقدت لجنة التعاون الصناعي اجتماعها السابع عشر في مدينة الكويت يوم 30 سبتمبر 1998م، وكان من ابرز المواضيع التي ناقشتها اللجنة ما يلي:

- معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس.
- حلقة نقاش الإستراتيجية الصناعية الموحدة (الكويت/ سبتمبر 1998م).
- إنشاء مركز للمعلومات التقنية في مدينة مسقط بسلطنة عمان.
- إضافة مدخلات الصناعة إلى قائمة السلع المعفاة.
- إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في المجال الصناعي في القطاعين العام والخاص بدول المجلس.

- نتائج حلقة النقاش الثانية حول تمويل وضمان الصادرات الصناعية بدول المجلس (جده/ أكتوبر 1997م).
- تفعيل دور مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون (افتتح خلال شهر 1998/11).

يقوم قسم التأهيل بإدارة الصناعة والتأهيل والتقنية باستقبال ودراسة الطلبات المقدمة له لتأهيل المصانع للإعفاء الجمركي من قبل وزارات الصناعة والتجارة والجهات المختصة بدول المجلس. وقد بلغ عدد المصانع المتقدمة للتأهيل 211 من جميع دول المجلس تم تأهيل 166 مصنع منها و40 مصنع عليه ملاحظات وينتظر استكمالها وعدد خمسة مصانع اعتذر لها لعدم توفر الشروط المطلوبة لتأهيلها، كما تقدم للأمانة مصانع أخرى لإضافة منتجاتها الجديدة بلغ عددها 40 مصنع وكذلك 16 مصنع تم تعديل بياناتها خلال نفس الفترة، وللتعرف على نشاطات قسم التأهيل خلال عام 1998م يمكن استعراض الجدول التالي:

الجدول (2)

عدد المصانع الخليجية المؤهلة للإعفاء من الرسوم الجمركية

عدد المصانع الخليجية المؤهلة للإعفاء من الرسوم الجمركية حتى 2002 /12/31 * NO. OF GCC FACTORIES EXEMPTED FROM CUSTOMS UP TO 31/12/ 2002				
البيان	عدد المصانع المتقدمة FACTORIES APPLIED FOR	عدد المصانع المؤهلة EXEMPTED FACTORIES	عدد المصانع غير المؤهلة NOT EXEMPTED FACTORIES	Particulars
الإمارات العربية المتحدة	649	632	17	U.A.E.
مملكة البحرين	132	123	9	BAHRAIN
المملكة العربية السعودية	1068	1025	43	K.S.A.
سلطنة عمان	186	184	2	OMAN
دولة قطر	71	71	0	QATAR
دولة الكويت	157	155	2	KUWAIT
المجموع	2263	2190	73	TOTAL

المال والجمارك: اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها السادس والأربعين (18 أكتوبر 1997م) على التوصية للمجلس الوزاري برفع توصية للمجلس الأعلى بالموافقة على عدد من الإجراءات لتنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورتيه الخامسة عشرة والسادسة عشرة حول تسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية بدول المجلس.

وفي الاجتماع الخامس والعشرين لمدراء عامي الجمارك أوصى المجتمعون بالتالي:

- الاتفاق على المعلومات الواجب توفرها كحد أدنى في بيانات الاستيراد الجمركي.
- الاتفاق على نموذج موحد لبيان التصدير وإعادة التصدير، بداية من 1998/2.
- الاتفاق على نموذج موحد للبطاقة الجمركية لوسائط النقل والمعدات الآلية (1998/2).

وفي الاجتماع المشترك لوكلاء وزارات المالية ووكلاء وزارت التجارة ووكلاء وزارات الصناعة ومدراء عامي الجمارك بدول مجلس التعاون صدرت التوصيات التالية:

• زيادة ساعات العمل اليومية في مراكز الحدود الجمركية البرية إلى 12 ساعة يوميا بدلا من 8 ساعات بما في ذلك أيام العطل الرسمية والأعياد.

• الالتزام بتطبيق نظام العبور (الترانزيت) لدول مجلس التعاون المقر من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي والاكتفاء بختم الشاحنات من الخارج دون تكرار فحصها وتفتيشها إلا في حالات الاشتباه القصوى.

• المطالبة بتصديق شهادات المنشأ الخليجية (للبضائع التي لا تتوفر فيها شروط التأهيل) من قبل السفارات والممثليات والقنصليات بدول المجلس.

إدارة النقد والاستثمار: قرر المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة التي عقدت بدولة الكويت (20-22 ديسمبر 1997م) الموافقة على السماح لبنك الخليج الدولي بفتح فروع له في دول المجلس.

كما قرر السماح للبنوك الوطنية بدول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفق الضوابط التي تم الاتفاق عليها.

وفيما يتعلق بربط شبكات الصرف الآلي لدول المجلس فقد عقدت لجنة فنية عشرة اجتماعات، وقد تكللت اجتماعات هذه اللجنة بربط الشبكة الكويتية (كي نت) والشبكة القطرية (نابس) اعتبارا من (1 إكتوبر1997م) وستقوم بقية الدول الأعضاء بالدخول فيها.

4- **المشاريع المشتركة:** قامت الأمانة العامة بدراسة عدد من المشاريع، بعضها ثبتت جدواه الاقتصادية ودخل مرحلة التنفيذ، مثل شركة إنتاج العروق الأصيلة للدواجن وشركة إنتاج وتسويق البذور والتقاوي، وشركة إعادة التأمين، وشركة خدمات طيران دول المجلس والتي انبثق منها شركة لتموين طائرات الشركات الوطنية بمطار هيثرو بلندن. كما تم توسيع قاعدة المساهمين في عدد من الشركات المساهمة بدول المجلس مثل شركة سابك والكابلات السعودية ومشروع تصنيع أجهزة الهاتف لتشمل مواطني دول المجلس.

وقد كلفت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بإعداد دراسة لمعرفة مدى إمكانية إنشاء شركة مساهمة من القطاع الخاص بدول المجلس للقيام بنقل وتوزيع الغاز وإنشاء المنشآت اللازمة لذلك.

وقد أنجزت الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستثمار، دراسة جدوى أولية لعشرين مشروعاً تقوم المؤسسة بالترويج لعدد منها وإنشائها بالتعاون مع فعاليات القطاع الخاص بدول المجلس. وقد خرج العديد من هذه المشاريع إلى حيز التنفيذ.

كما أنهت الأمانة العامة دراسة عن الجانب المؤسسي والتنظيمي للمشاريع المشتركة تتناول القضايا المتعلقة بالتوطين والتمويل والحوافز اللازمة لتنشيط الاستثمار في هذه المشاريع، ولذلك تم إقرار وثيقة «سبل تطوير وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس»

5- **المؤسسات المشتركة:** منذ قيام المجلس تم إنشاء الأجهزة التالية:

1- مؤسسة الخليج للاستثمار: ومقرها دولة الكويت، حيث تشارك الآن في 18 مشروعاً إنتاجيا ودراسة العديد من المشاريع الأخرى.

2- هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون: ومقرها مدينة الرياض، وقد تم اعتماد 574 مواصفة خليجية منذ إنشاء الهيئة، كما تقوم الهيئة بعقد العديد من الدورات التدريبية لمنسوبي الجهات المختصة بالدول الأعضاء.

3- المكتب الفني للاتصالات الذي تم توسيع عضويته وضمه للأمانة العامة ومقره دولة البحرين.

4- إنشاء جهاز وطني في كل دولة للتحكم بالكيماويات السامة.

5- إنشاء مكتب مشترك لدى منظمة الطيران المدني.

6- مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ومقره دولة البحرين.

7- فتح مكتب للبعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى الجماعة الأوروبية ببروكسل.

8- إنشاء برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

9- تم تكوين اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون.

الجدول (4)

المشاريع المشتركة في دول المجلس

المشاريع المشتركة في دول المجلس JOINT PROJECTS IN G.C.C							
Particulars		2001	2000	1999	1994	البيان	
.U.A.E	No	***801	-	-	*124	عدد	الإمارات
	Capital	***514.49	-	-	*1049	رأس المال	
BAHRAIN	No	62	45	45	*52	عدد	البحرين
	Capital	216.21	280.68	36.51	*8929	رأس المال	
.K.S.A	No	-	75	72	108	عدد	السعودية
	Capital	-	2192.52	2025.37	446	رأس المال	
OMAN	No	86	-	-	**59	عدد	عمان
	Capital	-	-	-	**80	رأس المال	
QATAR	No	58	49	33	54	عدد	قطر
	Capital	6.75	10.11	4.35	22	رأس المال	
KUWAIT	No	-	-	-	4	عدد	الكويت
	Capital	-	-	-	9310	رأس المال	

*1989 **1995 ***2002. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

6- تقريب وتوحيد الإجراءات والأنظمة: تم في هذا المجال الاتفاق على ما يلي:

1- توحيد بعض النماذج والسجلات الخاصة بالجمارك.

2- قواعد وتعليمات الموانئ الموحدة.

3- خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية ونظام الإقراض البترولي.

4- الشروط الموحدة لسلامة السفن التي لا تخضع للمعاهدات البحرية الدولية.

5- نظام مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة.

6- نظام الوكالات التجارية ونظام العلامات التجارية ونظام براءات الاختراع.

7- النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس.

8- النظام (القانون) النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي بدول المجلس.

9- قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية.

10- توحيد الإجراءات الأمنية لناقلات الطيران الوطنية وتوحيد إجراءات التدريب في مجال أمن الطائرات.

11- نظام (قانون) التجارة الموحد لدول المجلس والقانون (النظام) الموحد للإشراف والرقابة على أعمال التأمين.

12- النظام (القانون) النموذجي الاسترشادي المعدل للتنظيم الصناعي بدول المجلس.

13- نظام كفاية رأس المال ومخاطر الأصول ونظام التركزات الائتمانية في بنوك دول المجلس.

14- نظام الهاتف السيار الأوروبي (جي. إس. إم) كنظام موحد لدول المجلس..

15- وثيقة سبل ومجالات زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني بدول المجلس.

16- وثيقة استخدام المنتجات الصناعية الخليجية كجزء من القروض والإعانات التي تقدمها دول المجلس للدول الأخرى.

17- تقريب الحوافز الرئيسية المقدمة للقطاع الصناعي بدول المجلس. ويلاحظ أن معظم هذه الأنظمة ذات طابع استرشادي بسبب الظروف الموضوعية للأجهزة التنفيذية بالدول الأعضاء ورغبة الدول في استكمال الأطر المناسبة لضمان نجاح تطبيق تلك الأنظمة.

7- **الموقف الجماعي والتمثيل الموحد:** وقد طبق هذا المبدأ في المجالات التالية:

1- التمثيل الموحد من قبل الأمانة في بعض الاجتماعات واللقاءات.

2- المفاوضات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول المجلس وتوقيع اتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، ويجري التفاوض حالياً مع الاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة، كما تتواصل اجتماعات فريق الطاقة لدول مجلس التعاون مع نظيره في الاتحاد الأوروبي لتبادل وجهات النظر حول قضايا الطاقة العالمية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، وتعزيز التعاون الفني في مجال نقل تكنولوجيا النفط والغاز، ودراسة تطوير تجارة الغاز بين المنطقتين، والميثاق الأوروبي للطاقة وقضايا الطاقة الأخرى، كما تجري دول المجلس حواراً اقتصاديا مع الولايات المتحدة، وهناك مكتب لبعثة دول المجلس في بروكسل يتولى الاتصال والتنسيق بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي.

التزام الدول الأعضاء بمراعاة ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وما يترتب عليها بما يتفق مع المصالح المشتركة للدول الأعضاء عند إبرام اتفاقيات ثنائية مع أطراف من خارج دول المجلس.

3- دراسة الشراء الموحد للمواد الكيماوية المستخدمة في تحليه المياه المالحة. والشراء الموحد للمواد غالية الثمن وكثيرة الاستهلاك في مصافي دول المجلس.

4- تقديم المعونات المشتركة في إطار برنامج مجلس التعاون لدعم التنمية الاقتصادية العربية.

5- الشراء الموحد لبعض الأثاث المدرسي.

6- إلقاء خطاب موحد لدول المجلس أمام الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

7- التنسيق الدائم بين مندوبي دول المجلس في المنظمات والمؤسسات العربية والدولية.

8- تكوين مجموعة واحدة تسمى مجموعة دول مجلس التعاون في كل من منظمة الانمارسات والانتلسات.

9- الاتفاق على آلية للتحرك وتسهيل الإجراءات الجمركية وغيرها، لسرعة نقل الأجهزة والمواد في حالات الطوارئ بين مصافي شركات البترول الوطنية في دول المجلس، والاتفاق على إلغاء التأمين المالي للأجهزة الجمركية عند نقل أجهزة أو معدات بين المصافي الوطنية لغرض التصليح أو الصيانة.

10- السعي إلى الاتفاق على برنامج زمني مشترك بين الدول الأعضاء لإنتاج جازولين خال من الرصاص، وتخفيض نسبة الكبريت في الديزل لحماية البيئة والمحافظة على صحة الإنسان والكائنات الحية.

إن النظـرة الموضـوعية للإنجـازات التـي تمـت توضـح مـدلول وشـمولية التنسـيق والتكامل، الذي تم في إطار المجلس، وحيث أن مسيرة بهذا الشـمول لا يمكـن أن تـتم بـدون مواجهة بعض العقبات والمشاكل إلا أن روح التعـاون بـين الأجهـزة المعنيـة بالـدول الأعضـاء واللجان الوزارية، والأمانة العامة تتابع تلك المشاكل وتضع الحلول المناسبة لها.

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

وقعت الـدول السـت الأعضـاء في مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة الاتفاقيـة الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8 حزيـران (يونيـو) 1981م. وقد تضمنت الاتفاقية:

1- السماح باستيراد وتصدير منتجات الدول الأعضـاء، ومعاملتهـا معاملـة المنتجـات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عـن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمـام إنتاجهـا. وعـلى أن لا تقـل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عـن 51%، ويعنـي ذلـك قيام منطقة تجارة حرة (Free Trade Area) بين الدول الأعضاء.

2- وضـع حـد أدنى لتعريفـة جمركيـة موحـدة تطبـق تجـاه العـالم الخـارجي، تطبـق تدريجيا خلال (5) سنوات من نفاذ الاتفاقية،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلـة الاتحـاد الجمركي (Customs Union).

3- تسهيل عبور منتجات الـدول الأعضـاء فـيما بينهـا، وتنسـيق سياسـاتها وعلاقاتهـا التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة Common Market.

4- إقامة المشروعات المشتركة وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

5- التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة،وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية،وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.

التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي،

في ظل الاتفاقية الاقتصادية

بمراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية، الموجودة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، تحرير حركة الموارد الاقتصادية، بين الدول الأعضاء، بإزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بالدول، والتكتلات الإقليمية الأخرى. الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى. وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته، قياساً إلى إجمالي حجم تجارتها الخارجية وأن نسبة التجارة البينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال العشر سنوات (1985-1995م) حيث بقيت عند مستوى 6% من إجمالي

التجارة الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً بعد التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1983م حيث ارتفعت من حوالي 4% عام (1980-1983م) إلى حوالي 8% عام 2000م ويمكن في واقع الأمر إرجاع قسم كبير من هذه إلى التطور الكمي، والنوعي، الذي شهدته اقتصاديات دول المجلس خلال هذه الفترة.

انجازات مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية

المشاريع المستقبلية لمجلس التعاون الخليجي في إطار التكامل الاقتصادي.

لا بد من الإشارة بداية إلى أن هناك عدد من الخطوات الأساسية في العمل الاقتصادي المشترك التي لم يتم الاتفاق عليها بعد، ولا زالت تخضع لمناقشات اللجان المختصة في إطار مجلس التعاون وهي:

1- السماح بإعادة تصدير السلع الأجنبية بين دول المجلس دون أخذ موافقة الوكيل المحلي.

2- تنسيق السياسات النقدية «المثبت المشترك لعملات دول المجلس».

3- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط التأمين.

4- السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول أسهم جميع الشركات.

5- فتح المجال لمواطني دول المجلس بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن بالدول الأعضاء.

6- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الوكالات التجارية.

7- السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر في الدول الأعضاء دون وكيل عام أو كفيل محلي.

وهي قضايا تخضع حالياً لمشاورات مكثفة ومستمرة من قبل الجهات التنفيذية في الدول الأعضاء ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بهدف الوصول إلى حلول مناسبة بشأنها.

ورغبة من المجلس الأعلى بالعمل على إقامة كيان اقتصادي خليجي قوي، قادر على دخول الأسواق المفتوحة، صامد في وجه المنافسة الحادة، مستفيد من تيار التجارة الحرة، مُلبٍ تطلعات المواطنين، كفيل بتوطين التقنية في ربوع دول المجلس، وتهيئة فرص عمل جديدة وإضافية للأجيال القادمة. وحرصاً منه على تنظيم وتنويع وتوسيع استفادة مواطني دول المجلس من مزايا التعاون الاقتصادي بموجب القرارات السابقة للمجلس، فقد أصدر المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة ديسمبر 1994م) قرارات تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من بينها:

1- النظر في الإمكانيات المتاحة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية، وإزالة أية عقبات تعترض ذلك.

2- العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني، وذلك بتوطين الصناعة وتوسيع مراحل التصنيع المحلي بهدف زيادة القيمة المضافة وتعظيم استفادة القطاعات الاقتصادية من الأنشطة الصناعية بتشجيع مشتريات الصناعات الوطنية في كل دولة، وتشجيع بروز مجالات استثمار اقتصادية وتجارية وصناعية وخدمية جديدة ذات جدوى اقتصادية.

3- تشجيع استخدام الصناعات الناشئة لأحدث التقنيات وأفضل معايير الجودة، ومساعدة المستثمرين فيما يحتاجونه من التراخيص اللازمة في الدول المصدرة للتقنية، وذلك لتعزيز قدرة منتجات دول المجلس على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية.

4- تشجيع استخدام مراكز البحوث العلمية لإجراء البحوث اللازمة لمساعدة القطاع الخاص على تطويع التقنيات المستوردة لتتلاءم مع متطلبات الطلب المحلي والخارجي.

5- تنشيط مؤسسات الدراسات الاقتصادية والفنية الخليجية لإنتاج دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع صناعية وخدمية، وإتاحة الاطلاع عليها للأوساط التجارية في كل دولة عضو لتشجيعها على إقامة ما تراه مناسباً منها.

6- استكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون، بهدف تسهيل انتقال الملكية وإقامة المشاريع المشتركة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

7- تنسيق جهود الدول الأعضاء في مجال مكافحة التستر التجاري والصناعي وزيادة فاعلية هذه الجهود.

8- بذل الجهود لاستكمال المناقشات الخاصة بتوحيد التعريفة الجمركية خلال عام 1995م.

9- وضع الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري، وإجراءات انتقال السلع بين الدول الأعضاء، وتحسين الترتيبات الحدودية لتحقيق ذلك.

10- مراجعة الإجراءات التي اتخذتها كل دولة عضو لتنفيذ قرارات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية، بهدف توحيد هذه الإجراءات وجعلها واضحة للمواطنين للاستفادة من المزايا التي توفرها، تسهيلاً لتحرك البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع الاستثمارية.

11- ودعماً للعمل الاقتصادي المشترك، فإننا نلاحظ بأن قادة دول مجلس التعاون خلال اجتماعاتهم المتكررة يركزون على بعض القضايا الأساسية منها ما يلي:

أولاً: السعي الحثيث إلى توحيد التعريفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي (وهو ما تم تحقيقه فعلا في 2005/1/1)

ثانياً: السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية، حيث تم السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء: فقد تمت الموافقة من حيث المبدأ على الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء.

رابعاً: توحيد إجراءات تطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية:

فقد أقر المجلس الأعلى توحيد الأداة القانونية التي تصدر بها القرارات التطبيقية لقرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية، بحيث تصدر تلك القرارات من السلطات التنفيذية بالدول الأعضاء بحد أدنى مجلس الوزراء في كل دولة عضو، بما لا يتعارض مع ما تنظمه الدساتير والأنظمة المحلية في كل دولة عضو.

خامساً: وتأكيداً لقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أقر المجلس ما يلي:

1- توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن تطوير العمل المصرفي بدول المجلس وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس، وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية في دول المجلس ببعضها.

2- توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول المجلس، بشأن تسهيل وتوظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة فيها، وإزالة العقبات التي تعترض ذلك.

الجدول (5)

عدد مواطني دول المجلس المتملكين لعقارات بالدول الأخرى

	إماراتي	بحريني	سعودي	عماني	قطري	كويتي	المجموع
الإمارات العربية المتحدة		841	1088	969	1164	8857	12919
مملكة البحرين	139		2077	70	116	4733	7135
المملكة العربية السعودية*	39	79		26	43	2129	2316
سلطنة عمان	1096	40	18		17	565	1736
دولة قطر **	93	105	92	27		71	388
دولة الكويت *	37	35	1578	3	16		1669
المجموع	1404	1100	4853	1095	1356	16355	26163

www.gcc-sg.org/achievement_stat2003/achvmt5.htmlsource

الاتحاد الجمركي

يعتبر الاتحاد الجمركي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي أهم انجاز حتى الآن، كما يعتبر خطوة ضرورية نحو التكامل النقدي ثم الاقتصادي فالسياسي -إن شاء الله- لهذا سنحاول تناوله بشيء من التفصيل.

قرر المجلس الأعلى في دورته 23 التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و22 ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في 2003/1/1م، وأقر الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس. وقد تمثلت هذه الإجراءات والخطوات فيما يلي:

أولاً: أسس ومفهوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

1- هو المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم «الضرائب» الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد، وتطبق فيها رسوم «ضرائب» جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

2- يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية:

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- نظام «قانون» جمركي موحد.
- اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.
- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس».
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ثانياً: نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس

تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي، ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي:

1- يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو.

2- يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

3- توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس.

4- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية.

5- البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى، يكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها.

6- البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة، تستوفى عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

ثالثا: توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي.

1- تحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة في المائة (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ويعمل بها اعتباراً من الأول من يناير 2003م.

2- تعفى من الضرائب «الرسوم» الجمركية 417 سلعة (بند فرعي) وفق البيان المرفق (مرفق رقم 1)، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس.

3- يتم العمل بالضرائب «الرسوم» الجمركية (المئوية والنوعية) على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع 100% (محتويات الفصل 24 من الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع لدول مجلس التعاون وفق النظام المنسق). ويؤخذ بالحد الأعلى للرسوم النوعية أو الوزن في التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته

كإيرادات أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

رابعا: النظام القانون الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون:

تطبق الدول الأعضاء النظام «القانون» الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية في جميع إدارات الجمارك فيها.

خامسا: استيفاء الإيرادات الجمركية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس:

يتم تحصيل الرسوم الجمركية في أول نقطة جمركية لدول المجلس مع العالم الخارجي ابتداء من الأول من يناير 2003م، ويتم توزيع أنصبة الدول الأعضاء من الحصيلة الجمركية حسب المقصد النهائي للسلعة وذلك للسنوات الثلاث الأولى لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس (الفترة الانتقالية).

سادساً: المهام الجمركية للمراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس:

تكون المهام الجمركية للمراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس وفقاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى:

تبدأ هذه المرحلة مع بداية قيام الاتحاد الجمركي بموجب البرنامج الزمني (بداية شهر يناير 2003م) وتستمر لمدة عام (نهاية شهر ديسمبر 2003م)، وتتركز مهمة المراكز الجمركية البينية للدول الأعضاء على العمل على استكمال الإجراءات الجمركية الخاصة بإقامة الاتحاد الجمركي وفقاً لما يلي:

1- تلغى إجراءات التصدير وإعادة التصدير والعبور «الترانزيت» في المراكز الجمركية البينية في الدول الأعضاء.

2- يتم في مراكز الدخول البينية في أي دولة عضو مطابقة مستندات الاستيراد الخاصة بالبضائع الأجنبية التي ترد من خارج دول المجلس على تلك البضائع

بطريقة ملائمة والتأكد مـن أنـه سـبق أن اسـتوفيت الرسـوم الجمركيـة عليهـا، وخلوهـا مـن البضائع الممنوعة في الدولة التي تعبرها تلك البضاعة أو تلك التي تقصدها.

3- التأكد من أن الإجراءات غير الجمركية الخاصة باستيراد بعض البضـائع قـد تمـت وفقاً لما هو معمول به في الدولة المستوردة وذلك من واقع المستندات المرافقة للبضاعة.

4- تطبـق الإجـراءات المـذكورة أعـلاه عـلى البضـائع الأجنبيـة المنقولـة مـن المراكـز الجمركية الحدودية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي مباشرة لبقية الدول الأعضـاء أو تلـك المنقولة من أسواق إحدى الدول الأعضاء للدول الأعضاء الأخـرى ويكتفـي بـالفواتير المحليـة والمستندات التي يتم الاتفاق عليهـا في إطـار المجلـس للسـلع الأجنبيـة المنقولـة بـين الـدول الأعضاء.

5- البضائع الوطنية يسمح لها بالتنقل بكامل حريتها بـين الـدول الأعضـاء بموجـب الفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الإحصائي.

6- ترفع تقارير دورية للجنة المكلفة بالإشراف عـلى تنفيـذ الاتحـاد الجمـركي لـدول المجلس عن النتائج التي تتحقق من تطبيق هذه الإجراءات في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة مع بداية شهر يناير 2004م وتستمر لمدة عام (نهاية شهر ديسـمبر 2004م)، وتتركز مهمة المراكز الجمركيـة البينيـة للـدول الأعضـاء عـلى تـدعيم روابـط إقامـة الاتحاد الجمركي لدول المجلس وتعزيز الثقة به والاسـتفادة مـن النتـائج الإيجابيـة للمرحلـة الأولى وفقاً لما يلي:

1- يستمر العمل في مراكز الدخول في أي دولة عضـو لمطابقـة مسـتندات الاسـتيراد على البضائع الأجنبية التي ترد من خارج دول المجلس على تلك البضائع والتأكد من انه سبق أن استوفيت الرسوم الجمركية عليهـا، ومـن خلوهـا مـن البضـائع الممنوعـة في الدولـة التـي تعبرها تلك البضاعة أو تلك التي تقصدها.

2- تلغى إجراءات التأكد من أن الإجراءات غير الجمركية الخاصة باستيراد بعض البضائع قد تمت وفقاً لما هو معمول به في الدولة المستوردة وذلك من واقع المستندات المرفقة للبضاعة، باستثناء الإجراءات الواردة بالمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون.

3- تكتفي المراكز الجمركية البينية للدول الأعضاء بالفواتير المحلية الخاصة بالبضائع الأجنبية المنقولة من أسواق إحدى الدول الأعضاء للدول الأعضاء الأخرى والبيان الإحصائي كمستندات للسماح بمرور تلك البضائع.

4- ترفع تقارير دورية للجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ الاتحاد الجمركي لدول المجلس عن النتائج التي تتحقق من تطبيق هذه الإجراءات.

المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة مع بداية شهر يناير 2005م، ويتم فيها إلغاء المهام الجمركية للمراكز البينية للدول الأعضاء في ضوء النتائج التي تحققت في المراحل السابقة وفق التقارير الدورية للجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ الاتحاد الجمركي لدول المجلس، مع ملاحظة ما ورد في الفقرة (د) من المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون.

وأن تعطي المراحل الانتقالية مجالاً لإدارات الجمارك بالدول الأعضاء التكيف مع الوضع الجديد، ومعالجة ما قد تظهره التجربة العملية من مصاعب تعيق تطبيق هذه المراحل حسب المتفق عليه وصولاً للوضع النهائي للاتحاد الجمركي لدول المجلس.

سابعا: تطبيق المواصفات والمقاييس في ظل قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعمل بنقطة الدخول الواحدة:

يتم تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس وذلك إلى أن يتم استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة، بما يضمن تسهيل حركة انسياب السلع داخل الاتحاد الجمركي.

ثامنا: حماية الصناعات الوطنية بعد قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس بما في ذلك مكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية والتعويضية:

• أ- إعطاء الحق للدول الأعضاء التي تفرض حالياً رسم حماية على المنتجات المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية باستيفاء رسوم الحماية عليها خلال الفترة المرحلية المحددة بثلاث سنوات تنتهي بنهاية عام 2005م، على أن يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء خلال عام 2003م على قائمة موحدة للسلع التي ستخضع لرسوم حماية جماعياً من قبل الدول الأعضاء.

• ب- يستوفي منفذ الدخول الأول نسبة 5% (حسب آلية المقصد النهائي للسلعة في توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية) إذا لم تكن السلعة محمية في الدولة، ويحصل الفرق من قبل دولة المقصد النهائي للسلع التي تخضع لرسوم حماية من قبل منفذ الدخول البيني لتلك الدولة.

• ج- تكون نسبة الـ 5% التي تستوفى من قبل منفذ الدخول الأول خاضعة لنظام المقاصة.

• د- اعتماد القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية كقانون (نظام) استرشادي لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الأول من يناير 2003م.

تاسعا: إجراءات تسجيل التجارة البينية بين دول المجلس للأغراض الإحصائية:

• أ- يكون البيان الإحصائي ضمن أنواع نموذج البيان الجمركي الموحد المتفق عليه المعمول به آليا والمتضمن عدة بيانات وهي: (بيان الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير والتصدير المؤقت والمناطق الحرة والعبور «الترانزيت»).

• ب- يتم تحديد الحقول المطلوبة في البيان الجمركي الموحد عند العمل به للأغراض الإحصائية سواء بتلوينها بلون محدد أو بتلوين الخط المطبوع به البيان.

• ج- استمرار عمل الدول الأعضاء التي لا تملك نظام آلي جمركي بالطريقة اليدوية في البيان الجمركي للأغراض الإحصائية حتى يكتمل تشغيل نظامها الآلي.

• د- يعتمد العمل بنموذج البيان الجمركي الموحد للأغراض الإحصائية مع قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

العملة الخليجية الموحدة:

إن التطورات السياسية والاقتصادية المتسارعة إقليميًّا وعالميًّا تفرض تحديات على دول الخليج تجاه الإسراع في وحدتها السياسية والاقتصادية، وربما استشعرت قمة المنامة التي عقدت في نهاية ديسمبر 2000 - حجم هذه التحديات، ورأت أهمية اختصار المراحل الزمنية، خصوصًا بالنسبة للمشاريع الاقتصادية التي تعجل بإقامة السوق الخليجية المشتركة؛ لذلك جاء قرار القمة الخليجية هذه بإجازة مرحلة جديدة بإقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس من خلال إقرار الدولار الأمريكي كمثبت للعملات الخليجية.

والحقيقة أن الاتفاق على عملة خليجية موحدة تقود إلى وحدة نقدية خليجية استغرق زمنا طويلا من النقاش الخليجي، كما حدث بالضبط مع التعريفة الجمركية الموحدة التي اتفق على إقرارها في عام 2005 فقد طرح للنقاش منذ عشر سنوات وضع مثبت مشترك بالدولار الأمريكي للعملات الخليجية وذلك من خلال لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك الخليجية، التي تجتمع مرتين في العام أكثر من مرة، ورأت اللجنة أهمية الوصول إلى وحدة نقدية من خلال تقريب السياسات المالية والنقدية بين دول المجلس...غير أن الخلاف كان ولا يزال يتركز في عدم الاتفاق على آلية لتقريب السياسات النقدية المتباينة مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة، خصوصًا وأنه لا يمكن الوصول إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية، وهو الشيء المفقود حتى الآن بين دول المجلس ناهيك عن عدم الوصول أصلا إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة.

النقطة الثانية أن العملات الخليجية كافة مرتبطة بالدولار باستثناء العملة الكويتية (الدينار) مرتبطة بسلة عملات يشكل الدولار الجانب الأكبر فيها غير أن موافقة الكويت في أغسطس 2000 على اعتماد الدولار كمثبت مشترك للعملة

الخليجية أعطى مؤشرا إيجابيًّا يسمح بالبدء في الترتيبات الخاصة بتوحيد العملة الخليجية نحو تحقيق الوحدة الكونفدرالية بين الدول الأعضاء.

وتعتبر دول الخليج التجربة الأوربية نموذجا لتكتل نقدي يمكن الاحتذاء به خصوصًا وأنها تمتلك العديد من المقومات المتشابهة مثل تشابه طبيعة الاقتصاديات والموقع الجغرافي بالإضافة إلى وحدة التاريخ والدين واللغة.

وجاء قرار قمة المنامة ببدء المرحلة الأولى من الوحدة النقدية الخليجية باعتماد الدولار كمثبت مشترك للعملات الخليجية خطوة على الطريق نحو الوحدة النقدية حيث تتوقع مصادر اقتصادية خليجية أن يتم إطلاق العملة الموحدة خلال السنوات الخمس المقبلة وبعد أن يكون قد تم التوصل إلى تعريفه جمركية موحدة متوقع إقرارها عام 2003، غير أن هناك شروطًا وقواعد يتعين على السلطات النقدية الخليجية اتخاذها قبل التوصل إلى العملة الموحدة أهمها:

- وضع جدول زمني مدروس يحدد الخطوات التمهيدية الواجب اتخاذها؛ لتحقيق هدف الوحدة وتهيئة اقتصاديات دول المجلس وزيادة قدرتها على التكيف مع التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية

- وكذلك تحديد الالتزامات التي يتوجب على كل دولة من الدول الأعضاء الوفاء بها؛ كي تتأهل دول المجلس كافة إلى الاتحاد النقدي، ومن أبرز هذه الالتزامات رسم حد أقصى للتضخم وهامش مشترك لمعدلات الفائدة ونسبة عامة للدين الحكومي من الناتج المحلى الإجمالي

- يجب إقرار مصرف مركزي ونظام مصرفي ومالي موحدين قبل إصدار العملة الموحدة.

عوائق وفوائد للعملة الموحدة

وحاليا تبرز عوائق عدة أمام التوصل إلى اتحاد نقدي خليجي منها:

- التأخر في التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الموحدة، وهو أمر مهم، حيث تساهم التعريفة الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية؛ حتى تنتقل السلع كما لو أنها في بلد واحد، الأمر الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لاستكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة؛ وبالتالي عملة خليجية موحدة..أيضا ما تزال هناك عوائق في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الهوية بدلا من جوازات السفر وغيرها كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقًا أمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصنفهم على أنهم أجانب، والأمر أيضا ينطبق على تملك العقارات.

يمكن رصد فوائد جمة من جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية منها:

- تنمية المشاريع المستقبلية للدول الأعضاء.

- ودعم استقرار التبادل التجاري بين دول المجلس وبين العالم الخارجي، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الخارجية في الأسواق الخارجية إلى جانب الاستقرار في أسعار صرف العملة الخليجية؛ مما يشجع على خفض تكاليف المعاملات الخارجية

- تحقيق نوع من الوحدة والتماثل في النظام النقدي الخليجي، وتنظيم عملية عرض النقود الورقية في السوق لضمان سلامة قيمتها، وتشجيع البنوك في منطقة الخليج على تطوير ورفع أدائها على أسس مصرفية رفيعة المستوى، الأمر الذي يزيد من ثقة المواطن الخليجي بقوة البنوك الخليجية، ومن ثم يرفع حجم الودائع المحلية واستخدامها في تمويل المشاريع الضخمة في المنطقة.

وتتباين وجهات النظر بين المصرفيين والاقتصاديين الخليجيين بشأن الوحدة النقدية فالمؤيدون يرون أن الوقت قد حان لتدشين الوحدة النقدية الخليجية في

ضوء التحديات التـي تواجـه دول المجلـس في حـين يـرى المعارضـون أو المتحفظـون أن دول المجلس لا تزال مكانها عند منجزات بسيطة، لا تؤهلها للدخول في وحدة نقدية لهـا تبعاتهـا، وتستلزم قطع شوط طويل من إقرار خطوات عدة... ومن الآراء المؤيـدة تلـك التـي يسـوقها مدير التسويق الرئيسي لمجموعـة بنـك الإمـارات الـدولي سـليمان المزروعـي، حيـث يـرى أن اعتماد عملة خليجية موحدة له مزايـا عديـدة سـتنعكس بشـكل إيجـابي عـلى اقتصـاد دول الخليج من جهة وعلى مواطني دول المجلس حيث

- ستلغى العملة الموحدة مسألة تبديل العملة عند الانتقال من بلـد خليجـي إلى آخر مما يعطي حرية أكـبر في انتقـال الأفـراد بـين الـدول الأعضـاء ويشـجع التجـارة البينيـة والسياحة

- بالإضافة إلى أن العملة الموحـدة سـتجعل مـن الـدول الأعضـاء كتلـة اقتصـادية واحدة لها ثقلها في مواجهة تكتلات اقتصادية عالمية مثل الاتحاد الأوربي الـذي سـيجد نفسـه مضطرا إلى إعادة النظـر في علاقتـه الاقتصـادية مـع دول الخلـيج، بعـد أن أصـبح لهـا عملـة موحدة، ومن هنا يتعين على الخليجيين الاستفادة من التجربة الأوربية في التوصـل إلى عملـة موحدة (اليورو) ومحاولة تجنب السلبيات التـي واجههـا اليـورو، ذلـك أنـه مـن المتوقـع أن تواجه العملة الخليجية الموحدة في حـال إقرارهـا عقبـات وسـلبيات عديـدة سـوف تحـدث، متمثلة في مخاطر العملة وعدم القدرة على المحافظة عـلى قيمتهـا كـما حـدث بالفعـل مـع اليورو.

لكن في المقابل كما يقول المزروعي هناك سلبيات سـوف تـنجم عـن اسـتخدام عملـة خليجية موحدة أبرزها

- إلغاء الكيانات الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولـة، وربمـا جـاء تحفـظ سلطنة عمان على العملة الموحـدة ليصـب في هـذا الاتجـاه، حيـث ترغـب عـمان في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار أن العملة رمز للثقافة والهوية والعـادات والتقاليـد،

غير أن هناك عوامل مشتركة تـربط بـين دول الخلـيج مثـل العـادات واللغـة والـدين تجعـل إمكانية التوصل إلى عملة موحدة أمر سـهل المنـال ويمكـن -حفاظـا عـلى هويـة كـل دولـة- استخدام صور للعملة الموحدة مستوحاة من بيئة الدول الأعضاء كافة.

في المقابل يتحفظ مدير البحوث والإحصاء بالبنك المركزي العـماني عـلي حمـدان عـلى إقرار عملة خليجية موحدة قبل إقرار عدد من السياسات كما يقول أبرزها:

- وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثـل سـعر الفائـدة وسـعر الخصـم والأسـعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق، وتجنب الهزات الخارجيـة العنيفـة، كما أن التوصل إلى عملة خليجية موحدة يحتـاج إلى وقـت، فـالأوربيون لم يوحـدوا عملـتهم فجأة أو بسرعة، إنما استغرق ذلك وقتا طويلا تم خلاله وضع معـايير وسياسـات تـم التعامـل معها بنجاح حتى تم إقرار العملة الأوربية الموحدة.

- النقطة الثانية أنه لا يمكن التوصل إلى عملة موحدة دون توحيـد السياسـات الماليـة والمصرفية بين دول المجلس، فليس من المعقول أن يـتم الحـديث عـن اتحـاد نقـدي دون أن نكون -كما يقول حمدان- قد توصلنا إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، وليست لدينا معايير فيما يتعلق بمعدلات وأحجام العجز في الموازنـات، ومـن هنـا أقـول: إن هنـاك شـوطا طـويلا وجوانب عديدة لا بد من التعامل معها مثل الأمور المتعلقة بالدين العـام والميـزان التجـاري والميزان الجاري وغيرها من المعايير المعروفة عالميًّا.

المبحث الخامس

إقامة السوق الإسلامية المشتركة

يقتضي إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول وتطبيق بسياسة جمركية موحدة فضلا عن إلغاء القيود علي تحركات الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها من جهة، وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية من جهة أخري - قيام السوق الإسلامية المشتركة بين هذه الدول كصيغة لتحقيق التكامل بينها.

ومن منظور آخر فإذا كانت السوق المشتركة والتكامل الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي يقوم علي أساسين:

أولهما: سلبي يتمثل أساسا في إزالة الحواجز الجمركية وقيود انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الرامية إلي التكامل.

وثانيهما: إيجابي يتمثل أساسا في إجراءات تدعيميه يراد بها إزالة أو تقريب الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

فلقد كانت السوق الإسلامية المشتركة بهذا المعني هي أقدم وأمثل سوق عرفها العالم، حيث لم يكن هناك أي قيود علي تنقل المسلمين من بلد إلي آخر من أجل العمل أو التجارة أو الاستثمار وكان حق الملكية مكفول لكل مسلم في كل بلاد الأمة الإسلامية[1].

---

(1) ويلاحظ أن الدعوة إلي قيام السوق الإسلامية المشتركة، هي في الحقيقة دعوة للعودة إلي أحضان الإسلام وإعلاء كلمة الحق تعالى، وهي في محصلتها دعوة للتضامن الإسلامي، حيث يحدثنا التاريخ كيف كان ينتقل أئمه الإسلام بين مختلف أقاليمه وأقطاره يتقلدون فيها مختلف وظائف القضاء والولاية العامة، دون أن يسأل أحدهم عن مولده أو جنسيته، كما يحدثنا التاريخ كيف كانت تنساب رؤوس الأموال الفائضة عن احتياجات الأقاليم الإسلامية إلي بيت المال لتنفق علي المشروعات المشتركة كإقامة الصناعات الأساسية وتشق الإنهاء وتعبيد الطرق...الخ. =

وأكثر من ذلك فلقد تجاوزت السوق الإسلامية المشتركة مرحلة التكامل الاقتصادي إي مرحلة التكامل السياسي والثقافي والنفسي، ويكفي أنه كان قوامها وغايتها واحدة هي حاكميه اللـه تعالى وإقامة العدل وإشاعة المحبة والسلام بين الناس وصدق الرسول ﷺ إذ يقول: «تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا كتاب اللـه وسنتي»[1].

ومن ثم يتناول هذا المبحث الفقرات التالية:

أولاً: الناحية التنظيمية للسوق الإسلامية:

أ- فترة الانتقال: يجب النص في اتفاقية السوق الإسلامية المشتركة علي تحديد مهلة معينة تمكن الدول الأعضاء من الانتقال من النظام الحالي إلي النظام الجديد، وتقسم هذه المهلة إلي فترات انتقالية معينة، مع إمكانية مد هذه الفترات بعض الوقت عند اقتضاء الضرورة.

ب- التدرج في إطلاق حرية تبادل المنتجات بمختلف أنواعها، والثروات الطبيعية بين الدول الأعضاء.

ج- عدم إخضاع المنتجات بمختلف أنواعها والثروات الطبيعية المتبادلة بين الدول الأعضاء إلي رسوم تصدير جمركي.

د- الاتفاق علي أيجاد جمركي تكون الدول الأعضاء بمقتضاه أرضا جمركية واحدة، والتدرج في تطبيق تعريفه جمركية موحدة في مواجهة الدول الخارجية.

هـ- العمل علي إعادة تصدير المنتجات علي مختلف أنواعها بعد تحويلها صناعيا لمنتجات جديدة.

= د. رفعت العوضي: التكامل الاقتصادي الإسلامي، مقوماته ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية، دار المنار، القاهرة، 1989، ص20.

(1) الراوي عبد اللـه بن عمر، مجمع الزوائد، (269/3).

و- تنسيق التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ومراعاة وضع التخصص الإنتاجي في كل منها.

ز- إتاحة الفرصة لإقامة المشروعات الإنتاجية الضخمة التي قد يصعب علي دول إسلامية بمفردها إقامتها لضخامة احتياجاتها التمويلية والتسويقية، مما يجعل مثل تلك المشروعات قادرة علي توطين التقنية وتطويرها[1].

ح- أنشاء بنك الاستثمار الإسلامي لغرض تنمية المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق وتطويرها.

ط- أنشاء الصندوق الإسلامي للمعونة الاجتماعية لغرض زيادة فرص العمالة وتسحين شروط العمل وحماية العمال والتأمين عليهم ضد أخطاء العمل وتدريبهم وتوفير الرعاية الصحية لهم، والتغلب علي كافة المشاكل الاجتماعية الأخرى التي تنجم عن قيام السوق المشتركة.

ي- خلق سوق واسعة للعمل، أما القوي العامة، لاستثمار خبراتها ومعارفها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل ومستوي المعيشة وأيضا الخبرة.

ك- منع الاحتكار بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية، علي أن تكون المنافسة مع الدول الخارجية علي أشدها من حيث جودة الإنتاج وتقليل تكاليفه.

ل- التدرج في إلغاء القيود الكمية علي المبادلات بين الدول الأعضاء بشكل مرحلي.

م- الاتفاق علي تسوية أمور المدفوعات بين الدول الإسلامية والعمل علي اتحاد مدفوعات إسلامية وصندوق نقد إسلامي للدول الأعضاء.

---

(1) Volker Nienhous: An Islamic Common Market problems and strategies of Economic co- operation Among Islamic Countries Seminar on fiscal pollcy and development planning in Islam, The International Institute of Islamic Economics Islamabad, 6-10 July , 1986.P.6..

ن- الاتفاق علي تسوية أمور المدفوعات ين الدول الإسلامية والعمل علي إيجاد اتحاد مدفوعات الأمية وصندوق نقد إسلامي للدول الأعضاء.

هـ- العمل علي توحيد السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو أيجاد سياسة مشتركة لكل منها والاتفاق علي حرية انتقال العمل ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ذ- العمل علي توحيد السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو إيجاد سياسة مشتركة لكل منها، والاتفاق علي حرية الإقامة والعمل وحربة التنقل.

ا- العمل علي توحيد القوانين التجارية والصناعية والزراعية والعمالية بين الدول الأعضاء.

و- الاتفاق علي إيجاد سياسة اجتماعية مشتركة تتعلق بالعمل والتأمين الاجتماعية والتدريب المهني والقوانين المنظمة لذلك وما يتفرع عنها.

وغير ذلك من الأمور التنظيمية التي تري الدول الأعضاء النص عيها في صلب الاتفاقية.

ثانياً: الناحية الإدارية للسوق الإسلامية:

أ- إيجاد جمعية عمومية للسوق الإسلامية من ممثلين للدول الأعضاء، بنسبة معينة تختص بمناقشة ما يقدم إليها من إعمال، ومن يبنها التقرير السنوي عن السوق الذين تقدمه إليها الهيئة الإدارية الرئيسية للسوق وأن يكون لها حق التوجيه والإرشاد وتقديم الاقتراحات.

ب- إيجاد هيئة إدارية رئيسة للسوق تعني بتنفيذ سياسة السوق، وتتكلم باسمها وتمثلها أمام الدول الخارجية، وتكون مسئولة أمام الجمعية العمومية عن تقدم أعمال السوق، وتتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء، وينبثق عنها لجان متعددة متخصصة تتولي إدارة القطاعات المختلفة التي تقتضيها حاجة السوق

الإسلامية، ويحدد عدد أعضاء الهيئة الإدارية العليا واللجان المتخصصة من قبل الجمعية العمومية.

ج- إيجاد لجنة قضائية عليا تنظر في الخلافات الناشئة عن الخلاف في تفسير نصوص الاتفاقية، وضمان عدم تنازع اختصاصات المؤسسات المختلفة المنضمة غلي السوق وتفصل في الطلبات والنزاعات التي ترفع إليها من الدول الأعضاء بكل ما يتعلق بالسوق الإسلامية المشتركة إلي غير ذلك من الأمور التي تجدها الدول الأعضاء لأزمة وضرورية في حقل التعاون علي تنفيذ سياسة السوق الإسلامية المشتركة[1].

منظمة المؤتمر الإسلامي كمؤسسة تنظيمية

للسوق الإسلامية المشتركة:

انبثق تكوين منظمة المؤتمر الإسلامي عن المؤتمر الأول لرؤساء وملوك الدول الإسلامية والذي عقد في 28 سبتمبر عام 1969 (علي إثر حريق المسجد الأقصى) وذلك في مدينة الرباط بالمملكة العربية المغربية.

وتضم منظمة المؤتمر الإسلامي الدول الإسلامية في العالم بهدف التنسيق بينها في شتي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]، البناء التنظيمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي[3].

الهيكل التنظيمي يضم نوعين من الأجهزة هما:

أ- الأجهزة المستقلة: وتشمل:

---

(1) محمود محمد بابللي: السوق الإسلامية المشتركة، دار الكتاب اللبناني بيروت، 1975، ص 168.

(2) لمزيد من التفصيلات، انظر: عادل طه يونس: العالم الإسلامي اليوم، مصدر سابق، ص 15.

(3) تم وضع النظام المؤسسي للمنظمة على أثر اجتماع وزراء الخارجية في الدول الإسلامية في جدة في مارس عام 1973.

أ/1- البنك الإسلامي للتنمية: ويقوم بتمويل وتنفيذ المشروعات الاقتصادية المشتركة بين الدول الإسلامية، إضافة إلى تمويل الخارجية وتقديم المعونات للدول الأعضاء في المجالات المختلفة.

أ/2- غرفة الصناعة والتجارة والتبادل السلعي: وتمارس نشاطها في مجال تنمية الصناعة والتعاون التجاري في مجال التبادل السلعي بين الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة.

أ/3- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: وهو مؤسسة دولية تضم جميع المصارف الإسلامية التي تساهم في المشروعات الاستثمارية في الدول الإسلامية.

أ/4- اتحاد ملاك السفن: ويقوم بالتنسيق بين الناقلات المبحرة للدول الإسلامية.

أ/5- اتحاد الاتصالات الإسلامي: وهو شبكة اتصالات تجمع الدول الإسلامية على المستوى الإقليمي للتشاور والتنسيق في جميع المجالات.

أ/6- الاتحاد الدولي للأسمنت: ويختص بتوفير الإنتاج من الأسمنت للدول الإسلامية.

ب- الأجهزة المساعدة: وهي:

ب/1- مركز التدريب والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية والإحصائية ويهتم بتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية على المستوى الإسلامي.

ب/2- المركز الإسلامي للبحث والتدريب التقني والمهني: ويقوم بتدريب ورفع كفاءة القوة العاملة الإسلامية.

ب/3- المركز الإسلامي لتنمية التجارة: ويختص بتنشيط التجارة البينية للدول الإسلامية عن طريق تنسيق سياسات وتنمية المبادلات التجارية.

ب/4- المؤسسة العلمية الإسلامية للعلوم والتكنولوجية في مجالات التنمية المختلفة.

ب/5- مجلس الطيران المدني: ويقوم بالتنظيم والتنسيق بين شركات الطيران في الدول الإسلامية.

وقد جعلت منظمة المؤتمر الإسلامي إقامة السوق الإسلامية المشتركة هي الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية الأعضاء فيها، وذلك عندما انعقد أول مؤتمر قمة إسلامي في 25 يناير عام 1981 في مكة المكرمة والطائف، حيث تمت الموافقة على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الإسلامية، كما تمت الموافقة على تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الإسلامية.

ثم انعقدت خلال عامي 1981، 1982 عدة مؤتمرات وزارية إسلامية قضية الزراعة والأمن الغذائي، والصناعة، والتجارة، والطاقة البشرية، والنقل، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا... الخ[1]. وتعتبر تلك المجالات بمثابة ركائز أساسية لإقامة السوق الإسلامية المشتركة.

وتأكيداً لذلك فقد اتفقت باكستان وإيران على إنشاء أول سوق إسلامية مشتركة، وقد انضمت إليها تركيا، والعضوية فيها مفتوحة لجميع الدول الإسلامية، وذلك في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي[2].

---

(1) شوقي الفنجري السوق الإسلامية المشتركة، مصر المعاصرة، العدد (395)، يناير 1984، ص 96 ، 87.

(2) أحمد حسن سيد غنيم: منهج الإسلام في تحقيق الوحدة الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر 1409هـ/ 1988، ص 406.

UNCATD: "Fiscal Compensation and The distribution of benefits in Economic grouping of developing Countries" in Current problems of Integration, New York, 1971, P. 322.

وبناء على ما سبق، يمكن تطويع أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي بما يتفق وتحقيق السوق الإسلامية المشتركة والتي بدأتها كل من إيران وباكستان وتركيا.

ثالثاً: مشكلات تطبيق السوق الإسلامية المشتركة

ووسائل التغلب عليها:

(أ) مشاكل توزيع المنافع والأعباء الناشئة عن تطبيق السوق الإسلامية المشتركة:

تحقق برامج التكامل الاقتصادي فوائد وأضرار لكل من الدول الأعضاء، وتتوقف هذه المنافع والأضرار على الطريقة التي تنمو بها سوق أي من السلع التي تنتجها كل دولة، كما تتوقف على انخفاض درجة الحماية التي كانت تتمتع بها سلع أخرى قبل إلغاء عقبات التكامل داخل هذا الإقليم.

ومن خلال هذه العوامل يمكن القول أن من صور المنافع التي يمكن أن تحققها السوق الإسلامية المشتركة:

أ/1 الآثار الانعكاسية التي تحدثها تجارة السلع المستفيدة من تحرر المعاملات على إنتاج السلع الأخرى وذلك من خلال تأثير المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة والنهائية، فكلما قويت تلك الآثار كلما كانت المنافع التي تنتج عن زيادة المعاملات الإقليمية أكبر.

أ/2 الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج، فكلما استطاعت الدولة العضو أن تزيد من إنتاجها من بعض السلع مستفيدة من عناصر إنتاج معطلة مسبقاً كلما أمكن لهذه الدولة الاستفادة بشكل أسرع من اتساق السوق الذي نتج عن إنشاء التكامل.

أ/3 انخفاض الحواجز الحمائية كنتيجة للتكامل بمعنى خلق معاملات تجارية تنجم عن انخفاض الحواجز التي كانت مرتفعة من قبل والتي كانت قبل قيام التكامل تسبب اختلالاً أو تفاوتاً في تخصيص الموارد، كما يؤثرا انخفاض الحواجز

الحمائية على انتقال عناصر الإنتاج، ولكن انتقالها غالباً ما يجعلها تتجه للعمل في الأقاليم الأكثر تقدماً، ومن ثم يجب مراعاة ما يلي:

أ/1/3 أن انتقالات الأيدي العاملة يمكن أن يخدم الدول المستوردة والدول المصدرة، وحتى يكون هناك انتقال منظم للأيدي العاملة لابد أن يكون هناك برنامج موجود حول اتفاق مشترك بين الدول، وذلك لإيجاد نوع من التوافق في مجال هياكل الأجور والسياسات الاجتماعية المختلفة وكذلك بالنسبة للبطالة التي تسود الدول الإسلامية.

أ/2/3 بالنسبة لتحركات رؤوس الأموال، فالأنسب ربطها ببرنامج إقليمي معد بطريقة تؤكد التوزيع الجغرافي العادل للأنشطة الاقتصادية، كما يجب أن يكون للسياسة المالية تأثيرها في ذلك التوزيع داخل منطقة التكامل.

وأيضاً بالنسبة للسياسة النقدية فإن لها من الأدوات ما تستطيع أن تؤثر به على توزيع المنافع والأضرار خاصة في مجال السياسات التي تعمل على الاستقرار الداخلي للأسعار وأسعار الصرف.

أ/3/3 وعن الخدمات المشتركة بين الدول الإسلامية، فيمكن أن تحقق منافع وأضرار كثيرة، وترتبط منافعها وأضرارها بما يلي[1]:

1. سياسة استثمار الخدمات المشتركة.
2. الطريقة التي يتم بها تحديد التعريفات أو الرسوم.
3. الأسلوب الذي توفر الخدمات المشتركة من خلاله إمكانيات وفرص العمل لرعاية كل دولة.

---

(1) إبراهيم الوليلي: نحو سوق إسلامية مشتركة، الاقتصاد الإسلامي، العدد 90، ديسمبر، 1988، 48، 49.

4. المكان الذي يحدد بمعرفة السلطات المركزية للخدمة المشتركة للسلع التميزية ومشترياتها الجارية.

5. الطريقة التي تساهم بها الدول في تمويل الخدمات المشتركة.

6. التأثير الذي يحدثه توطن مشروعات البنية الأساسية على هيكل التنمية داخل الدول المتكاملة

ويتعين الاتفاق على الأسس التي تراعي في توزيع المنافع والأعباء بطريقة عادلة بين الدول الإسلامية مع الأخذ بالاعتبار التأثير على مستوى الأنشطة والأقاليم المختلفة والعدالة بينها.

ب- مشاكل تحرير التجارة وما يرتبط بها من قيود وما تتطلبه من تنسيق سياسات التجارة والأنظمة النقدية:

من الملاحظ أن تحرير التبادل التجاري من الرسوم الجمركية فقط لا يؤدي إلى تحقيق زيادة التبادل التجاري لأن ذلك الأخير يرتبط بإلغاء القيود الإدارية من حصص وتراخيص الاستيراد، ووجود السلع المطلوبة لهذا التبادل يضاف إلى ذلك تنسيق كل من الأنظمة النقدية بين الدول الأعضاء والسياسات التجارية تجاه الدول الأخرى، وذلك لأن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى قد يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والاستثمار وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية لاستخدام الموارد والنفقات الإنتاجية.

يضاف إلى ذلك أن تيسير التبادل التجاري يتطلب تيسير إجراءات التعامل وتبسيطها بين الدول الإسلامية.

وهناك مجموعة من الإجراءات ذات الطابع التجاري تمكن الدول الإسلامية داخل السوق الإسلامية المشتركة من الحصول على معاملة تفضيلية لتجارتها وذلك باتخاذ أحد الأساليب الآتية:

1. منحها الأولوية لتحرير تجارة بعض سلعها خاصة التي يدخل في تصنيعها نسب كبيرة من الموارد الطبيعية والطاقات الإنتاجية المعطلة لديها.

2. تطبيق قواعد أقل صرامة لصادرات هذه الدولة وبصفة خاصة خلال مراحل الانتقال الأولى.

3. منحها مهلة انتقال أطول لفتح أسواق جديدة للمعاملات وأيضاً أعطائها حق تطبيق التعريفات الجمركية المشتركة على مراحل.

4. أما عن الإجراءات المتعلقة بالنقد والمدفوعات فيمكن النص في إطار الاتفاقيات الخاصة بالمدفوعات منح الدول الأقل نموا تعويضاً والسماح لها بعقد ائتمان أكثر سخاء خاصة الدول التي تحقق عجزاً في معاملاتها مع الدول الأخرى داخل نطاق التكامل.

وفي هذا الصدد يجب أن تتلاءم الإجراءات السابقة مع المنهج الإسلامي للتنمية من حيث وحدة الأمة الإسلامية مهما تعددت أقاليمها أو دولها.

ج- مشاكل انتقال عناصر الإنتاج وإقامة المشروعات الجديدة:

وهي تمثل مشاكل متعددة منها ما هو خاص بالعمل. وذلك من حيث توفر فرص العمالة ومستويات الأجور وتوفير المعلومات الكافية عن فرص العمالة هذه وتوفر المهارات المطلوبة ورغبة العمال في الهجرة وتوفير وسائل تمويل انتقالهم.

وأيضاً مشاكل خاصة بتحركات رؤوس الأموال من حيث توفر فرص الاستثمار والإمكانيات الفنية وتقييم المشروعات والسياسات الاستثمارية للدول المشتركة والأنظمة النقدية ويرتبط بذلك سياسات التنمية الشاملة لمنطقة التكامل وسياسات التنمية القطرية لكل دولة على حدة كما أن هناك مشاكل توزيع الأنشطة الاستثمارية والتوطن الصناعي[1].

(1) لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية- تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق، ص 913- 915.

وأما عن الإجراءات الخاصة بانتقال عناصر الإنتاج، فمن المؤكد أن حرية انتقال الأيدي العاملة بين الدول المتكاملة فيه منفعة للدول المصدرة والمستوردة للأيدي العاملة، إلا أنـه في بعض الحالات تكون هناك أضرار لبعض هذه الدول نتيجة لهذه الانتقالات[1].

وعلى ذلك فانتقالات الأيدي العاملة لا تشكل وسيلة جيدة لإقرار التوازن بـين المنـافع والمضار المصدرة والمستوردة كما يجب أن يراعـي عنـد فقـد الـدول الأقـل نمـواً داخـل إطـار التكامل للأشـخاص مـن ذوي الكفـاءات النـادرة أن يـتم اتخـاذ إجـراءات خاصـة بـالتعويض والمعونة الفنية.

كما أن انتقالات رؤوس الأموال يجب أن تخضع للأمور الآتية:

1- سياسة الاستثمار المشتركة والمطبقة في المنطقة الإسلامية كلها.

2- كما تخضع للمؤسسات المصرفية والتي يتعـين أن تكـون شـبكة مترابطـة تقـوم بإعادة توجيه رؤوس الأموال، حيث تقـوم بتوجهها إلى المنـاطق الأكـثر حاجـة للأمـوال، كـما يجب أن يراعي أن حركـات رؤوس الأمـوال المتـوفرة داخـل التجمـع يمكـن أن تصلـح كـأداة توازنية إذا ما تم تطبيق اتفاق تنشيطي مشترك تستفيد منـه الـدول المشـتركة خاصـة الـدول الأقل نمواً.

د. المشاكل الناشئة عن اختلاف درجات وأساليب النمو والتخطيط في الدول الإسلامية:

تختلف الدول الإسلامية من حيث النظم الاقتصادية المطبقة بها حيـث يتخـذ بعضـها من الرأسمالية أسلوباً له في نظامه الاقتصادي، والـبعض الآخـر يتخـذ مـن الاشـتراكية أسـلوباً مضاداً للأسلوب الأول.

(1) إسماعيل صبري عبد اللـه: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مصدر سابق، ص215- 217.

كما أنه من الملاحظ أن أسلوب تطبيق الاشتراكية قد اختلف من دولة إلى أخرى، بمعنى أن البعض منها أكثر من عمليات التأميم وجعل الملكية العامة لمعظم عناصر الإنتاج للدولة وحددت الملكية الزراعية بينما البعض الآخر جعل التطبيق أكثر مرونة.

ويلاحظ أيضاً أن بعض الدول قد تراجعت عن تطبيق هذا النظام واتجهت نحو النظام الرأسمالي بتطبيق أسلوب الانفتاح الاقتصادي وفتح مجال التجارة والصناعة والحركة للقطاع الخاص.

ومن ثم يتبين أن هناك اختلافاً من ناحية أساليب التخطيط التي تتبعها هذه الدول وعدم الاستقرار على منهج محدد في هذا المجال، ورتب ذلك عجز المناهج المطروحة على ساحة الفكر الإنمائي في الدول الإسلامية عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويؤكد ذلك أن هناك دراسة[1] عن التطورات الاقتصادية لبلد نامي يصل متوسط دخل الفرد فيه 107 دولار ولكنه ناجح بمقاييس التنمية السائدة، والتي تحققها تجارب التنمية في الدول النامية، فهو يحقق معدل نمو قدره 5%، وهو يتمتع بتفاوت كبير في الدخول كي يسمح بتكوين الإدخارات- وفقاً للمقولة القائلة بأن الأغنياء هم المدخرون- فنصيب الـ 5/1 الأعلى (الأغنياء) يمثل 56.5% من الدخل القومي، ونصيب الـ 5/2 التاليان (متوسطي الحال) يمثل 30.8% من الدخل القومي، ونصيب الـ 5/2 الأدنيان (الفقراء) يمثل 12.7% من الدخل القومي.

ولقد أثبتت الدراسة -رياضياً- وبعد أخذ واضعوها في الحسبان الزيادة في السكان والتحسن في الإنتاجية، أنه إذا سار هذا البلد على إستراتيجيات التنمية المتبعة حالياً بنجاح، فإنه في نهاية ثلاثين عاماً يرتفع فيه متوسط الدخل الفردي إلى 241 دولار بزيادة قدرها 125.2%، ومتوسط دخل الأغنياء الفردي سيصبح 752 دولار بزيادة قدرها 115%، أما متوسط دخل الفرد من متوسطي الحال سيصبح

(1) إسماعيل صبري عبد الله: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مصدر سابق، ص 215- 217.

214 دولار بزيادة قـدرها 145%، أمـا متوسـط دخـل الفـرد مـن الفقـراء سيصـبح 74 دولار وبزيادة قدرها 117%.

وبذلك يصبح توزيع الدخل القومي على النحو التالي:

الأغنياء 55%، ومتوسطي الحال 32.7% والفقراء 12.3%.

والنتائج المستخلصة من هذه الدراسة تظهر ما يلي:

1- نصيب 40% من السكان بعد ثلاثين عاماً نقص من 12.7 إلى 12.3% من الـدخل القومي.

2- متوسط دخل الفرد من هؤلاء بعد ثلاثين عاماً من التنمية، مـازال دون مسـتوى حد الفقر النسبي الذي يقدره البنك الدولي ب 75% دولار.

3- التحسن النسبي الضعيف الذي حصلت عليه الطبقات الوسطى بارتفاع نسبة ما تحصل عليه من الدخل القومي 30.8 إلى 32.7%، لا يبـدأ إلا بعـد خمسـة عشر عامـاً تسـوء خلالها أحوال هذه الطبقات.

4- اسـتمرار التنميـة بوضـعها الحـالي في ظـل المنـاهج المطبقـة لا يـؤدي إلى تغيـير ملموس في مستوى معيشة حوالي 80% مـن السـكان، بـل يتـدهور مسـتوى 40% باسـتمرار ويتدهور مستوى الـ 40% الثانية على مدى خمسة عشر عاماً.

5- في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سيصل هذا البلد الممثـل للـدول الناميـة إلى مستوى معقول بين الدول الفقيرة (لا بين الأغنياء) بمقاييس اليوم.

وبناء على هذه الدراسة لا يوجد بصيص مـن الأمـل أمـام جهـود وعمليـات التنمية الاقتصادية في الدول الإسـلامية في ظـل المنـاهج المسـتوردة[1]. الأمـر الـذي

---

(1) فأي منهج يود النجاح في تحقيق التنمية بمنطقة ما لابد أن يتصف ب: التوافق مع البيئة التي يطبق فيها- القدرة على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية- التمتع بقدرة مـن =

يتطلب من الدول الإسلامية أن تجعل المنهج الإسلامي للتنمية هو الوحيد القادر على الخروج بها من براثن التبعية الاقتصادية والفكرية والسياسية التي طالما جعلتها تسير في طريقها وتتخذ من الأساليب والنظم التي تتعارض مع ظروفها ملامح لها.

هـ- مشاكل التنظيم الضريبي:

من المعروف أنه إذا اختلفت نظم الضرائب اختلافاً كبيراً بين الدول فإن ذلك قد يكون معوقاً لتكاملها ومشكلة في حركة انسياب رؤوس الأموال والأشخاص والسلع بين الدول المتكاملة، حيث تفضل رؤوس الأموال الاتجاه إلى الدول التي تفرض فيها ضرائب أقل من غيره.

كما أن اختلاف نظم الضرائب داخل منطقة التكامل سيعرقل من قيام المنافسة بين المشروعات الموجودة في هذا التكامل، وهذا يستدعي العمل على إجراء تعديل وتنسيق للنظام الضريبي في تلك الدول.

كما أنه ليس من الطبيعي في بداية مراحل التكامل أن تميل الدول المتكاملة إلى توحيد نظمها الضريبية لأن ذلك لا يحدث إلا في حالة ما إذا قطع التكامل شوطاً كبيراً ووصل إلى مرحلة متقدمة أو حدثت وحدة اقتصادية بين الدول المتكاملة.

أما بخلاف ذلك فإن الدول عادة تبقى على استقلالها بتنظيمها الضريبي حيث أنه من العسير توحيد النظام الضريبي وحده لارتباطه ارتباطاً شديداً بغيره من النظم المالية والاقتصادية المعمول بها في كل من الدول المتكاملة[1]. وعلى ذلك فأما أن تتوحد هذه النظم جميعاً أو تبقى جميعاً قائمة.

= المرونة أمام المتغيرات المتوقع مواجهتها أثناء سيره، وبالنظر إلى تطبيق المناهج المستوردة (رأسمالية واشتراكية) يلاحظ أنها لا تتوافق مع البيئة الإسلامية، وليس عندها القدرة على استثارة همم وطاقات الجماهير، ولا يمكن تكرار تجارب التنمية التي نجحت بالمنهجين في دولهما لعدم توافر عوامل نجاحهما في الدول الإسلامية.

إسماعيل عبد الرحيم شلبي: التكامل الاقتصادي... مصدر سابق، ص240.

(1) إبراهيم الوليلي: نحو سوق إسلامية مشتركة، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق.

ومن الملاحظ أن هذه المشكلة ليس لها وجود عند تطبيق السوق الإسلامية المشتركة النابعة من المنهج الإسلامي، حيث لا يوجد في الإسلام ضرائب واسعة النطاق ومتنوعة فهي لا تفرض إلا استثناء لظروف حرب أو مجاعة أو ما شابههما أو لسد حجة الفقراء والمحتاجين بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي بين الأفراد، وذلك في حالة وجود عجز في إيرادات الدولة الإسلامية.

ي- المشاكل الناشئة عن تنافس الاقتصاديات الإسلامية:

يقرر بعض الاقتصاديين بأنه يوجد تنافس بين الاقتصاديات النامية (ومنها الاقتصاديات الإسلامية) نتيجة تشابه أبنيتها الإنتاجية ومن ثم يصعب تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، وهذا القول يرد عليه بأن التكامل الاقتصادي تعظم فائدته كلما كانت الدول الراغبة فيه أبنيتها الإنتاجية متنافسة حيث أن هذه الأبنية إن كانت متكاملة فعلاً فلا حاجة لهذه الدول في إقامة تكامل بينها[1].

وبالتالي فإن تنافس الاقتصاديات الإسلامية لا يعتبر عقبة في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي حيث أن تشابه الأبنية الإنتاجية في الدول الإسلامية يرجع إلى ظروف الاستعمار وما خلفته السياسة التي انتهجها قبل الدول الإسلامية والتي كان يتخذها مصدراً للمواد الأولية لبلاده، وسوقاً لتصريف منتجاته الصناعية وبانتهاء الاستعمار أخذت الدول الإسلامية في إعادة بناء هياكلها الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدول الإسلامية لديها مقومات وموارد تؤهلها إلى أحداث تكامل اقتصادي وتطبيق السوق الإسلامية بينها. فبالنظر إلى تلك الدول نظرة ديناميكية يتبين أنه سيحدث فيها الكثير من التغييرات في أبنيتها الاقتصادية

---

(1) وعلى سبيل المثال: لم تنجح السوق الأوروبية المشتركة في تحقيق تنسيق للضرائب بالمعنى الدقيق إلا في حدود ضيقة، من أهمها ضرائب رقم الأعمال.
إسماعيل عبد الرحيم شلبي: التكامل الاقتصادي... مصدر سابق، ص244.

على المدى الطويل، حيث أن وجود التنافس بين اقتصادياتها سيؤدي إلى تحسين الإنتاج وتخفيض التكلفة ويرجع ذلك إلى استغلال كل دولة لمميزاتها النسبية في أحد فروع الإنتاج مما يعود بالفائدة على الدول الإسلامية المتكاملة جميعاً[1].

---

(1) بإلقاء نظرة على دول السوق الأوروبية المشتركة يتضح أن أبنيتها الإنتاجية كانت متشابهة ورغم ذلك فقد حققت معظم أهدافها الاقتصادية وهي في سبيلها إلى استكمال الباقي بجانب سعيها إلى تحقيق أهدافها السياسية أنظر تفصيلات عن التكامل والتنافس لدى رفعت العوضي: التكامل الاقتصادي الإسلامي، مقوماته ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية، دار المنار، القاهرة، 1409هـ/ 1989م، ص 21، 24.

خاتمة

سبل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسة التي تواجه الدول العربية

إن مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي أفرزتها التغييرات والتحولات الاقتصادية المحلية والعالمية تستدعي تبني برنامج عمل، يتضمن القيام ببعض الإجراءات الفعلية، وفي محاور عديدة، من شأنها أن تخلق المناخ المناسب الذي يفتح الأفاق الرحيبة أمام التنمية والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، وتتمثل هذه المحاور في عدة أمور، وأهمها:

- تعزيز القدرة التنافسية العربية.
- تنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية.
- بناء رأس المال البشري المؤهل، ورفع كفاءته.
- تقوية وتفعيل منظومة البحث والتطوير لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية.
- خلق المناخ الاستثماري الجاذب للإسراع بعملية التنمية.
- تكثيف التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية، الإسراع إلى تنفيذ السوق العربية المشتركة.

المحور الثاني: رؤية مستقبلية للاقتصاد العربي:

يمكن تحديد مقومات هذه الرؤية المستقبلية في إطار الآتي:

- يجب أن يكون المدخل الإنتاجي العمود الفقري الذي يستند إليه فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- التأكيد على أهمية الإصلاح الهيكلي للقوى البشرية.

- تفهم أن العقبات ذات الطبيعة غير الاقتصادية تفرض ظلاً ثقيلاً وتنبؤات ضاغطة على مستقبل النشاط الاقتصادي العربي وعلى معيشة السكان.
- لم يعد العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة تنموية فحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية، فالواقع والمستقبل للتكتلات الاقتصادية، وبالتالي فإن هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق الدول العربية في المرحلة القادمة، وتتحدد عناصرها في عدة أمور أهمها:
  - **تحييد العمل الاقتصادي بعيداً عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة.**
  - كفالة مبدأ المعاملة التفضيلية للمنتجات والخدمات العربية، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية.
  - العمل على التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والداخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر، وتحرير تنقل الأيدي العاملة العربية ورؤوس الأموال....إلخ.

فإذا ما تحددت عناصر المسئولية العربية فإنه يمكن أن يسهم العرب في تشكيل البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- الأحاديث النبوية الشريفة

أولاً: كتب السنة النبوية وكتب اللغة:

3- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري المطبعة الخيرية، ط1، 1330 هـ.

4- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثـر، تحقيـق طاهر احمد الزاوي، القاهرة 1963م.

5- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، الكامل في التاريخ، ج2، المنيرية.

6- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، مقدمة لتاريخه المعروف بالعبر وديوان المبتدأ والخـبر في أيـام العرب والعجم والبرابرة، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

7- ابن ماجة، الحافظ أبي عبد اللـه محمد بن يزيـد القزوينـي، سـنن ابـن ماجـة، دار إحيـاء الـتراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.

8- أبو يسوف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، ط2، المطبعة السلفية، مصر 1352.

9- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة بتحقيق وشرح احمد محمد شاكر، ط1، سنة 1358هـ.

10- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمـد، المستصـفى مـن علـم الأصـول، ط1، المطبعـة الأميريـة، مصر 1324هـ.

11- النووي، محي الدين يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصريـة بـالأزهر، ط1، سنة 1347هـ.

المراجع العربية المكتوبة والمنشورة

ثانياً:

12- أبو أصبع، صالح والمناصرة،عز الدين وعبيد اللـه، احمد، العولمـة والهويـة، أوراق المـؤتمر العلمـي الرابع لكلية الآداب والفنون، منشورات جامعة فيلادلفيا 1999م.

13- أركون، محمد، من الجهاد إلى نقد العقل الإسلامي، دار الساقي (لندن 1993م).

14- أمين جلال احمد (الدكتور) العولمة دار المعارف القاهرة.

15- أمين، سمير (الدكتور)، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة، 1997.

16- بدوي، ثروت، (الدكتور)، الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة، القاهرة، 1972م.
17- بكار، عبد الكريم، (الدكتور)، العولمة طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها، مكتبة دار الحياة الحديثة، الطبعة الثانية، 1422هـ/2001م.
18- بلقليز، عبد اللـه، (الدكتور)، الهوية العربية في عصر العولمة مركز الخليج للدراسات، دار الخليج، الشارقة، 2006م.
19- البهواش، السيد عبد العزيز، مخاطر العولمة على الهوية، مكتبة النهضة المصرية.
20- ألبياتي، منير حميد، النظام السياسي الإسلامي، مقارنة بالدولة القانونية، دراسة دستورية شرعية قانونية مقارنة، دار الأوائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003م.
21- التركي، حمد، الهوية العربية في عصر العولمة، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، 2006
22- التو يجري عبدالعزيز بن عثمان، (الدكتور) حوار من اجل التعايش؛ دار الشروق القاهرة 1998م.
23- جعيط، هشام، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، دار الطليعة، بيروت 1990م.
24- ألجميعي، عوض، نحو إيجاد معدلة عادلة لتواصل ثقافي بناء، العولمة والهوية، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999م.
25- الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997.
26- الحداد، محمد، حفريات تأويلية في الخطاب الإصلاحي العربي، دار الطليعة، بيروت، 2002م.
27- الحصري، ساطع، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، 1985م.
28- حلباوي، يوسف، الثقافة في الوطن العربي مفهومها وتحدياتها، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط1992.
29- الخطابي، عز الدين، سوسيولوجيا التقليد والحداثة في المغرب العربي، دراسة تحليلية لدينامكية العلاقة الاجتماعية، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، 2000م.
30- الدليمي، جلال جميل سلمان (الدكتور) اثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية (بغداد 2002م) .
31- الدليمي، جلال (الدكتور) واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية بغداد 2005م.
32- الدليمي، جميل سلمان، (الدكتور)، اثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية، بغداد، 2002م.
33- الربيعي إسماعيل نوري (الدكتور) التاريخ والهوية دار الحامد، عمان 2002م.
34- الربيعي، إسماعيل، (الدكتور) سمات الخطاب الإيديولوجي، بيروت، حزيران 2006م.

35- رضوان، نادية، (الدكتورة)، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب، 1997م.

36- سعد حسين (الدكتور)، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، مركـز دراسات الوحدة العربية، 2005 .

37- السيد رضوان، الصراع على الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت 2004م.

38- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تـاريخ الخلفـاء، تحقيـق محـي الـدين عبدالحميـد، مطبعـة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة 1383هـ.

39- عبد اللـه، إسماعيل صبري، الكوكبة، الرأسـمالية في مرحلـة مـا بعـد الامبرياليـة، اليسـار الجديـد، القاهرة، الإصدار الثاني، العدد الأول، ربيع 2002.

40- عتريسي، طلال، العرب والعولمة، «بحوث ومناقشـات النـدوة الفكريـة» مركـز الدراسـات الوحـدة العربية، ط1 بيروت 1998م.

41- العروي، عبد اللـه، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت 1997م.

42- غليون، برهان وسمير أمين (الدكتور) ثقافة العولمة وعولمة الثقافة دار الفكر دمشق 2002م .

43- العالم محمود أمين، العولمة وخيارات المستقبل، دار قضايا فكرية، دار العصور الجديـدة القـاهرة، ط1، 1999.

44- عبد اللطيف، كمال ونصرت عارف، إشكاليات الخطاب العربي المعاصر، دار الفكر دمشق 2001م.

45- فتحي، ممدوح أنيس، (الدكتور)، الإمارات إلى أين، استشراف التحـديات والمخـاطر عـلى مـدى 25 عام القادمة، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2005م.

46- هويدي، فهمي، أسـئلة القوميـة والعروبـة، كتـاب الهويـة العربيـة في عصر العولمـة، دار الخلـيج، الشارقة، 2006م.

47- إلهيتي، هادي نعمان، (الدكتور)، السمات الثقافية المعوقة للتنمية، بغداد، 1977.

ثالثا: المراجع الأجنبية

48- C. Muzaffar, "The Clash of Civilizations or Camouflaging Dominance?" Third World Network Features, Penang, 1993.

49- Huntington, P Samuel, Clash of civilizations, Foreign Affairs, summer1993.

50- Hurst E. Charles. Social Inequality: Forms, Causes, and consequences,6th ed , May 22, 2006.

51-

ames A. Bill, "The United States and Iran: Mythologies Mutual Middle East Policy", 1993, 3 (11), p. 103.

52- Rothkop,David,inpraise of cultural imperialism effects of Globalization on culture, Global policy forum, foreign policy,june22,1997.

53- Croucher. Globalization and Belonging: The Politics of Identity a Changing World. Rowman & Littlefield. (2004). p.10Sheila

رابعا: شبكة المعلومات (Inter net)

54- التو يجري عبد العزيز بن عثمان (الدكتور) العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، مجلة رابطة العالم الإسلامي، 2002/3/17.

55- www.themwl.org Bodies/ Researches/ default.aspx?d=1&rid=37&l=AR-41k

56- الجزائري، الأمجد قارة، العولمة أمركة العالم أم عولمة أمريكا. ثانوية أون لاين 2005/5/25 شبكة المعلومات.

57- ziban.free.fr/arabe/modules/news/article.php?storyid=47 - 6

58- رضوان، محمد فاضل، نحن والعولمة، مأزق مفهوم ومحنة هوية، مركز القبطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله شباط 2007.

59- www.qattanfoundation.org/ pdf/ 1564_8doc

60- شوشمت، دي شيلي، تأثير التعليم والحداثة على المجتمع العربي (بحث)، جامعة مشجين.

61- shelleychuchmuch.com/pics/thesisinarabic-1.doc

62- شوقار إبراهيم، العولمة والعالمية في ضوء سنن الله الكونية،مجلة التجديد / الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.السنة السابعة،العدد الرابع عشر / جمادى الآخرة 1424هـ

63- science-islam.net/article.php3?id_article=635&lang=ar - 121k

64- فائق، محمد، أمين المنظمة العربية لحقوق الإنسان حقوق الإنسان في عصر العولمة رؤية عربية، كلمة ألقيت في مؤتمر برلين في 2000/3/24م.

65- www.ibn-rushd.org/arabic/M_Fayek-arab.htm - 29k

66- فياض، منى، العولمة والثقافة العربية، (بحث)، المجمع التأسيسي الأهلي لمناهضة العولمة، شباط 2006.

67- forum.escwa.org.lb/fb.asp?m=23 - 23k

68- عبد الحميد، محسن، العولمة من منظور إسلامي، إسلام أون لاين، الثاني والعشرون من تموز،2001.

69- www.islamonline.net/arabic/contemporary/Arts/2001/article5.shtml - 48k

70- العولمة وتأثيرها على الشباب، صحيفة 26 سبتمبر، العدد1341، الخميس 16 أغسطس، اب2007.

71- 26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=34192 - 49k

72- الغالي، أحرشاو. الفكر التربوي المعاصر مقوماته وخصائصه وتفاعلاته من منظور عالمي. دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص4، (شبكة المعلومات الدولية).

المهيري موزة، الأسرة الخليجية إلى أين في ظل العولمة، (بحث)، مجلة العالمية، العدد 117، سـبتمبر 2006م.

73- www.iico.org/al-alamiya/issues-1427/issue-197/moslem-family.htm - 25k -

74- Globalization: End of the Beginning — or Beginning of the End? the Globalist daily online magazine on the global economy and culture www.theglobalist.com/ - 73k

75- موسوعة (ويكيبيديا)الحرة، شبكة المعلومات

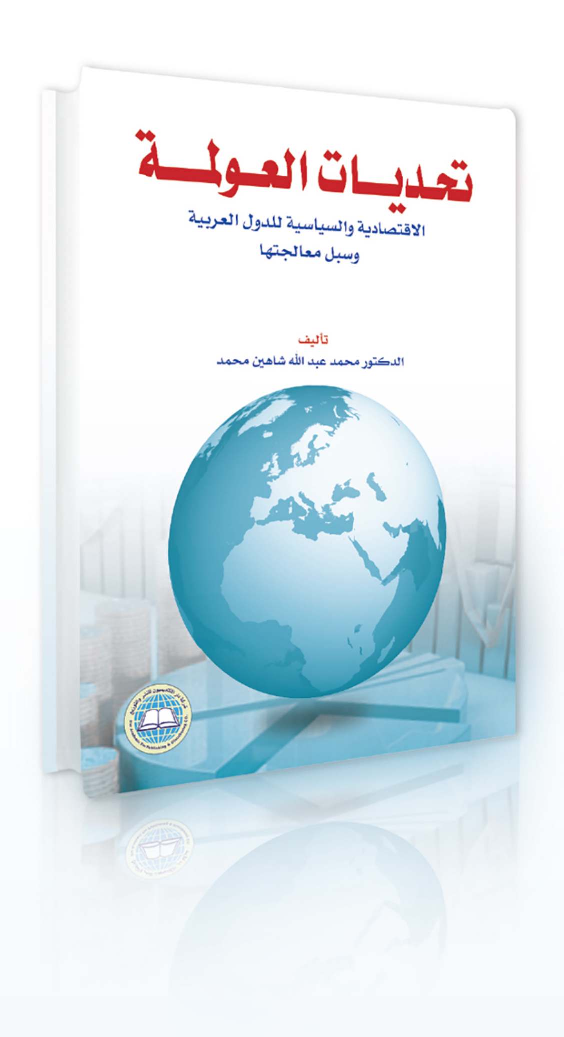
76- http://ar.wikipedia.org/wiki/

77- تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن الأمم المتحدة، منتدى الحـوارات الفاخريـة، شبكة المعلومات.

78- www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=693 - 47k

79- http://www.islammemo.cc/KASHAF/one_news.asp?IDnews=649.

فهرس





شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com



الرّمال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com



ISBN 978-9957-637-32-3